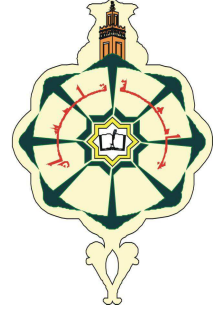


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية و التسيير



أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير

## إعادة الهيكلة البنكية و العولمة المالية

إعداد الطالبة: بن زكورة لعونية

لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور شريف نصر الدين
مشرفا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر	الدكتور شنيبي عبد الرحمن
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور طاوي مصطفى
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور بن لدغم فتحي
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	الأستاذ الدكتور بن باير الحبيب
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر	الدكتور عدوكة لخضر

السنة الجامعية : 2013-2014

## شكر و عرفان

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم والعمل

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله وفقنا في مسيرة العلم وسهل لنا درب التقدم إلى الأمام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

وقال الله تعالى: " قال هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم" ( النمل 40 )

قال خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم "مَنْ لَمْ يَشْكُرْ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرْ الْكَثِيرَ ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ ، التَّحَدَّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ شُكْرٌ ، وَتَرْكُهَا كُفْرٌ ، وَالْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ"

حديث صحيح عن النعمان بن بشير

تحية شكر و عرفان لأستاذي الكريم " الأستاذ شنيني عبد الرحمن" لتوجيهاته الحكيمة وصبره علي لإتمام هذا العمل وكل الجهود التي بذلها من أجل مساعدتي ومساعدة الكثيرين للارتقاء في مجال العلم والبحث، شكرا أستاذي وإليك من كل التقدير والاحترام.

تحية تقدير وشكر لكل أساتذتي بجامعة تلمسان والذين رافقونا في مشوارنا العلمي وكانوا لنا سندا في مواصلة مسارنا في مجال البحث والعلم

تحية شكر للأساتذة الكرام والذين سيكون لي شرف مناقشتهم لهذا البحث

تحية شكر و عرفان للأستاذ عدوكة لخضر لمساعدته وإرشاداته القيمة لي في إتمام هذا البحث

تحية شكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل

تحية طيبة لكل عمال وعاملات مكتبة كلية العلوم الاقتصادية بمعسكر على مساعدتهم وتسهيلاتهم الممنوحة لي أننا القيام بعملية البحث، ولكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية والتسيير بجامعة معسكر.

## إهداء

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

إلى أسرتي العزيزة على قلبي، زوجي دوقاني علي وبناتي الغاليات " بشرى، عائشة وحنديجة"

إلى عائلتي الحبيبة على فؤادي :

أمي الغالية وأبي العزيز أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي الأحبة "سيد أحمد ومحمد الخليل وفقهما الله وأنار دربهما

إلى أخواتي: "رشيدة، فضيلة، نورية، سومية، خولة" أسعدهن الله

إليكم كلكم تحية شكر وعرفان على مرافقتي في إتمام هذا العمل، وشكرا لصبركم وطول نفسكم معي

شكرا لكم جميعا وحفظكم الله لي

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
<b>الباب الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية و العوالة المالية</b>		
01	تطور مهام المصرفي في التحويلات المالية العالمية	26
02	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988	40
03	أوزان المخاطرة للالتزامات خارج الميزانية حسب بازل	41
04	معايرة إطار رأس المال الجديد	52
05	حوالات اتفاقية GATT	70
06	تطور المالية: مصدر للنمو وأصل للأزمة	102
07	المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات المالية	106
08	أشكال الأزمة البنكية في ظل الأزمة المالية	107
09	نسبة العجز في ميزانية دول منطقة الأورو في 2010	124
10	تصنيف اليونان، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال وايرلندا من ناحية جذب الاستثمارات	125
11	الرصيد المتوسط للتسيير	142
12	العناصر الخاصة التي ميزت حسابات 2011-2012	143
13	الأرصدة الوسيطة للتسيير (المعيارية)	144
14	مستوى تطبيق إجراءات بال II	147
15	مستوى تطبيق إجراءات بال 2.5 (في نهاية سبتمبر 2012 )	149
16	مستوى تطبيق إجراءات بال III (في نهاية سبتمبر 2012 )	151
<b>الباب الثاني: إعادة الهيكلة البنكية و استراتيجيات التحدي</b>		
01	عمالقة الصناعة المصرفية 2006 (المبالغ بالمليار دولار )	192
02	تطور الشراكة لبنك باريس الوطني BNP Paribas	194
03	تطور الشراكة في الشركة العمومية ( Société générale )	195
04	نظريات تبرير الاندماج	214
05	دوافع الاندماج والقوى المتحركة فيه	217

228	الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال الفترة (1980-1998)	06
229	عدد الممتلكات وحجم أصول المصارف المندمجة بحسب الجهات الموافقة عليها للفترة (1980-1998) في الو.م.أ.	07
230	المؤشرات الإحصائية للمصارف الأمريكية (1980-1998)	08
233	الاندماجات المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوروبي (1985-1991)	09
234	عدد عمليات الاندماج وقيمتها المحلية للمصارف والمؤسسات المالية عبر الحدود خلال الفترة (1998-2001)	10
236	أهم مؤشرات المصارف العربية عام 2001	11
238	تطور عمليات الاندماج المصرفي العربي 1995-1999	12
247	وظائف البنك الشامل	13
255	بعض الأمثلة عن البنوك الشاملة عبر العالم لسنة 2003	14
<b>الباب الثالث: واقع واتجاهات الصناعة المصرفية الحديثة</b>		
271	عدد المتعاملين مع المصارف الالكترونية في الفترة ما بين 2003-2008	01
274	طرق انتشار ظاهرة بنك التأمين	02
275	حصة السوق من خلال قنوات توزيع التأمين على الحياة في أوروبا لعام 2000 (بنسب مئوية)	03
278	أهم بنوك التأمين في مجال التأمين على الحياة في أوروبا سنة 2000	04
281	مختلف نماذج بنك التأمين	05
282	مراحل تطور بنك التأمين	06
283	مزايا بنك التأمين	07
293	عدد عمليات الشراء والاندماج في القطاع البنكي الأوروبي	08
294	استراتيجيات التركيز البنكية العالمية	09
296	مؤشر التركيز البنكي في دول أوروبا	10
300	الانتشار الجغرافي "سوسيتي جنيرال" société générale %	11
301	الانتشار الجغرافي BNP-Paribas %	12
316	التركيز البنكي للسوق المصرفية الأمريكية في الفترة 1994-2007	13
319	تطور صفقات الاندماج والشراء البنكية الأوروبية	14
320	أولى أهم الاندماجات البنكية العابرة للحدود	15
322	جدول تطور عمليات الشراء والاندماج المصرفي بداية جانفي 2008	16
323	تطور عمليات الاندماج والشراء المصرفي في السوق الأوروبية.	17

	مؤشرات الأداء المصرفي للبنوك العربية للفترة 2011/2010	18
324	تطور الودائع بالمصارف العربية خلال الفترة 2011/2010	19
325	التسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف المصارف العربية خلال الفترة 2011-2010	20
327	تطور عدد مؤسسات القرض في بعض الدول الأوربية 2010/1990	21
328	ترتيب المؤسسات البنكية الكبرى حسب راسميتها في البورصة	22
331	التراكمات المالية في منطقة الأورو الفترة 2012-2010	23
336	استخدام الهاتف المحمول في الخدمة المصرفية من طرف الدول الخمس لسنة 2011	24
354	استخدامات الانترنت عالميا لسنة 2013	25

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
<b>الباب الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية و العولمة المالية</b>		
01	مؤشر التحرير المالي بفرنسا 1973-2005	18
02	مؤشر التحرير المالي في بعض الدول 1973-2005	19
03	دور التقليص من التقنين البنكي في زيادة البنوك التجارية بفرنسا	23
04	رسم تخطيطي لتطور الوساطة البنكية	25
05	تطور استعمال الانترنت عالميا	34
06	دعائم اتفاقية بازل II	45
07	الإطار العام لمعيار كفاية رأس المال من خلال انضباط السوق	64
08	منافع العولمة	65
09	المؤسسات الراعية للعولمة	66
10	قنوات انتشار الأزمة المالية	105
11	الرقم القياسي لأسعار المنازل في الو.م.أ خلال الفترة 1988-2008	113
12	تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 "مليار دولار"	121
13	تطور محفظة سندات الديون العامة في اليونان، البرتغال، ايرلندا	126
14	حجم السيولة منذ 2002 ( الكتلة النقدية)	133
15	السيولة وتراكم احتياطات الصرف	133
16	تطور مستوى التضخم العالمي	134
17	ارتفاع أسعار الأصول ( البورصات العالمية والدول الناشئة بالدولار)	135
18	ارتفاع أسعار العقارات في الدول الكبرى	136
19	تطور معدل الفائدة لقروض الرهن العقاري في الو.م.أ	137
20	تذبذب النتيجة البنكية الصافية للمجموعات البنكية الأربعة بفرنسا	140
21	وضعية الناتج البنكي الصافي حسب الوظائف	141
22	مستويات برنامج تقييم لجنة بال	153

## الباب الثاني: إعادة الهيكلة البنكية و إستراتيجيات التحدي

171	مخطط مراحل عملية إعادة الهيكلة	01
174	مخطط توضيحي لأسلوب النمو الداخلي	02
176	مزايا وعقبات نموذج النمو الداخلي	03
176	مخطط توضيحي لعملية إعادة الهيكلة الخارجية.	04
178	تطور عمليات إعادة الهيكلة عبر العالم	05
182	مزايا وعقبات استراتيجية النمو الخارجي	06
183	ممرات إعادة الهيكلة البنكية	07
197	التنوع الجغرافي لمؤسسات القرض الوافدة إلى فرنسا 2006	08
198	التوزيع الجغرافي لمؤسسات القرض الفرنسية في أنحاء العالم 2005	09
199	وظائف الصناعة المالية والمصرفية	10
247	الخدمات التي يقدمها البنك الشامل	11

## الباب الثالث: واقع واتجاهات الصناعة المصرفية الحديثة

276	حصة بنك التأمين في السوق الأوروبية لسنة 2000	01
277	الحصة السوقية لتوزيع خدمات التأمين	02
278	تطور أشكال توزيع خدمات التأمين	03
289	تركيز الأسواق البنكية في أوروبا	04
311	مقارنة حجم عمليات الاندماج والشراء بين القطاعات.	05
313	حركة عمليات الشراء والاندماج في الفترة 1985-2011	06
314	تطور عمليات الاندماج والشراء في الولايات المتحدة الأمريكية (2005-2010)	07



317	تطور عدد عمليات الاندماجات البنكية الأوربية خارج الحدود	08
320	توزيع التنوع في الوظائف البنكية حسب المناطق الجغرافية	09
321	مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 2010/2007	10
329	تطور مؤشر السيولة في منطقة الأورو الفترة 2012-2009	11
331	مستوى تطور مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج الإجمالي	12
332	تطور معدلات نمو السيولة المحلية في بعض الدول العربية	13
333	مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص	14
338	تطور مؤشرات المجموعات البنكية في السوق المالي	15
349	أثر تطور الخدمة المصرفية على بقاء البنك.	16
360	عدد مستعملي الوسائل الإلكترونية في المعاملات المصرفية العالمية 2012-2007	17
363	مخطط دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنوع قنوات توزيع الخدمة المصرفية.	18
364	تطور انتشار الفروع البنكية على المستوى الجغرافي	19
366	توزيع أجهزة الصراف الآلي ووحدات نقاط بيع الخدمة المصرفية	20
369	مراحل تطور البنك الحديث.	21

# المقدمة العامة

### المقدمة العامة :

بداية من سنوات الثمانينات ، شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية تحولات هامة ، وذلك من خلال ظاهرة العولمة والتحرير المالي والمصرفي الذي اتبعته كثير من الدول. ومن أبرز هذه التحولات المالية العالمية التي ساهمت في تطور و نمو الاقتصاد العالمي ، هي تلك التغيرات العميقة التي شاهدها الساحة المالية ، والمتمثلة في التحرير المالي بقطبية حذف الحواجز و إعادة التنظيم للذان شكلا قاعدة انتقالية على المستوى المالي والمصرفي ، وذلك من خلال إزالة الحواجز الجغرافية و السياسية و إعادة وضع قوانين وتشريعات جديدة لتسيير حركة رؤوس الأموال العالمية ، أضف إلى ذلك ظاهرة اللاوساطة و عولمة الأسواق اللتان ساهمتا في تسارع التجديدات المالية. و قد سعت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلى حذف القيود وتخفيفها و خاصة على الخدمات المالية و المصرفية، أخذا بعين الاعتبار التطور التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات و المعلومات الذي أثر بشكل كبير على الصناعة المصرفية.

يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر القطاعات استجابة لهذه التغييرات العالمية و ذلك في إطار العولمة المالية و تداعياتها و التي تمثلت في التحولات الجذرية المالية و المصرفية على مستوى تحرير النشاط المصرفي من القيود وحذف المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسعه و تطوره.

وباعتبار أن البنوك تمثل مكانة هامة في اقتصاديات الدول من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في تسيير وسائل الدفع و توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان لابد على هذه الأخيرة إعادة هيكلة نشاطها بما يتوافق ويتلاءم مع التطورات الجديدة على الساحة المالية بمهدف مواجهة حدة المنافسة المتزايدة في هذا القطاع و كذلك استجابة لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

تتبلور عملية إعادة الهيكلة البنوك و المؤسسات المالية في نموذجين وذلك بحسب الاستراتيجية المختارة من طرف المؤسسة المعنية، فقد تكون إعادة هيكلة داخلية بمعنى أن المؤسسة تعمل على تنظيم هيكلها وتحديد وفق متطلبات المحيط الذي تعمل فيه، كما قد تكون عملية إعادة الهيكلة خارجية أو كما تسمى باستراتيجية النمو الخارجي وهنا تبث المؤسسة

على شريك لها لتتحد معه من أجل خلق كيان جديد يسمح بممارسة نشاطها في ظل محيط تنافسي متغير وقابل للنمو والتطور وفق تجمد معطيات العمل.

إن أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي والتي تترجم عملية إعادة الهيكلة هي نمو ظاهرة الاندماجات المصرفية و تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على مواجهة المنافسة العالمية و ذلك بممارستها أنشطة مستحدثة زيادة على أنشطتها التقليدية و بالتالي تبني فكرة البنوك الشاملة و إيجاد الحلول البديلة ضمن استراتيجيات مختلفة مثل استراتيجية تنوع الوظائف أو التركيز البنكي ، كما كان للتطور التكنولوجي و التقني الدور الهام في توسيع نشاط البنوك من خلال فتح فروع أو خطط لممارسة العمل الإلكتروني و عليه ظهور مايسمى بالبنوك الإلكترونية.

إن من أهم تحديات التي تواجه الصناعة المصرفية نجد الأزمات المتعاقبة على النظام المالي والمصرفي، حيث تمثل الأزمة في أصلها مجموعة من التذبذبات يتعرض من خلالها المتعاملون الاقتصاديون إلى مشكلة في السيولة تستدعي تدخل السلطات لإيجاد الحلول اللازمة ، وقد تأخذ الأزمة عدة أشكال فقد تكون أزمة مديونية أو أزمة عملات أو تمثل أزمة مصرفية.

تعتبر الأزمات المالية من أهم الأسباب التي تدفع بالمؤسسات المالية والمصرفية إلى البحث عن الحلول اللازمة لمواجهة تداعياتها، وكثيرا ما تلجأ هذه الأخيرة إلى تبني استراتيجيات النمو الخارجي لتفادي النتائج السلبية الناجمة عن الأزمة .

انعكست التطورات والتحويلات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية على معظم الأنظمة المصرفية لدول العالم، وأصبحت تمثل أحد التحديات التي يجب التكيف معها و مسايرتها من خلال إيجاد الآليات والتقنيات اللازمة للاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي و العولمة المالية من جهة ، و التقليل من المخاطر و الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تصيب الأنظمة المصرفية في ظل الانفتاح المالي والتحرير المصرفي من جهة أخرى.

و انطلاقا من التحديات التي فرضتها المستجدات المالية والمصرفية أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات في المجال المالي و المصرفي ، وذلك بهدف تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي و من بين هذه الدول نجد تلك التي عرفت بالاقتصاديات الانتقالية و ذلك من خلال التخلي عن الاقتصاد الموجه و تبني آليات السوق.

وانطلاقاً من المستجدات المالية العالمية و مدى تأثيرها على الصناعة المصرفية العالمية من جهة ومحاولة لمعرفة تأثير الأزمة المالية على الصناعة المصرفية وبالتالي البحث عن الاستراتيجيات المناسبة لممارسة العمل المالي والمصرفي ، يأتي بحثنا هذا تحت

عنوان: **إعادة الهيكلة البنكية والعولمة المالية**

و الذي سنحاول دراسة جميع جوانبه من خلال الإحاطة بمختلف المتغيرات و التحولات المالية و كذا أثرها على الصناعة المصرفية عن طريق إعادة هيكلتها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

**أولاً: أهمية البحث**

تظهر أهمية البحث في العديد من الجوانب نذكر منها :

- 1- أهمية مستجدات الساحة المالية العالمية و دور العولمة المالية في تحرير الصناعة المصرفية
- 2- معرفة استراتيجيه البنوك لمواجهة تحديات العولمة من خلال إعادة هيكلة البنوك لنشاطاتها لمسايرة التطورات العالمية
- 3- التعرف على أهم السبل المتاحة أمام المؤسسة المصرفية في ظل متغيرات الساحة المالية.
- 4- تحليل غاية اختيارات المؤسسة المصرفية لمختلف الاستراتيجيات ولاسيما استراتيجية النمو الخارجي.

**ثانياً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى التعرف على ما يلي :

- 1- إبراز انعكاسات المستجدات المالية العالمية و كذا العولمة المالية في تحرير النشاطات البنكية و زيادة حدة المنافسة العالمية،
- 2- معرفة مبررات إعادة الهيكلة البنكية و النتائج المحققة من ذلك،
- 3- تحديث الصناعة المصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية،
- 4- معرفة انعكاسات الأزمة على الصناعة المصرفية

ثالثا: إشكالية البحث

إن الإشكالية الأساسية للبحث و التي نود دراستها تتمحور حول:

كيف تساهم إعادة الهيكلة البنكية والعولمة المالية في تطوير توجهات الصناعة المصرفية ؟

و يمكن لهذه الإشكالية التفرع إلى:

1- ما المقصود بالتحويلات المالية العالمية؟

2- ما هي آثار العولمة المالية على الصناعة المصرفية ؟

3- ما هي آليات ومبررات إعادة الهيكلة البنكية ؟

4- ما هي إستراتيجية البنوك لمواجهة تحديات العولمة المالية ؟

رابعا: فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- إن إيجاد سوق مالية و لاسيما سوق مصرفية تتلاءم مع مستجدات المالية العالمية ، أصبح ضرورة حيوية لتحقيق النمو في أي دولة.
- إن تحديث السوق المصرفية و إيجاد المناخ المناسب لعمل البنوك في ظل العولمة المالية يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.
- إن إعادة الهيكلة البنكية مع ما ينطبق و قوانين العولمة المالية و تسارع التحديدات المالية و التكنولوجية ، يساهم بشكل كبير في تحقيق التطور المصرفي و المالي العالمي.

خامسا: حدود البحث

سوف تقتصر دراستنا على إبراز انعكاسات التحويلات المالية العالمية و العولمة المالية على تحرير الصناعة المصرفية وكذا

التطرق إلى مفاهيم ومبررات إعادة الهيكلة البنكية و أهدافها المتمثلة في إستراتيجية البنك لمواجهة هذه التحديات مع الإشارة إلى أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية ودورها في تحقيق سياسة النمو الخارجي.

وسوف نحاول إعطاء بيانات وإحصائيات حول سياسات النمو الخارجي لبعض المؤسسات المصرفية، كما سنبرز أثر الأزمة على النشاط المصرفي والإجراءات المتبعة لمراقبته، ومن ثم نعمل على تحليل واقع الصناعة المصرفية واتجاهاتها الحديثة.

### سادسا: منهج البحث

بقصد الإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ، سوف نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي بهدف و صف و تحليل جميع أبعاد الموضوع للوصول إلى النتائج المرجوة.يرتكز المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع من خلال إبراز مجمل المفاهيم وكذا النظريات المفسرة لها، أما الجانب التحليلي فيبرز من خلال جمع البيانات المتعلقة بعمليات النمو الخارجي أي إعادة الهيكلة وتحليلها إضافة إلى تحليل البيانات المتعلقة بآثار الأزمة على الصناعة المصرفية ولا سيما المجموعات البنكية الكبيرة.

أما أسلوب البحث فقد اعتمدنا على المسح المكتبي للتعرف على المراجع والكتب التي لها صلة بالبحث، و نظرا لحدثة الموضوع فقد اعتمدنا أيضا على المقالات والبحوث و المجالات التي تطرقت لهذا الموضوع دون أن ننسى تقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، تقارير البنك الدولي للتسويات (BRI) وخصوصا تقارير بنك فرنسا لتوفرها، إضافة إلى البحث الالكتروني.

### سابعا: تقسيمات البحث

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب رئيسية، مقسمة بدورها إلى ثلاثة فصول كالتالي:

**الباب الأول:** الإطار النظري للتحويلات المالية والعولمة المالية، يضم هذا الأخير مجمل التحويلات والتغيرات على مستوى الساحة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى تأثير العولمة المالية والأزمات المالية على الصناعة المصرفية، وعلى هذا الأساس ، يتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

الفصل الثاني: العولمة المالية

الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية.

الباب الثاني: إعادة الهيكلة البنكية و استراتيجيات التحدي، من خلاله سنحاول التعرف على سياسة إعادة الهيكلة بتعريفها و تحديد أنواعها. كما سنتعرض لمختلف الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك لمواجهة التحديات، ومنه يقسم الباب إلى:

الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

الفصل الثاني: إستراتيجية الاندماج المصرفي

الفصل الثالث: إستراتيجية البنك الشامل

الباب الثالث: واقع وتوجهات الصناعة المصرفية الحديثة، وفيه يتم التعرض إلى واقع الصناعة المصرفية من خلال عرض الغاية من توجه البنوك إلى سياسة إعادة الهيكلة وتحليل واقع عمليات الاندماج وال شراء على المستوى العالمي، لنصل إلى توجهات الصناعة المصرفية الحديثة وانعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على الخدمة المصرفية، وذلك من خلال:

الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطوير الخدمة المصرفية.

ثامنا: صعوبات البحث

لقد واجهتنا صعوبات كثيرة، أثناء إعداد البحث نذكر من أهمها:

قلة المراجع التي تطرقت إلى هذا الموضوع و إن وجدت فتكون بشكل عام،



## إعادة الهيكلة البنكية والعولمة المالية

- قلة المعلومات المتعلقة بعملية إعادة الهيكلة البنكية
  - صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية خصوصا بالبيانات المتعلقة بالعمليات المصرفية
  - شساعة الموضوع وتفرعه إلى محاور كثيرة هي في الحقيقة عناوين لمذكرات
  - عدم حصر الموضوع في جانب معين من الدراسة، الأمر الذي استوجب التطرق إلى العديد من المحاور وبالتالي
  - صعوبة الإلمام بجميع البيانات المتعلقة بكل محور (إعادة الهيكلة، العولمة المالية، الأزمة المالية، الاندماج، التركيز البنكي..).
- فكلها محاور ضخمة.

### تاسعا: الدراسات السابقة

نظرا لضخامة الموضوع لم يتسنى إيجاد عنوان مماثل في الدراسات السابقة وإنما هي عناوين مستخلصة من العنوان الكبير "إعادة الهيكلة البنكية والعولمة المالية"، فالدراسات السابقة كانت حول وضع حدود لموضوع إعادة الهيكلة وتمثلت بالخصوص في أبحاث المفكر Christien de Boissieu ، وأبحاث أخرى منفصلة حول آثار الأزمة على الأسواق المالية. ومن بين الدراسات نذكر:

1- Christian de BOISSIEU, Les grands traits de la mutation financières, Les systèmes financiers mutations crises et régulation, 3<sup>e</sup> édition, Economica, 2009 .

حاول الباحث من خلال هذه المقالة التطرق إلى مبررات التحولات المالية العالمية، انطلاقا من الإشارة إلى بداياتها والتي كانت في سنوات السبعينات في الدول الأنجلوساكسونية وفي الثمانينات في الدول الأوروبية، أما في باقي الدول فقد ظهرت مع سنوات التسعينات. توصل الباحث إلى وجود ظاهرة رباعية ( Décloisonnement, Déréglementation, Désintermédiation et le Développement technologique ) ساهمت بشكل كبير في تحول الصناعة المصرفية و ظهور الابتكارات المالية الجديدة.

2- Magdi Iskander&Gerald Meyerman& Dale.f, & Sean Hagn , Restructuration et gouvernement d'entreprise en Asie de l'Est, revue Finance & Développement, Mars 1999.

تطرق الباحثون ، من خلال هذا المقال إلى إشكالية إعادة هيكلة المؤسسات عن طريق خفض ديونها وتحسين الحوكمة فيها، وذلك مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول الآسيوية. حاول الباحثون معرفة تكلفة إعادة هيكلة المؤسسة بصفة عامة والمؤسسة المصرفية بصفة خاصة ، مع الإشارة إلى دور الأزمة المالية في التوجه نحو إعادة النظر في هيكل المؤسسة وكذا مردوديتها. توصل الباحثون إلى ضرورة تطبيق برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات التي تعاني من مديونية مرتفعة بهدف تحسين أدائها.

### 3- Chrisian de PERTHUIS, Les enjeux multiples de la restructuration des systèmes bancaires, Revue d'économie financière ,mars 2003,Paris

درس الباحث من خلال هذا المقال، مجموع التغيرات التي مست الصناعة المصرفية نتيجة التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والاتصال، والتي أدت إلى تلاقي أربعة وظائف في كيان مصرفي ( نتيجة الاندماج والشراء) وهي وظائف البنك التجاري، ووظائف البنك الاستثماري، تسيير الأصول ووظائف التأمين. وتوصل إلى أن إعادة الهيكلة هي نتيجة للتطور التكنولوجي في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق، مما سمح بتغيير البيئة المصرفية وبالتالي ظهور الكيانات العملاقة القادرة على تقديم مجموعة من الخدمات البنكية والمالية.

### 4- Audrey ASLANOFF, La perception de la performance des fusions acquisitions dans le secteur bancaire, Thèse de doctorat en sciences de gestions, 2013, Université Nice Sophia Antipolis, France.

تناول الباحث إشكالية التعرف على العوامل المفسرة لتوجه المؤسسات المصرفية إلى عمليات الاندماج والشراء البنكي ومردوديتها، حاول الباحث تسليط الضوء حول عوامل نجاح أو فشل عملية الاندماج والشراء وبالتالي معرفة دور حجم المؤسسة في تحقيق مردودية جيدة أو لا.

# الباب الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية و العولمة المالية

الفصل الأول: التحويلات المالية العالمية

الفصل الثاني: العولمة المالية

الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية

# مقدمة الباب الأول

شهدت الصناعة المصرفية والأسواق المالية العديد من التغيرات وذلك في إطار التحويلات المالية العالمية وما تضمنته من تحرير مالي وحذف للقيود على حركة رؤوس الأموال، من جهة ، و العولمة المالية التي سمحت بتحويل اقتصاديات الدول إلى اقتصاديات عالمية بفعل التطور التكنولوجي ونظم الاتصال من جهة أخرى ،. كما ساهمت الأزمات المصرفية في البحث المتواصل لإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال وضع مجموعة من معايير الرقابة على الأنشطة المصرفية.

إن من أبرز التحويلات المالية التي عرفتها الصناعة المصرفية، نجد التحرير المالي بقطبيه حذف الحواجز والقيود على حركة رؤوس الأموال وإعادة تنظيم وتقنين اللوائح والتشريعات البنكية بهدف عولمة الأسواق. أدت هذه التحويلات إلى تسارع الابتكارات المالية بفعل التطور الهائل في التكنولوجيا.

تمثل العولمة المالية نظام جديد ، يسمح بفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا وأنظمة الاتصال، الأمر الذي أدى إلى استحابة القطاع المالي والمصرفي لهذه التحويلات بزيادة التوجه نحو تحرير الأنشطة المصرفية من القيود والمعوقات التشريعية. إن تسارع التجديدات المالية والتوجه الحديث للأنشطة المصرفية بظهور العديد من الأزمات المالية والمصرفية والتي كان لها الأثر البالغ على الصناعة المصرفية، مما استوجب وضع معايير متجددة للرقابة عليها وذلك ضمن معايير لجنة بال.

سنحاول من خلال هذا الباب دراسة الإطار النظري للتحويلات المالية والعولمة المالية، حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول. الفصل الأول يضم مجمل التحويلات المالية التي مست الساحة المصرفية والمالية، الفصل الثاني يدرس العولمة المالية وتأثيرها على الصناعة المصرفية، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لأثار الأزمة المالية على الصناعة المصرفية.

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

المبحث الأول: تحولات المالية و تسارع التجديدات

المبحث الثاني: تسارع التجديدات المالية

المبحث الثالث: دور اتفاقية بال في تحرير الخدمات المصرفية

المبحث الرابع: الإصلاح المصرفي و مقررات بال

### الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

#### تمهيد:

شهدت الأسواق المالية العالمية تحولات هامة على مستوى الصناعة المالية والمصرفية دفعت بالمؤسسات البنكية إلى تبني استراتيجيات مختلفة لمواجهة هذه التحديات. تمثل التطورات المالية كل التغيرات العميقة التي شهدتها الصناعة المصرفية عن طريق التحرير المالي بحذف الحواجز الجغرافية على تحركات رؤوس الأموال وإعادة تنظيم اللوائح والتشريعات البنكية وبالتالي عولمة الأسواق، مما أدى إلى تسارع التجديدات المالية بفعل التطور الهائل في مجال المعلومات والاتصال، إضافة إلى دور مقررات اتفاقية بازل في تحرير الخدمات المصرفية، ووضع المعايير اللازمة لتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية.

لذلك سوف يقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تمثل الإطار النظري لدراستنا، فيشمل المبحث الأول على مختلف تحولات الساحة المالية من تحرير مالي، اللاموساطة بنكية وعولمة الأسواق، أما المبحث الثاني فيتضمن تسارع التجديدات المالية وأثر التكنولوجيا على الصناعة المصرفية بالإضافة إلى النظريات المفسرة لهذه التجديدات، المبحث الثالث دور اتفاقية بازل في تحرير الخدمات المصرفية، في حين يتضمن المبحث الرابع مقررات بال 3 ودورها في تعزيز الإصلاح المصرفي.

#### المبحث الأول: التحولات المالية وتسارع التجديدات المالية

التطورات المالية هي تلك التغيرات التي شاهدها الأنظمة المالية بداية من سنوات السبعينات (1970) في البلدان الانجلوساكسونية (Anglos Saxones)، والتي وصلت إلى البلدان الأوربية في بداية الثمانينات 1980، ثم إلى البلدان السائرة في طريق النمو في السنوات التسعينات (1990) ويتعلق الأمر بدول جنوب آسيا، أمريكا الجنوبية، أوروبا المركزية والشرقية ودول المغرب.....<sup>1</sup> هذه التحولات تتضمن نوعين من المبادرات :

1- Christien DE BOISSIEU, 2009, Les systèmes financiers ; mutations ;crises et régulation -3eme édition- Economica,Paris, P3

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

المبادرة الخاصة، في البلدان الانجلوساكسونية والتي كانت مصحوبة بتسارع كبير في مجال الإبداع المالي والتطور التكنولوجي من طرف المؤسسات المالية .

المبادرة العمومية، في البلدان التي اهتمت باستدراك تأخر ساحاتها المالية مقارنة مع الدول المتقدمة، وعليه شهدت هذه الدول عدة إصلاحات مالية مست المؤسسات والهيئات العمومية من أجل إعادة تنظيم الأسواق المالية الوطنية وتسهيل التعامل فيها إضافة إلى تحرير الوظائف والخدمات البنكية من خلال مقررات لجنة بازل .

### أولاً: التحرير المالي

تعتبر التحولات المالية عن ظاهرة ديناميكية معقدة المطلوب فهمها لأنها تلخص العديد من التطورات التي يمكن تفسيرها بالتحرير المالي بقطبية حذف الحواجز الجغرافية على حركة رؤوس الأموال وإعادة التنظيم إضافة إلى دور اللاموساطة في تمويل المؤسسات والمرور إلى عولمة الأسواق.

**1- مفهوم التحرير المالي:** يمثل التحرير المالي أحد خصائص النظام المالي الجديد، وهو يعبر بذلك عن حجم التطورات الاقتصادية في الوقت الحالي. ترتبط سياسة التحرير المالي بالسياسات الليبرالية ارتباطاً وثيقاً<sup>1</sup> كسياسة اقتصادية هامة تبرر التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي. تركز عملية التحرير المالي على تحرير قطاع البنوك والتأمين، تحرير حركة رؤوس الأموال وأسواق صرف العملات بالاعتماد على إلغاء القيود على الائتمان وما يتعلق بأسعار الفائدة، بالإضافة إلى حرية المؤسسات المالية في إدارة شؤونها. يمكن تقسيم سياسة التحرير المالي إلى قسمين، القسم الأول يهتم بعملية التحرير المالي الداخلي وكل ما يتعلق بالإصلاحات على المستوى القانوني والهيئات المعنية بذلك ( البنوك، مؤسسات التأمين والأسواق المالية)، أما القسم الثاني فيهتم بالعملية على المستوى الخارجي ( الدولي) التي تهدف إلى تحقيق الاندماج على مستوى الأسواق المالية العالمية.

<sup>1</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965/2005، دار الراجحة للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى 2013، عمان-الأردن، ص21



## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

لقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATT، المتفق عليها عام 1997 من طرف 70 دولة والتي بدأت العمل بها عام 1999<sup>1</sup>، على عدة أنواع من الخدمات، كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي. كما وضع صندوق النقد الدولي مؤشر لقياس درجة التحرير المالي (ILF) يسمح بقياس ظاهرة إعادة التنظيم في دول العالم، والشكل التالي يوضح مؤشر التحرير المالي بفرنسا في الفترة ما بين 1973-2005.

تبرز ملامح التحرير المالي في تحرير حساب رأس المال وذلك بإلغاء خطر المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المختلفة لأشكال رأس المال، كالديون، أسهم المحافظ المالية، الاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية<sup>2</sup>. ظهر التحرير المالي من خلال دراسات Mackinon & Show (1973)، اللذان يعتبران أن التحرير المالي كوسيلة بسيطة وفعالة لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية<sup>3</sup>

من أجل تحقيق التحرير المالي اتخذ مسار إعادة التنظيم في فرنسا مايلي:

- القانون البنكي 1984 المتضمن إعادة تنظيم الوظائف البنكية.
  - 1986 الإجراء الأوروبي الموحد (المادة 4-16 من العقد الأوروبي الموحد) والذي يقر بأن أن السوق الداخلي هو مساحة بدون حواجز، يتم فيها تنقل البضائع، الأشخاص، الخدمات ورؤوس الأموال بأعلى درجة من التحرر.
  - 1986 قانون (loi Bérégovoy) حول إعادة التنظيم المالي وكذا حذف الحواجز.
  - 1988 قبول فرنسا لبدأ نهاية مراقبة الصرف وعليه توفر حرية لتنقل رؤوس الأموال.
- ترتكز عملية التحرير المالي على مجموعة من المؤشرات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 01، طبقت هذه الأخيرة في

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر 2001، الإسكندرية ص 109

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2008، الطبعة الأولى، ص 267.

<sup>2</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ص 24

<sup>3</sup> ماري تشنجرين & مايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1998، ص 18

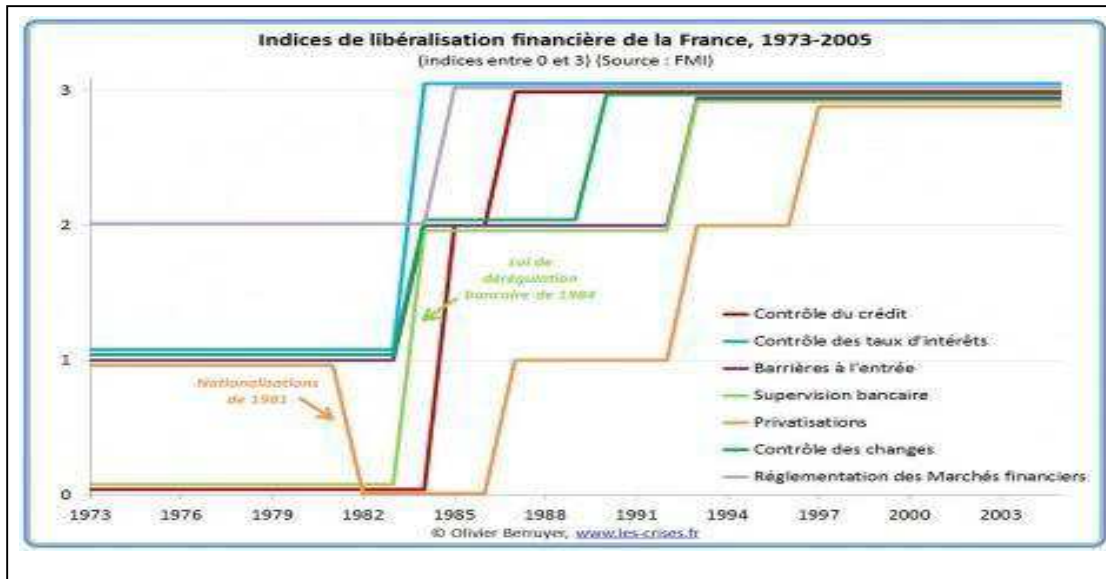
## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

العديد من الدول المتقدمة وعليه فقد تم اعتمادها كمؤشرات تدل على مستوى التحرير المالي في أي دولة، وتتمثل هذه المؤشرات في<sup>1</sup>:

- مراقبة الائتمان ومستوى الاحتياط، وهو مؤشر يهتم، من جهة بمعرفة حجم الاحتياطات الواجب الاحتفاظ بها من طرف البنوك لدى البنك المركزي، فكلما كان هذا الأخير ضعيف ، كلما كان مستوى التحرير مرتفع، من جهة أخرى، فهذا المعيار يعمل على معرفة حجم الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات بما في ذلك الائتمان الممنوح بهدف المساعدة، فكلما كان هذين المعيارين ضعيفين ، كلما كان مستوى التحرير مرتفع.
- وجود سقف لحجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك، فكلما غاب هذا المعيار، كلما ارتفع مستوى التحرير.
- تحرير معدلات الفائدة، ويتعلق الأمر بمعدلات الفائدة المطبقة على الإيداعات المصرفية وكذا القروض المصرفية.
- إمكانية الدخول في السوق المصرفي، يهتم هذا المعيار بمعرفة قدرة البنوك على الدخول في الأسواق المصرفية الجديدة، وبالتالي فهو يعمل على توضيح مستوى تطبيق قاعدة حذف الحواجز الجغرافية في العمل المصرفي.
- الخصخصة، يعمل على توضيح ملكية البنوك ( هل هي للخواص أم للدولة)
- سوق السندات، يعتمد تحرير سوق السندات على وجوده أولاً، ثم القدرة على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتطويره ومن ثم انفتاحه على العالم الخارجي.
- مراقبة السوق المصرفي، وذلك من خلال القدرة على تطبيق مقررات بال والتي تدل على تحرير السوق.

<sup>1</sup> Vladimir Vodaesvski, L'index de la libéralisation financière, sur le site : <http://www.contrepoints.org/>

الشكل 1: مؤشر التحرير المالي بفرنسا 1973-2005



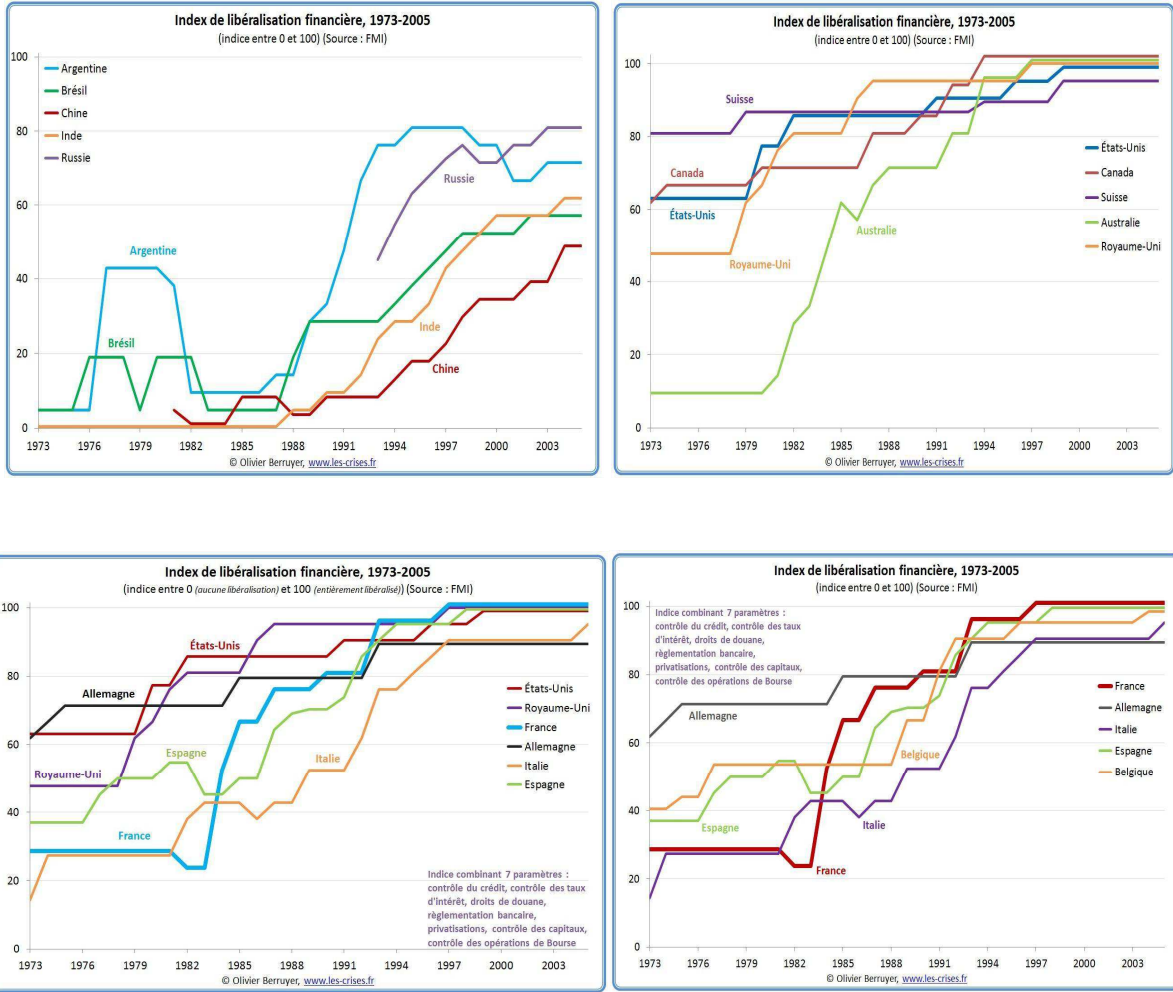
المصدر: [www.lescrises.fr](http://www.lescrises.fr) /Olivier Berruyer

عرفت حركة التحرير المالي تطورا مختلفا وذلك حسب مستوى تطور التشريعات البنكية فيها ومستوى حركة إعادة تنظيمها، فقد ظهرت حركة إعادة تنظيم اللوائح البنكية في 1970 وذلك في الدول الأنجلوساكسونية ، ي حين ظهرت في 1980 في باق الدول المتطورة، ولم ترى النور في الدول النامية إلا مع بداية سنوات التسعينات (1990) . ويوضح الشكل رقم 02، مستوى تطور مؤشر التحرير المالي في بعض الدول والذي يقاس بمستوى تطور التشريعات والقوانين التي تنظم العمل المصرفي في ظل التحولات المالية العالمية. إن تطور مسار التحرير المالي، كان نتيجة لمجموعة من العوامل<sup>1</sup>، اقتصادية، عوامل مرتبطة بالمالية الأكاديمية، عوامل سياسية وأخرى ثقافية .

<sup>1</sup> Robert Thys, Crise financière et modèles bancaires, Edition du Réseau Financement Alternatif, Belgique 2012 , p 38

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

### الشكل رقم 2: مؤشر التحرير المالي في بعض الدول 1973-2005



المصدر: <http://www.les-crises.fr/deregulation-financiere>

## 2- قطبي التحرير المالي: يتركز التحرير المالي على عنصرين أساسيين هما حذف الحواجز وإعادة التنظيم (إعادة التقنين)

أ- حذف الحواجز: تترجم عملية حذف الحواجز انفتاح الأسواق المالية العالية، حيث تعتمد على نقطة هامة وهي رفع الرقابة على الصرف وإدماج الأسواق المالية. تعتبر عملية حذف الحواجز من أهم الشروط الأساسية للعولمة المالية، لأنها تسمح بفتح الأسواق الوطنية على المستوى المحلي والعالمي. ولقد تميزت الأحكام الموجودة في أغلبية الدول في بداية السبعينات (1970) ولاسيما في فرنسا، بضبط قواعد القوة في السوق في مجال مراقبة الأسعار، حجم عمليات

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

المؤسسات المالية وتغير الدخول في الأسواق<sup>1</sup> إن تبني اقتصاد الاستدانة في السابق *économie d'endettement* و الذي كان يضم ثلاثة محاور هامة المتمثلة في:

- سيطرة الوساطة البنكية مربوطة بضعف وضيق أسواق رأس المال.
  - التسابق المحدود بين المؤسسات المالية : كان تداول التمويل وجمع المدخرات مفصول بدقة.
  - المراقبة الحادة من طرف السلطة التنفيذية لعملية توزيع القرض والعمليات المالية مع الخارج .
- بدأت أضرار هذا النظام تظهر في نهاية سنوات السبعينات من خلال ضعف فعالية تخصيص الموارد وعدم قدرة الأسواق المالية على تلبية الاحتياجات المتنامية للإقراض سواء بالنسبة للدولة أو المؤسسات. هذه الوضعية تغيرت من خلال حركة إصلاح المؤسسات خلال الثمانينات.

في فرنسا ، سمحت ظاهرة حذف الحواجز بتقليص عدد الأسواق المتخصصة ( التداول البنكي والخزينة وصندوق الادخار.... الخ ) من أجل تكوين سوق واسع لرأس المال يسمح بتعديل نقدي أكثر فعالية وأكثر ملائمة لقواعد المنافسة.

تم تفعيل ظاهرة حذف الحواجز من خلال فتح السوق النقدي سنة 1985<sup>2</sup>. هذا السوق كان موجود قبل هذه السنة ، إلا أن التفعيل كان من أجل تعديل أو تصحيح خزانة البنوك من خلال التوظيف، اقتراض النقود من البنك المركزي، وخلال هذه السنة أصبح هذا السوق في متناول المتعاملين الاقتصاديين. إن ظهور سندات الحقوق القابلة للتداول ( TCN ) وأذونات الخزينة القابلة للتداول ( BTAN و BTP ) ساهم في الربط بين سوق ما بين البنوك ( Interbancaire ) وسوق السندات وهناك ثلاث أنواع من سندات الحقوق هي، شهادة إيداع الصادرة عن

<sup>1</sup>C. DE BOISSIEU 4 مرجع سابق ص

<sup>2</sup> C. DE BOISSIEU 5 مرجع سابق ص

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

المؤسسات المالية ، أذونات الخزينة الصادرة عن المؤسسات والشهادات المتوسطة الأجل القابلة للتداول والتي يمكن أن تصدر عن جميع الشركات المالية أو غير المالية .

يتضمن قانون 26 جويلية 1995<sup>1</sup> خصائص متجانسة (المبلغ الأولي ،طريقة التأجير ، كيفية التوظيف والتداول ،التعيين والتحويل ) أرادت السلطة من خلالها جذب أكبر عدد من المستثمرين. تمت إعادة صياغة هذا الإطار القانوني في نهاية سنة 1998 من أجل تسهيل شروط الإصدار وتشجيع الانفتاح الأوربي والدولي على هذه الأسواق.

- شهادات الإيداع وأذونات الخزينة ثم إصدارها من أجل استحقاق يوم إلى سنة (مثل السوق الأمريكي ).  
- إصدار الشهادات المتوسطة الأجل القابلة للتداول، كان لمدة استحقاق أكثر من سنة من أجل منح الاختيار للسوق المصدرة **Marché obligataire**.

- سندات الذمم القابلة للتداول ( TCN ) تسمح بتشكيل مجموعة استحقاقات ما بين قصيرة المدى وطويلة المدى.

المرحلة الثانية لتطور حذف الحواجز ثم تحقيقه من خلال الارتفاع الحاد لتأطير القروض ما بين **1985- 1987** لإحداث نوع من التساوي بخصوص جمع الموارد ومنح التمويل<sup>2</sup>. شهدت سنوات الثمانينات أيضا ، رد الاعتبار لأسواق البورصة في مجال تمويل الاقتصاد من خلال تطوير الهياكل المؤسساتية وتحويل تقنيات السوق بواسطة إدخال الإعلام الآلي على المبادلات. الهدف الأساسي لحذف الحواجز لنظام مالي هو السماح باندماج الأسواق المالية بالاعتماد على المنافسة السليمة.

**ب-إعادة التنظيم La déréglementation**:عرفت هذه الحركة في نهاية سنة 1970 وبالتحديد ما بين 1980- 1990

<sup>1</sup> C. - DE BOISSIEU et – H. Bourguinat, Finance internationale, Thémis économie, Presse universitaire de France, 4<sup>ème</sup> édition 1999, Paris, p91 6 ص سابق

<sup>2</sup> &-C NEKHILI .Stratégies bancaires internationales, Economica, Paris, KARYOTIS, 2008,pp32 M. P

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

في الدول الصناعية وأخذت هذه الحركة اتجاهين<sup>1</sup>:

- إعادة تنظيم الحجم بمعنى إلغاء مراقبة الصرف ورفع معايير تأطير القرض.

- إعادة تنظيم الأسعار أي تحرير التعريفات البنكية .

ساهمت عملية إعادة التنظيم في تحريك المنافسة بين البنوك على مستوى كل أجزاء سوق القرض.

↔ في الولايات المتحدة الأمريكية : تجلت ظاهرة إعادة التنظيم من خلال اختفاء الحدود التقليدية عن طريق إلغاء

قانون Mac Feddam \* في منتصف التسعينات وذلك بإلغاء الحدود الجغرافية للبنوك بالإضافة إلى إصلاح

التشريعات واللوائح التي تحد من التركيز البنكي سنة 2000 وذلك بإلغاء قانون Steagll-Glass \* لسنة 1933

↔ في أوروبا : مثل وجود السوق الموحد الأوربي مقياس مهم لإعادة التنظيم في أوروبا ،ودفع بتزايد التركيز البنكي

ولقد ساهمت التنظيمات البنكية لسنة 1977-1989 في تنظيم الإطار الموحد للاتحاد الأوربي . فأدخلت التعليمات

البنكية الأولى مبدأ استمرارية الوطنية لفروع البنوك الموجودة في بلد آخر منظم للاتحاد ورفع حواجز التنقل فيما يخص

الأشخاص ،الوسائل الخدمات ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد . في حين قامت التعليمات الثانية بتحرير الوظائف

البنكية في الاتحاد الأوربي ولقد ساهمت عملية إعادة التنظيم وتداخل الأسواق في زيادة المنافسة بين الأسواق المصرفية

إضافة إلى التحولات العميقة التي شهدتها الساحة البنكية نتيجة الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوربي والدور الهام للعملة

الموحدة « Euro » في تسهيل عمليات الائتمان سواء جمع الودائع أو منح القروض الذي أصبح يمارس بدون خطر

الصرف أو معدل الفائدة .

مرجع سابق P 6 C. DE BOISSIEU<sup>1</sup>

\* قانون Mac Feddam سنة 1927 ينص على تفادي تكوين البنوك الكبيرة على المستوى الوطني للفيدرالية الأمريكية ومنع فتح فروع لهذه

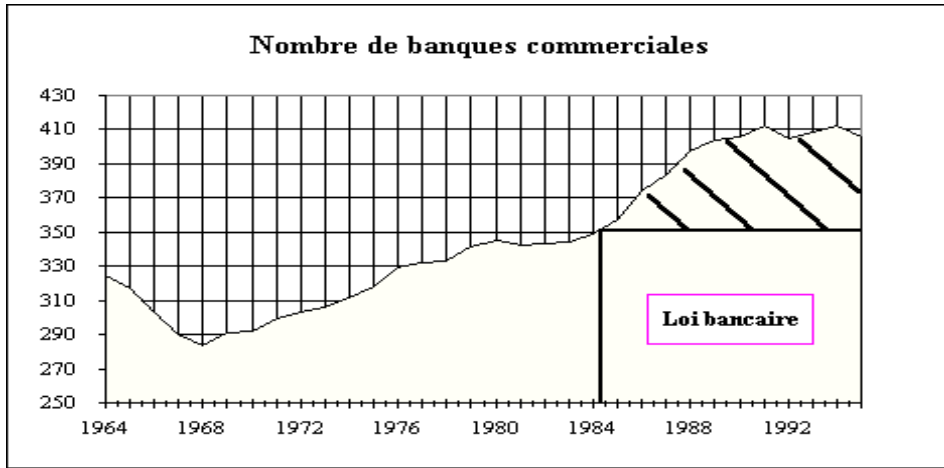
البنوك

\* قانون Steagll-Glass 1933 أمر به الرئيس روزفلت بعد أزمة 1929 وذلك لمنع بنوك الودائع من ممارسة المضاربة بالقيم المنقولة

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

هذه الإجراءات سمحت في خلق سوق رأس مال متداخل Intégré في أوروبا . إذا عملية إعادة التنظيم شملت اللوائح والتشريعات البنكية التي تنضم عمل البنوك في ظل المستجدات المالية الجديدة مما سمح بزيادة عدد البنوك في فترة ما بعد الثمانينات وهذا ما يوضحه الشكل التالي، أين زاد عدد البنوك التجارية بعد بروز القانون البنكي بفرنسا .

### الشكل رقم 3 : دور التقليل من التقنين البنكي في زيادة البنوك التجارية بفرنسا



source: <http://www.senat.fr/rap/r96-52/r96-5211.html>

⇐ في بريطانيا : تم إنقاص الضغوط المفروضة على الودائع ( مكافأة الودائع تحت الطلب la rénumération ، حرية الودائع لأجل ) والفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال مع وجود وسطاء مستقلين (سماسرة الأسهم والسندات ) ، ولقد أدت مجموعة الإجراءات المتعلقة بعدم التخصص إلى اختفاء البنوك التجارية وبنوك الأعمال في ظل المضاربة المالية ( broker ) ليرز للوجود مبدأ البنك الذي يقوم بكل الوظائف .

إن من أهم خصائص سياسة التحرير المالي مايلي<sup>1</sup>:

- تحرير معدل الفائدة: أين بين فيشر وسماوي Fisher & Smaoui (1997) أن إلغاء الرقابة على معدلات الفائدة

يمثل العنصر الأساسي لتحقيق التحرير المالي.

- تحرير القطاع المصرفي: اعتمدت الكثير من الدول في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على تطبيق برامج لتحرير قطاعها المصرفي وذلك بتبني قوى السوق والتخفيض من سيطرة القطاع العمومي وتشجيع المنافسة.

1 أشواق بن قنور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق ص31



## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

- الابتعاد عن الائتمان الموجه وتطبيق آليات السوق في تمويل الخزنة

- الإدارة غير مباشرة للسياسة النقدية.

ثانياً: **اللاوساطة Désintermédiation** : مثلت عملية اللاوساطة أحد أهم نتائج حذف الحواجز بين الأسواق

حيث أنها تترجم عملية المرور المؤهلة « المالية غير المباشرة أو الوساطة المالية » أين يمر تمويل المؤسسات الذي كان في

الأساس يعتمد على البنوك إلى التمويل المباشر الذي يتم فيه تمويل المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار رأسمالها أو عن

طريق إصدار سندات الحقوق القابلة للتداول في الأسواق المالية . إذا التمويل حالياً ، لا يعتمد بالضرورة على الاقتراض

البنكي التقليدي وإنما أصبح الأمر يعتمد أيضاً على التدخل في الأسواق المالية من خلال إصدار السندات أو الإمضاء

على أصول أصدرت في الأسواق النقدية والمالية . ويمكن تحليل اللاوساطة بداية من التفرقة بين اقتصاد الاستدانة

économie de marché de capitaux<sup>2</sup> واقتصاد رؤوس الأموال<sup>1</sup> économique d'endettement

عموماً، يعتمد تطور العلاقات المالية على تطور أسواق السندات والابتكارات المالية، ويبين الشكل رقم 3 الفرق بين

الوساطة التقليدية والوساطة بمفهومها الحديث. الوساطة، هي عبارة عن العلاقة الناتجة عن واقع تفاوت الأفراد في

المعرفة، المهارة والثروة، وبناءاً على ذلك يمكن تصنيف الوساطة إلى<sup>3</sup>:

- السمسرة، وتعني وساطة السمسار بين البائع والمشتري وهي قائمة على عقود أمانة بين الوسيط والموسط،

وهي خالية من صفة التعاقد بين الوسيط والموسط لديه.

- وساطة مالية، هي علاقة بين ذوي الفائض في الثروة وذوي العجز، مثلاً: نموذج البنك الإسلامي وهي

وساطة مصرفية تقوم على عقود النيابة ( عقود المضاربة، المشاركة) في كلا جانبي الوساطة.

- وساطة تقليدية، وهي قائمة على أساس الاقتراض والإقراض بين ذوي الفائض والعجز.

1 اقتصاد الاستدانة : يهيمن عليه التمويل غير المباشر

2 اقتصاد رؤوس الأموال : يعتمد على التمويل المباشر

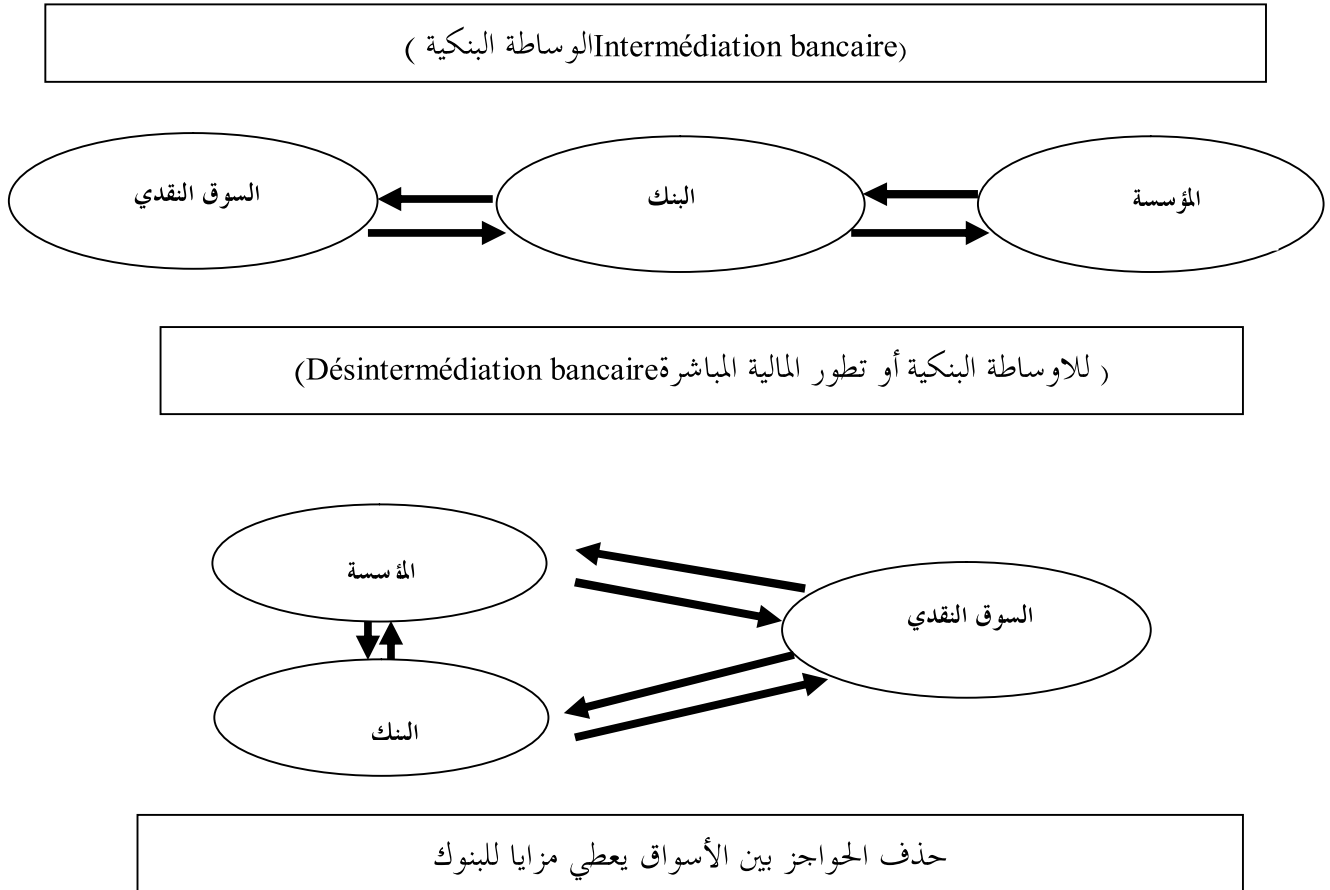
3 وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، على الموقع: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=40827>

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

سمح تطور المالية العالمية بتطور الوساطة البنكية التقليدية والتي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل البنوك، من خلال الوساطة التقليدية، والتي تركز على دور البنك كوسيط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز. ففي الوساطة البنكية كان البنك يلعب الوسيط بين المؤسسة والسوق النقدي، أين يحصل هذا الأخير على التمويل من السوق النقدي ليتمكن من منحه للمؤسسات في شكل قروض.

تمكن الالوساطة البنكية الحديثة كل من المؤسسة والبنك من التدخل المباشر في السوق النقدي للحصول على التمويل اللازم، كما تسمح بوجود علاقة بين البنك والمؤسسة في شكل إيداع واقتراض، فمن خلال تطور المالية، تمكنت البنوك من كسب العديد من المزايا نتيجة حذف حواجز الدخول للسوق.

### الشكل رقم 4: رسم تخطيطي لتطور الوساطة البنكية



Source :Laurence ABADIE &Chatherine MERCIER-SUISSA, Finance internationale, Edition Armand colin,2011,Paris, p27

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

بناءً على هذا تطورت وظيفة المصرفي لمسايرة التغيرات في مجال الصناعة البنكية والمالية، فتحوّلت الوساطة التقليدية إلى مهمة إصدار السندات وتسيير المحفظة المالية وكذا المشاركة في التخطيط المالي والمساهمة في تقديم الاستشارات اللازمة المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار، كما أصبح تدخل البنوك مباشر على مستوى السوق النقدي، (الجدول رقم 1)

### الجدول رقم 1: تطور مهام المصرفي في التحولات المالية العالمية

مهام المصرفي في ظل الوساطة التقليدية	مهام المصرفي في ظل الوساطة الحديثة
منح الائتمان	المشاركة في التصميم والتخطيط المالي
رسم استراتيجيات للمنتجات المتوفرة	التدخل على مستوى السوق
	تطوير الوظائف البنكية ووظائف الاستشارة

المصدر: مرجع سابق ص 28 Laurence ABADIE & Chatherine MERCIER-SUISSA, Finance internationale

في كل الاقتصاديات يوجد أعوان بحاجة للتمويل (عجز) وأعوان أخرى لديها القدرة على التمويل (الفائض) وعليه نصل إلى محاسبة مجموعة الاحتياجات ومجموعة القدرات لمختلف الأعوان، كل ادخار يوظف بطريقة ما وكل احتياج يمول أيضا من أجل المرور من (Ex post) إلى (Ex ante) وهنا نجد احتمالين :

- التمويل المباشر أين يتوجه الأعوان مباشرة إلى أسواق رؤوس الأموال.
- التمويل غير المباشر يعني أنه يوجد وسطاء ماليين يقومون بتحويل إدخال الأعوان الذين لديهم فائض إلى الأعوان الذين لديهم عجز.

في فرنسا، كان العمل يتم في ظل معطيات اقتصاد الاستدانة أين كان يتم التمويل عن طريق وسطاء بحيث مثل سوق الائتمان سوق مركزي في حين سوق السندات كان له دور متخلف (Résiduel) وذلك قبل 1985<sup>1</sup>. استطاعت

<sup>1</sup> انظر في ذلك : M.petel & M Xvereb. la restructuration bancaire dans les pays occidentaux, sous

la direction de meme bades, paris 1998-1999

-C. DE BOISSIEU مرجع سابق -ص 8

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

فرنسا العمل بميكانيزمات اقتصاد رؤوس الأموال من خلال المباشرة في تمويل الوساطة باستعمال التكنولوجيات الحديثة لمسايرة التطورات المالية والتحويلات العميقة للتوازن المالي. لقياس ظاهرة اللاوساطة، يتم اللجوء إلى الحسابات التي أجراها بنك فرنسا ويتعلق الأمر بمعدلين للوساطة<sup>1</sup>.

↔ معدل وساطة ضيق (étroit) يقيس مجموع الائتمان الممنوح خلال السنة من طرف المؤسسات المالية إلى الأعوان غير الممولة من مجموعة التمويل الخارجي خلال السنة ويتعلق الأمر بعلاقة تدفق على تدفق (flux sur flux) وهي حصة الائتمان من التمويل الخارجي .

↔ معدل وساطة واسع (large) يقيس مجموع المساعدات المقدمة من طرف مؤسسات الائتمان لصالح الأعوان غير الممولة خلال السنة على مجموع التمويل الخارجي للأعوان غير الممولة خلال السنة ( يقيس حصة الائتمان من التمويل الخارجي).

ما يمكن ملاحظته خلال السنوات الماضية هو انخفاض معدل الوساطة الضيق الفرنسي والذي مر من 58% في 1990 إلى 20% في 1997 و تم تغطية هذا الانخفاض خلال هذه الفترة من خلال التمويل المنقولي (سندات و أسهم المالية) التي أخذت مكان الائتمان في ميزانية البنوك خصوصا الارتفاع في قدرة SICAV (شركات استثمارات رأس مال متغير) إما معدل الوساطة الواسع فقد مر من 56.3% في 1977 إلى 59.5% في 1986 وما يمكن ملاحظته هو تميزه بنوع من الاستمرار.

### ثالثا: عولمة الأسواق

لا تمثل عولمة التدفقات المالية حدثا جديدا فهي تشبه عولمة التبادلات التجارية، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر وجد تداخل مالي عالمي حقيقي حيث عرفت ساحات السندات تطور متجانس و يتعلق الأمر بمبادئ الساحات المالية التي تأثرت بانعكاسات الأزمات الدولية نهاية القرن التاسع عشر، كما ساهمت أزمة 1929 في الدخول في مرحلة التفكيك المالي.

ص 8 مرجع سابق C. DE BOISSIEU<sup>1</sup>

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

عملية التدويل المالي كانت بصفة عشوائية خلال سنوات 1960 من خلال تطوير أسواق الأورو<sup>1</sup> euro\_ marché للأموال. في حين كانت العملية أكثر اتساعا من طرف البنوك الانجليزية Marchants Bank. ابتداء من سنة 1974 تم تقوية نظام التدويل (العملة) من خلال تحرير حركة رؤوس الأموال حيث تم ارتفاع المعاملات الدولية على السندات فكانت تمثل 110% من الناتج الوطني الخام PIB الأمريكي في بداية 1990 مقابل 4% سنة 1975<sup>2</sup> أما في فرنسا انتقل المؤشر من 23% إلى 106% ليرتفع إلى 1000% في نفس الفترة في بريطانيا. برزت عملية التدويل المالي أيضا من خلال حركة إعادة الهيكلة الهامة في القطاع البنكي و المالي وبمساهمة التكنولوجيات الحديثة في المعلوماتية و الاتصال (NTTC) التي سمحت بالترابط بين الساحات المالية من خلال النظام الآلي GLOBEX بسرعة كبيرة و بتوفر المعلوماتية بأقل تكلفة. يتم الاستدلال على العملة المالية من خلال مؤشرين هما<sup>3</sup>:

- تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية في الدول المتقدمة، تشير الإحصائيات أن هذا المؤشر تطور من 10% من الناتج المحلي في الدول المتقدمة عام 1980 إلى أكثر من 200% في كل من فرنسا واطاليا وكندا، وإلى 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.
- تطور تداول النقد الأجنبي على المستوى العالمي، تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين إلى 1200 مليار دولار في منتصف القرن العشرين وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع البلدان في تلك المرحلة.

<sup>1,2</sup>، انظر في ذلك

-M.petel & M .Xvereb. la restructuration bancaire dans les pays occidentaux, sous la direction de meme bades – paris 1998-1999

-C. D-E BOISSIEU ص 8 مرجع سابق

<sup>3</sup> أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية 2011، الطبعة الأولى، ص 46

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

إن الجوهر الأساسي في عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب العمليات الرأسمالية، بمعنى إلغاء الخطر على المعاملات في حساب العمليات الرأسمالية وحسابات ميزان المدفوعات التي تضم المعاملات المتعلقة بكل أنواع رأس المال كالديون، أسهم المحفظة المالية، الاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية.

في أوروبا سمح الاتحاد الاقتصادي و النقدي بظهور سوق واسع و موحد لرؤوس الأموال ، كما مست عملية إعادة الهيكلة مؤسسات السوق الأوروبي من خلال الدمج سنة 2000 لساحات باريس، أمستردام و بروكسل من اجل إنشاء Euronext كما ساهمت أول تعليمة بنكية معتمدة سنة 1977 بحرية فتح الفروع البنكية على مستوى الاتحاد و أما التعليمة البنكية الثانية المعتمدة سنة 1989 بمبادئ حرية المؤسسات و حرية أداء الخدمات على أساس المعرفة المتبادلة.

ساهم قانون تطوير الوظائف المالية MAF بتاريخ 2 جويلية 1996<sup>1</sup> في توسيع خدمات الاستثمار ذات القيمة المنقولة DSI لمجموع الخدمات المالية وذلك من خلال التعليمة الأوروبية، في حين سمحت التعليمة الثانية (DSI II) بفتح المجال أمام المنافسة الأوروبية بين مختلف أنظمة تبادل التحويلات مع الاعتراف بوجود شبكة خاصة للتبادل الالكتروني بالإضافة إلى تعليمات أخرى هامة للشراء OPA (Offre public d'achat) وعلى البيانات المتعلقة بالعمليات المالية والأدوات المالية ويتعلق الأمر بالتعليمة الثامنة الخاصة بمحافظي الحسابات ومسؤولياتهم (IAS – IFRS)

### المبحث الثاني: تسارع التجديدات المالية

لم تكن سرعة وتيرة التطورات بنفس المستوى في جميع الدول فقد كانت الدول الأنجلوساكسونية Anglo-Saxones (الو.م.أ وبريطانيا وكندا) هي الرائدة في هذا المجال حيث تمت أول دفعة لتسريع التطورات المالية من خلال إنشاء ( سوق Nasdaq سنة 1971 ، أسواق أسهم منظمة بشيكاغو سنة 1973 وبلندن سنة 1978 إضافة إلى نظام cash management acconnt في بداية 1970... الخ).

مرجع سابق ص10 Christien De Boissieu 1

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

تبعها بعد ذلك الدول الأوروبية في سنوات الثمانينات 1980 ثم الدول السائرة في طريق النمو في سنوات التسعينات 1990. ثم تطوير هذه التجديدات وتوزيعها بسرعة بفعل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فبقدر ما تطورت هذه التجديدات بقدر ما كان انتشارها وتوسعها أسهل وأسرع. فإذا كانت التجديدات المالية تلعب دور مركزي في تحليل التحولات المالية فإن شرحها أصبح صعبا باعتبار الأشكال المختلفة التي تتخذها ، وعليه فالنموذج المعتمد يركز على ما استخدمه Joseph Schumpeter في تحليل التجديدات الصناعية والتي تعتمد على تجديدات النظام ، تجديدات الإنتاج بالإضافة إلى تجديدات السوق .

### أولا: الفرق بين التجديدات المالية والتجديدات الصناعية

لا يمكن الأخذ بتشابه التجديدات المالية والصناعية بسبب الخصوصية الملازمة للتجديدات المالية التي ترجع غالبا إلى الطبيعة المختلفة لها ، فأغلبية المنتجات المالية تكون نتيجة التجديدات في النظام الذي يؤثر على تجديدات السوق ونتيجة التجديدات في الإنتاج أيضا . مثلا Les trackers\* تتكون في نفس الوقت من تجديدات في الإنتاج وتجديدات في النظام (تكنولوجيا جديدة للاتصال تسمح بشراء أو بيع السندات في وقت حقيقي ) بالإضافة إلى تجديدات السوق (خلق أجزاء في السوق الأوروبي المندمج Euronet ) .

إن خلق منتجات مالية جديدة يأتي بهدف توسيع مجموعة المنتجات الموجودة من قبل ، كما أن التجديدات المالية تبقى حتى إن اختفت أسباب وجودها (باعتبار أن المنتج المالي يتميز بمدة حياة طويلة وخاصة ) على عكس المنتجات الصناعية.

في فرنسا مثلا ، نجد أن استعمال السوق النقدي المشترك MMMF ( Money Market Mutual Funds ) وشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير SICAV كان من أجل تخفيض تكلفة الحياة للصناديق النقدية في حالة التضخم آنذاك<sup>1</sup>، إلا أنه لم يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بعد اختفاء التضخم .

\*Les Trakers :fonds indexes sur un indice négociables en bourse et cotés en continu

<sup>1,2</sup>C. De Boissien 11 مرجع سابق ص

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

عموماً، إن التغييرات العامة لخصائص المنتج تكفي للفرقة بين المنتج الأساسي والمنتج الشبيه وعليه فالمنتجات المالية لا تمنح للمؤسسة المنتجة سوى فرصة المقارنة على المستوى القصير المدى في حين تلازم المنتجات الصناعية كل التغييرات التقنية وكذا الظروف الاقتصادية اللازمة للإنتاج. ترتبط المنتجات المالية بتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تدعو إلى التحكم في طرق التمثيل مع المحافظة على الآليات السابقة وهي بهذا لأتمثل المسار التكنولوجي (Agleilta 1991).

### ثانياً: النظريات المفسرة للتجديدات المالية

إن خصوصية التجديدات المالية تتطلب تطوير نظريات خاصة بها (Geoffron 1992). فالاعتماد على المقاربة المأخوذة من نظرية الدورة فإن نظام التجديدات المالية يتكون من مرحلتين متتاليتين وهما « التسارع » و « الاستيعاب » فإذا انفصلت هاتين المرحلتين عن التغيرات والظروف الاقتصادية والمالية فلا وجود لنظريات تشرح تأثير الظروف على الدفع إلى التجديد، وعليه فإن النظريات المرتبطة بالتجديدات المالية تسمح بفهم العوامل التي تدفع إلى التجديد المالي خصوصاً بعد الاهتمام الذي قدمه تحليل كل من Silber (1983 - 1975) و Kane (1988) - 1983) هذه النظريات<sup>1</sup>.

### 1- نظرية الصعوبات والجدلية التنظيمية: La théorie de la contrainte et la dialectique réglementaire

يعتبر Silber أول من أعد المخطط التفسيري للتجديدات المالية بالاعتماد على ثلاثة صعوبات لعبت الدور الأساسي في تسارع التجديدات المالية وهي<sup>2</sup>:

- الصعوبات التنظيمية.

- تعزيز المنافسة.

- نمو الخطر المرتبط بسعر الفائدة وسعر الصرف بداية من سنوات 1970.

<sup>1</sup> مرجع سابق ص 12 C.De Boissieu

<sup>2</sup> مرجع سابق ص 12 C.De Boissieu



## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

ساهم هذا النموذج في دراسة إستراتيجية الوسطاء الماليين مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المحتملة من المؤسسات المنتجة للتطورات المالية والتي تبحث عن درجة معينة من الحرية. عليه فالتطورات المالية هي عبارة عن مزيج من الصعوبات الخارجية يجب تفاديها .

تم تبني هذه الفكرة من طرف Gurley et Shouv (1960) حيث اعتبروا أنه « في جميع الاقتصاديات، يتم تجديد الهيكل المالي باستمرار بالاعتماد على جهود الأعوان الاقتصادية لتفادي الصعوبات الموجودة » ولكن يرجع أصل ديناميكية التجديدات

– التنظيمات (القوانين) في الحقيقة إلى Kane.

من خلال هذه الديناميكية يمكن تحقيق تصور الجدلية التنظيمية (القانونية) التي ترجع إلى عاملين:

– التنظيم الالتفافي للتجديدات التي تتأقلم مع القانون.

– التجديدات المتأقلمة مع تنظيمات التفافية عن طريق التجديد.

حسب هذا المخطط فإن الأعوان مطالبون بالالتفاف حول التنظيم (القانون) بما أن العلاقة بين التكاليف ومزايا الالتزام بالعقبات القانونية تصبح سالبة. أظهرت هذه الجدلية التفاعل بين نوعين من الأعوان وهما الأعوان الخواص الخاضعين للقانون من جهة والسلطات العمومية المكلفة بتطبيق هذا القانون من جهة أخرى، كل طرف يعدل سلوكه وفق الأفعال الملاحظة والأفعال المتوقعة للطرف الأخر.

في هذه الحالة تكون علاقات القوى غير متكافئة حيث أن الالتفاف حول القانون يتطلب وقت أقصر مما يتطلبه إعادة التنظيم لأنه كلما كان القانون فعال كلما كان الالتفاف عليه بطيء.

ينطبق هذا التحليل بشكل خاص على حالات الدول الانجلوساكسونية ، أين ترجع مبادرة التجديدات المالية إلى الأعوان الخواص للمحيط المالي ، فلقد دفعت الصعوبات القانونية بالبنوك إلى تطوير الإجراءات التي تسيرها أو من خلال تطوير منتجات جديدة لتفادي الاحتياطات الإجبارية .

**2- طلب دمج خصائص جديدة و متميزة:** على عكس تحليلات Silber و Kane اللذان يعتبران التجديد كنوع من الاستجابة لمتطلبات المؤسسات المالية في مواجهة الصعوبات والتكاليف المفرطة ، فإن مقارنة الطلب لـ ( Low 1987 et Dessai ) المستوحاة من أبحاث<sup>1</sup> Lancaster ( 1966 – 1971 ) القائمة على الطلب المتميز تأخذ بعين الاعتبار إرادة الأعوان المنتجين في الابتكار من اجل تلبية الطلب الخفي للمستهلكين .

حسب Lancaster فان رغبات المستهلك تعتمد على الخصائص المتميزة للمنتج لا على المنتج في حد ذاته، وبالتالي كلما كانت العلاقة مختلفة بشكل واسع ما بين ما هو مطروح في السوق وما هو مفضل عند المستهلك ، كلما كان حجم الابتكارات كبير وذلك بالاعتماد على الطلب الخفي غير المشبع . على هذا الأساس قام Low et Dessai بتغير خريطة الابتكارات المالية ، فكلما كان عدد المستهلكين لمنتج معين يمتلك خصائص وسيطية كالمرد ودية والسيولة تسمح برفع المنفعة إلى حد أقصى ، كلما كانت الابتكارات مفيدة أكثر .

### ثالثا: التطورات التكنولوجية وآثارها على الصناعة المصرفية

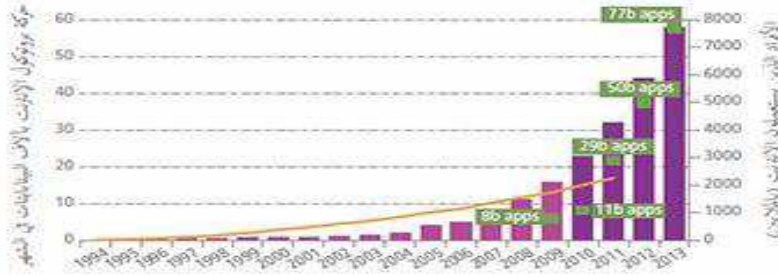
أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور الكثير من التطورات في العمل المصرفي حيث تضمن النشاط المصرفي في السنوات الأخيرة نسبة كبيرة من الانجازات التكنولوجية ساهمت في ظهور أدوات مالية جديدة أدت إلى احترام المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية وغير المالية .

يعد التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي أدت إلى إحداث تغير جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة ، حيث اهتمت البنوك بمواكبة هذا العصر من خلال الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية والانترنت لابتكار خدمات مصرفية جديدة لإرضاء الزبائن .

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

### الشكل رقم 05: تطور استعمال الانترنت عالميا

الرسم 1 - النمو في حركة بروتوكول الإنترنت ومستعملي الإنترنت وتحميل التطبيقات على الصعيد العالمي (1994-2013)



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، استناداً إلى بيانات من IDC و Telegography و ABI Research و DC و QinetiQ و Gartner و Cisco و ITU. ملاحظة: بيانات حركة بروتوكول الإنترنت وتحميل التطبيقات لعام 2010 فما بعد وكذلك بيانات عام 2013 عن الأفراد الذين يستعملون الإنترنت هي بيانات تقديرية.

المصدر: تطور تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي ، على الموقع : <https://itunews.itu.int/Ar/Note.aspx?Note=5064>

إن من أهم مظاهر التقدم في المجال المصرفي هي التوسع الكبير في استعمال الكمبيوتر ، حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات وبالتالي توفير الوقت للزبائن والعاملين في البنوك ، إضافة إلى ظهور البنوك الالكترونية ومختلف المعاملات المصرفية الالكترونية، كما أن عملية التحرير المالي والمصرفي وحذف الحواجز وإعادة الهيكلة وكذا المنافسة الحادة أدت إلى التسريع بنشر واستخدام التكنولوجيا في الأعمال المصرفية بكثافة. تشير الإحصائيات<sup>1</sup> إلى التزايد المستمر فيما تخصصه الدول المتقدمة لمجالات البحوث والتطوير، أين وصلت القيمة إلى 253 مليار دولار في عام 1999 ، مقارنة بعام 1998، أين كانت القيمة المالية مقدرة بحوالي 237 مليار دولار ، وحوالي 217 مليار دولار في عام 1997، وحوالي 188 مليار دولار في عام 1996.

تعتبر الثورة التكنولوجية الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية، أين تلعب دور جوهري في تحديد ملامحه. يعرف الاقتصاد المعاصر بعصر الثورة التكنولوجية والعلمية التي تهتم بالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا بدرجة كبيرة. والمقصود بالتكنولوجيا في المجال المصرفي هي مجموع الآليات والعمليات التي يتم إدخالها على العمل المصرفي بهدف تحسينه أو تجديده.

1 أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مرجع سابق ص 39

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

وتضمن التكنولوجيا المصرفية أربعة جوانب<sup>1</sup> هي :

الجانب المادي : يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة.

الجانب الاستخدامي : يتمثل في طرق استعمال هذه المعدات.

الجانب العلمي : يتمثل في المعرفة المصرفية المطلوبة.

الجانب لابتكاري : يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية

ويؤدي استخدام التكنولوجيا في المجال المصرفي إلى تحقيق العديد من المزايا من أهمها<sup>2</sup> :

- تحقيق الميزة التنافسية للبنك في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء.
- تحرير العمل المصرفي من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي البنك ويساعدهم على الاهتمام بجودة الخدمة .
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية إلى تقليل التكاليف وزيادة ربحية البنك .
- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة.
- تمكن البنك من تنويع خدماته وتوسيع شرائح الزبائن المتعامل معهم.
- يؤدي تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي إلى تحديث وعصرنه نظم الإدارة .

<sup>1</sup> أنظر في ذلك : - بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه 2005،2006 ، جامعة شلف ص 138.

- عصام الدين أحمد أباطة ، 2010 ، العولمة المصرفية ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، ص 406.

<sup>2</sup> أنظر في ذلك: - بريش عبد القادر ، مرجع سابق ص 140

- سمير الخطيب ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية 2005 ، ص 80

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

### المبحث الثالث: دور اتفاقية بال في تحرير الخدمات المصرفية

في ظل الاتجاه المتزايد نحو عولمة النشاط المصرفي ، وما ينتج عنه من حذف كافة القيود أمام تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود أصبح الاستقرار المالي من القضايا التي تحظى باهتمام بالغ من جميع الأطراف الاقتصادية ولاسيما المؤسسات المالية الدولية . ونتيجة للتوسيع الذي شهدته الأسواق المالية وامتداد نشاط البنوك على المستوى الدولي، ظهرت الحاجة إلى وجود معايير يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى العالمي، تضمن درجة عالية من الاستقرار المالي في ظل المنافسة، وتوصلت الجهود إلى تحديد معيار كافة رأس المال لتغطية المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية .

### أولاً: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول العشر مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا<sup>1</sup> وكان اجتماع اللجنة بعد تفاقم الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية ، وتعتبر هذه البنوك ، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة ازداد انتشار فروع البنوك الأوروبية والأمريكية في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.

دول العشر هي : بلجيكا، كندا ، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، بريطانيا ، الو.م.أ ، ولكسمبورج.

تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية « لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية » ، وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في:

- تقرير حد ود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك : - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية الإسكندرية 2001 ص 80

- عصام الدين أحمد أباطة ، العولمة المصرفية ، مرجع سابق ص 540

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على الأعمال البنوك.
  - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات الرقابة للسلطات النقدية المتمثلة في كثير من الأحوال في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك.
- تتطلب الصلاحيات القانونية وتوصيات الدول الأعضاء الصادرة عن اللجنة اعتماد محافظي البنوك المركزية لهذه الدول. توالى اجتماعات اللجنة إلى غاية اجتماع 1987/12/07 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوازن في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والمعيير الواجب تطبيقه في البنوك ، في 1987/12/10<sup>1</sup> أقر القائمين على السلطة النقدية لمجموع الدول العشر ذلك التقرير واتفق على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة والدول الأخرى لدراسته خلال فترة ستة أشهر للتعرف على الآراء، وقد أُنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد لها من آراء وتوصيات وقدمته في جويلية 1988 وقد تم إقراره من قبل مجلس المحافظين تحت مسمى اتفاق بازل Basel accord .

### ثانيا: مراحل اتفاقية بال

- 1- اتفاقية بازل 1988 :** في جويلية 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال ، وبناء على ذلك فقد أقرت الاتفاقية أنه يتعين على كافة البنوك العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992<sup>3</sup>. وعليه أصبح تقييم ملائمة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار .

1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ص 81

2,3 بريش عبد القادر، جبار عبد الرزاق، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

أ- أهداف اتفاقية بازل بخصوص السوق المصرفي العالمي : تهدف الاتفاقية فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلي مايلي<sup>1</sup>:

- المساهمة في التقوية والحفاظ على النظام المصرفي العالمي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وعدم إمكانية تسديدها.

- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك.

- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية ، وما تملية من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم وفي ظل الثورة التكنولوجية المصرفية.

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات بين مختلف السلطات النقدية.

ب- مبادئ اتفاقية بازل 1988 : تضمنت الاتفاقية عدة جوانب أساسية أهمها:

التركيز على المخاطر الائتمانية\* بمعنى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية ولم تشمل الاتفاقية على كيفية مواجهة المخاطر الأخرى مثل خطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية .

- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها، بمعنى التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات الواجب تكوينها للديون المشكوك في تحصيلها.

- تقسم دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية، وهنا تم تقسيم العمل إلى مجموعتين وهما<sup>1</sup> :

\* المخاطر الائتمانية : مخاطر عدم الوفاء المدين بالدين أي بالتزاماته.

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

المجموعة الأولى : الدول المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والدول ذات الترتيبات الخاصة مع صندوق

النقد الدولي ، وفي هذه الدول يقل وزن المخاطر بزيادة الإيداعات لأكثر من سنة .

المجموعة الثانية : تضم باقي دول العالم ، واعتبرتها لجنة بازل دولاً ذات مخاطر مرتفعة .

- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية وهنا ترى الاتفاقية أنه بالإمكان اعتبار هذه التحويلات ائتمان غير مباشر

أي أنه أقل من مخاطر الائتمان المباشر .

- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي الذي أصبح حسب الإطار الجديد يتكون من رأس المال الأساسي ورأس

المال المساند<sup>2</sup>.

رأس المال الأساسي : رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح .

رأس المال المساند : الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + مخصصات المخاطر + القروض

المساندة + أدوات رأسمالية أخرى .

و عليه كانت صيغة مكونات معدل كفاية رأس المال كالتالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{مجموع الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

يجب احترام الشروط التالية : عند تحديد رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال المساند (التكميلي) عن 100% من رأس المال الأساسي.

1 عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ص 86

2, 2 عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ص 88



## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

- يجب أن تزيد القروض التي يحصل عليها البنك من مساهمة ( القروض المساندة ) عن 50% من رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد مخصصات المخاطر غير المحددة عن 2% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة .
- إخضاع احتياطات إعادة التقييم لحصم بنسبة 55% من قيمتها للاحتياط والاحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عن بيع الأصول .
- يجب موافقة السلطات الرقابية على أي احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند.

### جدول 2: أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل الأولى لسنة 1988

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + المطلوبات المقررة والمدعمة من حكومات وبنوك مركزية لدول OCDE
10% - 50%	المطلوبات (الأصول) من الهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر في كل دولة
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة دول OCDE
50%	الفقرات النقدية برسم التحصيل ، القروض المضمونة برهونات عقارية
100%	المطلوبات من القطاع الخاص +مطلوبات من خارج منظمة OCDE + الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى

المصدر : عصام الدين أحمد أباطة ، العولمة المصرفية ، مرجع سابق ص532

وبين الجدول أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك، في حين أوزان المخاطرة للالتزامات خارج الميزانية يتم تحويلها إلى داخل الميزانية العمومية للبنك حسب الجدول التالي:

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

### الجدول 3: أوزان المخاطرة للالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل .

البنود	أوزان المخاطرة
بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض	100%
بنود مرتبطة بمعاملات حسب الأداء (خطابات الضمان ، الكفاءات )	50%
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالاتمادات المستندية	20%

المصدر : عبد القادر بربش ، مرجع سابق

ج- تعديلات اتفاقية بازل : هناك عدة تعديلات أجريت على اتفاقية بازل منذ سنة 1988 إلى غاية 1998<sup>1</sup> نذكر

من أهمها:

- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال بمعنى الأخذ بعين الاعتبار تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وكذا تقلبات الفوائد في المشتقات المالية . وعليه وضعت لجنة بازل خطة تسمح من خلالها بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق مع توفير ضمانات محددة لمواجهة هذه المخاطر ، وتختلف هذه الخطة من بنك لآخر .
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لتحديث طرق قياسها بمعنى إضافة القروض المساندة لسنتين كشريحة ثالثة وتمثل في طرح البنك لسندات بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يحققها البنك .
- تعديل تعريف رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة بعد إضافة ثلاثة شرائح لرأس المال، أصبح من الضروري عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك أن تبرر وجود صلة بين المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.
- تعديلات منهجية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر بحيث يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر السوقية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، العولة واقتصاديات البنوك ، ص 89 مرجع سابق

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

د- مزاي وانتقادات اتفاقية بازل I (1988): يحقق معيار كفاية رأس المال الكثير من المزايا والايجابيات كما وجهت له العديد من الانتقادات .

↔ مزاي اتفاقية بازل (1988): ساهمت اتفاقية بازل 1988 في تحقيق العديد من المزايا نذكر منها:

- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي من خلال إزالة التفاوت بين قدرات البنوك على المنافسة .  
- تنظيم عمليات الرقابة على كفاية رأس المال البنوك وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول هذه البنوك.

- سهولة السلامة المالية للبنك من خلال المعيار المتفق عليه دوليا، وبالتالي سلامة النظام المصرفي والمالي.

- إمكانية إجراء المقارنة بين الأنظمة المصرفية للدول.

- تؤدي إمكانية زيادة رأس مال البنك بزيادة حجم أصوله الخطرة، إلى زيادة مسؤولية مالكي البنوك من حيث الرقابة.

↔ انتقادات مقررات لجنة بازل I : على الرغم من الايجابيات التي بإمكان معيار كفاية رأس المال ، تحقيقها إلا أن

هناك عدة انتقادات وجهت لهذا المعيار بسبب عدد من النقائص التي نذكر منها :

- زيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية يؤدي إلى إضعاف موقف البنوك باعتبار أنها تتحمل تكلفة

إضافية لاستيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال ، على عكس المؤسسات غير المالية التي لا تخضع لهذا المعيار

- إهمال معيار كفاية رأس المال لبعض المخاطر مثل مخاطر التشغيل والسيولة التي تؤثر على دور البنوك الحالي ، واكتفائه بالمخاطر الائتمانية والسوق.

- الاهتمام بمخاطر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على حساب باقي دول العالم، إضافة إلى إهمال الأنظمة المصرفية في الدول النامية.

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

- نظرا للتطورات الهائلة في مجال الصناعة المصرفية ، أصبح معيار كفاية رأس المال لا يمثل المقياس الجيد للحالة المالية للبنك ، وبالتالي محدوديته في الحد من المخاطر .

**2-المقترحات الجديدة للجنة بازل II:** من خلال بنود اتفاقية معيار لجنة بازل وكذا الايجابيات والسلبيات التي تضمنها ، قامت اللجنة بتعديل هذا المعيار وفقا للمتطلبات الجديدة ، وأصبح يسمى باتفاق بازل الثاني (بازل II)، وعلى الرغم من النتائج التي حققتها الاتفاقية الأولى في زيادة استقرار النظام المالي والمصرفي وتحقيق جو منافسة بين البنوك ، إلا أن التطورات المالية العالمية فرضت إيجاد إطار جديد لهذا المعيار من أجل تغطية المخاطر الجديدة ، ومن أهم هذه التطورات نذكر <sup>1</sup>:

- التطورات التكنولوجية التي ساهمت في إعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي.

- التحديدات المصرفية التي كان هدفها تفادي الآثار السلبية لمعيار بازل مثل التوريق والمشتقات الائتمانية ، أدت إلى إنقاص فعالية الاتفاقية.

- نظرا لزيادة المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية، أصبح معيار كفاية رأس المال غير قادر على تغطية جميع المخاطر.

على أساس هذه التطورات ، أصبح لزاما على لجنة بازل إصدار مقترحات جديدة بخصوص كفاية رأس المال ، والذي تم في جويلية 1999 حيث أعلنت اللجنة عن مقترحاتها في إطار أكثر شمولية وتغطية للمخاطر التي يتعرض لها النشاط المصرفي.

لم يشمل تعديل بازل واحد مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال ، بل تضمن أيضا معالجة المشكلة الرئيسية للبنوك والمتمثلة في « إدارة المخاطر » بهدف ضمان استقرار النظام المالي ككل. في 16 جويلية 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات جديدة حول كفاية رأس المال ، وطلبت من جميع المختصين والمعنيين من أشخاص وهيئات مالية إرسال

<sup>1</sup> بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية ، مرجع سابق ص 120

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

التعليقات قبل نهاية شهر ماي 2001 ، غير أنه ونظرا لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد المهلة لغاية انعقاد اللجنة

بتاريخ 2002/07/10 ، وتم التطبيق النهائي للاتفاق الجديد في نهاية سنة 2006<sup>1</sup>

أ- مضمون الاتفاقية الجديدة لمعيار كفاية رأس المال : تضمن الإطار الجديد للاتفاقية تحسين سلامة النظام المالي من

خلال الإدارة الداخلية للبنوك وضبطها ، وإعادة النظر في عملية الرقابة وانضباط السوق، من خلال تحليل أساليب قياس

مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ، وكذا تحديد هيكل مرن لمتطلبات رأس المال التي تضمن ملاءة البنك. وتهدف

المقترحات الجديدة إلى<sup>2</sup>:

- زيادة مستوى الأمان والسلامة في النظام المالي المصرفي.

- زيادة شمولية معالجة جميع المخاطر.

- إيجاد منهج جديد قابل للتطبيق على كافة البنوك، بمختلف أحجامها ومستوياتها.

- زيادة المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي وتحقيق العدالة.

ب-الإطار الجديد لاتفاقية بازل II: يتكون الإطار الجديد للاتفاقية من ثلاثة دعائم أساسية تعمل على تحديد الحد

الأدنى لمتطلبات رأس المال ، والمراجعة الرقابية لرأس المال بالإضافة إلى انضباط السوق ويوضح الشكل رقم 06 هذه

الدعائم<sup>3</sup> :

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009 ص165

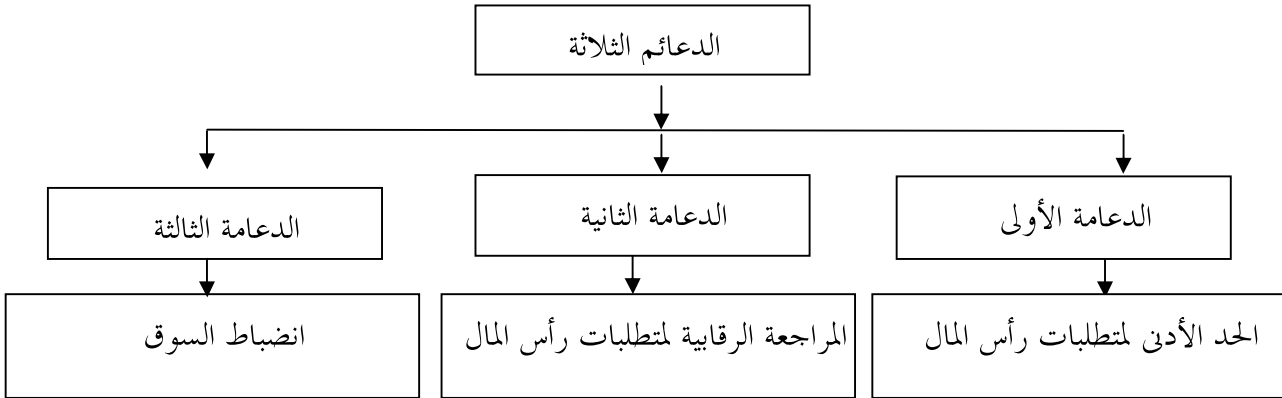
3.2 أنظر في ذلك

MEHDI NEKHILI & CATHERINE karyotis, Stratégies bancaire Internationales, Economica ,  
-2008,Paris ,p61

- Pascal Dumontier & Denis Dupré , Pilotage bancaire : les normes IAS et la réglementation BALE  
II ,Revue Banque 2005,, Paris.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009 ص165

الشكل 06: دعائم اتفاقية بازل II



وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل الدعائم الثلاثة لضمان سلامة البنك ،

⇐ **الدعامة الأولى:** الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

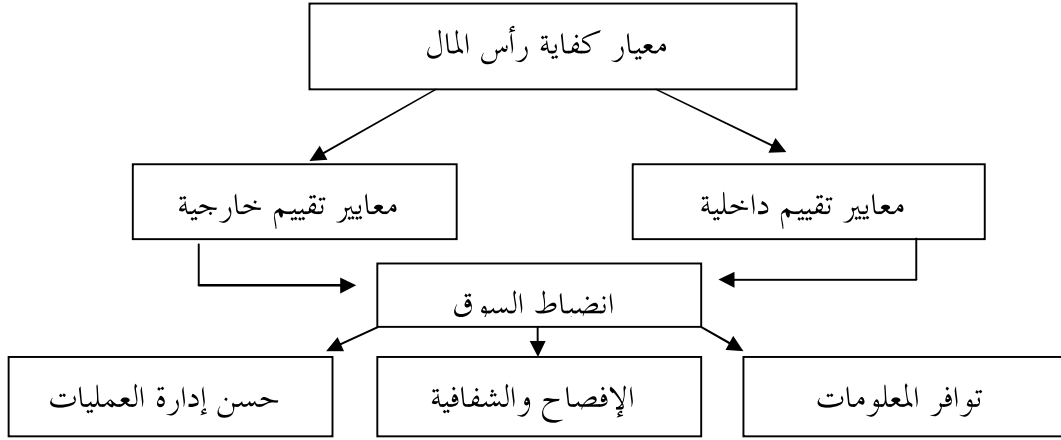
في الإطار الجديد للاتفاقية أصبح معدل كفاية رأس المال يحسب مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان ، ومخاطر التشغيل وأيضاً مخاطر السوق .

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

⇐ **الدعامة الثانية:** المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال ، ومن خلالها يتم الإشراف والمراقبة وكذا مراجعة وضع رأس المال وإستراتيجية البنك للتأكد من مدى كفاية رأس المال وتنافسية مع حجم المخاطر التي يواجهها البنك وبالتالي معرفة الإستراتيجية المطبقة للتعامل مع هذه المخاطر .

⇐ **الدعامة الثالثة:** انضباط السوق، يتحقق انضباط السوق من خلال تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح ، ولذلك يجب توفر نظام دقيق في مجال المعلومات والمحاسبة ، حتى تتمكن الأطراف المشاركة في السوق من تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها على إدارة المخاطر ، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة وقوة الأنظمة المصرفية .

الشكل 07: الإطار العام لمعيار كفاية رأس المال من خلال انضباط السوق



المصدر: Mehdi NEKHILI & Catherine Karyotis مرجع سابق ص 66

### ثالثا: تأثير بال II على إستراتيجية البنوك

ساهمت التحولات المالية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ظهور بنوك تنشط على المستوى الدولي بفعل ظاهرة حذف الحواجز الجغرافية والتحرير المالي والمصرفي كما توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، وهنا ظهرت الحاجة إلى وجود معايير موحدة تستعمل في المعاملات المصرفية والمالية الدولية . تضمن هذه المعايير درجة كافية من الرقابة المصرفية وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين مع تحقيق درجة عالية من المنافسة، ساهمت هذه المعايير في معالجة مسألة أساسية بالنسبة للبنوك وهي « إدارة المخاطر».

جاءت مقررات بال II لتقديم الحوافز للبنوك بهدف تصحيح وتعديل تقنيات إدارة المخاطر ، من أجل ضمان استقرار النظام المالي ككل وذلك بالاعتماد على ثلاثة دعائم أساسية لتحقيق فعالية رأس المال الجديد من خلال المزج بين معدل إدارة فعالة للبنوك وانضباط السوق وأيضا الإشراف والمراقبة. تؤثر مقررات لجنة بال على العديد من الهيئات المصرفية والمالية بدرجات متفاوتة وذلك حسب قدرة كل واحدة على مواجهة المخاطر المالية والبنكية ، هذا التأثير قد يكون سلبيا أو إيجابيا ويتوقف الأمر على مدى استيعاب الهيئة المعنية لمتطلبات اللجنة . إن الأشكال الذي تطرحه لجنة بال يركز على نقطتين هامتين ، تتمثل الأولى في توجه اللجنة الحقيقي والعملي لصالح البنوك الكبيرة للدول الصناعية رغم

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

ما توحيه بال II من اهتمام للدول النامية ، أما الثانية فهي تتعلق بالتكلفة الضخمة ودرجة التعقيد الكبيرة التي يتسم بها الإطار الثاني للجنة .

### رابعاً: تحليل آثار مقررات بال على نشاط البنوك

طبقاً لمقررات بال II، فإن البنوك مجبرة على تحديد وقياس ومراقبة الأخطار الائتمانية من خلال تحديد رأس مال كافي لمواجهة تلك الأخطار، وعليه جاءت مقررات بال لوضع المعايير السليمة لإدارة تلك الأخطار. تسعى لجنة بال إلى خلق بيئة ملائمة للقيام بعملية منح الائتمان، بالاعتماد على الإجراءات والقواعد السليمة عند منح الائتمان، وخلق إدارة لقياس ومتابعة الائتمان من جهة، وضمان وجود ضوابط كافية على المخاطر الائتمانية.

لتحقيق أهداف مقررات بال II، اعتمدت البنوك على مجموعة من المبادئ نذكر منها<sup>1</sup>:

- يكون مجلس إدارة البنك مسئولاً بصورة كاملة عن اعتماد ومراجعة استراتيجية الائتمان ( على الأقل مرة واحدة في السنة).
- تتحمل الإدارة العليا للبنك المسئولية التامة في تنفيذ استراتيجية الائتمان، وكذا وضع رسم السياسة اللازمة لمتابعة وقياس المخاطر الائتمانية.
- تحديد المخاطر الائتمانية المرتبطة بكل المنتجات والأنشطة التي تقدمها
- تحديد معايير منح الائتمان من خلال تحديد مؤشر السوق المستهدفة للبنك ( دراسة ظروف القرض، الغرض منه، هيكله ومصدر تسديده).
- وضع حدود ائتمانية للمقرضين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، إضافة إلى إمكانية تعديل الائتمان حسب الظروف والمتغيرات، مع الأخذ بعين الاعتبار المخصصات والاحتياطات المناسبة لنوع الائتمان.
- تطوير عمل البنك بما يناسب طبيعة وحجم نشاطه.

1 عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال III، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 297



## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

غير أن معايير ومقررات لجنة بال 2، لم تكن كافية لمنع حدوث الأزمة المالية العالمية، الأمر دفع مؤسسات صنع القرار والسياسات في البحث عن نقاط ضعف النظام المالي والمصرفي، وذلك على إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008. تعتبر هذه الأزمة من أقوى الهزات المالية، باعتبار أنها أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية العالمية، ساهمت بدورها في تدمير الكثير من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا.

عملت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية على إيجاد الحلول اللازمة لامتصاص آثار الأزمة، وذلك بالتوجه للجنة المكلفة بالإشراف والمراقبة على المصارف " لجنة بال"، لإعادة النظر في المعايير المطبقة على النظام المالي العالمي ( معايير بال 1 وبال 2). قد أثبت الواقع عجز هذه المعايير على توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية والمصرفية من تداعيات الانهيار والتعرض للخسائر والإفلاس، وما ينتج عنه من انهيار للاقتصاديات العالمية بفعل أثر العدوى.

قامت الدول على إثر ذلك بمراجعة عميقة وشاملة لأنظمتها وتشريعاتها المالية والمصرفية، كما تم إعادة النظر في مجمل المعايير والقواعد المصرفية الدولية. والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان: أين تكمن نقاط ضعف الممارسات المالية والمصرفية حسب؟

أظهرت الكثير من الدراسات نقاط الخلل والتي أدت إلى حدوث الأزمة العالمية، وذلك بداية من الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم انتقالها عبر جميع النظم المصرفية والمالية العالمية. تمحورت نقاط الضعف حول:

- الاستثمارات العالية المخاطر
- العمليات المتعلقة بالتوريق وإعادة التوريق
- عمليات إدارة المخاطر والتركيز في الاستثمارات
- عمليات تقييم الأصول وما يتعلق بالإفصاح والشفافية
- إدارة السيولة ومتطلبات رأس المال.

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

إن من أهم أسباب حدوث الأزمة هو عدم توفر البنوك على رأس مال كافي لتغطية المخاطر، بالرغم من الجهود المبذولة في تطوير المعايير اللازمة لإدارة المخاطر الائتمانية، وعليه قامت لجنة بال ببحث وتطوير القواعد السابقة لتخرج بمقررات جديدة هي مقررات بال III.

### المبحث الرابع: الإصلاح المصرفي ومقررات بال III

بالرغم من الإصلاحات المتتالية على المقررات المتخذة من طرف لجنة بال والمتمثلة في بال 1 وبال 2 و2.5، إلا أنه لم يمنع اللجنة من البحث في تطوير التدابير والإجراءات اللازمة لتسهيل النشاط البنكي وتعزيز الثقة فيه، وعليه فقد جاءت مقررات بال 3 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، بهدف تعزيز الثقة في البنوك وجعلها قادرة على استيعاب الصدمات والأزمات.

#### أولاً: التعريف بمقررات بال 3

تعتبر مقررات بال عن مجموعة من التدابير والإصلاحات المصرفية التي طورتها لجنة بال للرقابة على المصارف بهدف تعزيز الرقابة والإشراف ومن ثم إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتهدف هذه التدابير إلى<sup>1</sup>:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية.
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف
- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على المستوى العالمي.

تتضمن حزمة الإصلاحات جانبين أساسيين، أولهما الإصلاح على مستوى البنك من خلال تعزيز قدرته على الصمود ومواجهة الأزمة، أما الجانب الثاني فيرتبط بمجموعة الإصلاحات على مستوى النظام المصرفي ككل. وقد اتفقت الهيئة المشرفة في لجنة بال على محتوى مقترحات بال 3 في ديسمبر 2009، وقد حظي المشروع على تأييد قادة دول العشرين للانتقال إلى التدابير الجديدة في سبتمبر 2010. تضمنت تدابير بال 3 تعزيز إطار التنظيم المصرفي وتعميق إصلاحاته،

1 عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال III، مرجع سابق، ص 314

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

فهذه الإجراءات تركز على الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال، بهدف تعريف رأس المال، مخاطر الائتمان، نسبة الاستدانة ومعيار السيولة العالمي.

### ثانياً: نقاط الإصلاح وفق مقررات بال3

ساهمت الأزمة المالية العالمية 2008 في تبني مجموعة العشرين لمجموعة من المبادئ الحذرة بخصوص كفاية رأس المال المصرفي، وذلك ضمن اللقاءات المتكررة للجنة بال للرقابة المصرفية. أفرزت نتائج هذه اللقاءات على اعتماد متطلبات أكثر صرامة لرأس مال البنوك ومعدلات السيولة فيها، ومن بين نقاط الإصلاح المطروحة ما يلي<sup>1</sup>:

⇐ **تعريف رأس المال:** بالنسبة لشريحة رأس المال، يجب أن لا تقل عن 6% منسوبة إلى إجمالي الأصول الخطرة، وأن تقتصر الشريحة الأولى من رأس المال على رأس المال المصدر والمدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم خسائر الاستثمارات قصيرة الأجل.

⇐ **السيولة:** الكيز على السيولة الموجودة بالبنوك من خلال الاستثمار الكبير في أدوات الخزينة والسندات الحكومية، مع وجوب توفر السيولة اللازمة لدى البنوك للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة عليها في فترة الثلاثون يوم التالية وذلك على خلاف الحد الأدنى لمتطلبات السيولة المعيارية.

⇐ **مؤشر الرافعة المالية:** استخدام مؤشر الرافعة المالية كمؤشر جديد لدعم أساليب قياس المخاطر وفقاً لمقررات بال II مع احترام متطلبات رأس المال في المقررات الجديدة. من المتوقع أن يساهم هذا المؤشر في زيادة ملاءة نظام البنوك.

⇐ **المخاطر الائتمانية:** اعتمدت اللجنة تدابير لتدعيم متطلبات رأس المال بهدف حماية البنوك من المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء أذون الخزانة والأوراق المالية.

1 أنظر في ذلك: - محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011، ص175

- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال3، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013، ص316

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

← **حواجز رأس المال:** تبني مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج، يمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على الاستقرار على مستوى البنوك والسيطرة على آثاره على الاقتصاد وسوق الأوراق المالية.

### ثالثاً: الانتقال إلى المعايير الجديدة

أعلنت مجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية، باعتبارها الهيئة المشرفة الخاصة في لجنة بال للرقابة المصارف، عن تقوية متطلبات رأس المال وذلك بالموافقة عن كل التوصيات المقررة في اجتماعات 26 يوليو 2010. تندرج إصلاحات رأس المال ضمن إطار تبني معيار سيولة عالي على جدول إصلاح أعمال الإصلاح المالي العالمي. تضم الإصلاحات الجديدة زيادة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2% إلى 4.5%، زيادة على الاحتفاظ بمستوى احتياطي من طرف البنوك للحفاظ على رأس المال 2.5% لمواجهة الضغط المحتملة مستقبلاً. إن هذه الإجراءات، تسمح برفع متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية بنسبة 7% وهذا ما سيسمح بتعزيز رأس المال.

إن إطار العمل الجديد هذا سيسمح بإرساء قواعد الإشراف والحوكمة السليمة في المصارف، كما سيساعد البنوك التحكم في آليات تسيير البنك. وعليه فإن كل البنوك مطالبة بتبني متطلبات الحد الأدنى الجديدة والمتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر وهي:

-3.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية/ الأصول المرجحة بالمخاطر

-4.5% من الشريحة الأولى لرأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر

-8.0% من رأس المال الإجمالي/ الأصول المرجحة بالمخاطر.

## الفصل الأول: التحولات المالية العالمية

### الجدول رقم 04: معايير إطار رأس المال الجديد

متطلبات رأس المال والاحتياطيات (الأرقام بالنسبة المئوية)			
رأس المال الإجمالي	الشريجة الأولى لرأس المال	حقوق الملكية للأسهم العادية (بعد الاقتطاعات)	
8,0	6,0	4,5	الحد الأدنى
		2,5	احتياطي الحفاظ
10,5	8,5	7,0	حد أدنى احتياطي الحفاظ
		2.5 - 0	مدى الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال3، مرجع سابق ص335

### خلاصة الفصل

شهد النظام المالي والمصرفي العديد من التحولات والتطورات التي مست التشريعات واللوائح المصرفية، زيادة على التحول العميق في الأنشطة المصرفية نتيجة لتحرير المالي والانتقال من المفهوم الوساطة التقليدية إلى الوساطة المالية. نتج عن هذا التحول، تسارع في التجديدات والابتكارات المالية وذلك بفعل التطور في التكنولوجيا وعولمة الأسواق. استدعى التطور الهائل في مجال الصناعة المصرفية، أخذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية القطاع المصرفي لكل البلدان بهدف حماية النظام المالي العالمي، وهذا كان بناء على مقررات لجنة الرقابة المصرفية بال والتي اجتمعت عدة مرات من أجل تقرير حزمة من إجراءات الحماية للنشاط المصرفي. عرفت مقررات بال العديد من التغييرات بحسب الظروف التي مر بها النظام المالي العالمي، فظهرت بال1، بال2، فبال2.5، وأخيرا مقررات بال3 والتي جاءت كلها بهدف تقرير الحدود الدنيا لرأس المال وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك مما يضمن المساهمة في تقوية والحفاظ على النظام المصرفي العالمي.

## الفصل الثاني: العولمة المالية

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

المبحث الثاني: المؤسسات الراعية للعولمة

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الصناعة المصرفية

المبحث الرابع: دور التحرير المصرفي في ظل التحولات المالية العالمية

#### تمهيد:

شهدت سنوات التسعينات العديد من التغيرات الجذرية العالمية، التي كان لها الأثر البارز على الاقتصاد العالمي، تمثلت هذه الأخيرة في العولمة كنظام جديد أفرزته التحولات السياسية والاقتصادية. برزت العولمة في جميع الميادين، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى العولمة المالية والتي كانت نتاج التحرر المالي والتوجه إلى الاندماجات المالية التي تعبر عن مستوى التكامل والارتباط بين الأسواق المالية (المحلية والخارجية).

#### المبحث الأول: ماهية العولمة المالية

برزت العولمة المالية كظاهرة تتسم بالتحرير المالي وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، والاتجاه نحو الاندماج الكلي بين أسواق السلع والأسواق المالية الدولية. ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام في تنامي هذه الظاهرة بفعل سهولة الاتصال بين المراكز المالية في مختلف دول العالم.

#### أولاً : مفاهيم العولمة

كثرت تعريفات العولمة « Globalisation » ولم تتفق الآراء حول تعريف شامل وجامع لها ، نظرا لتشعب المحتوى الفكري وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والثقافية والتكنولوجية والمعلوماتية.

**1-التعريف اللغوي:** تعرف العولمة على أنها تعميم الشيء وتوسيع دائرته لتشمل العالم كله ، كما يرتبط معناها من الجانب الوطني إلى الجانب العالمي . وهي من الفعل «عولم» على صيغة فعول وهي من أبنية الصرف العربية.

**2-التعريف الاقتصادي :** المقصود بالعولمة المالية هي إنشاء سوق موحد لرؤوس الأموال على المستوى العالمي . هذا يفسر إمكانية اقتراض المؤسسات صناعية أو مالية ، وتوظيف رؤوس الأموال بدون حواجز وباستعمال كافة الأدوات المالية المتوفرة. على هذا الأساس ، أصبح النظام المالي يمثل سوق كبرى واحدة **Méga Marché** لرؤوس الموالم

والتي تتميز بوجود خاصيتين :

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- المكان: الترابط القوي بين الساحات أو الأماكن نتيجة لتطور شبكة الاتصالات.
- الزمن: أو ما يسمى بعامل الوقت ، فهنا العمل أصبح متواصلا 24 ساعة على 24 ساعة في الساحات المالية الكبرى<sup>1</sup>.

يصاحب العولمة المالية التطور في المبادلات الدولية للسلع والخدمات وبهذا الصدد نكون بصدد تأسيس سوق كوني

2. Marché Planétaire .

من هذا المنطلق نرى أن مصطلح العولمة يأخذ عدة اتجاهات نذكر من بينها<sup>3</sup>:

⇐ يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاقتصاد المتبادل Interdépendance بين الأعوان في الاقتصاد العالمي ، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

⇐ يري آخرون العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة ، الأمر الذي أدى إلى منافسة أكثر شمولية في سوق السلع وكذا سوق العمل ورأس المال أيضا .

⇐ يرى البعض العولمة هي نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تلخصت في :

- انهيار نظام بروتن وودز (1971-1973) بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون عام 1971 عن وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسبب الحرب الفيتنامية .
- عولمة النشاط الإنتاجي .

<sup>1</sup> www. Scrbd.com/doc/13225310- chapitre 1 mutation –de la finance internationale

<sup>2</sup> www. Scrbd.com/doc/13225310- chapitre 1 mutation –de la finance internationale

<sup>3</sup> عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية الإسكندرية 2005 . ص18



## الفصل الثاني: العولمة المالية

- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

- تغيير مركز القوى العالمية.

- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية .

← وهنا من يرى أن العولمة هي نتيجة لظواهر اقتصادية تتضمن هذه الأخيرة تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وتغيير نمط التكنولوجيا .

**3- تعاريف مختلفة للعولمة المالية :** أخذ مصطلح العولمة حيزا واسعا فتعددت التعاريف بحسب تعدد استخدامات هذا الأخير فشملت مايلي<sup>1</sup> :

← حسب Michel Aglietta : العولمة المالية هو الاسم الذي أعطي للتحويلات التي أثرت على عمل المبادئ الأساسية للمالية ، هذه التحويلات العميقة لازمت التحرير المالي المحلي ودجمه عالميا ، كما ترتبط هذه التحويلات بشكل دقيق مع النمو الاقتصادي للدول السائرة في طريق النمو.

← حسب Dominique PHILON : يمكن تعريف العولمة المالية كنظام ربط لأسواق رأس المال على المستوى المحلي والعالمي للوصول إلى سوق للنقود على المستوى الكوني .

← حسب Zygmunt Baumann : تترجم العولمة حجم الاتساع الجغرافي للتبادلات من جهة ، وحجم اتساع مجالها من جهة أخرى . ولا تهتم بتبادلات السلع فحسب وإنما تشمل أيضا رؤوس الأموال ، اليد العاملة والخدمات ، الملكية الثقافية الفنون.....الخ

## 4- أنواع العولمة الاقتصادية

هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية، وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتساعد الثورة

<sup>1</sup>www.Scribd. com. مرجع سابق

## الفصل الثاني: العولمة المالية

التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال في مجال السلع ، ومن خلال هذه

التغيرات يمكن تحديد نوعين من العولمة :

- العولمة الإنتاجية (عولمة إنتاجية) .
- العولمة المالية .

أ- **العولمة الإنتاجية** : تتحقق العولمة الإنتاجية بشكل كبير من خلال دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وتتخذ هذه العملية اتجاهين هما:

↔ **الاتجاه التعلق بالتجارة الدولية** : الملاحظ أن التجارة الدولية ازادت بدرجة كبيرة في عقد التسعينات ، حيث بلغ نمو التجارة ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي . فقد زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995<sup>1</sup> ، بينما زاد الناتج المحلي بنسبة 5% أما بالنسبة لسنة 2010 فقد أظهرت إحصائيات منظمة التجارة العالمية ، ارتفاع نمو حجم التجارة في الربع الثالث من هذه السنة بنسبة 18% . وتعتمد بيانات منظمة التجارة على إحصائيات دول العالم التي تشكل معا 90% من إجمالي حجم التجارة العالمية.

↔ **الاتجاه المتعلق بمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر** : يخص معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية ، وهنا تظهر مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق ذلك بشكل كبير من خلال عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق .

ب- **العولمة المالية** : تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي . من خلال العولمة المالية يتم ربط الأسواق المحلية بالعالم الخارجي عبر إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال لتصبح الأسواق المالية العالمية أكثر ترابط وتكامل .

↔ **مؤشرات الاستدلال على العولمة المالية** : للاستدلال على العولمة المالية نجد مؤشرين هما :

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ذكره ص 27

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- مؤشر تطور حجم المعاملات في الأسهم والسندات : تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات عرفت تطورا ملحوظا عام 1996 حيث وصلت النسبة إلى 100% من الناتج المحلي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام ، وذلك مقارنة مع نسبة 1980 أين كانت النسبة تمثل 10% من الناتج المحلي في هذه الدول<sup>1</sup>.

- مؤشر تطور تداول النقد الأجنبي : تشير الإحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولار عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم من نفس العام<sup>2</sup>.

⇐ العوامل المفسرة لتطور العولمة المالية : يمكن إيجاز العوامل المفسرة لتنامي ظاهرة العولمة في النقاط التالية :

- صعود الرأسمالية المالية : نعي بما الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المصرفية وغير المصرفية ، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات البورصات العالمية ( داوجتر ، ناسداك ، داكس ، نيكاي ، كاك 40 ) والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سوداء داخل البلد أو عبر الحدود الجغرافية ، وهذا ما عبر عنه الاقتصادي الأمريكي « بيتر دريكر Pitter Drucker » بظهور ما يسمى بالاقتصاد الرمزي الذي أصبحت تحركه الأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية<sup>3</sup>.

- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الموال : إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود الفوائض الادخارية غير المستثمرة ، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي لتدر مردود أفضل مما لو بقيت داخل البلد أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

1 صالح مفتاح ، مجلة العلوم الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية ، بسكرة العدد الثاني جوان 2002 ص 206

2 صالح مفتاح ، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق .

3 عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ص 14

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- ظهور الأدوات المالية الجديدة : تجسدت العولمة المالية أكثر بنمو التعامل بالأدوات المالية الجديدة مثل عقود الخيارات (Options) وعقود المبادلات (Swaps) والمستقبليات (Futures) بالإضافة إلى الأدوات المالية التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات .

- التقدم التكنولوجي : يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم ، في ربط الأسواق المالية العالمية مما سمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية . كما سمح التقدم التكنولوجي وتطبيقاته في مجال الخدمات المصرفية تنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبوق وساعد في تطور المعاملات المصرفية الالكترونية .

- أثر سياسات الانفتاح المالي : ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسة التحرير المالي الداخلي والخارجي ، وقد كان لدور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من التحرير المالي والمصرفي خاصة في الاقتصاديات الانتقالية أو الاقتصاديات المتحولة.

### ثانيا : خصائص العولمة

العولمة المالية هي مجموعة تحولات الأنظمة المالية المرتبطة بتغيرات أنظمة النمو في البلدان الرأسمالية ، باعتمادها على مبادئ مالية السوق وعلى هذا الأساس فإن للعولمة المالية مجموعة من الخصائص نذكر :

**1-سيادة آلية السوق** : أهم ما يميز العولمة هو سيادة آلية السوق من خلال اكتساب القدرات التنافسية بالاعتماد على الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصال وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقل وقت ممكن لأن الزمن أصبح أحد أهم القدرات التنافسية .

**2-ديناميكية مفهوم العولمة** : إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع ديناميكي ظاهرة متكاملة الأبعاد والجوانب ، ظاهرة وإن كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في حقيقتها ومضمونها ، فرضت نفسها بقوة على مجريات

## الفصل الثاني: العولمة المالية

الأحداث وعلى اتجاهات الرأي ومنتديات الفكر إلى درجة تنوع الآراء والاجتهادات حول مفهوم العولمة حتى ظن البعض أن وصف العولمة مثل وصف العميان للليل ، كل يصفه حسب المكان الذي يضع عليه يده<sup>1</sup> .

**3-تزايد الاتجاه نحو الاقتصاد المتبادل :** تعمقت هذه النقطة بنتائج تحولات فترة التسعينات ، وما أسفرت عنه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية من حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي ساهمت في إسقاط المسافات والحواجز وقد يترتب عن هذه الظواهر عدة آثار نذكر منها<sup>2</sup> :

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية .
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ايجابية كانت أم سلبية بين أركان الاقتصاد العالمي .
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد للنمو .
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة لإزالة العوائق أمام التدفقات (سلعية - مالية) .

**4- تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات :** إن تسمية الشركات المتعددة الجنسيات في الحقيقة لا يعني فقط بأن المساهمين في ملكية هذه المؤسسة ينتمون لجنسيات مختلفة ولكنه يعني وبصفة أساسية أن هذه الشركات بالرغم من أن استراتيجياتها وخطط عملها تصمم من مركز الشركة الرئيسي في دولة معينة ، إلا أن نشاطها لا يقتصر على حدود الوطنية لهذه الدولة ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى ، فهي دولية النشاط وتمتد باستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها إلى أكثر من دولة متجاوزة بذلك حدودها الوطنية والإقليمية فهي تعتمد على سوق متعدد للدول وقراراتها ونشاطاتها ذات طابع دولي . وبهذا المفهوم ، فإن هذه الشركات تتجاوز القوميات وتمتد بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد وعناصر الإنتاج مما جعل البعض يعلن بأن هذه الشركات لا وطن لها وأن وطنها الفعلي حيث تتحقق الأرباح .

1 محسن أحمد الخضري، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2000ص16

2 عبد الحميد عبد المطلب ،العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ص 24

## الفصل الثاني: العولمة المالية

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة ومن نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة مستوياتها الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية<sup>1</sup>.

### 5- دور المؤسسات العالمية في إدارة العولمة : إن من أهم خصائص العولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية

في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية OMC في يناير 1995 وانضمام معظم دول العالم إليها، وعلى هذا الأساس أصبح للعولمة ثلاثة مؤسسات ترعاها وتقوم بإدارتها هي :

- صندوق النقد الدولي FMI المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .

- البنك الدولي BIRD ومجموعة المؤسسات التابعة له : المسؤول عن النظام المالي للعولمة .

- منظمة التجارة العالمية OMC المسؤول عن النظام التجاري للعولمة .

### 6- تقلص سيادة الدولة القومية : من سمات العولمة هو تقليص دور الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية، من خلال

إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، وتحقيق مزيد من الانفتاح على اقتصاديات العالم، وأصبحت الدول مضطرة إلى سن القوانين والتشريعات التي تتوافق مع ما تسير عليه باقي الدول. بحيث أصبح الاتجاه نحو العولمة يقلص من دور الدولة لصالح قوى العولمة في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك السياسات المصرفية وسياسات الاستثمار وأسعار الصرف .

### 7- تزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية : إن من أبرز خصائص العولمة هي تزايد وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية،

بحيث اتجهت معظم الدول إلى التكتل والاندماج، وذلك لتفادي سلبيات وتداعيات العولمة، وتكوين الكيانات الكبيرة للتأثير في مجريات الاقتصاد العالمي والاستفادة من الترتيبات الجديدة التي تنتجها العولمة .

### 8- التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في العقدين

الأخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عنها من إعادة تأسيس تقسيم العمل الدولي بالتوازي مع اتساع

1 عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ذكره ص 27

## الفصل الثاني: العولمة المالية

المبادلات الدولية وتدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمل . ويعد العلم والمعرفة وتزايد دوره من المستجدات الهامة التي أصبحت دول العالم لا تنقسم إلى دول غنية ودول فقيرة بقدر ما تنقسم إلى دول تمتلك العلم والمعرفة وأخرى لا تمتلكها. لقد أصبح العلم والمعرفة يشكل الأساس القوي لبناء القوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية ومحاوله التفوق حتى يمكن أن يكون للدولة نصيب من المكاسب الاقتصادية المتوقعة ، حيث أن المنافسة لا تركز فقط على الأسعار بل تعتمد بالأساس على مدى ما تتمتع به من السلع المنتجة من الجودة ومدى تشجيع وتفعيل الابتكار والتميز الإنتاجي. و مع عولمة الاقتصاد ، و ما يترتب عنها من تنافسية الأسواق وتنوع عوامل الإنتاج وإنشاء الكيانات الكبيرة ، يتأكد الدور المحوري لعمليات البحوث والتطوير باعتبارها المحرك الرئيسي للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية وصولاً إلى إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالمية والقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية<sup>1</sup>.

### ثالثاً : آثار العولمة

تختلف متطلبات العولمة المتعلقة بالاندماج في الاقتصاد العالمي من اقتصاد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وذلك باختلاف تقدمها الاقتصادي ، الاجتماعي والثقافي من جهة ، ومن جهة أخرى ، حسب درجة إدراكها وفهمها لظاهرة العولمة وما تتيحه هذه الأخيرة من فرص وتحديات . ويظهر جلياً هذا الاختلاف من خلال مواقف الدول باعتبارها اقتصادية أو نامية ويعود هذا إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها :

- نقص الوعي لدى الحكومات وشعوب الدول النامية لظاهرة العولمة ، رغم وجودها واستمرارها في النمو ، بحيث لازالت هذه الدول تعتبر العولمة كظاهرة لهيمنة الرأسمالية ، في حين نجد الدول المتقدمة واعية بشكل كبير لهذه الأخيرة ، من خلال التفاعل معها ، وذلك بتطوير الإجراءات والقوانين التي تساعد على نموها واستمرارها .

فالدول المتقدمة ، حققت أجزاء هامة من متطلبات العولمة المتمثلة في الاندماج الاقتصادي العالمي من خلال تسهيل وتعديل الإجراءات القانونية التي تسمح للمؤسسات الاقتصادية بالعمل في ظروف ملائمة ومسايرة لظاهرة العولمة ، وذلك بمساعدة

1 انظر في ذلك: - بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية ، مرجع سابق

## الفصل الثاني: العولمة المالية

المنظمات الراعية لهذه الظاهرة كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي .

لقد حققت الدول المتقدمة معدلات نمو اقتصادية ومستويات معيشة مرتفعة مما سمح لها بالمرور إلى الجوانب الأخرى للعولمة والمتمثلة في الجانب الفكري والسياسي والعقائدي . وذلك على مراحل باعتبار هذه المرحلة كنتيجة حتمية لإفرازات العولمة، وعليه استطاعت هذه الدول تبني السياسات والوسائل اللازمة لتنفيذها واختبار نتائجها .

على عكس الدول النامية التي كانت تفتقد إلى القاعدة الأساسية لنمو العولمة ، سواء من جهة القوانين المتاحة أو من جهة الاقتصاديات والمجتمعات المختلفة . وبالرغم من ذلك فإن هذه الدول تحاول بكل جهدها مواكبة عصر العولمة من خلال جملة من الإصلاحات في جميع المجالات .

إن المفهوم الحقيقي للعولمة ، يفترض إتاحة الفرص أمام جميع الدول لأداء دور فعال في الاقتصاد العالمي ، غير أن الواقع يفرض العكس ، فالعولمة زادت من التعقيدات والتحديات الناتجة عن الاعتماد المتبادل وزيادة المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار وتهميش بعض الدول في إطار الاقتصاد العالمي .

رغم ما ساهم به التقدم التكنولوجي ، وزيادة قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وتحقيق اتفاقات التجارة الإقليمية والدولية وزيادة الثروة ، إلا أن الدول النامية مازلت تعاني من إمكانية تحقيق ذلك وإمكانية اندماجها في الاقتصاد الدولي وبالتالي التحرر من التهميش في مجال التجارة العالمية والاستثمار وأسواق رأس المال .

إن تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمتواصل ، لا يعني بالضرورة الإسراع في عمليات الاندماج الاقتصادي العالمي من خلال إلغاء التعريفات الجمركية وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال ، بل زيادة الاهتمام بحصة الاستثمار في مجموعة الدخل الوطني وانتهاج سياسات اقتصادية كلية مستقرة .

إن كل الدول التي حققت نجاحا اقتصاديا تبنت استراتيجيات ملائمة مكنتها من خلق طفرة نوعية في النمو الاقتصادي ، وفي نفس الوقت تبنت هذه الدول سياسات اقتصادية كلية مستقرة مكنتها من استيعاب التغيرات الخارجية ، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات في المجال السياسي ، الاجتماعي ، الثقافي ، التأمين ....



للعولمة المالية مجموعة من المزايا والمخاطر تؤدي إلى تأثيرات على الجهاز المصرفي.

#### 1- مزايا العولمة المالية: يرى أنصار العولمة أنها تحقق مزايا كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي

↔ **بالنسبة للدول المتقدمة** : تسمح العولمة للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى ،بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية ، وتوفر لها الضمانات الكافية ، وتنوعها ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق.

↔ **بالنسبة للدول النامية**: مكن الانفتاح الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التمويلية المحلية<sup>1</sup> - أي قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات - مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية « الاستثمارات في الأسواق المالية وتشجيع إصدارها وتداولها » بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحويل التكنولوجيا باتجاه الدول النامية وتقليل الفجوة التكنولوجية.

- تقليل تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين المتنافسين في مجال التمويل .

- تؤدي العولمة المالية إلى تطوير وتحديث النظام المصرفي والمالي بالدول النامية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع

وبالتالي الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتمكن الدول النامية من الاستفادة من قدراتها المالية . أما

فيما يخص مخاطر العولمة المالية فقد أثبتت تجارب عقد التسعينات من القرب الماضي أن العولمة بالنسبة للدول النامية كثيراً

ما تؤدي إلى حدوث أزمات وصدمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك ، ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا)

<sup>1</sup> رمزي زكي ، 1999،العولمة المالية ، دار المستقبل ،مصر ، ص 86

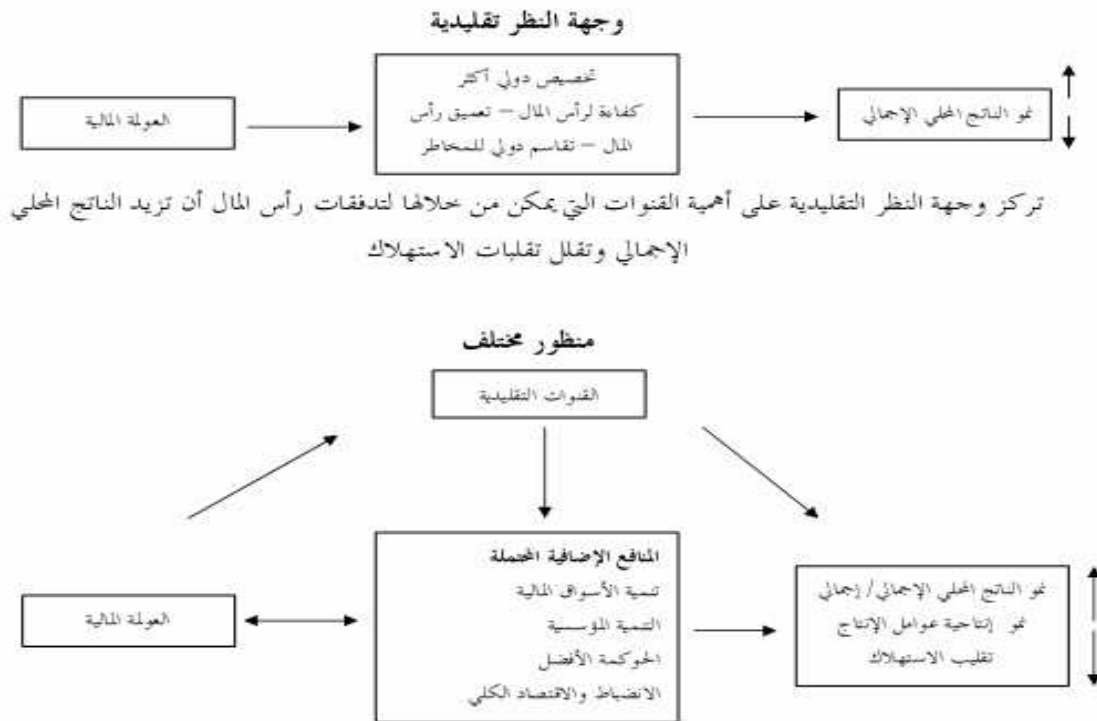
## الفصل الثاني: العولمة المالية

### 2- مخاطر العولمة المالية: ويمكن إيجاز المخاطر فيما يلي

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية في الاستثمارات الأجنبية .
- مخاطر المضاربات المالية .
- مخاطر دخول الأموال القذرة ( غسيل الأموال )
- مخاطر هروب الأموال الوطنية نحو الخارج .

عموما، يمكن تمييز منافع العولمة من منظورين الأول تقليدي يعتمد على أهمية قنوات تدفق رأس المال التي تسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة والتقليل من تقلبات الاستهلاك من جهة أخرى، أما المنظور الثاني فهو مختلف حيث يعتمد على تنمية الأسواق المالية بالاعتماد على الحوكمة والانضباط اللذان يسمحان بتنمية المؤسسات وبالتالي تنمية الناتج المحلي الإجمالي وكذا تنمية إنتاجية عوامل الإنتاج .

### الشكل 08: منافع العولمة



المصدر: محمد الهاشمي حجاج - أثر الأزمة المالية على أداء الأسواق المالية العربية 2007-2009 - مذكرة ماجستير - جامعة قاصدي مربلي، ورقلة

## الفصل الثاني: العولمة المالية

### 3- العولمة المالية وتأثيرها على الجهاز المصرفي : أظهرت التجارب أن الدول التي تخطي بقطاع مالي ومصرفي متحرر

ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداءا اقتصاديا أفضل ، كما برهنت هذه التجارب على

أن نجاح الإصلاحات الهيكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع

المصرفي والمالي نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي المنشود<sup>1</sup>

كما بينت التجارب العالمية أن للعولمة المالية الدور الكبير في دفع الدول إلى تبني مزيدا من التحرير المالي والمصرفي الذي

يسمح باكتساب قوة دفع جديدة والانتقال بالخدمات المصرفية بصورة أكثر فعالية وأكثر نشاط لضمان المنافسة والتوسيع

المصرفي .

### المبحث الثاني: المؤسسات الراعية للعولمة

برزت الحاجة لتعاون اقتصادي دولي بعد اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية فانعقد مؤتمر بروتن وودز بولايات المتحدة

الأمريكية عام 1944<sup>2</sup>، واتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي و بنك عالمي، و في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي، وانتهت بإنشاء المنظمة

العالمية للتجارة.

### الشكل 09: المؤسسات الراعية للعولمة.

#### منظمة التجارة الدولية



<sup>1</sup> محسن أحمد الحضري ، العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مرجع سبق ذكره ص 205

<sup>2</sup> عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001، ص21

كان نتيجة لمؤتمر بروتن وودز، حيث تعتبر اتفاقية إنشاء بنك دولي بمثابة الوثيقة الثانية على الصعيد التنظيمات النقدية الدولية، و هو ما جاء به الانجليزي كيتز في مخطظه الذي اقترح أصلا سنة 1943<sup>1</sup> حيث قدمه كورقة عمل يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن إقامة نظام نقدي دولي، فلقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد مقاصة دولي، و أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية تقاس بالذهب و لا تخضع لسيادة أي بلد، فأطلق على هذه مصطلح بانكور BANCOR و بعبارة أخرى تمثل الفكرة دعوة صريحة لإنشاء بنك مركزي دولي<sup>2</sup>، تنص الاتفاقية تأسيسه على أن الدول الأعضاء في يصبحون أعضاء بالتبعية في البنك المركزي الدولي، و يشاركون في تكوين رأسماله البالغ في ذلك الوقت عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية على حسب حصة الدولة العضو في الصندوق فعرف هذا البنك باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

و يعرف على أنه مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية بروتن وودز بدأت تمارس نشاطها في 25 جويلية 1946، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة و توجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، كما اعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية، خاصة بعد أن خلقت الحرب مجموعة من الدول قد أصبحت بدمار شديد و مجموعة أخرى من أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي

لقد اعتبر الهدف الأساسي للبنك مساعدة البلدان النامية في رفع معيشتها مقاسا بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة و كذا تلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء و تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية كما أعطى حق فتح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضها، و طبقا لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات سياسية و لكن حدث في الثمانينات أن صاغ البنك توجيهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط البنية تهدف إلى زيادة قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد

1 عاطف السيد، العولمة ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة 2001، ص 21

## الفصل الثاني: العولمة المالية

العالمي و تنص هذه التوجيهات على تشجيع و دفع التغييرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة و تقليل

الدعم و التخصصة و تخليص دور الحكومات، و يمارس البنك العديد من الوظائف أهمها:

- تشجيع الاستثمار الخاص الذي يضمن نمو و توسع القطاع الخاص.
- العمل على حل المنازعات المالية بين دول الأعضاء.
- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة لتحديد أسبقية المروعات و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات و وسائل تمويل نفقاتها المحلية.

### ثانيا: صندوق النقد الدولي

في الواقع يرجع الفضل إلى الانجليزي كيتز الذي لم يكتفي بحل مشاكل المدفوعات الدولية فحسب كما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية بل وضع توقعات بخصوص الصعوبات التي تفرزها الحرب بعد انتهاءها و في هذا المجال بين أن دعوة الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب إنما يؤكد على مدى التأثير الذي يمارسه الذهب و كذا دوره الكبير في نظام المدفوعات الذهبية و بالتالي فإنه يؤدي إلى المفاضلة بين الاستقرار الاقتصادي و استقرار المبادلات<sup>1</sup>. و من أجل ذلك في عام 1944 اجتمع مندوبو 44 دولة في بروتون وودز بالوم.أ بهدف وضع الأسس العامة لإقامة هذا النظام النقدي الدولي الجديد و قبل انعقاد المؤتمر كان قد طرح أمام المؤتمرين مروعين أدهما تقدمت به بريطانيا على لسان مبعوثها الاقتصادي اللورد كيتز و الثاني تقدمت به الو.م.أ على لسان ممثلها هاري وايت.

و بعد عرض أهم المخططين و اللذان يترجمان في الواقع الاقتراحات الدولية المتضمنة إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كان ذلك في 15 جوان 1944 و تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر 1945 من قبل 28 دولة و بذلك اكتسبت الاتفاقية قوتها القانونية و شرع الصندوق في نشاطه 1946. أوكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف كان الاعتقاد سائد بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقد الدولي و يمكن اختصارها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، ص 50.

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاق من عمليات ضبط و مراقبة أسعار الصرف.
- تقديم المساعدة الائتمانية و توفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من اجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.
- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية و الاقتصادية العاملة بصندوق النقد الدولي و تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.
- و لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بالوظائف و المهام التالية:
- تدعيم استقرار أسعار الصرف و منع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف و التخلص من قيود الصرف التي تحول نمو و تنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلالات موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- التعاون مع البنك الدولي يتعلق بعلاج إختلالات الهيكلية.
- إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية.
- ركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.

### ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة

إن فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداورات بروتن وودز الذي أقر قيام صندوق النقد

## الفصل الثاني: العولمة المالية

الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و قد وقعت الو.م.أ ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية وعليه قامت الو.م.أ باتخاذ التدابير اللازمة و دعت إلى مؤتمر دولي في جنيف 1947<sup>1</sup> للمداولة حول التجارة الدولية، و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة GATT حيث اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد، فشارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة، بدأت في مزاولة عملها بدءاً من جانفي 1948 كما عرفت هذه الاتفاقية عدة جولات منها ما يتم التعرض إليه في الجدول التالي:

### جدول رقم 05: جولات اتفاقية GATT

اسم الجولة	مكان انعقادها و مدتها	مجال الدراسة	عدد الدول المشاركة
الجولة الأولى	جنيف - سويسرا 1947	رسوم الجمركية	23
الجولة الثانية	أنيسي - فرنسا 1949	رسوم الجمركية	13
الجولة الثالثة	تركيا - إنجلترا 1951	رسوم الجمركية	38
الجولة الرابعة	جنيف - سويسرا 1956	رسوم الجمركية	26
الجولة الخامسة	جنيف - سويسرا 1960	رسوم الجمركية	26
الجولة السادسة	جنيف - سويسرا 1964	رسوم الجمركية	62
الجولة السابعة	طوكيو - اليابان 73-79	كإفحة الإرهاب	102
الجولة الثامنة	بونتادل - إستة أورغواي 86-94	رسوم الجمركية عبر تعريفه	108

المصدر: فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى

2000، ص 41.

و اعتبرت جولة لأورغواي أكبر الجولات من حيث عدد الدول المشاركة فيها و التي بلغت 108 دولة و هي من أهم الجولات انحلّت فيها المنظمة العالمية للتجارة OMC محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و أصبحت أحد الركائز

<sup>1</sup> عبد الواحد الغوري ، العولمة و الحيات، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص 42

## الفصل الثاني: العولمة المالية

الأساسية في نظام العولمة الاقتصادية باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد و أخطر مؤسساتها التي تمارس دور رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة و مندمجة فعليا في الاقتصاد العالمي. كما تقوم المنظمة بتنفيذ العولمة الاقتصادية على المستوى التجاري و الاقتصادي فكانت تضم 137 عضو في عام 2000 لتصل إلى 144 عضو عام 2002 و تشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية، فيمكن تعريفها:

المنظمة العالمية للتجارة OMC على أنها مؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجاث، و تضع الأسس للتعاون بينها و بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول و الأعضاء كما تهدف OMC إلى تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صياغة و تأكيد المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية و عدم وجود أي شكل من أشكال التمييز في المعاملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة.

**كما أن للمؤسسة عدة وظائف تقوم بها منها:**

- الإدارة و الإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات و التي تحدد طبيعة العمل و الأسلوب لتشكيل الجاث التحكيم و جهاز الاستئناف و حقوق و التزامات الدول.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء و التي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة بهدف معرفة أية تغيرات في هذا السياق، و مدى توافقها مع أحكام الجاث و تعميم المعلومات لهذا الشأن على جميع دول الأعضاء ضمانات لتحقيق مبدأ اتفاقية و إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسات التجارية لأي منها و القدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.
- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا لجوانبه المالية و النقدية و التجارية فتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.



## الفصل الثاني: العولمة المالية

إن هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المنظمة العالمية للتجارة تعد المحرك الرئيسي لتكوين البنية التحتية لظاهرة العولمة الاقتصادية و هي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية بل تهتم بالجوانب الأخرى أبرزها الجانب المعلوماتي الاتصالي الذي له دور كبير في انتشار العولمة.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الصناعة المصرفية :

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من التغيرات والتطورات فقد اتجهت البنوك إلى تدويل نشاطها سعياً وراء تنويع الأسواق وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح والاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة . كما شهدت الأسواق المالية اتجاهاً متزايداً نحو التحرير المصرفي من القيود بما في ذلك إصلاح التشريعات والقوانين التي تحول دون حرية حركتها وانفتاحها ، وقد ترتب عن ذلك زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية ، سواء بين البنوك فيما بينها أو بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية . ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهمية العولمة المصرفية وكذا تحرير الأسواق المالية والنقدية والآثار المترتبة عن ذلك .

### أولاً : العولمة المصرفية

خلال سنوات التسعينات ، تزايد استخدام مصطلح العولمة <sup>1</sup>Globalisation والذي يعني حذف الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا ، وكذا حرية حركة التجارة . وبعد الاتجاه نحو العولمة المصرفية أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية ، بحيث تظهر عولمة النشاط المصرفي من خلال إخراج البنك من الإطار المحلي ودمجه في إطار الصرفة العالمية ، وذلك بهدف توحيد توجيهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء ، وتنويع مصادر التمويل وتوسيع مجال توظيف الأموال ، وقد صاحبت هذه التوجيهات عمليات واسعة للتحرر من القيود . ويرجع اتجاه

<sup>1</sup> أنظر في ذلك :

–أستار فخري عبد الطيف، العولمة المصرفية . مجلة الجنود العدد 24 (سبتمبر 2005) .ht. :VLUM.nL/jandoomag  
– بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة شلف سنة 2006-2005 .

## الفصل الثاني: العولمة المالية

البنوك نحو العولمة المصرفية إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو على المستوى العالمي.

### 1-أسباب العولمة المصرفية : ترجع أسباب العولمة المصرفية إلى

- النمو السريع للبنوك العالمية ، مقارنة مع البنوك المحلية التي أصبحت مهددة بخطر الاختفاء ، نتيجة للتطور السريع الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصاريف المحلية ، سواء في مجال الحماية ولتحوط الاحترازي للمخاطر أو في مجال التخصص وتقسيم العمل الدولي وآليات التفاعل مع النظام الرأسمالي .

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق ، وبخاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية.

- زوال الحواجز والقيود خاصة بع جولة لأورغواي الأخيرة والتوصل إلى إبرام اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية والمصرفية وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية سنة 1997 .

- مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير أسواق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل في الأوراق المالية للشركات المختلفة وذلك في إطار تأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قيام البنوك بتطوير بحوث التسويق اللازمة في اتجاه الخدمات المقدمة لتسهيل التعامل في الأوراق المالية بالإضافة إلى تطوير وإيجاد خدمات جديدة كالحفظ المركزي لسرعة تداول هذه الأوراق .

- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج .

- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها عبر الأسواق الدولية ، أدت إلى ضرورة الاستفادة من هذه الأموال بتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة ، ومستثمرة وموظفة بطريقة جيدة ، مما ساهم في ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدود على حركة رؤوس الأموال وعلى قابليتها للتوظيف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل ، وعلى قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدي معين إلى مركز نقدي آخر ، ومن استثمار إلى آخر .

## الفصل الثاني: العولمة المالية

كل هذه الأسباب ساهمت في عولمة النشاط المصرفي وسمحت للبنوك بالتواجد خارج حدود الدولة الواحدة ، وأصبحت ظاهرة البنوك المتعددة الجنسيات في التزايد ، حيث توسعت الملكية الأجنبية لأصول المصارف في العديد من الدول ، فنجد هذه الملكية قد بلغت 80% في كل من هونغ كونغ وسنغافورة ، كما تجاوزت هذه النسبة 20% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين والشيلي في منتصف التسعينات<sup>1</sup> .

### 2-أهداف العولمة المصرفية: يمكن للعولمة المصرفية أن تحقق العديد من الأهداف للبنوك نذكر من بينها<sup>2</sup>

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العملاء وإشباع رغباتهم من خلال تنويع الخدمات .
  - أن يصبح البنك أكثر كفاءة على استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته من خلال الاستفادة من انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة ، بعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدولة الأم .
  - أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من خلال تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق .
- إن الأهداف الثلاثة المذكورة ، تمثل في حقيقتها أهداف عامة لكل البنوك ، إلا أنها تأخذ طابعا خاصا في ظل العولمة المالية وذلك بالنظر إلى عملية التحرير المالي وحذف الحواجز السياسية والاقتصادية ، وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وكل الامتيازات الممنوحة من خلال اتفاقية تحرير تجارة الخدمات .
- تتم العولمة المصرفية من خلال إستراتيجية يعتمدها البنك على مراحل ، يحاول المصرف فيها وضع خطة للاندماج والتأقلم مع الصناعة المصرفية العالمية ، عن طريق رسم سياسة لإنتاج الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها عالميا وإكسابها مزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة ، بالإضافة إلى وضع سياسة لتسويق الخدمات المصرفية على مستوى العالم ، وتصميم خطط تكتيكية خاصة بتواجد وتطوير الأنشطة المصرفية عالميا .

### ثانيا : تحرير الأسواق المالية والنقدية

شهدت الأسواق المالية والنقدية اتجاها متزايدا نحو تحرير حركة رؤوس الأموال العالمية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي

1 د. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية ، مرجع سابق ص 29

2 أستاذ فحري عبد الطيف ، العولمة المصرفية ، مرجع سابق

## الفصل الثاني: العولمة المالية

العالمي، وذلك من خلال إعادة سن القوانين والتشريعات اللازمة لذلك وبمساعدة الإدارات الساهرة على تطبيق العولمة المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. إن عملية تحرير الأسواق المالية والنقدية العالمية تهدف إلى تحقيق مايلي<sup>1</sup>:

⇐ يندرج تحرير الأسواق المالية العالمية في سياق مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية وتحرير عناصر الإنتاج، التي يعتبر رأس المال عنصراً أساسياً فيها، وبالتالي فإن تحريره سوف يؤدي إلى تدعيم معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون عنصر رأس المال بصورته العينية والنقدية معاً، وكذلك الاستقرار الاقتصادي لا يمكن تحقيقه دون تحقيق معدلات جديدة من التنمية الاقتصادية الحقيقية.

⇐ عملية تحرير الأسواق المالية العالمية تعني التقليل التدريجي من تدخل الدولة في أسواق المال وفي نفس الوقت ترك آلية السوق المتمثلة في العرض والطلب تزداد فعالية حتى تصبح المحرك الحقيقي لرؤوس الأموال في هذه الأسواق، ومن ثم فهي المحرك الفعلي لأسعار الفوائد المصرفية وكذلك أسعار صرف العملات.

⇐ إن عملية تحرير الأسواق المالية والنقدية وكذا التقليل من دور الدولة، لا يعني بالضرورة إلغاء دور الدولة نهائياً في الأسواق. فالدولة هي التي تصنع النظام الاقتصادي، ومن ثم النظام المالي والنقدي والمصرفي من جهة، وستصنع التشريعات والقوانين اللازمة لسير هذه الأنظمة، بما يتوافق مع المتطلبات العالمية.

⇐ إن تحرير الأسواق المالية العالمية يساعد على التجانس النسبي في الأنظمة المالية والنقدية والمصرفية المختلفة للدول، ومن ثم خلق التجانس النسبي في النظام العالمي.

<sup>1</sup> : أنظر في ذلك :

-د. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية، مرجع سابق

-د. محمد إبراهيم ألرمشي، تحرير الأسواق المالية في إستراتيجية صندوق النقد الدولي، على الموقع:

## الفصل الثاني: العولمة المالية

⇐ لا يمكن للدول النامية أن تتخرج عن الإطار المالي العالمي ، وعليه يجب عليها تحرير أسواقها المالية وخلق جو من المنافسة فيها عن طريق إتاحة الفرصة أمام المستثمر الأجنبي ، أي أمام رأس المال الأجنبي ، بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة .

⇐ إن عملية تحرير الأسواق المالية والنقدية من شأنها أن توسع قاعدة عرض رأس المال بكافة صورته وأشكاله بما فيها النقود وكذلك توسع قاعدة الطلب ، وبالتالي زيادة حدة المنافسة في سوق المال ، التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو وتحسن مستوى الأداء الاقتصادي .

⇐ تستطيع الدول النامية أن تنمي خبراتها في إدارة الأموال وتطور من أنظمتها المالية والنقدية والمصرفية من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال، وهذا كله في إطار تحرير الأسواق المالية.

⇐ إن عملية تحرير الأسواق المالية المدعم بالدور الفعال للدولة في ضبط السوق ومراقبته ، لن تكون له آثار سلبية تذكر والمثال على ذلك هو عملية تحرير السوق المالي في الصين و الهند اللتان اتبعتا تحريراً نسبياً لأسواقهما المالية وبالتالي استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملحوظة .

### ثالثاً : آثار العولمة على الجهاز المصرفي

تشير كثير من التطورات والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير كبيراً على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، هذه الآثار قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات إلى أدنى مستوى. وعليه يمكن ذكر عدد من الآثار على الجهاز المصرفي والتي أدت إلى إحداث تغيير هائل في الصناعة المصرفية.

تتلخص هذه الآثار في جملة من الاستراتيجيات وهي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> أنظر في ذلك : - عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ، ص36

- د. ماجد أحمد شلبي ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل

## الفصل الثاني: العولمة المالية

**1-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :** حدث تغيير كبير في نشاطات البنوك وتوسعت مساحة ودوائر ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي حيث أخذت هذه البنوك نتيجة إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل ، حيث اتجهت معظم البنوك إلى تنويع مصادر أموالها ومواردها من جهة ، ومن جهة أخرى تنويع مجالات توظيف واستخدام هذه الأموال. وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ، كما تم التوسع في العمليات خارج الميزانية ، وبالتالي تزايد التعامل بالأدوات المالية والتدخل في سوق الأوراق المالية . ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة الخدمات المصرفية ، قد امتد بشكل غير مباشرة وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالية .

وتوضع لنا حالة البنوك الأمريكية هذا التطور بشكل واضح فخلال الفترة 1980-1995 ، انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42% لنفس الفترة<sup>1</sup> ورغم اختلاف هذا الاتجاه من دولة إلى أخرى ، إلا أن البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم أخذت تواجه منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية .

**2-التحول إلى البنوك الشاملة :** في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والمالية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى تبني فلسفة البنوك الشاملة\* ، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى وراء تنويع مصادر تمويلها وتوظيفها ، وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات وتمنح الائتمان لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة ، بحيث تجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار ، بمعنى أنها تقوم بأعمال كل البنوك .

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ص37

\* سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث/ الباب الثاني.

## الفصل الثاني: العولمة المالية

### 3-تنوع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الأدوات المالية الجديدة: إن التوجه إلى تنوع النشاط المصرفي على

مستوى مصادر التمويل ، شمل إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والاقتراض الطويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيف المصرفية تم الاتجاه نحو تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوسع في العمليات التوريق (تسديد الديون) ، والتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ ، بالإضافة إلى توسع في عمليات التمويل الأجنبي Leasing ، وإنشاء صناديق الاستثمار ، وممارسة نشاط التأمين وإدارة استثمارات العملاء أو ما يسمى بممارسة نشاط أمناء الاستثمار .

من ناحية أخرى ، وفي ظل العولمة اتجه نشاط البنوك إلى استخدام المشتقات المالية Derivative Securities . حيث بدأت البنوك تتعامل بالعقود المستقبلية وحقوق الشراء الاختيارية وحقوق البيع الاختيارية ويضاف إلى ذلك عقود المبادلة وعقود الخيار وغيرها من المشتقات . ولا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنوع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التي تتسم بها العولمة المالية ، حيث يعني ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يمكن مسموحاً بها من قبل وخاصة أن موجة التحرير صاحبها إعادة النظر في النظم الإستراتيجية والرقابية على الجهاز المصرفي، حيث ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل ، و تحرير أسعار ورسوم الخدمات وطبيعة الأنشطة التي يمكن أن تمارسها البنوك .

### 4-احتدام المنافسة في السوق المصرفية: مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي

جاءت بها اتفاقية الجات في جولة الاورغواي 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير 1995 ، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي ، وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية .

**الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

**الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

**الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

## الفصل الثاني: العولمة المالية

أدت هذه الاتجاهات إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية ، في ظل حذف الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات الزبائن ، وممارسة المؤسسات المالية ، وغير المالية للنشاط المصرفي . ولاشك أن للمنافسة تأثير على الجهاز المصرفي ، حيث يمكن أن تزيد من كفاءته وتؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة ، وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودتها ، غير أن للمنافسة آثار أخرى قد تكون سلبية خصوصا إذا علمنا أن المؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة ، يسمح لها بالسيطرة على السوق المصرفي في الدول النامية باعتبار أن بنوك هذه الدول لازالت بحاجة إلى وقت حتى تتأقلم مع الأوضاع الجديدة للمنافسة الأجنبية .

من ناحية أخرى إن عملية التحرير المالي التي تنتهجها الدول النامية على مراحل من خلال تأمين الدعم للمؤسسات المالية الوطنية يعتبر عاملا مهما في تحقيق أهداف تعزيز الكفاءة بواسطة الموارد المالية أكثر منه بواسطة فرض القيود على عملية التحرير المالي. غير انه من السلبيات الأخرى لعملية التحرير المالي قد تكمن في اقتصار المصارف الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة من الأسواق المحلية ومثال ذلك عدم تقديم الخدمات المصرفية في المناطق غير الحضرية مما قد يؤثر سلبا على الاقتصاد . بالإضافة إلى ذلك فإن تواجد المصارف الأجنبية بشكل كبير في هذه الدول قد يزيد من مشكلة التضخم في القطاع المصرفي ، التي يمكن معالجتها بوضع مجموعة من الإجراءات التي تسهل خروج المصارف الفائضة عن الحاجة من السوق ، أو السماح بعمليات الدمج المنظمة وليس بإتباع السياسة الحمائية للمصارف المحلية.

**5- الاندماج المصرفي\*** : إن من الآثار الهامة للعولمة هو ما حدث من موجة اندماجات مصرفية سواء بين البنوك الصغيرة والكبيرة ، أو بين البنوك الكبيرة فيما بينها لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة ، والاستفادة من وفورات الحجم التي تحققها عمليات الاندماج المصرفي ، وانتشرت ظاهرة الاندماجات المصرفية عبر العالم ، وأصبحت تمثل إحدى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك لمواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفية .

**6- خصخصة البنوك** : تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة باعتبارها ظاهرة عالمية ، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك وبالخصوص في الدول النامية في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي

\* سيتم التفصيل في هذا الموضوع في الفصل الثاني/ الباب الثاني



## الفصل الثاني: العولمة المالية

والتحول لآليات السوق . وتتخصص دوافع الخصخصة في مواجهة التحديات التي يواجهها النشاط المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية . تتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية .

**7- تزايد حدوث الأزمات المصرفية :** يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي هي تعرض هذا الأخير للأزمات المصرفية في العديد من الدول ، حيث تشير الدراسات إلى أنه خلال الفترة ما بين 1980-1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي<sup>1</sup> ، حيث تصاعدت الأزمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وشمال أوروبا ، وفي دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. أهم تلك الأزمات ، أزمة المكسيك 1996 ، وأزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، والأرجنتين وروسيا 1999 ، بالإضافة إلى أزمات أخرى والتي كانت تأثيرها محدود لا يتعدى حدود الدولة الواحدة ، كما هو الحال في الدول النامية والإفريقية والعربية ، وكما هو الحال أيضا بالنسبة للجزائر من خلال أزمة المصارف الخاصة ( بنك الخليفة ، والبنك الصناعي والتجاري ) التي حدث عام 2003 .

وقد أثبتت إحدى الدراسات المنجزة سنة 1997 والتي أجرت على 65 دولة خلال الفترة 1980-1994<sup>2</sup> أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول ، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، كيف تؤثر العولمة المالية والتحرير المصرفي دون ضوابط في اندلاع الأزمة المصرفية . من خلال تزايد حدوث هذه الأزمات في الجهاز المصرفي ، تم التأكيد على ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل ، ووضع مجموعة من الإجراءات للتحوط من هذه الأزمات والتعرف عليها قبل حدوثها.

**8- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية :** من الآثار الاقتصادية للعولمة المالية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية وإدارتها ، باعتبار أن التحرير المالي وما نتج عنه من ترابط

1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص45

2.عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ص 46

## الفصل الثاني: العولمة المالية

الاقتصاديات ببعضها البعض ، يعيق إمكانية التحكم في السياسة النقدية لأن تيارات العولمة المالية تؤثر بشكل مباشر في السياسات المالية والنقدية للدول.

**9- تزايد مخاطر غسيل الأموال :** يلاحظ أنه مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحريك المالي زادت عمليات غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا 500 مليار دولار أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي<sup>1</sup> بل وصل الأمر في سنة 1998 إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال حوالي 5.2 من الناتج المحلي العالمي .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال من خلال الإيداع النقدي لهذه الأموال على مستوى البنوك ، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات عن طريق تقوية التعاون الدولي في هذا المجال .

### المبحث الرابع: دور التحرير المصرفي في ظل التحولات المالية العالمية

لقد شهد العالم عدة تغيرات اقتصادية نتيجة تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي خاصة فيما يتعلق منها بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات الدولة والسياسة المالية. جاء ذلك بعد أزمات اقتصادية قوية تعرضت لها الكثير من الدول. كل ذلك أدى إلى التفكير في إعادة الهيكلة الاقتصادية .

شرعت العديد من الدول النامية في إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على المرور من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر ، ومن أهم هذه الإصلاحات هي إصلاح القطاع المصرفي عن طريق تحريكه ، وذلك ضمن خطة صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي . يدخل التحرير المصرفي ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات البنكية باستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات .

### أولا : مفهوم التحرير المصرفي

يندرج مفهوم التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي فيا ترى ما المقصود بالتحرير الاقتصادي ؟

1 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ص 46

## الفصل الثاني: العولمة المالية

يقصد بالتحريك زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع والعمل<sup>1</sup>.

كما تعرف سياسة التحرير الاقتصادي بأنها مجموعة الإجراءات الموصى بها من قبل الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي والتي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية التي يعاني منها ، وكذلك تحقيق نمو مستمر من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد .

كما يرى رونالد ماكينون ، أن التحرير الاقتصادي يجب أن يتم على خطوات منظمة ومرتبة من خلال وضع برنامج يتضمن هذه الأخيرة خطوات هي كالتالي<sup>2</sup>:

**الخطوة الأولى :** ضبط الإنفاق الحكومي وإصلاح السياسة الضريبية والمالية العامة من خلال السيطرة المالية .

**الخطوة الثانية :** تحرير القطاع المالي والمصرفي.

**الخطوة الثالثة :** تحرير التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال.

**1- تعريف التحرير المصرفي :** يمكن تعريف التحرير المصرفي<sup>3</sup> على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض القيود المفروضة على القطاع المصرفي ، هذا حسب المفهوم الضيق . أما حسب المفهوم الواسع ، فيشمل مجموعة لإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية ، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، وإنشاء نظام إشرافي قوي.

تقوم سياسة التحرير المصرفي على مبدأ التحرر من القيود الإدارية ، وتحرير معدلات الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها وذلك بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار والقضاء على العراقيل التي تقف أما عمل الأسواق.

<sup>1</sup> هاجر علي محمد بختيار جبه ، الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي ، على الموقع / http://tanweer-sd/arabic/modules /

Smartsection /item.php

<sup>2</sup> د. بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية ، مرجع سابق

<sup>3</sup> بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات

الاقتصادية، الواقع والتحديات ص 477

## الفصل الثاني: العولمة المالية

كما تضمن عملية التحرير المصرفي والمالي العمليات التالية<sup>1</sup>:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
  - المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة ببيع وشراء العقارات .
  - المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للدخل أو على التدفقات للخارج .
  - المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهي تشمل الواقع والقروض المحلية وكذا التدفقات الأجنبية أي القروض والودائع الأجنبية.
  - المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح ، تسوية الديون ... الخ .
  - المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه للخارج وكذا تحويلات الأرباح عبر الحدود.
- ويشير خبراء الصندوق الدولي بهذا الخصوص إلى تقليص نقطتين هامتين<sup>2</sup>:

**الأولى :** أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر .

**الثانية :** أن تحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات الأجنبية ، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة التحوطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة التي يجريها غير المقيمين.

1 بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مرجع سابق ص 477

2 طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مرجع سابق ص 477

## الفصل الثاني: العولمة المالية

وتقوم عملية التحرير المصرفي على مبدئين<sup>1</sup>:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، وذلك من خلال التوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.

- تحديد سعر الفائدة في السوق عن طريق التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بهدف الاستثمار ، ومن خلال الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري ، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي

تقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة بين مختلف الأعوان الاقتصادية في السوق عن طريق تحرير العمليات المالية من كافة القيود والعراقيل، على هذا الأساس يمكن القول أن للتحرير المصرفي مجموعة من المزايا نذكر منها<sup>2</sup>:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها في ظل المنافسة الشديدة حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين

- إدخال التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.

- ترك المبادرة لقوى السوق للعمل، وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على المنافسة وتسهيل عملية اندماجها مع بنوك أخرى أكثر فعالية.

- رفع مستوى التعامل مع الزبائن عن طريق تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها .

- زيادة حجم المعاملات والاستثمارات في السوق يسمح بخفض المخاطر والرفع من قيمة عائد الأموال المستثمرة

### ثانياً: إجراءات التحرير المصرفي

تختلف إجراءات التحرير المصرفي من بلد إلى آخر ، ومن سياسة اقتصادية إلى أخرى وذلك باختلاف الأهداف المرجوة من ذلك ، فقد تتضمن إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي

<sup>1</sup> طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مرجع سابق ص478

## الفصل الثاني: العولمة المالية

أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية ، أو لدعم عملية التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي ، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف الائتمانية المفروضة .
  - إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على البنوك مثل تحديد سقف الائتمان أو التمويل التلقائي للمؤسسات التابعة للدولة.
  - زيادة استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقاً لقواعد السوق .
  - إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة، وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
  - تقليل الحواجز أمام الدخول إلى السوق المصرفي وكذا الانسحاب منه.
  - تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.
  - إطلاق حرية تحديد العملات وتسعير الخدمات المصرفية .
  - إعادة تكوين رأس المال المصرفي ( إعادة رسملة البنوك ) .
  - تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي ويهدف التحرير المصرفي إلى تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي ، وتوفير الأموال اللازمة لزيادة الاستثمار .
- وتتمثل هذه الأهداف في :

- رفع معدلات الادخار من خلال تحفيز الادخار .
- تطوير العلاقة بين الأسواق المحلية والأجنبية لتمويل الاستثمار .
- تحرير التجارة الخارجية، ورفع مستوى استخدام الخدمات المالية في المفاوضات التجارية.
- تفعيل دور الأسواق المالية ، وفتح مجال المنافسة الدولية للحصول على مصادر اقتراض وتمويل أجنبية لخلق فرص جديدة للاستثمار.

<sup>2</sup> طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مرجع سابق ص478

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- تحرير التحويلات الخارجية ، مثل تحرير العملاء الأجنبية وحركة رؤوس الأموال .

### ثالثا: شروط نجاح التحرير المصرفي

هناك أربعة شروط أساسية تساهم في إنجاح سياسة التحرير المصرفي:

**1- توافر الاستقرار العام :** يتطلب التحرير المصرفي مناخ مستقر للاقتصاد الكلي ، حتى يتم الاستفادة من جميع مزاياه لأن هذه العملية قد تتأثر سلبا بارتفاع التضخم ، أو بالعجز في الميزانية العامة للدولة ، أو بعدم استقرار أسعار الصرف، مما قد يؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي<sup>1</sup> ، ويساهم في أضعاف النظام المصرفي الوطني وبالتالي التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي .

في ظل النظام المالي المفتوح ، تحتاج سياسة التحرير المصرفي إلى وضع سياسة سليمة لإدارة الاقتصاد الكلي ، وجعل التدخل الحكومي في السوق المالي سليم ومنظم من أجل دفعه للنمو والتطور ، بالإضافة إلى رسم سياسة نقدية ومالية تدعم الاستقرار المالي . ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي .

↔ **الإجراءات الوقائية :** هي إجراءات تتعلق بتصميم الهياكل القانونية والتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين من خلال الرقابة الحكومية على النظام المصرفي ، تتخذ هذه الإجراءات قبل وقوع الأزمات المصرفية<sup>2</sup> .

↔ **الإجراءات العلاجية:** تتخذ هذه الإجراءات بعد حدوث الأزمات المصرفية ، وذلك بتدخل الحكومة لحماية حقوق المودعين وكذا حقوق ملكية الحكومة ، عن طريق تدخل البنك المركزي لتوفير السيولة النقدية<sup>3</sup> .

عموما ، من أجل تحقيق الإصلاح المصرفي ، لا بد من تطبيق سياسة التحرير المصرفي التي تعتمد على توفر الاستقرار العام للاقتصاد .

1,2,3 طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، مرجع سابق ص 478

## الفصل الثاني: العولمة المالية

**2-توافر المعلومات الكافية عن السوق :** حتى يتم تحقيق سياسة التحرير المصرفي وإنجاحها، لا بد من توفر المعلومات الكافية في السوق المالي والمصرفي وجعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصادية التي تعمل ضمن هذا السوق. تتعلق هذه المعلومات بالعلاقة بين معدل الفائدة ونسبة المخاطرة من جهة ، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى حيث يجب تنسيق وتوفير هذه المعلومات لفائدة المتعاملين والمستثمرين من أجل اتخاذ القرار المناسب ، أضف إلى ذلك ضرورة توفر التشريعات والتنظيمات الخاصة بالرقابة أمام الجهات المختصة بذلك .

**3-ترتيب مراحل التحرير المصرفي :** تبدأ عملية التحرير المصرفي ، أولاً على مستوى الاقتصاد الوطني بقطاعية الحقيقي والمالي بحيث يتم ترك الأسعار تتحدد وفق آلية السوق ، كما يتم فرض ضرائب مباشرة وغيرها مباشرة على المؤسسات<sup>1</sup>، ورفع الدعم وتطبيق سياسة الخوصصة في القطاع الحقيقي . أما في القطاع المالي والمصرفي ، فتم حذف القيود على حركة رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير ومنح الاستقلالية للبنوك في اتخاذ قراراتها .

ثم ينتقل التحرير المصرفي في المرحلة الثانية إلى المستوى الدولي بقطاعية أيضاً، الحقيقي والمالي. فيتم على مستوى القطاع الحقيقي إزالة القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها كما يسمح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما على مستوى القطاع المالي والمصرفي ، فيتم السماح بإنشاء بنوك أجنبية ، وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود إضافة إلى حرية الصرف وقابلية العملة للتحويل . وتختلف عملية التحرير المصرفي من حيث مراحلها وسرعة تنفيذها ، باختلاف الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي .

**4-الرقابة الحذرة على الأسواق المالية :** تتطلب عملية التحرير المصرفي، إشراف حكومي قوي ، لضبط السوق المالي والمصرفي وذلك بهدف تفادي الأزمات المالية والمصرفية . ولقد ساهمت لجنة بازل التي تأسست سنة 1975 ، في التأكيد على مفهوم الإشراف الحذر ، والموحد على مجموعة البنوك الدولية ، من أجل المحافظة على سلامة البنك وحقوق المودعين.

<sup>1</sup> بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص 42



### رابعا : دور التحرير في زيادة حدة المنافسة و في الأزمات المصرفية

لعب التحرير المصرفي دورا هاما في زيادة حدة المنافسة في قطاع المصرفي ومن جهة أخرى، يرى البعض أن للتحرير المصرفي دور كبير في تزايد حدوث الأزمات المصرفية.

#### 1- التحرير المصرفي و زيادة حدة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية :

خلال سنوات الثمانينات ، زادت ظاهرة المنافسة حدة بين البنوك التجارية فيما بينها وبين البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين ، بنوك الاستثمار ، صناديق المعاشات وشركات الأوراق المالية والتي أصبحت تقدم خدمات متنوعة ذات طبيعة مصرفية لعملائها ونتيجة التطورات الجديدة في عملية التمويل أصبحت الفروق بين المؤسسات المالية ضيقة ولم تعد البنوك المتخصصة هي مصدر التمويل الوحيد ، فمثلا نجد المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى تمويل ذو حجم كبير عادة ما تلجأ إلى مصادر غير البنوك كاللجوء إلى الأسواق المالية للاستفادة من مختلف الأوراق المالية ومشتقاتها لتمويل استثماراتها . ولقد اختلفت درجة المنافسة من دولة إلى أخرى حسب درجة نمو السوق المالية فيها وإمكانية دخول المؤسسات فيها. و من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة المنافسة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية مايلي:

- تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية، بعد حذف الحواجز والقيود التي كانت تمنع ذلك.
- التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الاتصالات والمعلومات وتقديم الخدمات وكذا توسيع شبكة المعلومات المالية وزيادة كفاءة معالجة بياناتها وطرق حساب تكاليف وتسعير الخدمات المالية والمصرفية ، وسرعة إيصال المعلومات وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص المعاملات المالية في الوقت المناسب . كما ساعد التقدم التكنولوجي على تطوير البنوك وتوسيع أنشطتها وفتح الفروع المختلفة وصولا إلى المعاملات الالكترونية .
- ظهور خدمات مصرفية غير التقليدية نتيجة للتحرير المالي والمصرفي والتطور التكنولوجي مثل النقود الالكتروني والبنوك الالكترونية وكذا التوسع في عمليات التجارة الالكترونية.

## الفصل الثاني: العولمة المالية

- تحول البنوك من الوظائف التقليدية إلى الوظائف المالية الجديدة المتمثلة في التدخل في الأسواق المالية وبالتالي زيادة التعامل بالأدوات المالية الجديدة مثل شهادات الإيداع ومبادلات الديون الذي دفع بالسلطات المعنية إلى البحث عن أساليب جديدة للرقابة والحد من المخاطر.

### 2- العلاقة بين التحرير المصرفي والأزمات المصرفية:

من الملاحظ أنه بداية من سنوات التسعينات ومع تزايد انتشار ظاهرة العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي ، تزايد حدوث

الأزمات المصرفية والمالية ، وكان لها آثار كبيرة على عمل البنوك وكذا صرف العملات الوطنية .

هذه الأزمات كانت مصحوبة بانهايار شديد في صرف عملة البلد محل الأزمة وهي ما سميت بأزمة سعر الصرف<sup>1</sup> في كل من المكسيك سنة 1994 ، ودول جنوب شرق آسيا عام 1997 ، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية 2008 ، أزمة الرهن العقاري التي أصابت البنوك الأمريكية وانتشر الأمر إلى باقي البنوك في دول أوروبا ، آسيا وبعض دول إفريقيا . إن الأزمات المصرفية والمالية التي أصابت النظام المالي العالمي ، كانت من نتائج التحرير المالي والمصرفي وكذا العولمة المالية، فانتشارها كان بفعل انتقال العدوي على أساس أن العالم قرية لا وجود فيها للحدود الجغرافية ، ويفتح المجال أمام المنافسة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال .

يمكن القول أن من أهم العوامل المساعدة على حدوث الأزمات المالية والمصرفية هي المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية نتيجة تطبيق سياسة التحرير المالي ، الأمر الذي دفع البنوك إلى الاهتمام بالعمليات المالية والتوسع في التعامل بالمشتقات المالية على حساب مرد ودية العمليات المصرفية التقليدية ، إضافة إلى المضاربة في سوق الصرف الأجنبي ، مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد العام .

و عليه قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمساعدة العديد من الدول في تحديد مشكلات الجهاز المصرفي ورسم

1 عبد المطلب الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 275، مرجع سابق

## الفصل الثاني: العولمة المالية

خطة للإصلاح وإعادة هيكلة البنوك، تمثلت هذه المساعدات في<sup>1</sup>:

- إجراء تحسينات حول القوانين الأساسية للبنوك المركزية وبقية الجهاز المصرفي .
- إعداد أنظمة الحيطرة والحذر المالية وتحفيز الرقابة على عمل البنوك في الأسواق المالية.
- تطوير كل من الأسواق المالية والنقدية وسوق الصرف الأجنبي.
- تحسين أوضاع الديون الحكومية، وتطوير الإحصاءات النقدية.
- إن قدرة القطاع المصرفي على أداء دوره مرتبطة بمدى مساهمته للتحويلات المالية العالمية والعولمة المالية ، أي مدى تطبيقه لعملية التحرير المالي والمصرفي. ويرى مؤيدو التحرير المصرفي والمالي أن له العديد من المزايا نذكر منها :
- فتح المجال أمام البنوك لتحسين عملها وتسييرها في ظل المنافسة الشديدة وذلك بالاستجابة إلى متطلبات المستثمرين والعمل على جلب أكبر عدد من المودعين من خلال سياسة الفائدة والعمولات .
- مساهمة الكفاءات المالية الأجنبية والمحلية في تحسين عمل البنوك بإدخال التكنولوجيا المتطورة.
- أداء البنوك يتقرر بفعل قوي السوق، وعليه يتم القضاء على البنوك غير القادرة على مواكبة التطورات باستعمال عمليات الاندماج.
- تحسين الخدمات المقدمة للزبائن من خلال تطويرها بما يتماشى ومتطلبات الأعوان الاقتصادية زيادة تعاملات البنك في السوق المالي وتنوع عملياته بخفض مستوى المخاطر.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك :

-عبد المطلب الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ص 279 ،مرجع سابق

-بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص 44

## الفصل الثاني: العولمة المالية

### خلاصة الفصل :

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية في تطور اقتصاديات الدول، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات ومنح الائتمان والقروض بمختلف أنواعها بهدف تحقيق النمو الاقتصادي. ونظرا لأهمية الجهاز المصرفي ، كان لابد من تكيفه مع التطورات والتحويلات التي حدثت على مستوى الاقتصاد العالمي والتي تمثلت في :

✓ التحويلات المالية العالمية وظهور القاعدة الثلاثية ، حذف الحواجز ، إعادة التنظيم واللاوساطة ، ومدى مساهمتها في التحرير المالي والمصرفي .

✓ ظهور التجديدات المالية والتطورات التكنولوجية وتأثيرها على الصناعة المصرفية.

✓ مساهمة اتفاقية بازل في تحرير الأنشطة المصرفية .

✓ بروز ظاهرة التحرير المصرفي وآثارها على عمل البنوك من خلال تصميم إستراتيجية إصلاح وإعادة هيكلة المصارف مع ما يتماشى والتطورات العالمية.

كل هذه التغيرات ، دفعت البنوك إلى تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي من خلال تبني برامج إصلاحية والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وهو ما تجلّى في عملية إعادة الهيكلة المطبقة من طرف البنوك ، وهو ما سيتم عرضه في الفصل الثاني .

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية و أسبابها

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008

المبحث الثالث: التفسيرات الاقتصادية لأزمة الرهن العقاري

المبحث الرابع: آثار الأزمة على النظام المصرفي

### الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

تمهيد: واجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية في كثير من الأحيان، بدأت بأزمة انخيار نظام بروتن وودز لأسعار الصرف في عام 1971، وأزمة النفط عام 1973 وانتهت بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، وصولاً إلى الأزمة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، نتيجة انتقالها بسرعة من الو.م.أ إلى جميع أنحاء العالم بسبب العولمة المالية وتشابك العلاقات.

بدأت أزمة الرهن العقاري نتيجة التوسع في الائتمان العقاري بعقود تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وللبحث في تداعيات الأزمات المالية وأثرها على الصناعة المصرفية سنحاول التطرق لمفهومها وكذا خصائصها وأسبابها، كما سنحاول التطرق إلى النظريات المفسرة لها والعلاقة بين الأزمة المالية والعولمة وأثرها على الصناعة المصرفية.

### المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية وأسبابها

#### أولاً: تعريف الأزمة.

تعرف الأزمة بصفة عامة على أنها اضطراب في الأحداث والعادات، الشيء الذي يستدعي التغيير السريع لإعادة التوازن بهدف تكوين عادات جديدة أكثر ملائمة. عليه تعددت تعاريف الأزمة فهي:

**1-** الأزمة المالية *la crise financière* هي حالة اضطراب مالي يدل على تعرض المتعاملين في الأسواق المالية إلى مشاكل في السيولة، مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الأوضاع وقد تأخذ الأزمة عدة أشكال، فقد تكون أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية<sup>1</sup>.

**2-** وهناك من يعرف الأزمة المالية على أنها حالة اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ويتبعه انخيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره القطاعات الأخرى<sup>2</sup>. ، مما يقتضي تدخل السلطات لتقديم الدعم وإعادة هيكلة

<sup>1</sup> عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2011، ص23

<sup>2</sup> عبد الغني محمد، الأزمة المالية العالمية 2008، دار البحار للنشر والتوزيع الجزائر 2008، ص8

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

البنوك المتعثرة، وعادة ما يتدخل صندوق النقد الدولي في الدولة محل الأزمة بتطبيق إجراءات للإصلاح مقابل ترتيب مساندة دولية لترتيب الأوضاع.

**3-** هي انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، ويقصد بالأصول إما رأس المال المادي الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والبنائيات.... الخ، أو أصول مالية والتي تمثل حقوق ملكية رأس المال المادي أو المخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار أو أنها حقوق ملكية الأصول المالية وتسمى بالمشتقات المالية ونذكر منها ، العقود المستقبلية مثلاً. فإذا انهار أصل ما فجأة، فهذا يؤدي إلى إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسة التي تمتلكه. وقد تأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سو العقارات ، أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

**4-** محسن أحمد الخضيرى<sup>1</sup> يعرفها على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها ، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة بالغة وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية

- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

**5-** من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة.<sup>2</sup>

**6-** يقصد بالأزمة المالية بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي برتمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في الاقتصاد."

<sup>1</sup> انظر في ذلك: - محسن أحمد الخضيرى: ادارة الأزمات، مكتبة مدبولي، مصر 2002 ، ص42

-فريد كورتل & كمال رزيق، الأزمة المالية العالمية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على الدول العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية العدد20،2008

<sup>2</sup> فريد كورتل & كمال رزيق، الأزمة المالية العالمية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على الدول العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

العدد20،2008.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

ونستخلص من هذه التعاريف أن الأزمة تمثل مايلي:

- هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على المتغيرات المالية .
- تؤثر على حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات
- تؤثر على إجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف.
- وتعتبر على اختيار شامل في المالي والنقدي.

ومن خصائص الأزمة أنها:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- يمثل تصاعدها المتواصل عائقاً أمام البدائل المطروحة لمواجهة الأحداث المتسارعة.
- سيادة حالة من الخوف من أثار الأزمة وتداعياتها.

ثانياً: نبذة تاريخية عن الأزمات المالية.

شهد العالم وبالأخص الاقتصاد الرأسمالي الكثير من الأزمات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ومن أهمها:

← أزمة عام 1866: فيها تعرضت العديد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية مست استقرار النظام

المالي البريطاني وتعد هذه الأزمة من أقدم الأزمات المالية التي عفاها العالم.

← أزمة الكساد الكبير 1929: تعتبر من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، حيث هبطت

أسعار الأسهم في السوق المالي الأمريكي بنسبة 13% ، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال وامتدت آثارها على الاقتصاد

الحقيقي الأمريكي<sup>1</sup> وعلى المعاملات الاقتصادية، ولقد تمثلت مظاهر الأزمة فيما يلي:

<sup>1</sup> Olivier Lacoste, Préface Christien de Boissieu , 2009, Comprendre les crises financières ,Edition EYROLLES ,Paris, p35,36



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي.
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الإنتاجي.
- ارتفاع معدلات البطالة أين وصل إلى ثلث القوة العمل الأمريكية في عام 1932

### النتائج المترتبة :

- امتدت آثار الأزمة إلى خارج الو.م.أ لتصل إلى دول أوروبا الغربية وهزت أركان النظام الرأسمالي
  - فقدان شرعية النظام الكلاسيكي الحر المعروف ب ( دعه يعمل، دعه يمر)
  - البحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر
  - ظهور النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ← أزمة الديون العالمية لبداية الثمانينات من القرن العشرين: ظهرت نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال مما أدى إلى توسع البنوك التجارية في منح القروض لحكومات دول العالم الثالث، وما نجم عنها من تعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على تسديد أعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك عام 1982 وتبعها عدد من الدول.

### النتائج المترتبة:

- محاولة حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي عن طريق التدخل المباشر لمنع إفلاس المؤسسات المالية وانهيار الجهاز المصرفي.
  - استمرت الأزمة لمدة عقدين من القرن الماضي ، مع خضوع الدول المدينة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المقرر من طرف المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.
- ← أزمة وول ستريت 1987 WALL STREET: بدأت هذه الأزمة بيوم أطلق عليه "الاثنين الأسود" وكانت نتيجة وجود خلل في التوازن بين العرض والطلب في كل من الأسواق الحاضرة ( النقدية) وسوق العقود المستقبلية. تمثل الخلل في

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

إصدار كم هائل من أوامر البيع ومن ثم اختلقت ردود الأفعال باختلاف نظم العمل في كلا السوقين.

**أسباب حدوث الأزمة:** تعددت الأسباب لحدوث وانتشار هذه الأزمة

- تتابع موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني والمبالغ فيه في أوساط المستهلكين في البورصة.
- انتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.
- انتشار المعلومات المتعلقة بإمكانية استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.
- ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية.
- اعتماد الأسواق المالية على برامج كمبيوتر لإصدار أوامر البيع آليا عند هبوط المؤشر إلى حد معين.
- زيادة عرض الأسهم مقارنة مع انخفاض الطلب عليها وزيادة التغيرات في أسعار العملات، مما أدى إلى انتشار الفوضى التي أدت إلى المزيد من الانهيار.

**النتائج المترتبة:** تدني أسعار الأوراق المالية، حيث فقد "مؤشر داوجنز" 502 نقطة خلفا خسارة تقدر ب 500 مليار دولار باعتبار أن بورصات القيم المنقولة كانت تستخدم النظام الآلي لإصدار أوامر البيع والشراء. عليه أمر الرئيس الأمريكي "ريجن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام.

↔ **الأزمة المالية لعام 1997:** مست دول شرق آسيا أزمة مالية حادة نتيجة انهيار عملة تايلندا بعد قرار تعويم العملة من طرف الحكومة وفشلها في دعم عملتها لمواجهة المضاربات القوية التي تعرضت لها.

**النتائج المترتبة:**

- انتقال العدوى إلى دول أخرى مثل الفلبين ، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها
- تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية حيث بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها.

↔ **أزمة فقاعات الشركات الانترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة:** عرفت العالم نوعا جديدا من

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الأزمات المالية، كان نتيجة إدراج أسهم شركات الانترنت في السوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف بمؤشر ناسداك NASDAQ حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في حين حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار فقاعة عام 2000.

### النتائج المترتبة:

- انخفاض أسعار الأسهم بسرعة بصورة ملحوظة
- إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت تزامنا مع هجمات سبتمبر 2001
- استمرار انخفاض قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح ل ناسداك بحوالي 78% في 2002
- خفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% من طرف البنك الفيدرالي الأمريكي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي.

### ثالثا: أنواع الأزمة المالية

تأخذ الأزمة المالية عدة أشكال، فقد تكون أزمة مصرفية أو أزمة عملة أو أزمة مديونية

**1-الأزمات المصرفية:** تتمثل الأزمة المصرفية في التدافع على البنوك لسحب الودائع أو انهيار بعض أو وقف صرف الودائع لأصحابها. يعمل البنك على تشغيل الودائع الموجودة لديه عن طريق الإقراض مع الاحتفاظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، أما إذا كان السحب اليومي أكبر من النسبة المحتفظ بها فهنا تحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا امتدت هذه المشكلة إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة بالأزمة المصرفية **systematic banking crisis**. وهناك أزمة من آخر وتحدث عندما تتوفر الودائع في البنوك وترفض هذه الأخيرة منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فيحدث هنا ما يسمى بأزمة الائتمان **Crédit Crunch**.

**2- أزمة العملة وأسعار الصرف:** يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء دورها كوسيط للتبادل أو كمخزن للقيمة لذلك تسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات **balance of payment crisis**، وتحدث مثل هذه الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

نتيجة عمليات المضاربة، وهنا تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة مثل ما حدث في تايلندا وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997<sup>1</sup>. عليه يعتبر قرار تعويم العملة الذي تتخذه السلطات النقدية أمراً ضرورياً في كثير من الأحيان، وذلك في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة. هذه الأزمات قد يكون لها أثر محدود على القطاع غير المالي، كما قد تلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش الذي قد يؤدي إلى الكساد.

**3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تظهر أزمات أسواق المال نتيجة ما يسمى اقتصادياً بظاهرة الفقاعات bubble، تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل أكبر من قيمتها العادلة بدون تبرير. وهو ما يتم عند شراء الأصل كالأسهم مثلاً بهدف الربح الناتج عن ارتفاع الأسعار وليس بسبب تحقيقه لمداخيل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت فقط بمجرد البدء في بيعه بصورة قوية، عندها تبدأ حالات الذعر فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر على أسعار الأسهم في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

**4- أزمة الركود:** مصدرها قطاع اقتصادي حقيقي (قطاع الإنتاج) ومنشأها محلي وتكون عادة نتيجة مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو، أو ارتفاع معدلات التضخم، أو أسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة المحلية<sup>2</sup>.

**5- أزمة ميزان المدفوعات:** مصدرها القطاع المالي الخارجي ومنشأها محلي وتكون نتيجة مشكلات مختلفة في سعر الصرف أو اختلال ميزان المدفوعات، أو الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي وقروض البنوك الخارجية.

**6- أزمة النظام المالي العالمي:** مصدرها القطاع المالي الدولي، منشأها دولي، يتفاوت مدى التأثير بهذه الأزمة وفقاً لمعيار درجة الانفتاح الاقتصادي، وارتفاع درجة التكامل العالمي المالي مع المؤسسات الدولية، والترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.

<sup>1</sup> عبد الغي محمد، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 9

<sup>2</sup> زايري بلقاسم، الملتقى الدولي الأول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة وهران، 23.24 فبراير 2011

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### رابعا: أسباب وعوامل ظهور الأزمات المالية.

تنوع الأزمة المالية بتنوع أسبابها ودرجة حدتها وانتقالها من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وتأثيرها ومداهما الزمني كما تختلف العوامل المؤدية إلى ظهورها وعليه تختلف حتى النظريات المفسرة لها. وعلى هذا الأساس تتعدد أسباب وعوامل حدوث هذه الأزمات

#### 1- أسباب الأزمات المالية: يختلف ظهور الأزمة المالية باختلاف الأسباب المؤدية إلى ظهورها فمنها ما ينتج<sup>1</sup>:

- عن انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة في الأسعار لبعض الأصول.

- عن أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عددا من الآثار السلبية على النمو الاقتصادي للبلد .....

- عن زعر مصرفي والذي يترتب عنه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة تأثير الأزمات المالية ونذكر منها:

**عدم الموازنة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية:** حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك

المؤسسات مع أصولها، خصوصا إذا ارتفع الوزن النسبي لحجم الأصول الطويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، ومنه

إمكانية التعرض للتعثر والإفلاس. مثلا حين تسمح البنوك بسحب الودائع في أي وقت كما تقوم بمنح القروض الطويلة

الأجل في آن واحد، فهي بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة. والأمر ذاته بالنسبة للدول النامية التي تقوم بإصدار سندات

قيمتها الاسمية مقيمة بالدولار أو اليورو، وهو ما قد يؤدي إلى عدم تناسب القيمة الاسمية للالتزامات (السندات المصدرة)

وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية. وهنا تظهر حالة التعثر عن عدم سداد الالتزامات من

العملة الأجنبية عند تاريخ الاستحقاق.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك :

- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الاسكندرية 2009، ص 191

- رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2010، ص 33

- كمال بن موسى & عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، مداخلة في إطار الملتقى

الدولي حول ، الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهنات، يومي 23-24 يفرى 2011، جامعة غرداية ، الجزائر.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

**أثر العدوى:** أي انتقال الأزمات المالية من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى، ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في نفس الوقت نتيجة انتشار غير مبرر للعدوى بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة.

**2- العوامل المؤدية إلى ظهور الأزمات:** عرف الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة العديد من التغيرات ساهمت في إضعاف النظام المالي الدولي، ويتعلق الأمر برفع القيود على النظام المالي المحلي والدولي بفعل تداعيات العولمة المالية وما أسفر عنها من دخول دول جديدة في حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ظهور الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة كنتيجة لذلك، ويتعلق الأمر بالابتكارات المالية المتمثلة في جميع المشتقات والأدوات المالية الحديثة من جهة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة أخرى. ساهمت هذه العوامل في تبني العديد من الاستراتيجيات من طرف الأعوان المالية والاقتصادية لمواكبة التطورات على الساحة المالية، ومن أهم هذه العوامل نذكر<sup>1</sup>:

**أ- التحرير المالي:** شهد التحرير المالي تطوراً ملحوظاً خصوصاً بعد اختيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات، أين قررت الدول الكبرى تحرير سعر صرف عملاتها وقطاعها المالي الشيء الذي أدى إلى نمو سريع في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول. من ناحية أخرى سعت الدول النامية إلى تدارك الوضع عن طريق تصحيح تشريعاتها وهيكلها الاقتصادية والمالية لمسايرة الوضع، وبهذا الشكل فقد ساهم التحرير المالي إلى الانتقال إلى ما يسمى "المالية الدولية". إن من أبرز إيجابيات هذه الظاهرة "المالية الدولية" هو تشجيع الاستثمار وتحقيق أفضل توزيع لرأس المال، زيادة على تشجيع الأنظمة البنكية على النمو والتطور لتتمكن من الاستجابة لمتطلبات السوق. غير أن هذه الأخيرة لا تخلو من السلبيات والتي تتمثل في تعرض الاقتصاد الدولي إلى العديد من الأزمات ولعل من أبرزها في الوقت الحاضر أزمة 2008.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - وليد طالب محمد الأمين، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 6، 2010، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

- زايدي عبد السلام & مقران زيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مداخلة مقدمة في إطار

الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدايل المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 6/5 ماي 2009، ص 10-11

- Luis MIOTTI & DOMINIQUE PLIHON, Libéralisation financière : spéculation et crises bancaires, Economie internationale, revue de CEPII, 1 trimestre 2001, France ,p14

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

ب- **الاندماج المالي**: ساهم تطور الاندماج المالي سواء المحلي أو العالمي في ظهور العديد من الاختلالات، ويظهر الفرق بين الدول التي تمارس التحرير المالي في تواريخ متقدمة مثل الدول الكبرى وبين الدول التي مارسته في تواريخ متأخرة كالدول النامية، حيث نجد أن هناك فرق في درجة تحرير حساب رأس المال بين هذين النوعين من الدول، ففي الدول النامية لازال الأمر يلاقي نوع من التحفظ والقيود عليه.

ت- **تعدد الابتكارات**: يرجع الكثير من المختصين في المالية الدولية بأن الابتكارات المالية كانت السبب الرئيسي في وقوع الأزمات المالية وهذا على الرغم من الدور الذي تلعبه في تحقيق توزيع أمثل للمخاطر بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. يرى الكثير من علماء الاقتصاد أن تطور الساحة المالية والمصرفية يرجع إلى بروزا لابتكارات المالية في العمل المالي والمصرفي، فكما تساهم هذه الأخيرة في نمو وتطور الاقتصاد من جهة قد تكون سببا في ظهور العديد من الأزمات وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول رقم 06: تطور المالية: مصدر للنمو وأصل للأزمة**

الأثر على....		الوظيفة
...الأزمة	...النمو	
إمكانية خلق حقوق بالإفراط في استعمال الثروة المستقبلية	يسمح بتطوير الاستثمار	تحويل الثروة عبر الزمن
تحمل خطر إضافي نتيجة التقييم الخاطئ لأثر تقسيم العمل بين الأعوان المالية	يسمح بالاستثمار نتيجة التفرقة بين تمويل /خطر	تسيير الخطر
تسمح سيولة السوق بظهور فقاعات وسوء في تخصيص رأس المال	التخصيص الأحسن لرأس المال	تراكم رأس المال
لا يسمح التكيف العقلاني بالتقويم الجيد	توحيد النظرة المستقبلية	خلق المعلومات وتقليصها
يمثل مقر الأزمات المالية	يسمح النظام البنكي الفعال بالنمو	هياكل الدفع

المصدر: Robert BOYER, Mario Dehove et Dominique Plion , Les crises financières, Paris 2004

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن العناصر التي تسمح بتطوير المالية كتطور الاستثمار والتخصيص الجيد لرأس المال ومساهمة النظام البنكي الفعالة في تنمية المعاملات الاقتصادية والتجارية سواء بالتسهيلات الممنوحة أو عن طريق تطوير

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

آليات التمويل بما يتوافق مع مستجدات الاقتصاد، قد تكون في نفس الوقت سببا في بروز الأزمات المالية نتيجة الإفراط في استعمال الثروات المستقبلية أو تحمل أخطار زائدة بسبب عدم التوافق في تقسيم العمل بين الأعوان المالية، كما أن النظام البنكي في حد ذاته يعتبر مقر للأزمات باعتباره مركز للإيداع والإقراض ( في حالة منح القروض غير المدروسة، أو سحب الودائع بصورة جنونية) .

**3- قنوات انتشار الأزمات المالية:** توجد مجموعة من القنوات التي تساعد على انتشار وتوسع الأزمات المالية، فقد يكون الانتشار من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، كما يمكن تتوسع لتشمل أغلب دول العالم. ويتم توضيح هذه القنوات من خلال الشكل (08) أدناه.

**أ- الانتقال عبر أقسام النظام المالي:** تشكل الأزمة المالية حالة اضطراب في أحد فروع النظام المالي (سوق الصرف، سوق الاستدانة، سوق الودائع والسوق المالية) غير أنها قد تنتقل من فرع إلى آخر لتشمل النظام المالي ككل، ويمكن تفسير عملية انتقال الأزمة عبر الفروع بالاعتماد على الشكل أدناه كالتالي:

- **القناة الأولى:** تبين انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو القطاع المصرفي من خلال التوقف عن تسديد خدمة الديون الخاصة وذلك ما يؤثر سلبا على البنوك وظهور احتمال إفلاسها.

- **القناة الثانية:** هي الحالة العكسية للقناة الأولى، إذ أن إفلاس البنوك يؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدنيين وبالتالي احتمال إفلاسهم أيضا.

- **القناة الثالثة:** تمثل أزمة سعر الصرف التي تؤدي إلى حالة من التخوف لدى المستثمرين، وبالأخص الأجانب مما يجعلهم يتخلون عن تلك السندات فيحدث الاضطراب في سعر الصرف نتيجة البيع بكميات كبيرة.

- **القناة الخامسة:** إن مجرد تخفيض قيمة العملة أو التنبؤ بذلك قد يؤدي إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك بهدف تحويلها إلى عملة أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الأزمة المصرفية.



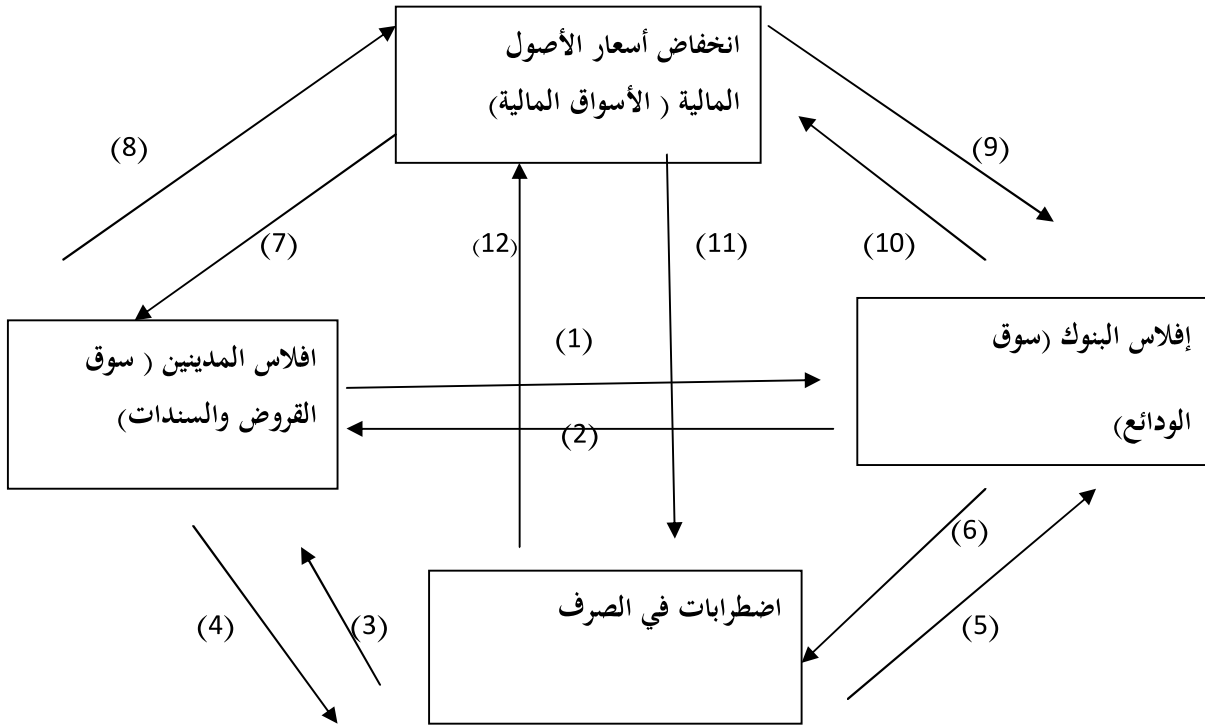
## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- **القناة السادسة:** إن إفلاس البنوك ذات الالتزامات مع الخارج يؤدي إلى حدوث خسائر في الصرف للأعوان الذين يمارسون عمليات مع الخارج.
- **القناة السابعة والثامنة:** تمثل الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى الأزمة في أسواق السندات.
- **القناة التاسعة والعاشر:** تمثل انتقال الأزمة من أسواق المال إلى أسواق الودائع والعكس، باعتبار أن كثير من البنوك تمثل أعوان مالية في السوق المالي وبمجرد إفلاسها سيتم انخفاض قيمة أسهمها وبالتالي حدوث أزمة رأس المال
- **القناة الحادية عشر:** يؤدي انخفاض مؤشر البورصة إلى طرح الأصول المالية في السوق المالي للحصول على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق المالي وبالتالي حدوث أزمة سوق الصرف.
- **القناة الثاني عشر:** يؤدي انخفاض قيمة العملة على حدوث تخوف كبير لدى المستثمرين الأجانب مما يدفعهم للتخلي عن أصولهم المالية وبالتالي انخفاض قيمتها.
- **الانتقال من دولة إلى أخرى<sup>1</sup>:** إن حدوث الأزمة المالية لا يقتصر على النظام المالي الواحد بل قد تنتشر هذه الأخيرة لتمس أنظمة مالية أخرى لدول أخرى وذلك للأسباب التالية:
  - الاتفاقيات التجارية وما ينجم عنها من ضغوطات سعر الصرف.
  - الانخفاض السريع لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يؤدي بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للعناصر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى الشيء الذي يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين في نوعية الأنظمة المالية.
- وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان مما يسمح بانتقال الآثار السلبية المالية من بلد ما إلى آخر.

<sup>1</sup> محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية على أداء الأسواق المالية العربية، مرجع سابق، ص72

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الشكل رقم 10: قنوات انتشار الأزمة المالية



المصدر: محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية 2007-2009، مذكرة ماجستير-جامعة قاصدي مرباح،

ورقلة، الجزائر، مرجع سابق

### 4- مؤشرات الاستدلال على وقوع الأزمة المالية: من الناحية العملية لا يوجد مؤشرات واضحة تدل على وقوع

الأزمة مستقبلا وإنما هي مجموعة من العوامل الدالة على وجود بيانات تدل على تزايد إمكانية التعرض إلى الأزمة وذلك

من خلال بناء نماذج للتنبؤ المبكر وعليه تنبيه متخذي القرار باحتمال حدوث الأزمة باختلاف أنواعها لاتخاذ مجموعة من

الإجراءات والتدابير الوقائية وبموجب هذا فإن نظم الإنذار تساعد على:

- التقييم المستمر لهيكل ونظم المؤسسات المصرفية.
- التعرف على مواقع احتمال حدوث المشاكل أو الاختلالات داخل المؤسسات.
- تحديد الموارد اللازمة للفحص والإشراف والتخطيط.
- الاهتمام بعامل الزمن في تسيير الفحص والإشراف من قبل المشرفين على البنوك.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

تتعرض الصناعة المصرفية إلى العديد من المخاطر وعليه فإن مهمة نظم الإنذار والمؤشرات المالية هي توجيه الاهتمام بنوعية

المخاطر ودرجة حدتها وبالتالي تحديد السياسة والإجراء اللازم لتفاديها ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى قسمين<sup>1</sup>:

- مؤشرات متصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية

- مؤشرات متصلة بخصائص هيكلية أسواق المال

### جدول رقم 07: المؤشرات الاقتصادية الدالة على وقوع الأزمات المالية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- ارتفاع معدل التضخم	- فاقت الأصول المالية عالية المخاطر الأسواق الائتمان
- نمو سريع في التدفق النقدي	- ضعف الجهاز الإداري في الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك
- انخفاض حقيقي في معدل نمو الصادرات	- غياب الشفافية والإفصاح عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية
- عجز مال متزايد	- ارتفاع حجم الديون الخارجية قصير الأجل
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد	- ارتفاع معدل التغيير للديون الخارجية
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عنه من سهولة
- كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	- تحكمها في السوق
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي	- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأوراق المالية
- القروض المحلية	- انخفاض معدلات التبادل
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية	- تركيز قطاع التصدير
- كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	- الرقابة على الدخول في السوق والخروج منه.
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية	
- انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي العالمي	

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، مرجع سابق، ص 39

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انخفاض نسبة النمو في الاقتصاد</li> <li>- ارتفاع معدل الأرباح والأسعار</li> <li>- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدلات البطالة</li> </ul>
--	---

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2005، ص 39

**5- أشكال الأزمة البنكية في ظل الأزمة المالية:** تؤدي الأزمة المالية إلى ظهور الأزمة البنكية التي تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية موضحة في الجدول التالي تعتمد في مكوناتها إما على كشف سوء التسيير الناجمة عن سوء تقدير الخطر على مستوى المؤسسات على المستوى المحلي مما يؤدي إلى انتقاله بفعل الممارسات المالية أو على الدورة المالية الداخلية والخطر النوعي لما يحث تراجع في مستوى الائتمان مع أسعار الأصول أو على الخطر الكلي نتيجة التوجه الاقتصادي غير ملائم .

### الجدول رقم 08: أشكال الأزمة البنكية في ظل الأزمة المالية

التوجه	المكونات	سوء التسيير وخطر العدوى الخارجي	الدورة المالية الداخلية والخطر النوعي	الخطر الكلي
الأصل		سوء تقدير الخطر على المستوى المحلي	تحمل خطر في فترات تراجع الائتمان/ سعر الأصول	خطر الاقتصاد الكلي نتيجة اختيار اقتصادي غير صحيح أو غير ملائم (الصرف الثابت، تحرير حسابات رؤوس الأموال...)
تقنيات التحويل		أثر العدوى بفعل ممارسات	تداخل الخطر بين سوق	انتشار التوتر على مستوى

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

النظام المالي حتى لو كان مسير بطريقة صحيحة	الائتمان وسعر الأصول	المؤسسات المالية	
الكشف المبكر عن الأنظمة الكلية غير الصالحة وعليه تغيير مكون أو أكثر منها	عجز الإجراءات الوقائية (Bario 2002-2003) إعادة هيكله السيولة	عجز الإجراءات الوقائية لبال 2،1 على المستوى الجزئي	الوقاية من الأزمات الخروج من الأزمة
نموذج أزمة الصرف 2،1 Paul Krugman 1979	نظرية الاستقرار المالي Hyman Minsky 1975-1982	العجز البنكي Diamond et Dybvig 1983	المرجع النظري
أزمة (SME) 1993 أزمة سنوات التسعينات وأزمة 2000	الفقاعات اليابانية 1980	Saving and Loans 1985	المثال التاريخي

المصدر: Robert BOYER, Mario Dehove et Dominique Plion , Les crises financières- Paris 2004

### خامسا: النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية:

تتمحور الأدبيات الاقتصادية حول إلقاء المسؤولية على النظام الرأسمالي في حدوث الأزمات المالية وعلى هذا الأساس تختلف التفسيرات المتعلقة بذلك .

#### 1- النظريات حسب المدارس الاقتصادية: تضم تفسيرات رواد المدارس الاقتصادية عبر التاريخ، وتقسم إلى<sup>1</sup>:

أ- الليبراليون: يرى الليبراليون أن سبب الأزمة يرجع إلى عدم التقيد بآليات السوق التلقائية، وبالتالي فهم يعارضون سياسة إعادة عجلة الاقتصاد عن طريق الاتفاقات العامة أو سياسة دعم الصناعات التي تمر بمرحلة صعبة، ويقترحون سياسة تسهل المنافسة ، ومرونة الأجور، ومراقبة الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> إبراهيم أبو العلا و آخرون، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي للجامعة، جدة 2009/01/18.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

ب- **المنظرون للدورات**: ركز المنظرون للدورات بحثهم على أصل الأزمة على مرحلة التوسع، حيث إن ظهور الأزمة لا يدل في نظرهم على وجود اختلال في سير الاقتصاد ولكن يدل فقط على تعاقب بين المراحل العالية والمراحل المنخفضة بحيث تسمح هذه الأخيرة للاقتصاديات أن تشهد نوعا من الاستراحة في النشاط.

ت- **شمبتر وأتباعه**: يرى لاقتصادي النمساوي جوزيف شومبتر ( 1883-1950 ) وأتباعه أن الأزمات القصيرة هي نتيجة لعامل " التدمير الخلاق " للتطور التقني ، وأن الأزمات الطويلة هي نتيجة لنقص هذا التطور التقني.

ث- **الكنزيون**: يؤكد أتباع الاقتصادي البريطاني كينز ( 1883-1964 ) على دور قلة الطلب في الأزمات وتدخل الدولة وبخاصة عن طريق الاستثمار العام، ولكن أيضا عن طريق سياسة نقدية بالتصرف في معدلات الفائدة والكتلة والعروض النقدي.

ج- **الماركسيون**: يرى الماركسيون أن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في الدول الرأسمالية هي أزمات طبيعية ناتجة عن التناقض بين قوى الإنتاج وحالة العلاقات الاجتماعية بحيث تقود إلى زيادة الربح وتراكم رأس المال.

ح- **مدرسة التقنين**: يقترح أحد رواد هذه المدرسة تفسيرا لأزمة السبعينات بأنها أزمة نظام التقنين الفردي الذي نجح في التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك الجماهيري، وبالتالي هو يرى بأن السوق ليس نمط تقنين كاف للاقتصاديات وأن للمؤسسات الاجتماعية أيضا دور تلعبه.

## 2- النظريات الحديثة: من بين أهم النظريات الحديثة المفسرة للأزمات المالية نجد<sup>1</sup>:

أ- **نظرية منسكي (MINISKYS THEORY)**: تعتمد هذه النظرية على كون أن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة، حيث تختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مرحلة الدورات الاقتصادية . تتمحور هذه النظرية حول مراحل الدورة الاقتصادية في تفسير حدوث الأزمات المالية ، ففي حالة الكساد،

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمات المالية المصرفية العالمية ، مرجع سابق ص192، ص193

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

تعتمد الشركات على تمويل أنشطتها بحذر دون تحمل مخاطرة كبيرة في التعامل مع القطاع المالي وهو ما يسمى [بالتحويل المتحوط].

أما في مرحلة النمو، تعتمد الشركات على التمويل من خلال التوسيع في الاقتراض ومع قبول الهيئات المالية منح القروض، يتسع مجال منح الائتمان دون التحوط أو التحقق من قابلية تسديد القرض، هنا يتحمل الاقتصاد مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وعليه إذا تعرض كيان اقتصادي كبير لمشكلة مادية أو أزمة مالية سيحدث خلل في النظام الائتماني. مما يسبب مشكلة في الاقتصاد ككل وبالتالي حدوث الكساد.

← **تطبيقات النظرية على أزمة الرهن العقاري:** اعتمد منكسي على فرضية عدم الاستقرار المالي في عالم تسوده الثقة في كفاءة البنك المركزي على التحكم في التضخم، مما يدفع البنوك التعامل على أساس هذه الثقة بالتوسع في محافظها الائتمانية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية، وزيادة استثمار البنوك في مجال العقارات مقابل توفر السيولة النقدية، مما يسمح بانخفاض معدلات العجز عن الوفاء بالالتزامات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات، زيادة السيولة وانخفاض معدلات العجز لالتزامات السداد. وبهذا يتم تشكل الدائرة المفرغة تمنح القروض بدون فحص وتدقيق في المخاطر<sup>1</sup>.

**ب- نظرية المباريات (GAME THEORY):** تعتبر هذه النظرية من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية وتعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، حيث نعتمد على العلاقة الموجبة بين أطراف المعاملات الرأسمالية (المضاربون، المستثمرون....). تتمحور عناصر هذه النظرية حول إمكانية تقارب آراء المتعاملين في السوق المالي، حيث يمكن لمستثمر ما أن يتخذ قرار شراء أصل ما بناء على توقع زيادة قيمة ذلك الأصل وإمكانية توليد دخل إضافي والعكس صحيح، وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمة العملة مثل نموذج Paul Krugman (بول

<sup>1</sup> محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر 2012، الطبعة الأولى، ص 68

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

كرجمان) ، فإن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقرار سعر الصرف لمدة طويلة ، ولكن قد يحدث انخفاض سعر الصرف ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

ت- نظرية ماكسويل ( نظرية التحكم): أشار ماكسويل إلى كيفية استجابة أي نظام للاضطراب من خلال النقاط التالية<sup>1</sup>:

- فرضية عدم الاستقرار المالي

- فرضية السوق الكفاء

- سياسة البنوك المركزية الضعيفة

- سياسة البنوك المركزية المثلى.

يشرح ماكسويل كيفية حدوث الأزمة من خلال:

**الحالة الأولى:** هو اضطراب يمكن أن يتزايد بشكل مستمر، يمثل فرضية عدم الاستقرار المالي، أين تتعرض الأسواق للاضطراب وتدفع قوى النظام إلى تضخيمه وهنا يتعد هذا الأخير عن التوازن.

**الحالة الثانية:** احتمال تضائل الاضطراب بشكل مستمر، وهو ما يعبر عن السوق الكفاء، في هذه الحالة تعمل قوى السوق على التخلص من أسباب الاضطراب، لتعود به إلى حالة التوازن من جديد. كلا الحالتين تعبر عن وجود منظم (محافظ مركزي) ضعيف أو عدم وجوده على الإطلاق، مما يسمح بتحكم السلوك الداخلي للنظام نفسه.

**الحالة الثالثة والرابعة:** وهنا يشرح كيفية استجابة النظام للاضطراب في وجود منظم يبحث عن حل له. أين يجب تطبيق سياسة الائتمان بمراحلتيها (التوسع والانكماش) بتطبيق متناظر. غير أن الموجود على الواقع هو السياسة اللاتناظرية (ضعف الاستجابة أثناء مرحلة التوسع والعكس).

## المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008

<sup>1</sup>محمد محمود المكاوي ، الأزمات الاقتصادية العالمي، مرجع سابق، ص69



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ بعد أزمة الكساد الكبير حسب رأي الخبراء الاقتصاديون، تمثلت هذه الأزمة في حدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المتزايد في أسعار البترول، تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية، أزمة الرهن العقاري في الو.م.أ ، وارتفاع معدل البطالة.

### أولاً: أسباب ومراحل الأزمة المالية العالمية 2008

تشير العديد من المعلومات والتقارير الاقتصادية أن آثار الأزمة المالية الأمريكية هي من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير 1929-1933. حيث تفجرت أزمة 2008 عندما حصل عجز في سيولة البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض، وكان السبب الحقيقي وراء نقص السيولة لدى البنوك هو سياسة التوسع المفرط في منح القروض العقارية إلى طالبيها بغض النظر عن مستوى الملاءة المالية أو الموقف المالي للمقترض والتساهل في المطالبة بضمانات غير كافية للجهة المانحة للقروض سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بمؤسسات الائتمان، وكان الهدف من وراء هذه السياسة المتبعة هو تحقيق الربح السريع لهذه الهيئات والضامن الوحيد هو قيمة العقارات، بالنظر إلى الرواج الذي شهده سوق العقار منذ 2001 ، ولذا سارعت البنوك في منح القروض بطريقة متساهلة دون ضمانات كافية.

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية عالية المخاطر (Sbprime) في القطاع المالي الأمريكي وتعتبر هذه الأزمة أحد العوامل الرئيسية التي كانت وراء انفجار الأزمة المالية العالمية 2008، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يمكن حصر أسباب هذه الأزمة في أزمة القروض العقارية عالية المخاطر فقط، فلولا تفاعل العديد من الاختلال على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي لما انتقلت الأزمة من قطاع معين في سوق مالي معين إلى أزمة مالية عالمية.

بدأت الأزمة بانخفاض أسعار العقار بشكل حاد في النصف الأول من عام 2007 بتعثر المقترضين وامتناعهم عن السداد مما أدى نقص السيولة المصرفية بشكل حاد لدى البنوك، بالإضافة إلى انتشار حالة اللايقين بين الأعوان الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الطلب على سحب الودائع.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### 1- الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية :

↔ يمكن القول أن مجمل الأزمات التي ذكرت منذ عام 1973م تمثل أول الأسباب الرئيسية للأزمة فقد كانت بمثابة موجات مالية تدفع بعضها بعضاً حتى كونت الموجة الكبيرة و هي الأزمة الحالية.

↔ يأتي ثاني الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة المالية الحالية و هي الأوضاع المالية الأمريكية منذ عام 2000م ، فقد كانت هناك مجموعة أحداث متكررة خلال عامي 2000 ، 2001م شكلت نقطة دافعة لهذه الأزمة هي :

- أزمة الأسهم الصناعية و أسهم البرمجيات عام 2000 -2001م .

- أحداث 11 سبتمبر 2001م ، و ما نجم عنها من آثار اقتصادية و منها الركود الاقتصادي الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية اثر الأزمة ، و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إنعاش الاقتصاد الأمريكي .

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من الأزمة حيث شجعت على زيادة منح الائتمان إلى القطاع العقاري لإنعاش الاقتصاد فخفضت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها في ذلك التاريخ حوالي (1%) و أنشأت مؤسساتين لشراء الرهون العقارية (فاني ماي ، فريدي ماك) مهمتها شراء الرهونات العقارية من البنوك و قد ساعد هذا في نشوء أمرين هما :

- إقبال البنوك على زيادة التمويل العقاري بضمان رهن تلك العقارات .
- مساعدة البنوك في التخفيف من عبء الرهونات العقارية المتعثرة .

### الشكل رقم 11: الرقم القياسي لأسعار المنازل في الو.م.أ خلال الفترة 1988-2008



المصدر: مجلة التمويل والتنمية، العدد 45، الرقم 4، ديسمبر 2006 ص 16.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

↔ نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة خلال عامي 2000-2001م زاد الإقبال على الاستثمار العقاري و ارتفعت حمى المضاربات و العقارات فترتب عليها ارتفاع أسعار العقارات ، و أصبحت عوائدها لا تغطي تكاليفها ، فكثر حالات التعثر مما أدى إلى التخلف عن السداد، و خلال الفترة 2002-2006م قامت البنوك بالحجز على رهونات العقارية خاصة في عام 2007 و 2008م .

↔ اضطراب أسعار الصرف في الأسواق الدولية ، و ارتفاع أسعار السلع الإستراتيجية مثل النفط ، و السلع الغذائية خاصة القمح و السكر و أسعار السلع الصناعية مثل الحديد و الاسمنت و أسعار الذهب ، بل أن أسعار النفط وصلت في بداية شهر سبتمبر 2008م إلى (147) دولار و هو أعلى سعر وصلت إليه أسعار هذه المادة في التاريخ .

↔ التصنيفات الائتمانية الخاطئة للمحافظ الاستثمارية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، و بالتالي تراخت كثير من المؤسسات المالية و البنوك في الالتزام بمعايير منح الائتمان ، و لذلك كان من نتائج الأزمة اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المؤسسات التي لم تعمل بمعايير منح الائتمان المصرفي ، بل أن المؤتمرات و الندوات التي عقدت عقب الأزمة أجمعت على أمرين اثنين هما :

- لقد كانت الأزمة نتيجة لأخطاء ارتكبتها القيادات المصرفية داخل الجهاز المصرفي و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية

- لا بد من اتخاذ إجراءات رقابية صارمة على عمليات البنوك ، و التركيز على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة.

↔ انخفاض أسعار أسهم البنوك الكبرى في البورصات مثل (UBS , HSBC , PARKLIS) في شهر ديسمبر 2007م بسبب أزمة الرهن العقاري ، و ترتب على ذلك أن قام البنك الفيدرالي الأمريكي في شهر يناير من عام 2008م بتخفيض سعر الفائدة بثلاثة أرباع النقطة من (4.25%) إلى (3.5%) ، ثم انخفض إلى (2%) في شهر فبراير ، و في نفس الشهر قامت الحكومة البريطانية بتأميم بنك (نورثرن روك) .

↔ علقت كثير من الشركات العقارية عملياتها خاصة شركات الرهن العقاري الأمريكية و البعض أعلن إفلاسه، و البعض

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الآخر عرض للبيع خلال عامي 2006 م ، 2007م.

↔ في بداية عام 2008م بدأت بوادر الأزمة تظهر بوضوح فتنادت المصارف المركزية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة المشاكل التي برزت في سوق القروض و من ذلك تشجيع البنوك القوية على شراء البنوك المهتدة بالإفلاس بدعم من البنوك المركزية ، حيث شجع البنك الفيدرالي الأمريكي و وزارة الخزانة الأمريكية بنك (جي بي مورغان تشيز) على شراء بنك الأعمال الأمريكي (بير سينز) بسعر متدن خوفاً من إفلاسه .

↔ أمام هذه الأحداث المتتالية و كثرة الرهانات العقارية التي دخلت في التعثر ، تأثرت مؤسستي الرهن العقاري اللتين كانت الحكومة الأمريكية قد أنشأتهما لشراء الرهانات العقارية من الشركات العقارية و البنوك وهما (فاني مان ، و فيردي ماك ) فقامت وزارة الخزانة الأمريكية في 7 سبتمبر 2008م بوضعهم تحت الوصاية و إعادة هيكليتهما ، و كفالة ديونهما في مستوى (200) مليار دولار ، و قد كان هذا الإجراء أول إجراء يهدف إلى الحد من انتشار الأزمة .

↔ في 15 سبتمبر اعترف بنك الأعمال (ليمان براذرز) بإفلاسه ، و في نفس الوقت أعلن بنك (بنك أوف أمريكا) شراء بنك آخر للأعمال و هو بنك (ميريل لنش) ، و في اليوم التالي 16 سبتمبر 2008م<sup>1</sup> ، قامت الحكومة الأمريكية بتأميم أضخم مجموعة تأمين أمريكية و هي مجموعة (آي آي جي) ، و ذلك بنسبة (10%) من رأسمالها و منحها (85) مليار دولار .

↔ في 16 سبتمبر تدهورت أوضاع البورصات داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، و بدأ التدهور أيضاً يجتاح البورصات العالمية و خاصة البورصات الأوروبية ، و في هذه اللحظة تجلت معالم الأزمة المالية العالمية ، و بدأت المصارف المركزية العالمية و الحكومات تبحث عن الحلول ، و سرعان ما دعي لعقد مؤتمر دولي في باريس لمناقشة الأزمة .

يتضح أن الأزمة لم تكن وليدة لحظة اندلاعها بل هي في الواقع نتاج لأزمات سابقة متراكمة متتالية أدت إلى حدوث الأزمة على الشكل و الحجم اللذين شاهدناهما .

<sup>1</sup> Monique BOURVEN & M.Yves ZEHR, La Crises bancaire et la régulation financière, Conseil économique, social et envirennemental, Séance des 25,26 Février, Paris 2009, p16

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

↔ ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى مستويات تاريخية نتيجة زيادة عرض النقود من قبل البنك المركزي للتخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري الأمريكية.

↔ الافتقار إلى حزمة السياسات النقدية المناسبة - مثل عمليات السوق المفتوحة- للبلدان المصدرة للبتروول وذلك بهدف الاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة في إطار ما يسمى بعمليات التعقيم.

↔ ندرة السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية

↔ بداية الانكماش في العقارات في الو.م.أ.

2- مراحل الأزمة المالية العالمية 2008: فيما يلي المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007<sup>1</sup> في الولايات المتحدة وبدأت تضرب أوروبا.

↔ فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (المنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتزايد في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

↔ أغسطس 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

↔ أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

↔ 22 يناير 2008: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى

3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلى 2% بين يناير وأبريل 2008.

↔ 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورذرن روك.

↔ 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.

↔ 16 مارس 2008: جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة

المالية للاحتياطي الفيدرالي.

<sup>1</sup> Olivier Lacoste, Préface Christien De Boissieu , Comprendre les crises financières ,Edition EYROLLES - ,Paris, 2009,p53

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

← 24 إبريل 2008: قام مصرف يو بي إس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء

خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوروبا، والأول عالمياً في مجال إدارة الثروات الخاصة.

← 30 مايو 2008: قال مسؤول بوزارة الخزانة الأمريكية إن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها

الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية. وقال كلي لوري مساعد وزير الخزانة

للشؤون الدولية إن الاحتياطي الاتحادي والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالي من الاضطراب بعدما ظهرت

أزمة قروض الرهن العقاري سنة 2007م، كما أشار لوري إلى أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300

مليار دولار بسبب الأزمة المالية، لكن تم تخفيف هذه المشكلة بتوفير 20 مليار دولار من البنوك المركزية؛ مما ساعد البنوك

في توفير القروض.

← 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك

وفاني ماي تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة مائتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار

دولار.

← 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال ليومان برادرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، بنك

أوف أميركا، شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق

للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛

إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

← 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمnan أكبر مجموعة تأمين في العالم ايه آي جي المهدة

بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها.

← 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

← **18 سبتمبر 2008**: البنك البريطاني لويد تي إس بي يشتري منافسه إتش بي أو إس المهدهد بالإفلاس. السلطات

الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

← **19 سبتمبر 2008**: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادي

تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

← **23 سبتمبر 2008**: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. الأسواق

المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

← **26 سبتمبر 2008**: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب

شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة، يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال

بمساعدة السلطات الفدرالية.

← **28 سبتمبر 2008**: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا، يجري تعويم فورتيس من قبل

سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفي بريطانيا، يجري تأمين بنك برادفورد وبينجلي.

← **2008**: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ. وبورصة وول ستريت تنهار. كما تراجع البورصات الأوروبية

بقوة هي الأخرى وفي وقت سابق خلال النهار؛ وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعةً

المصارف من إعادة تمويل ذاتها. وقبل رفض الخطة، أعلن بنك سيتي جروب الأمريكي انه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة

لمحة عن شكل الأزمة في بنك ليمان برادرز: كان بنك ليمان برادرز يُعد حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف

استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان كانوا يتاجرون بالقطن عام 1850م<sup>1</sup>. ويعمل لدى البنك

25935 موظفاً السلطات الفدرالية. وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10%.

<sup>1</sup> Catherine KARYOTIS, La crise en 40 concepts clés, RB Edition 2013, Paris ,p30

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

بشتى أنحاء العالم. وكان ريتشارد فولد هو الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي في بنك ليمان برادرز، حيث وصف بأنه رائد الخبراء الماليين في مجاله.

تسبب إفلاس بنك ليمان برادرز بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم، ولم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك حيث لحقها ضرر كبير مما أدى إلى انهيار عدد من أسواقها. كما اعتبر المتخصصون الاقتصاديون إفلاس بنك ليمان أشهر حالة في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام 1990م. واجه البنك صعوبات حمة جراء أزمة العقار التي عصفت بالولايات المتحدة منذ منتصف العام 2007م. حيث اضطر بنك ليمان برادرز لإسقاط أصول مالية بقيمة 5.6 مليارات دولار بالربع الثالث من العام 2007، وأعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليارات للربع الثاني من عام 2008م.

تفاقت الأزمة المالية في بنك ليمان حتى أشهر إفلاسه بتاريخ 15 أيلول، 2008م عقب فشل جهود بُذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، وتقدم البنك بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس في منطقة جنوب نيويورك. وخسر سهم بنك ليمان أكثر من 92% من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولاراً في شهر تشرين الثاني، 2007 م.

### ثانياً: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية 2008

ساهمت الأزمة المالية لعام 2008 في ظهور العديد من الآثار الاقتصادية والمالية على اقتصاديات معظم الدول سواء تعلق الأمر بالدول الصناعية أو الدول النامية وذلك باختلاف درجة حدتها من اقتصاد لآخر، وكذلك حسب درجة الانفتاح المالي وتطور الأسواق والمعاملات المالية.

**1- تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي:** يمثل الاقتصاد الأمريكي أكبر قوة اقتصادية في العالم، لذا فإن حدوث أي اهتزاز فيه يؤدي بالضرورة إلى توالي تداعياته على باقي اقتصاديات العالم، وعليه فقد ترقب العالم بأكمله حدوث أزمة مالية عالمية نظراً لتفاقم مشكلة الدين الأمريكي. ومن هنا سنحاول معرفة ما المقصود بالدين الأمريكي وما هي تأثيراته على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

أ- أثرا لأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي: يمثل الاقتصاد الأمريكي أكبر قوة اقتصادية في العالم، لذا فإن حدوث أي اهتزاز فيه يؤدي بالضرورة إلى توالي تداعياته على باقي اقتصاديات العالم، وعليه فقد ترقب العالم بأكمله حدوث أزمة مالية عالمية نظرا لتفاقم مشكلة الدين الأمريكي. ومن هنا سنحاول معرفة ما المقصود بالدين الأمريكي وما هي تأثيراته على الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

ب- تعريف سقف الدين الأمريكي: يعرف " سقف الدين "، على أنه الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للسندات التي تصدرها الدولة، وطبقا للمادة (1) بالقسم الثامن من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الكونجرس الأمريكي صاحب السلطة الوحيدة في تحديد حد الاقتراض بموجب السندات التي يقوم بإصدارها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا فإن رفع سقف الدين يعني زيادة إصدار الحكومة الفيدرالية للسندات وطرحها للبيع، لإنعاش حركة الاقتصاد الأمريكي، وسد العجز في الميزانية، فضلا عن تمكين الولايات المتحدة من سداد ديونها المستحقة.

ج- التطور التاريخي للدين الأمريكي: يرجع تاريخ الدين الأمريكي إلى عام 1917م، أي قبل الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومة الفيدرالية بوضع قانون للحد أو السقف لقيمة سندات الحرية، والتي قامت بإصدارها لتمويل الولايات المتحدة للدخول في الحرب العالمية الأولى. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت نسبة الدين الأمريكي لتصل إلى 121.7% في عام 1946م، ولكن استطاعت الولايات المتحدة التعامل مع هذا الدين وتخفيضه تدريجيا، حتى وصل إلى نسبة 32.5% في نهاية عام 1981م وبالنظر إلى تطور الدين بين عامي 2000 و 2010م<sup>1</sup>، نجد أنه قد تضاعف مرتين، فبعد أن كان مقداره 5.67 تريليون دولار في عام 2000م، حدثت قفزه الكبيرة ليصل إلى حوالي 13.56 تريليون دولار، وذلك كما يتضح من الشكل التالي أسفله.

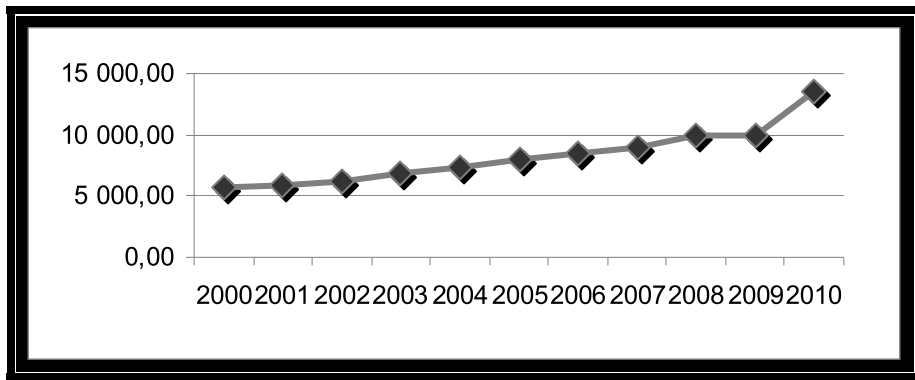
يرجع هذا النمو الهائل في حجم الدين خلال تلك الفترة إلى أحداث 11 سبتمبر، والسياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة بعدها، سواء سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. فقد كان للسياسة الأمريكية في عصر الرئيس بوش، وشن

<sup>1</sup> مركز البحوث والدراسات، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، التقرير الاقتصادي، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض - العدد 19

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الحرب علي العراق وأفغانستان، أثر بالغ في تزايد العجز في الميزانية نظرا لتزايد الإنفاق علي ميزانية الحرب، وزيادة حجم الأنفاق العسكري. كذلك للسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة للخروج من الأزمة المالية العالمية، وضخها للمزيد من الأموال، وبرامج التحفيز المالية والنقدية التي اتخذتها للخروج من الأزمة، مما ضاعف من عجز ميزانيتها. أيضا كان لزلزال اليابان، والربيع العربي أثر في اتخاذ الحكومة لإجراءات لوضع ميزانية لمواجهة الكوارث، وهو يعد إجراء لا مفر منه. كما أن تحمل الحكومة الأمريكية لتسديد تكاليف الرعاية الطبية الكاملة، وتخفيض الضرائب، والإجراءات التي اتخذتها لمكافحة التضخم أثر بالغ الأهمية في زيادة العجز في ميزانيتها وتزايد حجم الديون.

الشكل رقم 12 تطور الدين الأمريكي بين عامي 2000-2010 "مليار دولار"



المصدر: [http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt\\_histo5.htm](http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt_histo5.htm)

د- أسباب أزمة الدين الأمريكي: يرجع الكثير من الملاحظين سبب تفاقم الدين الأمريكي إلى أسباب سياسية وأخرى اقتصادية ومالية حيث تمحورت الأسباب السياسية حول الصراع الدائم بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي والمتمثل في تميل حملة الانتخابات لعام 2012 وكذا عجز الحزب الديمقراطي عن الوفاء بالتزاماته المالية. بمعنى أن الصراع بين الحزبين هو ما حول الأمر إلى أزمة، فالدين أمر ليس جديدا على الاقتصاد الأمريكي، ولكن معارضة الجمهوريين لرفع سقف الدين هو ما حوله إلى أزمة حقيقية. كذلك، فإن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، وإنفاقها الكبير للأموال علي التجهيزات العسكرية والجيش، قد كلفها مبالغ طائلة ساهمت في مضاعفة العجز في ميزانيتها، وتشير الإحصائيات أن الموازنة

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

العسكرية الأمريكية قد بلغت 40%<sup>1</sup> من حجم الإنفاق العسكري في كل دول العالم. أما الأسباب الاقتصادية والمالية فتمثلت في العجز الكبير الذي عرفته الميزانية الأمريكية بسبب ضخ الكثير من الأموال لإنعاش الاقتصاد.

### 2- أثر الأزمة المالية على الدول الأوروبية: أدت الأزمة المالية العالمية والتي كانت نتيجة أزمة ائتمان، إلحاق الضرر

بالكثير من البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما البنوك الأمريكية، فقد كانت في أوروبا نتيجة الديون السيادية التي أثرت علي الكثير من البنوك الأوروبية. ويرى الكثير من المختصين أن هذا النوع من الديون سيكون السبب في تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الانكماش الائتماني، والعبء الاقتصادي.

اختلفت آثار الأزمة المالية العالمية في الدول الأوروبية باختلاف اقتصادياتها، كما شهد الإنتاج الصناعي الأوروبي هبوطاً في ماي 2008 قدر بمعدل 1.9% وهو المعدل الأكثر حدة منذ أزمة سعر الصرف 1992، كما سجل الاقتصاد في الربع الثاني من عام 2008 انخفاضاً قدره 0.2%. كما سجلت بريطانيا حالات بطالة تقدر 904.900 حالة بزيادة حوالي 32.500 حالة وذلك في أوت 2008، بينما شهد الاقتصاد الأيرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5% ليصل إلى 0.5% في الربع الثاني من عام 2008<sup>2</sup> وتكون أيرلندا هي أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي. أما إسبانيا فقد استطاعت تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي، إلا أنها عانت من ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى حوالي 9.9% وبذلك تكون حالات البطالة في الاقتصاد الإسباني قد ارتفعت بحوالي 425 ألف حالة من عام 2007.

أ- ماهية الديون السيادية: تتمثل الديون السيادية Sovereign Debt سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلي الحكومة أن تكون قادرة علي

<sup>1</sup> مركز البحوث والدراسات، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، التقرير الاقتصادي، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض العدد 19،

يناير 2012، على الموقع: <http://www.riyadhchamber.org.sa>

<sup>2</sup> د. كمال رزيق & فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد، 20، 2008.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها علي ثقتها لدي المستثمرين الأجانب، وكذلك علي تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.

ولكن ما هي نتيجة عجز الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية ؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي جذبت الانتباه في شتي أنحاء العالم، والتي آثار متعددة على الاقتصاد العالمي. وعليه يقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالبحث عن حل سريع لها.

**ب-تداعيات الديون السيادية:** أدت أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة إلى تفاقم الأزمة المالية في الاقتصاديات العالمية، ظهرت تداعيات هذه الأخيرة مع نهاية 2009 وبداية 2010 حينما تراكم الين الحكومي في ثلاثة دول من منطقة الأورو هي اليونان، ايرلندا والبرتغال<sup>1</sup> لتليها أزمة اسبانيا وايطاليا والتي كانت أكثر توسعا وأهمية من ناحية الخطر النوعي (le risque systémique) على المنطقة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العلمي بصفة عامة. يرجع سبب الديون السيادية إلى تداخل العديد من الأسباب وتأثيرات الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول من ناحية ديناميكية الموازنة وحجم النمو للبلد.

تعتبر اليونان من أول الدول التي مستها الأزمة وذلك على خلفية ارتفاع معدلات نمو الطلب المحلي التي قدرت بـ 4.2% في الفترة الممتدة بين 2002-2007<sup>2</sup> مقارنة بمعدل 1.8% في منطقة الأورو ككل، ويرجع سبب هذا النمو إلى لجوء اليونان للاقتراض من الخارج بهدف تمويل مشروعاتها التنموية دون احتساب التدابير اللازمة للوفاء بتلك القروض. ما يلاحظ هو بداية ارتفاع العجز في الحساب الجاري في 2004 بنسبة 5.8% ليصل إلى 14.4% في 2008، كما بلغ

<sup>1</sup>Carmen M.REINHART, Le retour de la répression financière, Revue de la stabilité financière, n 16 Avril 2012, Banque de France, p46

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض العدد 19 يناير 2012، مرجع سابق

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

عجز الميزانية الحكومية لسنة 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل تلك النسبة إلى 13.6% في أبريل 2010 وقد وصل حجم الدين العام في اليونان في 2008 إلى 112% ليسجل قيمة 18 مليار دولار أمريكي في عام 2011 وعيه ارتفعت نسب الفائدة للديون المستحقة مما أدى إلى ارتفاع العجز للديون الحكومية ولهذا كان للأزمة اليونانية تداعيات خطيرة على الاقتصاد اليوناني لكونه اقتصاد ذو ركيزة خدماتية وسياحية وهما القطاعين الأكثر تضررا من الأزمة.

امتدت تداعيات الأزمة اليونانية لتصل إلى باقي دول منطقة الأورو وقد كانت ايرلندا ثاني أكبر الدول التي مستها أزمة الديون السيادية، إذ ارتفع معدل النمو إلى 9.6% في الفترة الممتدة من 1995-2000 كما انخفض سعر فائدة الديون الألمانية في 2005 بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأجور بـ 13% مما أدى إلى زيادة ضخ النقد الأجنبي وبالتالي زيادة حجم الائتمان إلى حوالي 200%<sup>1</sup> من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008. لقد كان تأثير ايرلندا بالأزمة المالية العالمية كبير نتيجة تحولها من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي ولعقارات والوساطة المالية و تظهر معالم الأزمة بتراجع الطلب المحلي العام بنسبة 16% وانخفاض حركة الاستثمار بنسبة 40% وتراجع أسعار المساكن بنسبة 40% في بداية 2010، غير أن الملفت للانتباه هو تأثير القطاع المالي حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70% ووصلت خسارة البنوك إلى 35 مليار أورو أي بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فقد تم تأمين البنك الإنجليزي الأيرلندي الذي تحمل خسارة بقيمة 12.7 مليار أورو

### الجدول رقم 09 : نسبة العجز في ميزانية دول منطقة الأورو في 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-

<sup>1</sup>التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض العدد 19، يناير 2012، مرجع سابق

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لكسمبورج	4.2-

المصدر: www.bis.org

من خلال الجدول رقم نلاحظ مستوى العجز المسجل في ميزانيات دول منطقة الأورو حيث سجلت ايرلندا أعلى مستوى انخفاض بنسبة 14.7% لتليها في ذلك اليونان بنسبة 12.2% لتليها بعد ذلك كل من فرنسا والبرتغال. في حين تصدر ايرلندا القائمة فيما يتعلق بتطور محفظة سندات الديون العامة الإجمالية بنسبة 30% في 2010 وتليها اليونان بنسبة 24% ثم البرتغال بحوالي 23% ( الشكل رقم).

يرجع سبب الديون السيادية في دول منطقة الأورو إلى تراجع النشاطات الاقتصادية وكذلك تراجع الوظائف البنكية، وكانت اليونان من أول الدول التي مستها أزمة الديون السيادية لتدخل بذلك في أهم عملية لإعادة هيكلة ديونها ثم تلتها بعد ذلك البرتغال ليأتي الدور على ايطاليا واسبانيا فيما بعد. كما أن من أهم نتائج الأزمة على هذه الدول هو فقدانها لخاصية جذب الاستثمارات لديها وهذا ما أفاد به تقرير البنك العالمي من خلال تصنيفه لهذه الدول من ناحية جذبها للاستثمارات حيث احتلت اليونان المرتبة 109 لتليها ايطاليا في المرتبة 78 واسبانيا في المرتبة 62.

### الجدول رقم 10: تصنيف اليونان، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال وايرلندا من ناحية جذب الاستثمارات

الدولة	اليونان	ايطاليا	اسبانيا	البرتغال	ايرلندا
التصنيف	109	78	62	48	7

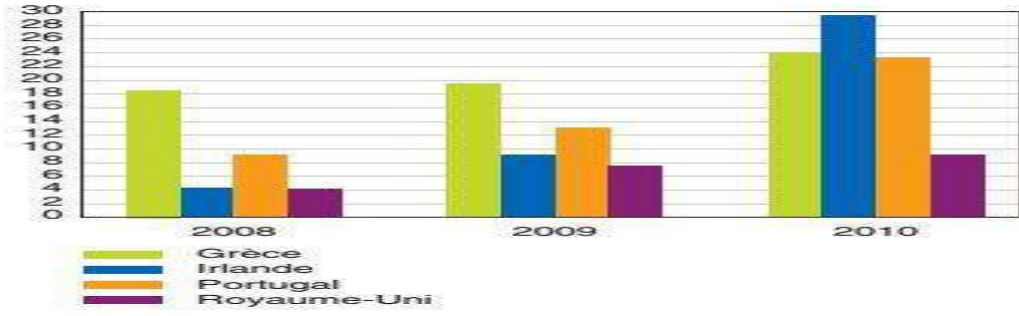
المصدر: التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

العدد 19، يناير 2012، مرجع سابق

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### الشكل رقم 13: تطور محفظة سندات الديون العامة في اليونان، البرتغال، أيرلندا

(en % de la dette publique globale brute)



المصدر : Revue de la stabilité financière n 16, Avril 2012, p47

2012 ,p47

من خلال ما سبق يمكن تلخيص تداعيات الديون السيادية فيما يلي:

- انخفاض سعر الأورو مقابل الدولار مما يؤدي إلى جعله عملة التمويل الرئيسية الأمر الذي يحقق عائد سنوي كبير للو.م.أ.
- ارتفاع الأسعار العالمية بسبب ارتفاع المديونية الأوربية مما شكل نوعا من الركود في الجانب الاقتصادي
- تخفيض التصنيف الائتماني بسبب الأزمة الأمر الذي قد يجد من فرص جذب الاستثمار لهذه الدول وبالتالي تقليص إمكانية الحصول على القروض المختلفة
- تباطؤ معدلات النمو نتيجة تراجع الطلب المحلي على السلع والمنتجات
- تأثر البنوك بالحركة البطيئة للنمو نتيجة ضعف تسديد الديون

### 3- تأثير الأزمة المالية العالمية على المنطقة العربية: ساعد ضعف ارتباط الأسواق المالية العربية بالأسواق المالية العالمية

في حماية الاقتصادات العربية من التأثير بشكل مباشر من الأزمة في المرحلة الأولى، باستثناء بعض الخسائر التي لحقت ببعض الصناديق السيادية الخليجية ويتعلق الأمر بالمستثمرين في المؤسسات المالية الأمريكية. كما شهدت المنطقة الخليجية تراجع حاد في أسعار النفط في الأسواق العلمية مما أدى إلى تأثرها سلبا، وعليه قامت الحكومات باتخاذ حزمة من

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الإجراءات لاحتواء هذه الأزمة تمثلت في ضخ المصارف المركزية للسيولة في أسواقها المحلية وتخفيض أسعار الفائدة، وضمن الحكومة للودائع والتدخل في أسواق الأوراق المالية.

أما الدول العربية غير النفطية فقد تأثرت بالأزمة بشكل غير مباشر بسبب تراجع الاستثمارات الواردة إليها من الدول العربية النفطية والغنية، والتي كانت بدورها تعاني من خسائر في الأسواق المالية العالمية من جهة وتراجع أسعار النفط بحوالي 50% خلال النصف الثاني من عام 2008.

### ثالثاً: النتائج المترتبة عن الأزمة المالية العالمية وطرق علاجها

أدت الأزمة المالية إلى بروز العديد من النتائج على المستوى الاقتصادي والمصرفي، لذلك قامت حكومات الدول المتضررة بتداعيات الأزمة بتبني حزمة من التدابير لعلاج آثار الأزمة على اقتصادياتها.

#### 1- النتائج المترتبة: كان للأزمة المالية العديد من النتائج نذكر منها<sup>1</sup>:

- خفض أسعار الفائدة من طرف البنك الفيدرالي في يناير 2008 من ثلاثة أرباع إلى 3.50% ثم إلى 2% في نفس السنة.

- عدم تمكن أصحاب العقارات من تسديد القروض، مما ساهم في تدهور قيمتها وبالتالي هبوط قيمة السندات المسحوبة عليها.

- تزايد مطالبة أصحاب السندات لحقوقهم لدى شركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية.

- إعلان عدم القدرة على سداد قيمة تلك السندات من طرف أكبر شركات التأمين والبنوك ومؤسسات المالية

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - عبد الغني بن محمد، أزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 15.

- محمد عبد الوهاب & عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2010، الطبعة

الأولى، ص 51

- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2011، ص 41



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- تقديم الدعم من طرف الحكومة الأمريكية لهذه المؤسسات " مثلاً: منح مساعدة بقيمة 85 مليار دولار إلى شركة التأمين AIG مقابل امتلاك 79.9 من رأسمالها "

- إعلان إفلاس الكثير من شركات التأمين والبنوك مثلاً: مورجن ستانلي وجولدمان ساكس وكذا بنك LEHMAN .BROTHERS

- تدهور البورصات مما أدى إلى تدخل البنوك المركزية.

- تقدير خسائر المؤسسات المالية حول العالم في 2008 ب 435 مليار دولار أمريكي

- تدهور الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 6.1%

- امتداد الأزمة إلى دول العالم ككل بفعل أثر الدومينو

- هبوط الإنتاج الصناعي الأوروبي بمعدل 1.9% وارتفاع البطالة في بريطانيا إلى 904.900 حالة.

- انكماش الاقتصاد الأيرلندي بقيمة 1.5% من إجمالي الناتج المحلي واعتبرت سابقة الأولى لها منذ عام 1983 ،

لتنخفض النسبة إلى 0.5% في الربع الثاني من عام 2008 ، وقد اعتبرت أيرلندا أولى دول الاتحاد دخولا في الكساد.

- ارتفاع معدلات البطالة في اسبانيا إلى 9.9% .

- هبوط مؤشرات الاقتصاد العالمي إلى 0.5% في 2009 حسب تقرير صندوق النقد الدولي.

- انتقال الأزمة لتصل إلى الاقتصاديات العربية وبالتالي التأثير فيها بنسب مختلفة وذلك حسب درجة انفتاحها على

الاقتصاد العالمي.

- انعكاس الأزمة على اقتصاديات دول مجلس الخليج حيث انخفضت أسعار البترول بنسبة 50% أي من 150 دولار

للبرميل في شهر يوليو إلى 77 دولار.

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول من 5.7% في 2008 إلى 4.2% في 2009.

- تأثر صناديق الثروات السيادية المستثمرة في الو.م.أ من خلال تراجع مداخيلها بنسبة 30% وخسرت بذلك 450

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- مليار دولار وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.

- انخفاض مؤشرات أسواق المال العربية بنسبة 37% خاصة في قطاعي العقارات والبنوك.

### 2- أهم الإجراءات العالمية في مواجهة الأزمة :

⇐ أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة إنقاذ مصرفية معدلة تبلغ قيمتها 700 مليار دولار وسط اتساع نطاق الأزمة

العالمية . ووفقا للخطة المعدلة فإنه سيتم تخصيص مبلغ 250<sup>1</sup> مليار دولار فوراً لشراء الديون المدومة من البنوك . على أن يبقى مبلغ 100 مليار دولار أخرى تحت تصرف الرئيس . و350 مليار دولار تحت طائلة مراجعة المجلسين . كما تضمنت الخطة المنقحة بنود جديدة . من بينها رفع قيمة الضمان الحكومي لأموال المودعين في البنوك الأمريكية . ولمواجهة الأزمة المالية الحالية وتذبذب الأسواق المالية أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي عن تخفيض معدل سعر الفائدة بنسبة صفر فاصل 5% ويأتي هذا الإعلان الذي جاء على لسان رئيس الاحتياطي الفيدرالي بعد اجتماع إدارة البنك ليومين لمناقشة سبل إنعاش الاقتصاد الأمريكي . وبهذا انخفض معدل الفائدة خلال هذا العام من 3% إلى اثنين فاصل 25 ثم إلى 2% ثم إلى واحد فاصل 5% . ليصبح 1% وهي أدنى نسبة تسجيل منذ عام 2004 .

ويعد هذا التخفيض الثاني خلال شهر واحد ، ويأمل المستثمرون والاقتصاديون أن يساعد على تحسين القدرة الاستهلاكية والشرائية للمواطنين الأمريكيين والحد من الإحباط الذي ينتشر في أوساط المؤسسات الأمريكية . كما يأملون أن ينعش التخفيض كلا من الأسواق المالية التي سجلت خسائر فادحة . والقطاع العقاري الذي يشهد تراجعاً كبيراً في الإنتاج بسبب أزمة القروض التي مست المستهلكين .

⇐ أعلنت بريطانيا عن خطة حكومية غير مسبوقه تبلغ تكلفتها 50 مليار جنيه إسترليني لإنقاذ بنوكها . حيث عرضت على بنوك مثل رويال بنك أوف اسكتلندا وباركليز وإتش إس بي سي دعم رؤوس أموالها في مقابل الحصول على أسهم ممتازة . وكذلك أعلنت تقديمها ضماناً بقيمة 250 مليار إسترليني لمساعدة البنوك على إعادة تمويل الديون .

<sup>1</sup> رمضان علي الشراح ، الأزمة المالية العالمية: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الكويتي ،الملتقى الدولي لأفاق الاستثمار، الدورة الثالثة، معا لمواجهة التحديات، 28،29 أبريل 2009.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

↔ في فرنسا أعلن الرئيس نيكولا ساركوزي أن فرنسا ستوفر ضمانات للقروض بين المصارف تصل قيمتها إلى 320

مليار يورو إضافة إلى 40 مليار أخرى لإعادة رزمة البنوك التي تواجه صعوبات . وتصب هذه الإجراءات الاستثنائية في إطار الخطة التي تبنتها مجموعة دول منطقة اليورو في قمتها الباريسية .

↔ في الوقت نفسه أعلنت المستشار الألمانية عن خطة واسعة لمساعدة القطاع المصرفي تصل قيمتها إلى نحو 480 مليار يورو، القسم الأكبر منها على هيئة ضمانات للقروض بين المصارف .

↔ أما هولندا فقد رصدت 20 مليون يورو. وأعلنت كل من النمسا وأسبانيا أيضا اعتماد 10 ملايين يورو لبنوكها كضمانات .

↔ كما أعلنت إيطاليا والبرتغال تقديم 4 ملايين ومليوني يورو على التوالي . وبذلك تجاوزت الحصيلة المالية التي خصصتها دول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الأسواق المالية 1.5 تريليون يورو.

↔ اتخذت اليابان نفس خطى الاحتياطي الفدرالي في خفض سعر الفائدة و ذلك في أحدث خطوة لحماية ثاني أكبر اقتصاد في العالم من الأزمة المالية العالمية. و هذا الخفض هو الأول من نوعه منذ سبعة أعوام ونصف العام. و قد خفض بنك اليابان المركزي الفائدة على القروض قصيرة الأجل لتصل إلى 0.3% بدلا من 0.5%. بعد أن وافق مجلس سياسة البنك على الخفض تأييد خمسة أعضاء واعتراض أربعة في ختام اجتماع استمر لمدة يوم واحد.

و منذ بداية الأزمة والبنوك المركزية الرئيسية في العالم تحاول السيطرة على الوضع من خلال عملية الإقراض بين البنوك ومن البنوك للأفراد من أجل السيطرة على معدل التضخم.

### المبحث الثالث: التفسيرات الاقتصادية لأزمة الرهن العقاري

شهد العالم منذ 2007 تقلبات كبيرة في الأسواق المالية على إثر التدهور الحاد لأسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحبه من انخفاض في مستوى الإنتاج من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، هذه الاختلالات كانت مصحوبة أيضا بارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط مما أدى إلى ظهور الاختلال في بيانات الاقتصاد العالمي. مست الأزمة

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

المالية العالمية الأخيرة العديد من القطاعات في العالم بالرغم من أنها ذات منشأ عقاري أمريكي وهي التي تسمى بأزمة الرهن العقاري العالية المخاطر التي امتدت جذورها إلى جميع أقطاب الاقتصاد العالمي، وعليه يتم التساؤل حول العناصر الكامنة وراء الأزمة؟

### أولاً: وضعية الاقتصاد الكلي غير المستقرة

تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 عن الوضعية الاقتصادية العالمية الهشة التي كانت نتيجة تداخل عنصرين هامين هما تحرير الأسواق المالية العالمية واندماج الاقتصاديات من جهة كما أظهرت الجهد المبذول من طرف محافظي البنوك المركزية في القضاء على نسبة التضخم المرتفعة.

نشأت الأزمة نتيجة مفارقة عبر عنها الاقتصادي الأمريكي "هايمن منسكي" بأنها مفارقة الهدوء، حيث تتميز لأوضاع التي تسبق الأزمة بنوع من الهدوء الذي يتجسد في استفادة الأعوان الاقتصادية من عناصر النمو وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض ولكن بمجرد ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تشديد السياسة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل فائدة تصبح الأوضاع غير مطمئنة بارتفاع مستويات المديونية لتتحول إلى أزمة مالية.

إن الأزمة المالية التي بدأت في عام 2007، "مفارقة الهدوء" تضاعفت من "مفارقة مصداقية" (2007 Bario et Shim) التي كانت نتيجة الكفاح ضد التضخم، والذي أعطى نتائج جيدة جدا بتعزيز مصداقية البنوك المركزية فوفرة السيولة يؤدي إلى انخفاض عائدات السندات وانخفاض عام في علاوات المخاطر، والأسواق بما في ذلك فعالية سياسات مكافحة التضخم من البنوك المركزية ويزداد عنها زيادة كفاءة البحث عن مصداقية الأساليب التنظيمية والمحاسبية في مقابل التطور المستمر للابتكارات المالية.

إن الاختلالات التي أدت إلى نشوء أزمة subprimes لم تكن متسلسلة بطريقة خطية أو أحادية الاتجاه، بل العكس فقد كان هناك مزيج من أحداث مختلفة عزز بعضها البعض، وساهم في صعوبة التحليل غير أنه يمكن اختصارها في ستة مجموعات رئيسية.

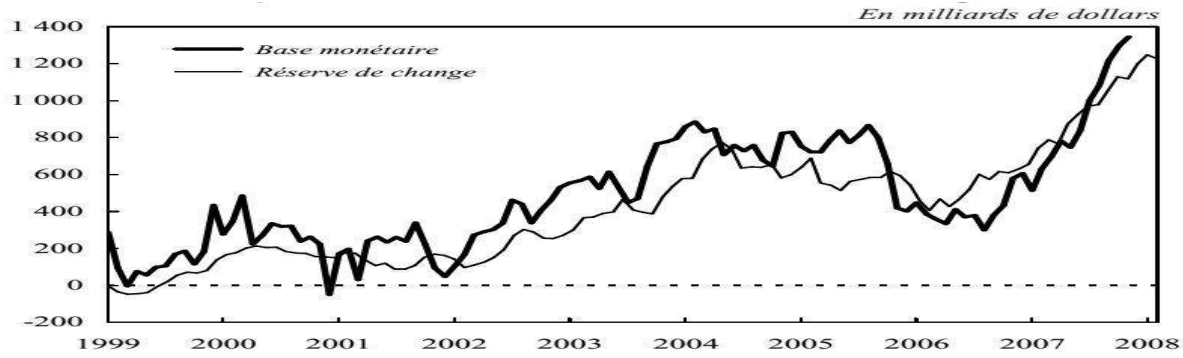
## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

النموذج الأساسي هو نظرية المديونية مستوحاة في البداية من خلال عمل فيشر في عام 1933 التقليدية، التي توضح الأثر الإيجابي لصدمة الإنتاجية على النمو مما يؤدي إلى تعزيز التوقعات الخاصة بالأرباح والنتائج وترجم بواسطة زيادة الاستثمار وبالتالي الائتمان. تساهم هذه الوضعية في إتباع العديد من آليات الاستقرار المالي بالرغم من أن التوسع في الائتمان كثيرا ما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تشديد السياسة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة كما يتم تقييد البنوك من ناحية عرض الائتمان نتيجة احتياجاتها لرأس المال. إلا أنه في الفترة الأخيرة، فإن عوامل الاستقرار التلقائية (ويمثلها السهم متقطع في الشكل) لم تلعب كالمعتاد دورها وهذا ما يفسر بما يلي.

**1- السيولة العالمية:** عرف مستوى السيولة العالمي ارتفاعا محسوسا في الفترة التي سبقت الأزمة ، فإذا اعتمدنا على عرض النقود مقرنة بالنتائج المحلي الإجمالي للدول الكبرى (الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والصين والمملكة المتحدة وكندا) فنلاحظ نسبة السيولة مرت من 18 إلى 20٪ في الفترة 1980-2000 لتصل إلى أكثر من 26٪ في 2002 وأكثر من 30٪ في لفترة ما بين 2006 - 2007 (الشكل رقم 19، 20) قد ساهمت العوامل الخارجية والداخلية في زيادة حجم السيولة على حد سواء من بين العوامل الخارجية نجد النمو السريع لاحتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية في البلدان الناشئة ( الصين على وجه الخصوص) والدول المصدرة للمواد الخام والتي هي نتيجة فوائض تجارية ومعدلات ادخار كبيرة في هذه الدول التي تميزت بارتفاع مستويات النمو لعدة سنوات ( الأمر الذي سمح بتخفيف التباطؤ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ عام 2000). أما العوامل الداخلية التي ساهمت في نمو السيولة العالمية أيضا فنجد التوسع في الائتمان ( نتيجة التطور، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والابتكارات المالية...).

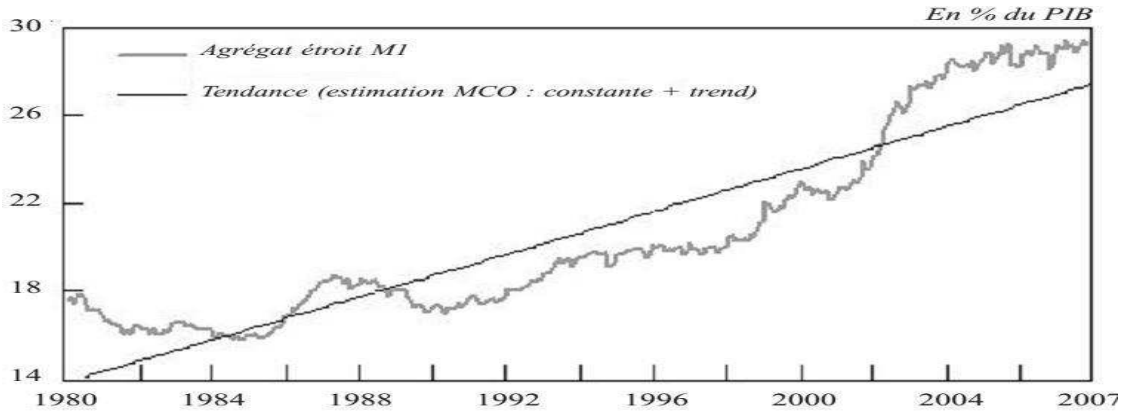
## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### الشكل رقم 14: حجم السيولة منذ 2002 (الكتلة النقدية)



Source: Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze, Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, La documentation française –Paris 2008

### الشكل رقم 15: السيولة وتراكم احتياطات الصرف



source:Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze, Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes,La documentation française –Paris 2008

2- الانخفاض العام في معدلات التضخم والتقلبات في هذه السيولة العالمية: لا يمكن ترجمة توسع حجم السيولة

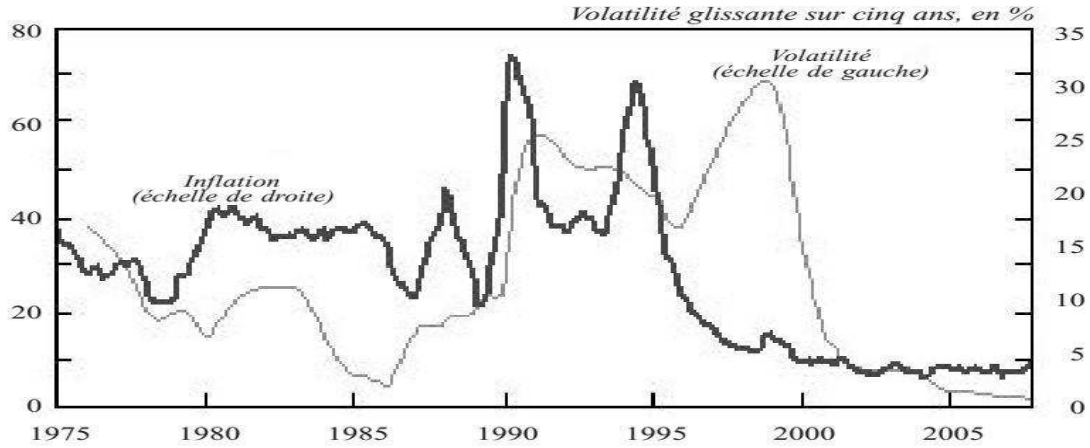
العالمية بارتفاع مستوى التضخم العالمي لأن هذا الأخير (مستوى التضخم) استمر في الانخفاض من متوسط 12% إلى

5% على مدى عشر سنوات الماضية وهذا ما يوضحه الشكل 21 نتيجة تعزيز مصداقية سياسات البنوك المركزية لمكافحة

التضخم

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الشكل رقم 16: تطور مستوى التضخم العالمي



Source: Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze ,Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, La documentation française ,Paris 2008

الانخفاض العام في علاوات المخاطر: تم تسجيل ارتفاع مفاجئ في مستوى علاوات المخاطر بداية من أوت 2007

في مقابل الانخفاض الذي سجلته هذه الأخيرة في سبتمبر 2001، وبشكل أكثر تحديدا إذا اعتمدنا على أسواق

السندات فقط، فقد سجلت التسعيرة قيمة 300 نقطة في عام 2000<sup>1</sup> للحصول على التقييم BAA و 800 نقطة للبلدان

الناشئة ( مؤشر الأسواق الناشئة برند) لينخفض بشكل مطرد في عام 2005 إلى 300 نقطة ، ليبلغ عمليا ابتداء من

سنة 2007. وتعتبر الأسباب هنا واضحة حيث دفعت وفرة السيولة لدى الأعوان الاقتصاديين إلى التعامل بالأصول العالية

المخاطر في الاستثمارات للبحث عن الربح دون الأخذ بعين الاعتبار تقلبات التضخم من جهة والسيولة العالمية من جهة

أخرى وذلك نظرا لاعتماد الأعوان الاقتصادية على دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي.

3- انخفاض في أسعار الفائدة على المدى الطويل: أدى الانخفاض في معدلات التضخم وتقلباته، وكذا انخفاض

علاوات المخاطر إلى انخفاض معدل الفائدة في المدى الطويل على الرغم من تشديد (الذي يعتبره البعض في وقت متأخر)

من السياسة النقدية الأمريكية. وقد تعزز هذا الانخفاض من خلال التخفيض الشامل للسندات التي تصدرها الدول، وعليه

بدأ البحث عن سياسات للسيطرة على مستوى العجز ولا سيما في أوروبا، كما اتخذ البنك الاحتياطي الفيدرالي سلسلة

<sup>1</sup> Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze ,Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, La documentation française ,Paris 2008, p19

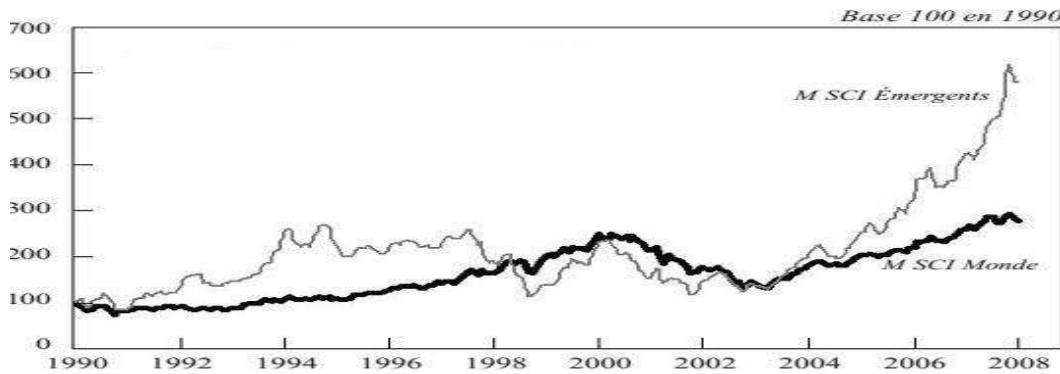
## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

من التصحيحات في معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل مما أثار قلق الكثير من المحللين. يعبر مستوى انخفاض معدلات الفائدة على الأمد الطويل على المرحلة الانكماشية للاقتصاد.

**4-التوسع الائتماني:** ساهم انخفاض أسعار الفائدة وعلاوات المخاطر في التوسع الائتماني الذي نجم عنه وفرة في السيولة أدت إلى ارتفاع في أسعار السلع مما ساهم في عدم استخدام عوامل الإنتاج بصفة تامة وبالتالي ظهور الركود الاقتصادي لسنة 2001 وتباطؤ مستوى النمو لسنة 2003 في البلدان المتقدمة والذي كانت له الكثير من التداعيات ابتداء من سنة 2005 ، علاوة على ذلك فقد أثر انخفاض سعر العمالة على أسعار السلع في الدول الناشئة مقارنة بنمو أسعار السلع الأساسية عالميا ( المعادن، النفط والسلع الغذائية).

**5-ارتفاع في أسعار الأصول:** ساهمت السيولة الفائضة أيضا على ارتفاع كبير في أسعار الأصول بشكل كبير نظرا لمحدودية العرض بالرغم من توفر فرص للاستثمار في الدول الناشئة إلا أن إصدار السندات الخاص بالاستثمار كان تحت ضغط و مراقبة وكالات التصنيف ( تدرس عن كثب المخاطر المحتملة لاستثمارات الشركات ) من جهة و قرارات المساهمين من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيم الأسهم في الأسواق المالية العالمية بما في ذلك تلك الموجودة في الدول الناشئة وعليه ارتفاع قيمة العقارات ( الشكل 15، 16).

الشكل رقم 17: ارتفاع أسعار الأصول ( البورصات العالمية والدول الناشئة بالدولار)



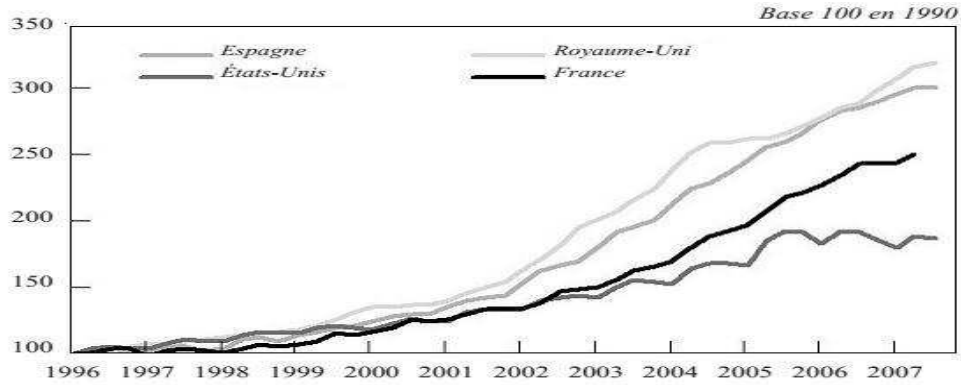
المصدر: Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze, Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des

sbprimes, La documentation française, Paris 2008. P24



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### الشكل رقم 18: ارتفاع أسعار العقارات في الدول الكبرى



Source: Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze, Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, La documentation française, Paris 2008, P24

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم 23 هو الارتفاع غير المسبوق في أسعار العقارات على المستوى العالمي في كل من فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا مقارنة مع المستوى المنخفض لها في سنة 1996.

### ثانياً: إخفاقات الاقتصاد الجزئي

في ظل اختلالات الاقتصاد الكلي تظهر لدينا أيضاً جملة من الإخفاقات على مستوى الاقتصاد الجزئي تمس متطلبات الربحية وتخفيف شروط منح القروض، وكذلك تطوير الممارسات المالية عالية المخاطر.

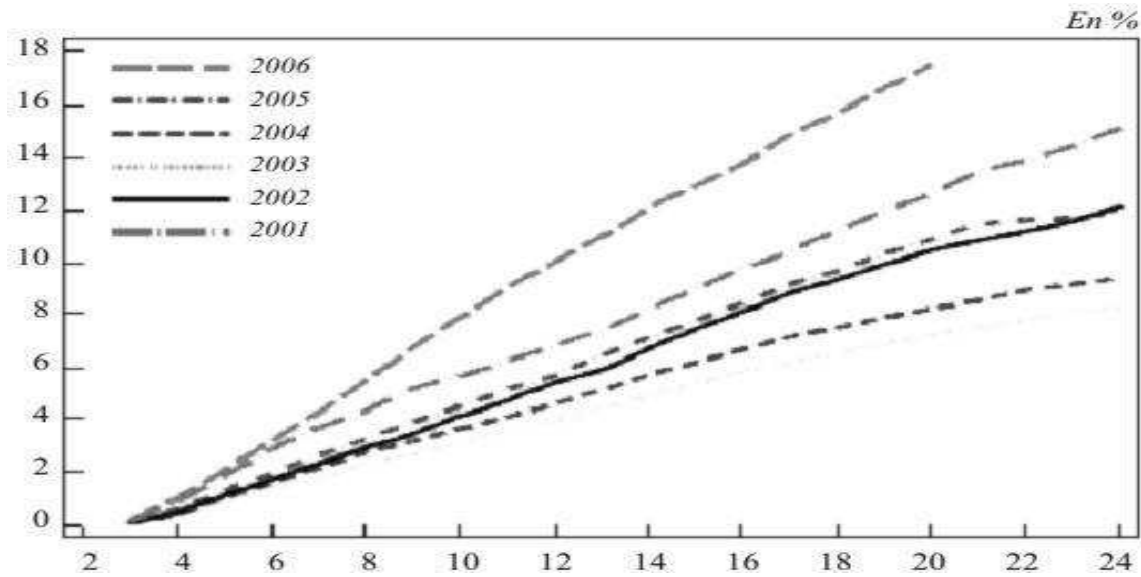
**1- شروط الردودية:** عمل الوسطاء الماليين على إيجاد استثمارات ذات مردودية عالية تلي احتياجات زبائنهم على إثر سقوط قيم سوق الأسهم في سنة 2000 مما استوجب عليهم التحول من سوق الأسهم إلى سوق السندات التي عرفت انتعاشاً بسبب دخول متعاملين جدد فيها وهنا استوجب على البنوك إتباع نوعين من الاستراتيجيات تتعلق الأولى برفع حجم نشاطها أما الثانية فتتعلق بكيفية تطوير وتسهيل شروط منح الائتمان.

**2- التخفيف من شروط منح القروض:** تلجأ البنوك إلى تطبيق شروط منح الائتمان وفق الظروف الاقتصادية، فهي تعمل على التخفيف من الشروط اللازمة لمنح القرض في حالة توفر معطيات اقتصادية مريحة ومطمئنة للسداد كما قد تلجأ إلى تعقيد شروط منح القروض في الحالة العكسية وما يؤكد عمل سلوك البنوك هو ما حدث إثر منح قروض الرهن العقاري، أين تم منح ائتمان للمقترضين في مقابل أقساط الائتمان المكتتبه من طرف المقترضين الذين لديهم ضمانات

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

التسديد، عبر السنوات الماضية لم يحز سوق العقارات على مكانة معتبرة غير أنه وفي الفترة ما بين 2001-2006 تضاعفت قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع سبعة مرات لتمر من 94 إلى 685 مليار دولار كما تطورت خصائص هذه القروض أيضا. كما لوحظ تطور حصة القروض بمعدل فائدة متغير على حساب القروض بمعدل فائدة ثابت حيث كان التغير الأول لهذا المعدل من 1-13٪ والباقي 41-26٪ في حين تكونت القروض المختلطة من قروض ثابتة في أول الأمر لتنتقل إلى قروض متغيرة فيما بعد وقروض البالونات التي تنص على تسديد الجزء الأكبر من رأس المال في الفترة الأخيرة، قد لاقى هذا النوع من القروض رواج كبير في سنة 2006 حيث مثلت 15٪ من قروض الرهن العقاري مقابل 3٪ في عام 2005 (الشكل رقم 17).

الشكل رقم 19: تطور معدل الفائدة لقروض الرهن العقاري في الو.م.أ



source: Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze, Christien De Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, ibid, pp30

غير أنه خلال الفترة بين 2001-2006 لوحظ أيضا تدهور نوعية قروض الرهن العقاري نظرا لأن هذا النوع من القروض أصبح يغطي 90٪ من مجموع القروض في الو.م.أ إضافة إلى التأخر عن سداد تلك القروض ومن هنا بدأت مشكلة قرض الرهن العقاري تتفاقم بتأخر مجمل المقترضين عن سداد القروض في الآجال المحددة ويمكن تلخيص العناصر المؤدية إلى هذه المشكلة في النقاط التالية:

- زيادة حجم القروض نسبة إلى دخل المقترض

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- زيادة الإقراض مع زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية والتي نجم عنها خفض معدلات الرفض من المؤسسات المالية
- زيادة ارتباط معايير منح القروض بسياسة التوريق
- التوسع في الائتمان نتيجة ارتفاع أسعار العقارات
- توافق شروط السياسة النقدية مع معايير معدلات الفائدة في الولايات المتحدة.

### ثالثا: العمليات المالية العالية المخاطر

يلعب النظام البنكي دور المشرف والمراقب على عمليات زيادة حجم الائتمان عن طريق زيادة الطلب على رؤوس أموال البنوك مما يؤثر على عرض القروض، غير أنه وفي السنوات الأخيرة تم تطوير شكل جديد لإعادة الاستقرار يتمثل الأشكال المبتكرة للتوريق. آلية التوريق ليست جديدة، ولكن ما هو على المحك منذ عام 2007، هو التوريق من منتجات ائتمانية جديدة، تعتمد على ضمانات جديدة. باختصار، إن منطق التوريق يركز على جملة من القوانين والابتكارات الخاصة به.

التوريق هي عملية مالية تعتمد على تحويل القروض المصرفية غير السائلة تقليديا إلى سندات قابلة للتداول في الأسواق الأوراق المالية من خلال كيان قانوني مختص. يسمح التوريق للبنوك بنقل مخاطر الائتمان كما أنه جزء من حركة اللامساواة التي تعتمد على المشتقات المالية. ظهرت معاملات التوريق أول مرة في الولايات المتحدة في بداية سنوات السبعينات تحت إشراف ثلاث وكالات متخصصة التي لديها ضمانات الحكومة وهي الجمعية الاتحادية الوطنية للرهن العقاري، شركة الرهن العقاري وجمعية التمويل العقاري الوطني الحكومي (Fédéral National Mortgage Association , Fédéral Home Loan Mortgage Corporation et la Gouvernement National Mortgage Association). وأما بالنسبة للمشتقات بشكل عام، فقد واصل مهندسو المالية تقديم منتجات جديدة ومتطورة على نحو متزايد مثل التزامات الرهن العقاري والالتزامات الاصطناعية مضمونة وغيرها من الابتكارات المالية التي تم تعزيزها نتيجة لتطوير مفاهيم وآليات الممارسات المالية.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### المبحث الرابع: آثار الأزمة المالية على النظام المصرفي

شهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة اضطرابات حادة في مجمل المؤشرات الاقتصادية والمالية وهو الأمر الذي لم يحدث منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، حيث أصبح العلم يعيش أزمة مالية حقيقية بدأت بوادها في الو.م.أ منذ 2007 لتزيد حدتها في سبتمبر 2008 وتنتشر بعد ذلك في جميع أرجاء الاقتصاد العالمي. كان لهذه الأزمة العديد من الآثار على المؤسسات الاقتصادية والمالية مما أدى إلى انهيار مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين، والتمويل العقاري وكذا صناديق الاستثمار، كما شملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية بالانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة ليمتد أثرها بشكل واضح إلى جميع أركان الاقتصاد الحقيقي في صورة ركود.

### أولاً: أثر الأزمة المالية على المجموعات البنكية

ساهمت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في حدوث خلل كبير وتذبذب في متغيرات الساحة الاقتصادية والمالية، حيث سجلت المجموعات البنكية الكبيرة انخفاضاً ملحوظاً في نتائجها السنوية، ففي فرنسا على سبيل المثال تراجعَت النتيجة البنكية الصافية للمجموعات البنكية الأربعة بنسبة 37.3% في سنة 2011 أي أن هذه النتيجة تراجعَت بقيمة 07 مليار أورو مقارنة بسنة 2010<sup>1</sup>، الشيء الذي استدعى تدخل السلطات الأوربية لدعم العمل المالي والاقتصادي سواء تعلق الأمر بالاستثمارات ، تدعيم متطلبات الملاءة، تدعيم تدهور أسواق الأسهم.... إلخ. يظهر مستوى انخفاض الوظائف البنكية جلياً من خلال انخفاض وظائف بنك الاستثمار والتمويل ووظائف تسيير الأصول في الأسواق المالية، في حين يبقى بنك التجزئة محتفظاً بمستوى علي في النتيجة المحققة سواء في فرنسا أو عالمياً.

من خلال الشكل أدناه نلاحظ تغير مستوى النتيجة البنكية الصافية للمجموعات المصرفية الأربعة في فرنسا ، أين كانت تمثل قيمة أكبر في سنة 2010 مقارنة مع سنة 2011 ، فمجموعة PNB-Paribas حققت قيمة 6050 مليون أورو في مقابل 812 مليون أورو لمجموعة Crédit Agricole وهو التذبذب والتراجع في النتيجة البنكية الصافية والمعبر عنه باللون

<sup>1</sup> [http://www.banque-france.fr/Information sur la performance des grands groupes bancaires2011.pdf](http://www.banque-france.fr/Information%20sur%20la%20performance%20des%20grands%20groupes%20bancaires2011.pdf)

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الأزرق وهو انخفاض بنسبة 0.8% في الشكل أدناه مقارنة مع النتيجة المحققة في سنة 2010 وهو ما يعبر عنه بالخط الأحمر.

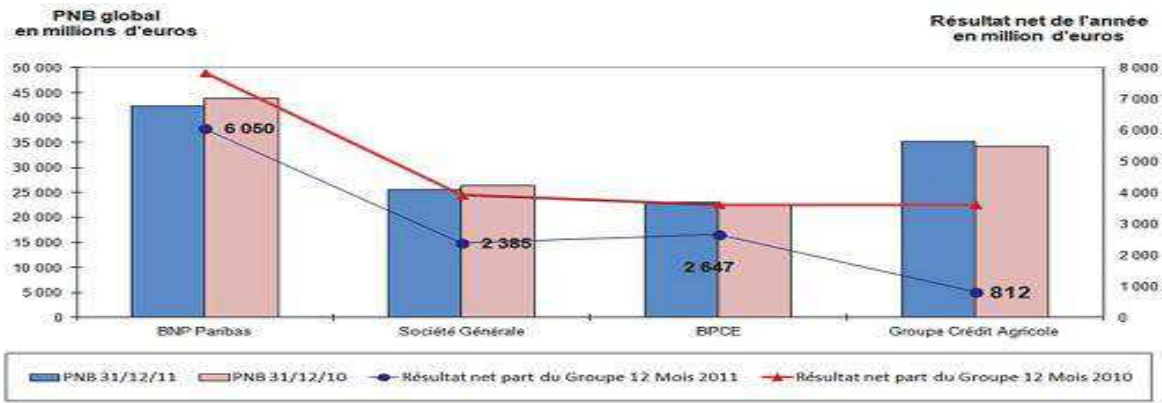
بالرغم من تدهور متغيرات الاقتصاد الكلي لسنة 2011، بقي نشاط الوظائف المتخصصة للبنوك والمتمثلة في وظائف

بنك التجزئة مزدهر من خلال تحقيق مردود دية مالية وتجارية جيدة متمثلة في 52% Crédit Agricole 55%

PNB-Paribas، 65% Société générale، وحتى 70% لدى BPCE وهو ما يظهر في الشكل التالي، في حين

يظهر أثر الوضعية الاقتصادية والمالية جليا على باقي الأنشطة البنكية الشكل 20 رقم.

### الشكل رقم 20 : تذبذب النتيجة البنكية الصافية للمجموعات البنكية الأربعة بفرنسا



source: <http://www.banque-france.fr/economie-et-statistiques/actualites.html>

بالرغم من تدهور متغيرات الاقتصاد الكلي لسنة 2011، بقي نشاط الوظائف المتخصصة للبنوك والمتمثلة في وظائف

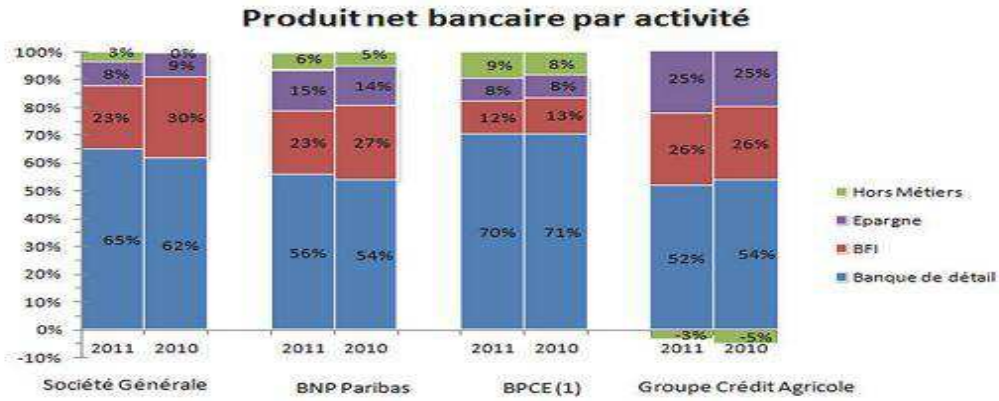
بنك التجزئة مزدهر من خلال تحقيق مردود دية مالية وتجارية جيدة متمثلة في 52% Crédit Agricole 55% PNB-

Paribas، 65% Société générale، وحتى 70% لدى BPCE وهو ما يظهر في الشكل التالي، في حين يظهر أثر

الوضعية الاقتصادية والمالية جليا على باقي الأنشطة البنكية الشكل 21 رقم.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### الشكل رقم 21: وضعية الناتج البنكي الصافي حسب الوظائف



Source : <http://www.banque-france.fr/economie-et-statistiques/conjoncture-et-croissance/les-indicateurs-de-conjoncture-hebdomadaire.html>

إن أثر الأزمة الاقتصادية على منطقة الأوردو كان واضحا لاسيما على اليونان مما دفع بدول المجموعة الأوروبية إلى وضع خطة لإنقاذ الاقتصاد اليوناني بتقديم إعانات في شكل قروض ، الأمر الذي دفع بالمجموعات البنكية الأربعة إلى الرفع من مؤونة السندات السيادية اليونانية ما بين 70% إلى 75% (BPCE 70%، Crédit Agricole 75%، P NB-Pariba و Société générale) فقد صنفت هذه الديون في خط خارج الوظائف "hors métier" ، و قد ساهم الخطر السيادي لهذه القروض في التأثير على نتيجة الوظائف البنكية وحتى وظائف التأمين.

زيادة على ذلك فقد ساهم بروز التعريف الجديدة النظامية "" التي بدأ العمل بها منذ 2011 في التأثير على نتائج المجموعات البنكية وقد تمثلت قيمة الديون المرتبطة بخطر القروض بارتفاع المدخولات المرتبطة بخط خارج الوظائف وكانت كالتالي:

- PNB-Paribas : 1190+ مليون أورو في 2011 مقابل 95+ مليون أورو في 2010
- Société générale : 1177+ مليون أورو في 2011 مقابل 427 مليون أورو في 2010
- Crédit Agricole : 617+ مليون أورو في 2011 مقابل 33- مليون أورو في 2010
- BPCE : 154+ مليون أورو في 2011 مقابل 45+ مليون أورو في 2010

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### الجدول رقم 11: الرصيد المتوسط للتسيير

en milliards d'euros	2010	2011	2012	Évolution 2012/2011
<b>Produit net bancaire</b>	<b>147,8</b>	<b>145,7</b>	<b>135,0</b>	<b>-7,3%</b>
Frais de gestion	93,4	94,2	93,5	-0,8%
Coefficient d'exploitation	63,2%	64,7%	69,3%	+4,6 pts
<b>Résultat brut d'exploitation (RBE)</b>	<b>54,4</b>	<b>51,5</b>	<b>41,5</b>	<b>-19,4%</b>
Coût du risque (CR)	17,4	22,6	16,1	-28,6%
<b>Résultat d'exploitation (RBE-CR)</b>	<b>37,0</b>	<b>28,9</b>	<b>25,4</b>	<b>-12,1%</b>
Autres produits (+) et charges (-)	-0,7	-2,6	-2,9	10,7%
Résultat avant impôt	36,3	26,2	22,5	-14,4%
Impôts	11,1	9,8	8,5	-13,1%
Activités arrêtées ou en cours de cession			-4,0	NS
<b>Résultat net</b>	<b>25,3</b>	<b>16,4</b>	<b>9,9</b>	<b>-39,6%</b>
Intérêts minoritaires	2,7	2,0	1,5	-22,0%
<b>Résultat net part du groupe</b>	<b>22,6</b>	<b>14,5</b>	<b>8,4</b>	<b>-42,0%</b>

source: <http://www.banque-france.fr>. La situation des grands groupes bancaires français à la fin 2012 n 13 du Juin 2013

أفقلت البنوك الفرنسية الكبرى سنة 2012 بصعوبة فيما يخص المردودية، حيث سجلت البنوك الستة (Paribas PNB- La Banque ، Groupe Crédit Mutiel ، Groupe BPCE، Groupe Crédit Agricole، Société générale Postale ) فيما يخص الناتج البنكي الصافي (PNB) قيمة 135 مليار أورو في 2012 بانخفاض بنسبة 7.3% مقارنة مع سنة 2011، أما في ما يخص النتيجة الإجمالية للاستغلال (RBE) فقد عرفت انكماشاً بنسبة 19.4% (الجدول رقم)، أدت هذه النتائج إلى إجراء تحليل معمق لمعرفة تدهور نتائج الوظائف البنكية والذي أرجع إلى تدهور المحيط الاقتصادي وبالتالي البحث عن أحسن استراتيجيات يمكن تبنيها.

ما تم ملاحظته خلال 2012 هو وجود عناصر إضافية خاصة أثرت على نتائج المجموعات البنكية الستة وللحصول على قراءة لمعطيات حقيقية، كان لابد من إبعاد هذه العناصر الاستثنائية والتي أجمع على أنها: التأثير على إعادة تقييم الديون الخاصة، أزمة الديون السيادية، مصاريف مخطط التكيف، مصاريف التسيير أو توقيف الوظائف وتدني القيم وهو ما يوضحه

الجدول رقم 12



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الجدول رقم 12: العناصر الخاصة التي ميزت حسابات 2011-2012

en milliards d'euros	2011	2012
<b>Impact en PNB</b>	<b>1,8</b>	<b>-5,4</b>
dont réévaluation de la dette propre	3,3	-4,8
dont plans d'adaptation	-0,6	-1,1
dont autres	-0,9	0,5
<b>Impact sur les frais de gestion</b>	<b>0,6</b>	<b>0,0</b>
dont plans d'adaptation	0,9	0,0
dont autres	-0,3	0,0
<b>Impact en coût du risque</b>	<b>7,1</b>	<b>0,4</b>
dont crise grecque	7,1	0,4
<b>Impact sur les éléments hors exploitation</b>	<b>-3,9</b>	<b>-8,6</b>
dont dépréciations	-3,9	-5,9
dont cessions	0,0	-2,7
<b>Impact estimé sur l'impôt(*)</b>	<b>-2,1</b>	<b>-1,7</b>
<b>Impact estimé sur le résultat net</b>	<b>-7,6</b>	<b>-12,6</b>

source: <http://www.banque-france.fr>. La situation des grands groupes bancaires français à la fin 2012 n 13 du Juin 2013

إن تأثر الناتج البنكي الصافي بعناصر إعادة التقييم للديون الخاصة وعناصر مخطط التكيف انخفض بقيمة 5.4 مليار أورو في 2012 مقارنة مع ستة ، 2011 ( الجدول رقم ) في حين اختفى التأثير بمصاريف التسيير في 2012 مقارنة مع 2011 أين كانت تمثل 0.6 مليار أورو ، وبهذا فغن تأثير هذه العناصر على النتيجة الصافية انخفض بقيمة 12.6 مليار أورو مقارنة مع 2011 أين كان الانخفاض بقيمة 7.6 مليار أورو ويرجع الكثير من المحليين سبب تأثر البنوك الفرنسية إلى أزمة الديون اليونانية.

عند حذف العناصر الاستثنائية نحصل على الجدول رقم ، وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الأخير هو تأثر الناتج البنكي الصافي سلبي بإعادة تقييم الديون الخاصة حيث مثل التطور العادي للناتج البنكي الصافي ما بين 2011 و 2012 انخفاض بنسبة 2.4% بعد حذف العناصر الاستثنائية ( الحالة العادية ) ، في حين كان يمثل انخفاض بنسبة 7.3% وهو ما يبرز حجم التأثير السلبي بهذه الأخيرة. أما فيما يخص نتيجة الاستغلال (RBE) فيظهر الفرق جليا بعد حذف العناصر الاستثنائية فالتطور العادي لهذه النتيجة في الفترة ما بين 2011-2012 مثل نسبة انخفاض 6.7% في حين كان يمثل نسبة انخفاض 19.4% في نفس الفترة ولكن مع وجود العناصر الاستثنائية.



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الجدول رقم 13: الأرصدة الوسيطة للتسيير (المعيارية)

en milliards d'euros	2011	2012	Évolution 2012/2011 "normatif"	Évolution 2012/2011 "réel"
<b>Produit net bancaire</b>	<b>143,9</b>	<b>140,3</b>	<b>-2,4%</b>	<b>-7,3%</b>
Frais de gestion	93,6	93,5	-0,1%	-0,8%
Coefficient d'exploitation	65,1%	66,6%	+1,5 pts	+4,6 pts
<b>Résultat brut d'exploitation (RBE)</b>	<b>50,2</b>	<b>46,9</b>	<b>-6,7%</b>	<b>-19,4%</b>
Coût du risque (CR)	15,5	15,8	1,8%	-28,6%
<b>Résultat d'exploitation (RBE-CR)</b>	<b>34,8</b>	<b>31,1</b>	<b>-10,5%</b>	<b>-12,1%</b>
Autres produits (+) et charges (-)	1,2	5,7	359,2%	10,7%
Résultat avant impôt	36,0	32,8	-8,9%	-14,4%
Impôts	11,9	10,3	-14,1%	-13,1%
<b>Résultat net</b>	<b>24,1</b>	<b>22,5</b>	<b>-6,3%</b>	<b>-39,6%</b>

source: <http://www.banque-france.fr>. La situation des grands groupes bancaires française à la fin 2012 n 13 du Juin 2013

إذا يعتبر عنصر إعادة التقييم للديون الخاصة عامل سلبي لتقييم الناتج البنكي الصافي وهذا ما يظهره الشكل رقم، كما أن النتيجة الصافية للمجموعات البنكية والتي كانت تمثل انخفاض بحوالي 40% تقريبا ما بين 2011-2012 هي في الحقيقة 6% بعد حذف العناصر الاستثنائية التي تؤثر سلبا على القيم والنتائج البنكية

### ثانيا: أثر الأزمة على الاتجاهات الرئيسية للنشاط المصرفي والمالي

عرف النشاط المصرفي والمالي تراجعاً على مستوى أسواق المشتقات المنظمة في الثلاثي الثالث من سنة 2008 حيث استقر حجم المبادلات عند 542000<sup>1</sup> مليار دولار مقابل 600000 مليار دولار في الثلاثي الثاني من نفس السنة ومست هذه الحالة المعدلات القصيرة الأجل أكثر من المعدلات الطويلة الأجل التي لم تعرف سوى تغير طفيف في المقابل عرفت العقود على مؤشرات البورصة والعملات الصعبة تطورا. بداية من 2008 سجل حجم المعاملات (CDS) لقروض Swaps وعقود المشتقات انخفاضا لأول مرة بنسبة 1% بعدما وصل معدل نموها إلى 45% في ستة سدايسات السابقة ويرجع

<sup>1</sup>Rapport trimestriel BRI ,Décembre2008 , sur le site : [www.bis.org](http://www.bis.org)

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

سبب هذا الانخفاض على التذبذبات المالية الكبيرة التي شهدتها هذه السنة كما تم إلغاء الكثير من معاملات CDS عن طريق المقاصة المتعددة.

شهد الثلاثي الثالث من سنة 2008 انخفاض في سندات الديون الدولية بسبب تذبذبات السوق المالي كما هبط إصدار السندات المتوسطة والطويلة الأجل من 1086 مليار دولار إلى 247 مليار دولار وهو المستوى الأضعف منذ سنة 2005<sup>1</sup> (الثلاثي الثالث) أما من جهة العملة فقد انخفضت سندات الأورو لتليها بعد ذلك سندات الدولار ويتعلق الأمر هنا بالسندات المتوسطة وطويلة الأجل للبلد الأصل حيث انخفضت من 308 مليار دولار إلى 46 مليار دولار. في حين سجل النشاط البنكي العالمي تراجعاً كبيراً في الثلاثي الثاني من سنة 2008 ففيه سجلت الحقوق البنكية 1100 مليار دولار مست كل العملات أين تراجعت الحقوق ما بين البنوك بقيمة 812 مليار دولار وشهدت العمليات في المجال غير البنكي انخفاضاً لأول مرة منذ 1998 خصوصاً في الو.م.أ، بريطانيا واليابان كما قامت العديد من البنوك المركزية بتخفيض ودائعها BRI.

### ثالثاً: إجراءات تكثيف الرقابة على العمل المصرفي

نتيجة للأزمات المتكررة والتي شهدها القطاع المالي والمصرفي، قامت الهيئات المالية للدول بتكثيف لقاءاتها بهدف وضع معايير محددة لمراقبة النشاط المالي والمصرفي ( اتفاقيات بال1 وبال2 ) وعليه اجتمع الأعضاء في المكسيك في 12 جوان 2012<sup>2</sup> بهدف التحقق من مسار تطبيق معايير المراقبة الدولية لبال1 وبال2 وتسطير معايير أخرى تسمح بمراقبة نشاط البنوك بأكثر دقة وذلك بقصد ضمان الثقة في المعاملات المصرفية والمالية وبالتالي التمكن من تحقيق أمن واستقرار النظام المصرفي العالمي.

خلال هذا الاجتماع، تم وضع معايير جديدة للمراقبة سميت ببال3 حدد تاريخ البدء في تطبيقها من المرحلة الأولى بداية من 01 جانفي 2013 وبموجب هذا فإن الدول ملزمة بالقيام بمجموعة من الإصلاحات التشريعية لأنظمتها المصرفية من

<sup>1</sup>Rapport trimestriel BRI ,Décembre2008 , sur le site : [www.bis.org](http://www.bis.org)

<sup>2</sup> Rapport intérimaire sur la mise en œuvre de Bale III , Octobre 2012, SUR LE SITE <http://www.bis.org>

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

لحظة نشر تقرير لجنة المراقبة النهائي، ويتعلق الأمر خصوصا بالدول التي تمتلك أنظمة مصرفية كبيرة لها تأثير على النظام المالي والمصرفي العالمي.

لجنة بال: هي عبارة عن هيئة للمراقبة البنكية متكونة من مسؤولي المراقبة بالإضافة إلى الهيئات البنكية للدول والبنوك المركزية : جنوب إفريقيا، ألمانيا، العربية السعودية، الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا، اسبانيا، الو.م.أ، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، فرنسا، اليابان، لكسمبورغ، المكسيك، هولندا، بريطانيا، روسيا، سنغافورة، السويد، سويسرا وتركيا.

في المرحلة الأولى تم امتحان معايير اللجنة في محاور بنكية عالمية وهي اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكانت النتائج المتحصل عليها مختلفة مقارنة بمعايير بال المقبولة عالميا.

اليابان: بدراسة مقررات اللجنة ومستوى الإصلاحات التشريعية المتبعة في اليابان فقد لوحظ وجود مستوى تطابق متطور للتقييم القانوني.

الاتحاد لأوروبي والو.م.أ: بمقارنة التشريعات البنكية مع معايير اللجنة فقد لوحظ بعض نقاط الاختلاف وذلك في مستوى التسديد (titrisation) في الو.م.أ، وفي مستوى تعريف الأموال الخاصة والتقدير الداخلي (notation intern) في الاتحاد الأوروبي. ماعدا هذا فباقي العناصر لمعايير المراقبة كانت متطابقة مع اللجنة.

يعتبر تطبيق معايير المراقبة عامل مهم للنظام البنكي العالمي وعليه كان لابد من وضع رزمة محددة تلزم الأنظمة المصرفية بتصحيح تشريعاتها بما يتوافق مع معايير اللجنة من جهة، ويسمح بمواصلة التحليل الدقيق للمتغيرات البنكية والقانونية ومعرفة الأصول المتزنة (actifs pondérés) بالإضافة إلى تحديد الخطر الذي قد يقيس المحفظة البنكية ومحفظة التداول من جهة أخرى الجدول رقم.

تبين الجداول أدناه مستوى تطبيق إجراءات معايير بال من خلال إتباع الترميز من 1 إلى 4 لتحديد درجة إصلاح التشريع البنكي، كما تم الاعتماد على الألوان لمعرفة مرحلة الإصلاح وذلك من خلال:

- يمثل الرقم 1 مشروع قانون غير منشور
- يمثل الرقم 2 مشروع قانون منشور لإجراء المعاينة حول مدى مطابقته لمعايير لجنة بال

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

- يمثل الرقم 3 مشروع قانون نهائي مقبول من طرف اللجنة
- يمثل الرقم 4 مشروع قانون نهائي قيد التنفيذ على النظام البنكي للدولة المعنية
- اللون الأخضر المرحلة النهائية لإعداد الإصلاح التشريعي البنكي
- اللون الأصفر قيد الإعداد : مشروع الإصلاح مازال في مرحلة الدراسة والمناقشة
- اللون الأحمر غياب التنفيذ: وتمثل الدول التي لم تبدأ في وضع إطار للإصلاحات يتوافق مع متطلبات لجنة بال للمراقبة الدولية، غير أنها مدرجة ضمن رزمة اللجنة مما يستوجب عليها تحضير المشروع لنشره أولاً قصد التدقيق فيه ومن ثم المصادقة عليه.

### الجدول رقم 14: مستوى تطبيق إجراءات بال II

الدول المعنية	بال II	المراحل المتبقية من الإصلاح التشريعي
جنوب افريقيا	4	
ألمانيا	4	
السعودية	4	
الأرجنتين	1.4	1) مازالت امال حيز التطبيق للمرور من بال I إلى إجراءات تقييم الخطر وفق بال II . 4) نشرت النسخة النهائية للقوانين المتعلقة بالخطر التوظيفي ويتم العمل بها 2012/04/30
استراليا	4	
بلجيكا	4	
البرازيل	4	
كندا	4	
الصين	4	نشر الإصلاح التشريعي الذي يضم إجراءات بال I ، وبال 2.5، بال III في جوان 2012 وعليه يتم تطبيق الإجراءات الجديدة على كل المؤسسات التي هي تحت المراقبة البنكية الصينية.
كوريا	4	
اسبانيا	4	
الو.م.أ	4	مواصلة تطبيق الإجراءات بالنسبة لكل المؤسسات الخاضعة لرقابة بال II بتفعيل خطر الائتمان والخطر التوظيفي من خلال الإعلان عن مؤشر رأس المال لبال I و بال II ويبقى فقط الأخذ بإجراءات تنظيمية وقانونية لاحتياطات رأس المال لبال I .
فرنسا	4	

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

	4	هونغ كونغ
	4	الهند
3)تحقق مع الدعامة 3.2 مع نهاية ديسمبر 2012 / 4) الأخذ بالدعامة الأولى المتعلقة بالنظرة العامة للخطر.	3.4	أندونيسيا
	4	إيطاليا
	4	اليابان
	4	لكسمبورغ
	4	المكسيك
	4	هولندا
	4	بريطانيا
1) تحقيق الدعامة 2 قبل 2014 والدعامة 3 قبل 2013 4) تطبيق الإجراء الواسع لخطر الائتمان وتوضيح خطر السوق مع تبين قاعدة الخطر الوظيفي. المراحل المتبقية من الإصلاح التشريعي	1.4	روسيا
1) تحقيق الدعامة 2 قبل 2014 والدعامة 3 قبل 2013 4) تطبيق الإجراء الواسع لخطر الائتمان وتوضيح خطر السوق مع تبين قاعدة الخطر الوظيفي.	1.4	روسيا
	4	سنغافورة
	4	السويد
	4	سويسرا
	4	تركيا
	4	الاتحاد الأوروبي

المصدر: <http://www.bis.org>

### 1- معايير بال: مرت حسب الرزنامة التالية

↔ في جوان 2004: تم الاعتماد على مجموعة من الإصلاحات تحت اسم بال 2 وبموجب ذلك تم تحديد المنحصرات الدنيا لرأس المال بالاعتماد على نموذج الخطر، كما تم الأخذ بعين الاعتبار الخطر الوظيفي في خطر الائتمان. قامت بال 2 بتدعيم الإجراءات اللازمة لتحديد رأس المال بالنسبة للبنوك وهيئات المراقبة وتم تحديد 2006 كآخر أجل للأخذ بإجراءات بال 2 وتطبيقاتها.

↔ في جويلية 2009: أدخلت لجنة بال تغييرات على مقررات اتفاقية بال 2 بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008، هذه

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الإصلاحات سميت ب: بال 2.5 "Bale2.5" المتعلقة بتقييم وحساب الإجراءات التنظيمية لرأس المال الخاص بعمليات التسديد وعمليات محفظة التداول (الدعامة الأولى) بالإضافة إلى تسيير الخطر والقواعد الاحترازية (الدعامة الثانية) الاتصال المالي (الدعامة الثالثة) وقد تم تحديد البدء في هذه الإصلاحات في نهاية 2011.

### الجدول رقم 15: مستوى تطبيق إجراءات بال 2.5 (في نهاية سبتمبر 2012)

الدول المعنية	بال 2.5	المراحل المتبقية من الإصلاح التشريعي
جنوب افريقيا	4	
ألمانيا	4	
السعودية	3	اصلاح تشريعي نهائي يدخل حيز التطبيق في 2012-12-13
الأرجنتين	1	مشروع قانون قيد الانجاز
استراليا	4	
بلجيكا	4	
البرازيل	4	
كندا	4	
الصين	4	نشر الإصلاح التشريعي الذي يضم إجراءات بال I ، وبال 2.5، بال III في جوان 2012 وعلا هي تحت المراقبة البنكية الصينية.
كوريا	4	
اسبانيا	4	
الو.م.أ	2.3	تم الإقرار بالموافقة في جوان 2012 عن الإجراءات النهائية لخطر السوق وتقييم خطر الائتماد تقرير مشروع تنظيمي لبال 3 مع الأخذ بعين الاعتبار كل الإصلاحات بال 2.5.
فرنسا	4	
هونغ كونغ	4	
الهند	4	
أندونيسيا	1	لم يتم توضيح الإجراءات المتعلقة بالتسديد، كما أن البنوك لم تعمل بالإجراء المتعلق بخطر السوق رغم وجود التشريع القانوني الذي ينص على ذلك منذ 2007
إيطاليا	4	
اليابان	4	
لكسمبورغ	4	
المكسيك	1	اعتماد الإجراءات الخاصة بالدعامة الثانية ، في حين يبقى العمل بإجراءات الدعامة الثالثة في
هولندا	4	
بريطانيا	4	
روسيا	1.2	لا يمكن تحقيق الدعامة الثانية قبل 2014، أما فيما يخص التشريع النهائي فقد تمت الموافقة

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

عليه ( تم الامضاء عليه في 2012/09/28 ) من أجل نشر المشروع في أكتوبر 2012 وبداية العمل به في 2013/02/01 المراحل المتبقية من الإصلاح التشريعي		
	4	سنغافورة
التشريع البنكي حيز التطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار تسيير السيولة وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى تطبيق الدعامة الثانية في جانب المراقبة في حين تبقى الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتقييم الوطني قيد البحث	4.1	السويد
	4	سويسرا
	4	تركيا
	4	الاتحاد الأوروبي

المصدر: <http://www.bis.org>

↩ في ديسمبر 2010: قامت لجنة بال بنشر مقررات المراقبة لبال 3 والتي تحتوي على مجموعة من الإصلاحات الموجهة لتدعيم النشاط البنكي وعليه فإن بال 3 تركز على الخطر الخاص بالمؤسسة البنكية بالإضافة إلى الأخطار العامة النوعية من خلال:

- تحديد نوعية رأس المال ( يتعلق الأمر بالأسهم العادية ) وكميته حتى تتمكن البنوك من امتصاص الخسائر
- تحسين تغطية الخطر خصوصا المتعلق بنشاط السوق
- تكوين إطار لرأس المال يستعمل في الفترات الصعبة
- استعمال مؤشر (Le levier harmonisé) على المستوى العالمي الموجه لمساعدة متطلبات رأس المال باحتساب الخطر لتراكم الديون المرتفعة في النظام البنكي
- البدء في معايير السيولة العالمية متدنية من أجل تدعيم مركز البنوك ضد الأخطار على المستوى القصير الأمد وتحسين التمويل في الأجل الطويل
- فرض مستوى رأس مال احتياطي للبنوك التي تتميز بالأهمية النوعية بهدف حل مشكلة المؤسسات ( to big to fail)

يتم الاعتماد على تطبيق مقررات بال 3 بدءا من 01 جانفي 2013، وتكون الفترة الممتدة إلى غاية 2019 ( 01/01 )

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

كفترة انتقالية تسمح للبنوك بالتأقلم مع المعايير الجديدة مع استمرار منح الائتمان للاقتصاد ، كما أن العمل بمؤشر

levier الإجراءات النظامية الإضافية تدخل حيز التطبيق بصفة تدريجية ابتداء من 2015.

الجدول رقم 16: مستوى تطبيق إجراءات بال III (في نهاية سبتمبر 2012 )

الدول المعنية	بال III	المراحل المتبقية من الإصلاح التشريعي
جنوب إفريقيا	2	نشر مشروع الإصلاح التشريعي في 28/09/2012 من أجل التقييم النهائي
ألمانيا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
السعودية	3	تشريع نهائي مقدم للبنوك
الأرجنتين	1	مشروع قانون قيد الانجاز
استراليا	3.2	(3) نشر القانون النهائي الخاص برأس المال في 28/09/2012 مع نشر مشروع الإجراءات السيولة في نوفمبر 2011 (2) نشر مشروع قانون حول الخطر في 10/08/2012
بلجيكا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
البرازيل	2	نشر المشروع النهائي وإجراءات معانيته قيد التنفيذ
كندا	2	تم إعلام البنوك في 01/02/2012 بضرورة تطبيق نسبة 7% من أجل المتطلبات الدنيا للأسهم العادية بدءاً من جانفي 2013 تم نشر القانون النهائي الخاص باحتساب متطلبات رأس المال في 07/08/2012
الصين	3	نشر الإصلاح التشريعي الذي يضم إجراءات بال I ، وبال 2.5، بال III في جوان 2012 وعليه يتم تطبيق الإجراءات الجديدة على كل المؤسسات التي هي تحت المراقبة البنكية الصينية.
كوريا	2	نشر مشروع القانون في 27/09/2012
اسبانيا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
الو.م.أ	2	تم الإقرار بالموافقة في جوان 2012 عن الإجراءات النهائية لخطر السوق وتقييم خطر الائتمان تقرير مشروع تنظيمي لبال 3 مع الأخذ بعين الاعتبار كل الإصلاحات بال 2.5.
فرنسا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
هونغ كونغ	2	نشر مشروع القانون الذي يعرف مستويات رأس المال في أوت وجوان 2012



## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

الهند	3	نشر القانون النهائي في 2012/08/02 ليدخل حيز التطبيق في 2013/01/01
أندونيسيا	2	نشر قانون المتضمن لإجراءات بال3 من أجل المعاينة في جوان 2012
إيطاليا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
اليابان	3	نشر القانون النهائي في 2013/03/02 ، كما سيتم الاعلان عن حجم رأس المال في مشروع مقرر نشره في 2015/2014
لكسمبورغ	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
المكسيك	2	نشر مشروع القانون في 2012/05/31
هولندا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
بريطانيا	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
روسيا	2	نشر القانون الخاص برأس المال واحتساب المؤشرات سبتمبر 2012
سنغافورة	3	نشر القانون النهائي في 2012/09/14
السويد	(2)	تتبع نظام الاتحاد الأوروبي
سويسرا	3	نشر القانون الخاص بإجراءات بال3 في جويلية 2012 كما قامت البنوك بإعلان العمل بمتطلبات رأس المال في نفس السنة
تركيا	1	نشر مشروع القانون في سبتمبر 2012
الاتحاد الأوروبي		تمت الموافقة على الاقتراح الخامس في 2012/05/15 بعد موافقة البرلمان الأوروبي في 2012/05/14 وبالتالي ايج الصيغة النهائية المتفق عليها فيما يخص مشروع القانون

المصدر: <http://www.bis.org>

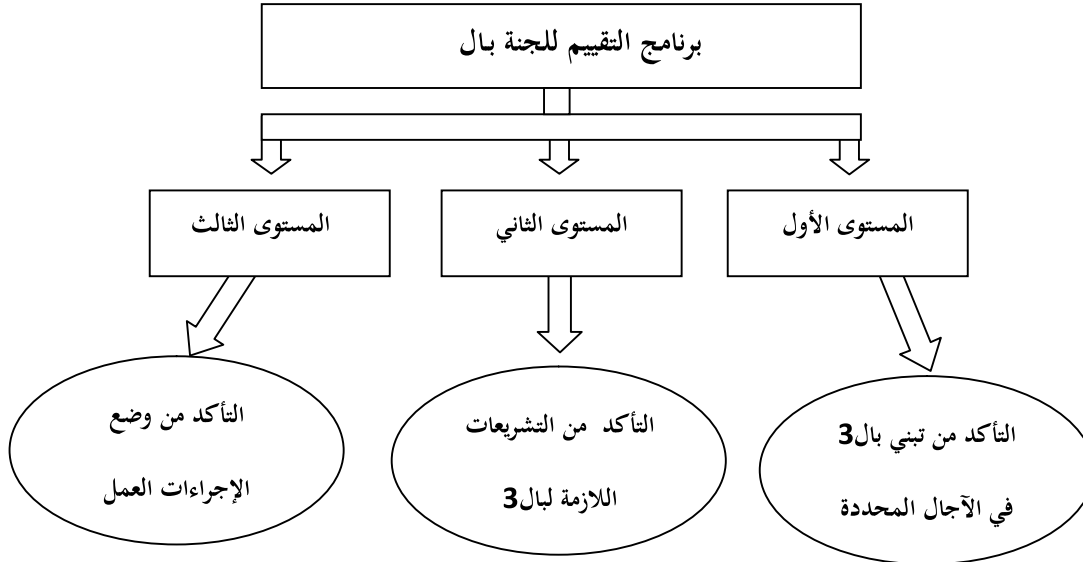
### 2- برنامج تقييم إمكانية تحقيق بال3 من طرف اللجنة: قامت لجنة بال بمختلف أعضائها في جانفي 2012 بوضع

برنامج لتقييم الإجراءات المقررة في بال 3 يتكون من ثلاثة مستويات حسب الشكل رقم، أما فيما يخص المستوى الأول فقد قامت اللجنة بنشر ثلاثة تقارير لوضع آجال محددة لتطبيق الإصلاحات الجديدة وذلك بنشر التقرير الخاص باليابان كنموذج أحرز تقدما في مجال التصحيح القانون البنكي إلى جانب تقرير الو.م.أ والاتحاد الأوروبي، كما تم البدء في دراسة تقرير سنغافورة. بالنسبة للمستوى الثالث ( التأكيد من العمل بمتطلبات رأس المال المقررة) فيتم تحليل وبدقة النماذج

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

المستعملة لحساب احتياطات رأس المال الخاص بالمحفظة المالية ومحفظة التبادلات وقد سطرت مجموعة من الأهداف خاصة بكل مستوى.

الشكل رقم 22: مستويات برنامج تقييم لجنة بال



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

### المستوى الأول: تبنى متطلبات بال3 في الآجال المحددة

يعتمد هذا المستوى على التأكد من الإجراءات المعتمدة في بال3 وفق رزمة عالمية معتمدة من قبل لجنة المراقبة حيث يتم الاعتماد على مستوى تقدم كل دولة عضو في اللجنة في جانب الإصلاحات التشريعية وعليه قام معهد الاستقرار المالي لبنك التشريع العالمي بنشر قائمة الدول غير المنتظمة للجنة بال.

**المستوى الثاني:** يعتمد هذا المستوى على معرفة مطابقة القوانين والتشريعات مع الاحتياجات الدولية وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأخصائيين (متكونة من 06 إلى 07 أشخاص) والخبراء التقنيين لفترة ستة أشهر من الدراسة والتحليل والمراقبة.

**المستوى الثالث:** يضمن هذا المستوى إمكانية تحقيق نتائج مطابقة لأهداف اللجنة من خلال تطبيق الإجراءات الجديدة والسهر على تطبيقها بجزر من طرف البنوك. تم بموجب ذلك تكوين مجموعتين من الخبراء، الأولى تهتم بالمحفظة البنكية

## الفصل الثالث :أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

في حين تهتم الثانية بمحفظه التبادل وذلك عن طريق جمع الإحصائيات اللازمة وتحليلها ويتعلق الأمر بمتغيرات حساب رأس المال والنسب المحددة.

### رابعاً: دوافع التنظيمات الوقائية:

ساهمت هشاشة النظام البنكي للدول (متقدمة كانت أو نامية ) في المساس بالاستقرار المالي على مستوى جميع الدول، الأمر الذي دفع بالمعنيين في البحث عن طرق وأساليب تسمح بضمان الاستقرار المالي العالمي. فبفعل طبيعة العمل المصرفي الذي يساهم في خلق العديد من الأخطار، كان لابد على السلطات المعنية معرفة تلك الأخطار والتأكد من قدرة البنوك على تقديرها وتسييرها بطريقة ملائمة.

وفقاً لهذه المعطيات تلعب السلطات المعنية دوراً هاماً في مراقبة نشاط البنوك عن طريق القوانين والتشريعات مع الأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الوقائية لمراقبة الخطر الذي يمس العمل المصرفي بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بحساب رأس المال والمؤشرات الخاصة به، احتياطات الاقتراض، تركيز الأصول، تسيير الخطر والمراقبة الداخلية ويكون ذلك من خلال اتخاذ القرارات بصفة تعتمد على الحد الأدنى من الوقاية في النشاط المصرفي.

**Michel Aglietta<sup>1</sup>** (1998) énonce que : *Le renforcement de la régulation prudentielle est crucial pour rendre les structures financières plus robustes aux chocs imprévisibles et pour limiter l'aléa moral des banques qui savent que leur rôle spécial dans le service de la monnaie les protège des faillites la plupart du temps*

إن ديناميكية العمل المصرفي تستدعي وجود مراقبة دائمة من ناحية الإجراءات الوقائية وذلك بالتقييم اللازم والمتوافق مع تغيرات المحيط الاقتصادي والمالي وعليه فتطبيق قواعد لمراقبة الأعمال المصرفية والمالية على المستوى العالمي يرجع للأهداف التالية:

<sup>1</sup> Michel Aglietta , Réguler la globalisation financière , Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1998

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

**1- الملائمة الدولية لشروط المنافسة:** إن إتباع معظم الدول لمعايير المراقبة يسمح بوضع إطار عام ملائم للقواعد

المطبقة في الوظائف البنكية مما يسمح بممارسة العمل المصرفي في ظل نفس الشروط وقواعد المنافسة أي مكان للمنافسة متساوي لجميع المتعاملين.

يجب أن تكون التنظيمات متوافقة مع عنصر المنافسة بهدف خلق جو تنافسي يضم شروط منافسة متساوية لجميع البنوك وما يظهر تطور التنظيمات الدولية هو العديد من المؤشرات التي تتلاءم مع تغيرات البيئة المالية والمصرفية كمؤشر Cook ثم مؤشر McDonough بالإضافة إلى تطور المنافسة الذي ساهم في تطوير التنظيمات القديمة.

يعطي الالتزام بالإجراءات التنظيمية العالمية مصداقية للعمل المصرفي مما يسمح له بتحقيق الأهداف المسطرة بخلق نموذج داخلي خاص في ظل محيط تنافسي متساوي.

**2- تطوير العمل المصرفي:** من أجل تطوير العمل المصرفي وتنمية الوظيفة البنكية يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع

التحولات التي تمس محيط البنوك وعليه فالتنظيمات الوقائية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بمؤشرات لجنة بال يجب أن تتأقلم مع عنصرين هامين للعمل المصرفي وهما:

- عولمة الصناعة والخدمات المالية التي دفعت بالتعاون العالمي بين المشرعين الماليين على مستوى كل دولة.

- الدور الأساسي للسوق كعامل لضبط البنوك التي عرفت تحولات عميقة في مجال الوقاية.

تعمل التنظيمات على احترام العمل المصرفي من جهة وتطويره من جهة أخرى بالاعتماد على التقنيات والممارسات البنكية وتداخلها في النظم الجديدة للسماح بظهور وظائف بنكية جديدة ( إجراءات بال 2 هي مكملة لإجراءات بال 1 وإجراءات بال 2.5 و 3 هي مكملة لإجراءات بال 2).

**3- دعم أمن واستقرار البنوك:** يمكن اعتبار هذا الهدف كنتيجة للهدفين السابقين فبملائمة شروط المنافسة الدولية

وتطوير العمل المصرفي في ظل التنظيمات الوقائية المقترحة من طرف لجنة بال يمكن تحقيق أمن واستقرار البنوك.

## الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية على الصناعة المصرفية

### 4- تحسين العلاقة مع الزبائن : تسمح العلاقة الدائمة والمتينة للبنك مع زبائنه في مواصلة العمل المصرفي ولهذا اهتمت

التشريعات والتنظيمات بالعلاقة بين مؤسسات القرض وزبائنها من خلال الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي تضمن حق الزبائن من جهة وأمن العمليات المصرفية من جهة أخرى باعتبار أن الزبون هو أحد موارد البنك فالعلاقة الجيدة بين الزبون والبنك تؤدي بالضرورة إلى الاستقرار المالي.

### خلاصة الفصل:

ساهمت التطورات المالية والمصرفية العالمية في نمو وتطور العمليات المالية والمصرفية من جهة ، كما كانت السبب الرئيسي في ظهور العديد من الأزمات والاضطرابات سواء على المستوى الجزئي أو الكلي الأمر الذي استدعى البحث عن حلول لهذه الأزمات بهدف إعادة الأمن والاستقرار للنظام المالي العالمي. تعددت أنواع الأزمات فمنها ما يمس البنوك فتسمى بأزمة مصرفية، ومنها ما يمس العملة فتسمى بأزمة أسعار الصرف ومنها ما يتعلق بالسوق المالي فتصبح أزمة السوق المالي كما قد تكون أزمة اقتصادية عالمية، غير أنه وبالرغم من اختلاف أنواع هذه الأزمات إلا أنها تؤثر على المتغيرات المالية، حجم الإصدار وأسعار الأسهم، إجمالي القروض والودائع ومعدل الصرف وبالتالي تسبب الانخيار المالي والنقدي الشامل. نتيجة التأثيرات الناجمة عن انتشار الأزمات المالية ، كان لابد على الهيئات المالية والنقدية للدول الاجتماع والتحاوّر بهدف البحث عن حلول لها إضافة إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتنظيم العمل المالي والمصرفي في ظل اتفاقيات لجنة بال لضمان الاستقرار المالي الدولي. بهدف تحقيق ذلك قامت الدول المنظمة للجنة المراقبة الدولية بإجراء عدة إصلاحات على تشريعاتها البنكية وفق رزنامة يتم من خلالها نشر مشروع الإصلاحات البنكية بقصد تحليل مدى مطابقته للمعايير الدولية ومن ثم المصادقة عليه من طرف أعضاء اللجنة.

إن أصل تعديل ومطابقة تشريعات الدول بالمعايير الدولية كان بهدف ملائمة شروط المنافسة الدولية وتطوير العمل المصرفي لدعم أمن واستقرار البنوك.

# خاتمة الباب الأول

خاتمة الباب الأول:

عرفت الصناعة المصرفية بداية من سنوات الثمانينات تطورات هائلة، بفعل إعادة التقنين للوائح والتشريعات البنكية، وكذلك بفعل التحول العميق في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. انعكست هذه التحولات والتطورات على الأنشطة المصرفية بشكل كبير، نتيجة تحول البنوك من مجال الوساطة التقليدية على مفهوم الوساطة الحديثة، أين أصبحت هذه الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تمويل وتنمية الاقتصاد.

ساهمت عملية التحرير المالي بقطبيه حذف الحواجز أمام التعاملات المصرفية، وإعادة التنظيم للقوانين البنكية بما يتلاءم مع التطورات الحديثة، في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية بما يتوافق مع عولمة الأسواق المالية والمصرفية. وعليه فقد تطلب التطور في مجال الصناعة المصرفية وكذا انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض، إيجاد مجموعة من الإجراءات والتدابير لمراقبة الأنشطة المصرفية للبنوك، وهو ما تم صياغته في مقررات بال للرقابة المصرفية.

كان للعملة المالية الدور البارز في تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، والتوجه نحو تشكيل سوق مالي ومصرفي عالمي وذلك في ظل تبني سياسات التحرير المالي وما نجم عنها من حذف القيود الجغرافية أمام العمل المصرفي. غير أن هذه التغيرات السريعة، ساهمت في بروز العديد من الأزمات المالية والمصرفية والتي كان لها الأثر البارز على النشاط المصرفي العالمي ومنه على الاقتصاد العالمي.

أدى مجموع التطورات المالية والعملة المالية وحتى الأزمات المالية في إعادة النظر في الصناعة المصرفية، مما دفع الكثير من البنوك لإعادة هيكلتها والبحث استراتيجيات لمواجهة تحديات الانفتاح المالي والمصرفي.

## الباب الثاني: إعادة الهيكلة البنكية و إستراتيجية التحدي

الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

الفصل الثاني: إستراتيجية الاندماج المصرفي

الفصل الثالث: إستراتيجية البنوك الشاملة



# مقدمة الباب الثاني

### مقدمة الباب الثاني:

مرت الصناعة المصرفية بمرحلة تحول جذري، نتج عنها إعادة النظر في استراتيجياتها، فمع عولمة الأسواق المالية والمصرفية والتقدم التكنولوجي سواء في مجال تقديم الخدمة المصرفية أو في مجال تسيير الأنشطة المصرفية، كان لا بد على البنوك أن تجد الحل المناسب للبقاء على مستوى السوق المصرفية.

في ظل سوق تنافسي، سعت البنوك لإعادة تنظيم منتجاتها وأساليب تقديمها لمواكبة التطورات المتسارعة للساحة المالية والمصرفية. اعتمدت البنوك على إستراتيجية إعادة الهيكلة البنكية من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادئ للمحافظة على مكانتها في السوق المصرفي. تعبر إعادة الهيكلة البنكية عن الآليات المتبعة من طرف البنك بهدف تحسين كفاءته ورفع قدرته على القيام بعمليات الوساطة المالية، لا سيما وأن دور البنك الحديث لم يعد يقتصر على العمليات التقليدية المتمثلة في الإقراض والإيداع، بل تعداه ليصبح مؤسسة قادرة على ممارسة العمليات التقليدية زيادة على الدخول في مجالات غير مالية كالتأمين و عالم العقارات والصناعات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

إن التوجه نحو إعادة الهيكلة البنكية، سمح للبنوك التقارب فيما بينها لمواجهة تحديات التكنولوجيا والعولمة المالية معا، وذلك بتبني استراتيجيات الاندماج البنكي والذي يعتبر إحدى آليات العولمة المالية، بالإضافة إلى دخول البنوك إلى مجال التنويع في تقديم الخدمة المصرفية من خلال إستراتيجية البنك الشامل. بناء على هذا سنحاول من خلال هذا الباب توضيح مايلي:

- الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية
- الفصل الثاني: إستراتيجية الاندماج البنكي
- الفصل الثالث: إستراتيجية البنوك الشاملة

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

المبحث الأول: ماهية إعادة الهيكلة و شروط تحقيقها

المبحث الثاني: مبررات إعادة الهيكلة

المبحث الثالث: الأساليب الناجمة عن إعادة الهيكلة

المبحث الرابع: نتائج إعادة الهيكلة

### الفصل الأول : إعادة الهيكلة البنكية

#### تمهيد:

تحتل البنوك مكان هامة في النظام الاقتصادي ، باعتبارها المسؤولة عن جمع الودائع من جهة وتسيير وسائل الدفع والائتمان من جهة أخرى ، فهي بذلك تمثل احد الركائز الأساسية للقوة التنافسية الاقتصادية على المستوى الدولي. اعتبر المصرف قديما كمؤسسة تجارية تتميز بحماية السلطة العمومية وعلى هذا الأساس لم يكن للمعايير الاقتصادية أي أهمية في عمل البنوك، غير انه في سنوات الثمانينات ، تأثر عمل البنوك بما يسمى بالتحريك المالي ومن ثم إعادة التنظيم للتشريعات واللوائح البنكية والهدف الأساسي تمثل في إضعاف السلطة المركزية على النظام المالي إضافة إلى التقليل من دور السلطة النقدية في التنظيم ، ومن هنا بدأ النظام المالي والمصرفي في التطور نظرا للمتغيرات المالية المصرفية الجديدة إضافة إلى دور المنافسة المتزايدة في هذا المحيط .

من اجل مسايرة البنوك للتطورات المالية والمصرفية وكذا مواجهة تحديات العولمة المصرفية والمنافسة الحادة من طرف البنوك والمؤسسات غير المالية ، كان لزاما على البنوك إعادة هيكلة أعمالها وممارستها لضمان مكانة في السوق المصرفي والمالي ، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى إعادة الهيكلة تعريفا والى مبرراتها ثم إبرار أهم أساليب إعادة الهيكلة البنكية من خلال توضيح التوزيع الحالي للوظائف البنكية وكذا التعرف على التحديات التي تواجهها وما هي نتائجها.

#### المبحث الأول: ماهية إعادة الهيكلة وشروط تحقيقها

يعد الجهاز المصرفي قطاعا فاعلا في الإدارة الاقتصادية ومواكبة التطورات التي يمر بها ويتمثل الدور الرئيسي لهذا الجهاز في تطوير القوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو سبل الاستثمار الحقيقي ، غير أنه وفي إطار التحولات التي شهدتها المنظومة المصرفية والمالية من خلال إعادة هيكلة الصناعة المصرفية. كان لابد على الجهاز المصرفي التماشي مع مختلف التغيرات المالية والمصرفية. بناء على هذا يتبادر في الأذهان تساؤل هام وهو: ما المقصود بإعادة الهيكلة المصرفية ؟ وما هي شروط تحقيقها ؟ وما هي مراحل تطبيقها؟ وقبل تقديم المفاهيم الخاصة بإعادة الهيكلة المصرفية

سنحاول إبراز مفهوم السياسات الهيكلية والفرق بينها وبين التغيير الهيكلي وعلاقتها بالسياسة النقدية والمالية.

### أولاً: مفهوم السياسة الهيكلية

تمثل السياسة الهيكلية مجموعة الإجراءات التي تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للصدمات الخارجية وظروف السوق المتغيرة<sup>1</sup>، وبموجب هذا فالسياسة الهيكلية تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة عن طريق تخصيص الموارد المتاحة واللازمة للتغلب على المشاكل التي تعرقل عملية النمو مثل زيادة التضخم وارتفاع معدل البطالة. من خلال التعريف السابق يمكن التفرقة بين مفهوم السياسة الهيكلية والتغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي، فالمفهوم الأول يشمل مجموع التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة والأجهزة الرقابية التابعة لها سواء على المستوى القصير أو الطويل الأجل، كتعديل هيكل النظام المصرفي بدمج المؤسسات الصغيرة لجعلها أكثر فعالية، وتوسيع مستوى التعامل بالصكوك وشهادات الإيداع من طرف البنوك كبديل للودائع، أو تغيير قوانين عقود العمل (كما حدث في فرنسا الفترة 1983-1987، وألمانيا 1985) أما التعديل الهيكلي فهو يكون نتيجة لعملية النمو نفسها في الأجل الطويل ويحدث نتيجة التغيير النوعي في تركيبة وحجم السكان والتغيير الهيكلي في الطلب على السلع الناجم عن تغير العادات والأذواق بالإضافة إلى التغيير في مستوى التكنولوجيا.

أما فيما يخص العلاقة بين السياسات الهيكلية والسياسات المالية والنقدية فتكمن في كون أن النوع الأول يعبر عن الزيادة في مرونة الاقتصاد وخلق المناخ المناسب لعمل كل من السياسة المالية والنقدية في ظروف أحسن لتحقيق كفاءة أكبر. فتستخدم السياسة الهيكلية لإزالة جميع العقبات عن طريق إتباع إجراءات تساهم في جعل الاقتصاد أكثر مرونة كتقرير إتباع سياسة الانفتاح والانغلاق أو إتباع سياسة الإصلاح الضريبي مثلاً بينما تعتمد السياسة المالية والنقدية على إدارة الطلب فيما يتعلق بسعر الفائدة ومعدلات الضريبة مثلاً.

رغم التفاوت والاختلاف في المفاهيم والأدوات المتبعة من طرف كل سياسة، إلا أن التجارب قد أثبتت التطبيق المتزامن لكل من السياسة الهيكلية والسياسات النقدية والمالية يزيد من فعالية السياسة الاقتصادية باعتبار أن كلا العنصرين

<sup>1</sup> حسين كامل فهمي ، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز م4، سنة 1992، ص7

مكملين لبعضهما لتحقيق نتائج هامة لاقتصاديات الدول . اعتبرت سنوات الثمانينات الانطلاقة في تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلية في جميع الاقتصاديات متقدمة كانت أو نامية وذلك بهدف مواكبة التغيرات على جميع الأصعدة، الأسواق المالية، والأسواق النقدية، أسواق السلع والخدمات ، سوق العمل والنظام الضريبي.

في مجال السياسة الهيكلية للأسواق المالية، فقد كان الاتجاه نحو التقليل من نجزئة الأسواق المالية المحلية، وزيادة التكامل للمراكز المالية الدولية ( مثال الاتحاد الأوربي)، وقد ساهمت التطورات التكنولوجية عن طريق استعمال الحواسيب الالكترونية مثلا في تسهيل المهمة، كما أصبح الاتصال بين الأسواق المالية أكثر سهولة وفعالية، كما سمح هذا التطبيق باستخدام أساليب جديدة للتغطية الآجلة ضد مخاطر تقلبات السوق مثل الخيارات على العمليات الآجلة، وتحرير القيود على إصدار الأوراق والصكوك المالية من حيث النوع والأجل، مثلا<sup>1</sup> إصدار السندات المعممة في ألمانيا الاتحادية وشهادات الإيداع في فرنسا واليابان وألماني بالإضافة إلى الأوراق التجارية في بريطاني وفرنسا . و التوسع والتنوع في تقديم الخدمات عن طريق السماح للبنوك وشركات التأمين بالقيام بنفس أعمال شركات الأوراق المالية وبالاعتماد على تقليص اللوائح التي تقيد المنافسة بين البنوك وشركات التأمين. وقد قامت بريطانيا بإصلاح هيكلها في القطاع المالي عام 1986 سمي بالدفعه الكبيرة (Big Bang) حث سمح من خلاله للبنوك التجارية وبنوك الأعمال بأن تشارك مباشرة في أعمال الوساطة وأعمال السمسرة.

في مجال الأسواق النقدية ، تم حدوث العديد من عمليات الاندماج في مجال البنوك ، والتقارب بين الأسواق المالية والنقدية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى العالمي، وكذا إحداث أشكال جديدة للائتمان كبطاقات الائتمان (carte de crédit) والتحويلات الإلكترونية وغيرها.

### ثانيا: تعريف إعادة الهيكلة

تعتبر عملية إعادة الهيكلة المصرفية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك على اعتبار أنها تسمح بصياغة الإستراتيجية الجديدة والمستقبلية لمواجهة تحديات العولمة المالية ، وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق إلى مختلف مفاهيم إعادة الهيكلة سواء في

<sup>1</sup> حسين كامل فهمي، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص8.

الإطار العام أو على مستوى البنوك.

### 1- المفاهيم العامة : يتألف مصطلح إعادة الهيكلة Restructuration بالفرنسية أو Re-structing بالانجليزية من

شطين هما Re وتعني إعادة أما structing فتعني الهيكلة وتعني بتالي رفع الكفاءة أو إعادة البناء أو التصميم على أسس علمية .

ولقد تعددت المفاهيم المتعلقة بإعادة الهيكلة وذلك باختلاف آراء الباحثين منها<sup>1</sup>:

↳ إعادة الهيكلة تركز على تحول مهم في مستويات الإدارة الوسطى ، وإعادة بناء لعمليات العمل مما يؤدي إلى تقليص أجزاء العملية وذلك يتم من خلال تفويض السلطة للعاملين واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الاتصالات العاجلة والمعلومات المرسله بصورة سريعة.

↳ إعادة الهيكلة هي من أكثر الحلول الجذرية شمولاً وعمقاً في التغيرات ، وقد تشمل التحول من تنظيم وظيفي إلى أسس أخرى تحددها المنشأة وبحسب حاجتها.

↳ يرى Richard و Herring ، أن إعادة الهيكلة تشمل على عدة أمور منها غلق المؤسسات الفاشلة (المفلسة) أو دمجها لتكوين كيانات حيوية ، وتتضمن إعادة رؤوس الأموال إلى المؤسسات الحيوية وتطوير إطار لأجل تصفية الديون. وقد تصاحب هذه العملية إصلاحات دستورية وسياسية بدرجات مختلفة وتهدف إلى تعزيز الكفاءة المستقبلية للنظام المالي وتجعله أقل ضرر، ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول أن عملية إعادة الهيكلة تركز على وضع حلول للمشكلات المالية في المؤسسة الفاشلة وذلك إما بغلقها أو دمجها مع مؤسسات أخرى.

↳ يرى Parker أن عملية إعادة الهيكلة هي وسيلة لإعادة الهندسة بالتخلي عن الوسائل القديمة، ودفع المؤسسات إلى استخدام وسائل جديدة.

<sup>1</sup>د.جودة جعفر، إعادة هيكلة المصارف ، دراسة تطبيقية ، دالا دجلة ، 2009 ، ص 44

⇐ في حين يرى Schermerhorn إن إعادة الهيكلة هي إحدى الضغوط التي تواجهها المؤسسة بفعل التغيير المستمر والهدف منها هو تحقيق البقاء والنجاح في بيئة معقدة.

⇐ أما Brickley فيرى أن إعادة الهيكلة تتم بسبب التغيرات الحاصلة في الأسواق أو في التكنولوجيا ، فإذا كانت المنظمة ذات أسواق مستقرة وتقدم تكنولوجيا بطيء فإن المنافع التي ستأتي من إعادة الهيكلة ستكون قليلة ، على عكس المنظمة التي تمتلك أسواق مستقرة وتقدم تكنولوجيا سريع.

⇐ تعتمد إعادة الهيكلة على تغيير عدد من المستويات الإدارية<sup>1</sup> داخل المنظومة، والوحدات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي وتحديد العلاقة الوظيفية بين الأقسام. يتم بناء إعادة الهيكلة حول المنتجات أو الوظائف لتوضيح طريقة ترتيب وحدات المؤسسة.

⇐ في حين يرى Kotler أن إعادة الهيكلة تمثل حاجة المؤسسات إلى إعادة هيكلة أعمالها وممارساتها لتحقيق تغيرات شاملة في بيئة الأعمال مثل : إعادة تعديل تقنية المعلومات والاتصالات عن بعد ، وأن الاستجابة الرئيسية لمؤسسات الأعمال تأتي من خلال التغيرات المتعاقبة في البيئة.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف شامل لإعادة الهيكلة يتضمن التغيير في أسلوب العمل من خلال هيكل المسؤولية وقنوات الاتصال وإنسانية العمل بفعل استخدام التكنولوجيا في تطبيق الأفكار والأنماط الجديدة في العمل.

**2- مفهوم إعادة الهيكلة البنكية :** إن تعريف إعادة هيكلة المصاريف يختلف باختلاف الآراء والباحثين في هذا المجال فهناك من يراها<sup>2</sup>:

⇐ يرى كل من Claudia و Ceyla أن إعادة هيكلة المصرف تعني تحسين أداء المصرف من خلال استعادة القدرة على الوفاء بالديون وتحسين قدرة المصرف على تزويد أو القيام بالوساطة المالية بين المدخرين والمدنيين استعادة الثقة.

⇐ إن إعادة الهيكلة هي تشجيع لعمليات الاندماج بين المصارف وخصوصا بين المصارف الصغيرة بهدف إنشاء وحدة

<sup>1</sup> سلامة عبد العظيم حسن، ثورة إعادة الهندسة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007، ص51

<sup>2</sup> د . جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة الصارف، مرجع سابق، ص 55



## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة وبتكلفة تنافسية.

⇐ تترجم عملية إعادة الهيكلة في البنوك فشل البنوك الفردية في القيام بالأعمال المصرفية مما يدفع بالبنك إلى استخدام

البرامج التنظيمية والتصحيحية.

⇐ تعبر عملية إعادة هيكلة المصرف عن طريقة شاملة ومنهجية باستخدام أدوات هي :

- تصفية الديون المستحقة
- إعادة رؤوس الأموال إلى المصارف
- إعادة الهيكلة التشغيلية ( العملية )

⇐ و يرى (Moia) أن إعادة هيكلة البنوك تمثل جزءاً من العملية الإجمالية للترتيبات المالية الحكومية وإعادة هيكلة

الديون

⇐ تركز إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي على إجبار المؤسسات المالية الفاشلة (غير السليمة) على مغادرة السوق،

وبذلك يتم حل مشكلة الديون الرديئة من خلال دعم القاعدة المالية للمؤسسات بضمان شفافية الإدارة.

عليه يمكن القول أن إعادة الهيكلة للبنوك هي خطة شاملة لبحث الوضعية الحالية للمصرف ووضع إستراتيجية جديدة

لعمله في ظل بيئة تنافسية مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف ذلك . إن عملية إعادة الهيكلة هي وسيلة لتحقيق أهداف

المصرف وبكفاءة وفعالية من خلال تطوير الخدمات المقدمة للزبائن وبتكلفة تنافسية ، وبهذا تعتبر هذه العملية عامل

وسيط في السعي لأحداث تغييرات طويلة الأمد من أجل تحقيق الربحية وإرضاء الزبائن وبالتالي إيجاد مكان في ظل المنافسة

الحادة سواء من جهة البنوك أو من جهة المؤسسات غير المالية.

من خلال التعريفات التي سبقت لإعادة الهيكلة، يتبين أن جميعها تشترك في مجموعة من العناصر.

**3- شروط وعناصر إعادة الهيكلة البنكية :** لتطبيق عملية إعادة الهيكلة يجب توفر مجموعة من العناصر والشروط

اللازمة داخل المؤسسة.

أ- شروط نجاح عملية إعادة الهيكلة: من أجل نجاح عملية إعادة الهيكلة في مؤسسة ما، يجب الاعتماد على الشروط الأساسية التالية<sup>1</sup>:

- إلزامية وجود مخطط استراتيجي واضح يتضمن الإطار لسياسة المؤسسة ووسائل الإعلام (الداخلية والخارجية).
  - أسلوب الاختيار والتقنيات المرفقة له ، وكذا توزيع الوارد البشرية والمادية اللازمة لعملية إعادة الهيكلة.
  - الاشتراك التسلسلي الحقيقي ولاسيما التسلسل المباشر للعمال في تكوين وتحقيق النتائج استجابة للمخطط الاستراتيجي.
  - القيادة الفعالة لنظام المعلومات والتركيز والمفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين.
  - تفعيل المؤسسة لتدابير تسمح بتغيير هيكله موادها البشرية.
  - التقدير والتسيير الاقتصادي لتكلفة إعادة الهيكلة بطريقة تسمح بتفادي تبذير أو إتلاف موارد المؤسسة.
- وعلى هذا الأساس يمكن لعملية إعادة الهيكلة أن تمر بعد مراحل تساعد وتساهم في نفس الوقت على اختيار وتنظيم الوسائل (البشرية والمادية) لتفعيل هذه العملية.

ب - عناصر إعادة الهيكلة البنكية : تشمل عملية إعادة الهيكلة البنكية على مجموعة من العناصر يمكن استخلاصها من التعاريف السابقة وتمثل في<sup>2</sup>:

- عملية التغيير يجب أن تكون أساسية : وذلك بإحداث تطور نوعي في أداء العملية المصرفية من خلال المستجدات المالية والمصرفية ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للزبون.

<sup>1</sup> Dominique Thiery ,Restructuration et reconversion: Concepts et méthodes, L'Harmathan Février 1995. P16

<sup>2</sup>د. جودت جعفر خطاب ، إعادة هيكلة المصارف، مرجع سابق، ص 57

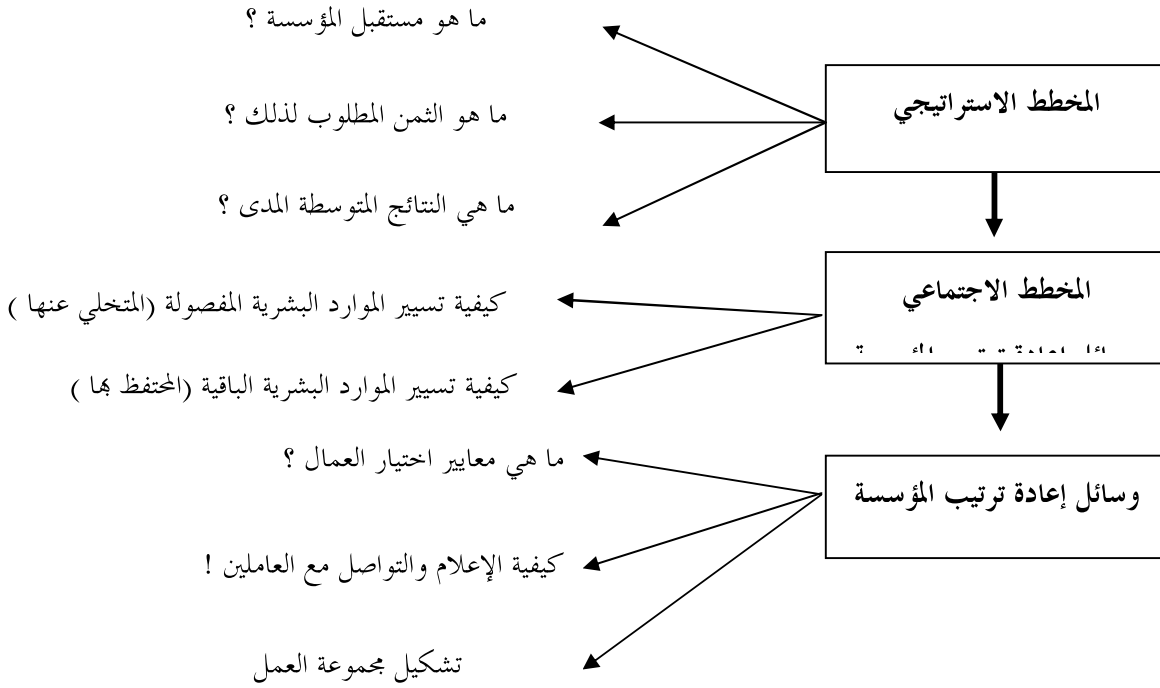
- **قيمة التغيير:** يجب أن تسمح عملية إعادة الهيكلة للمصارف بإعادة تغيير ذو قيمة ومعنى على مستوى تحسين وتطوير ما هو موجود وإحداث تغييرات في أداء العمل بهدف اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها وكذا نقاط الضعف ومعالجتها.
- **أن تكون النتائج جوهرية:** تعمل عملية إعادة الهيكلة على تحقيق نتائج كبيرة وجوهرية على مستوى الأداء المصرفي لتضمن بقاء المؤسسة المصرفية.
- **أن يتضمن التغيير العمليات الإدارية:** تركز عملية إعادة الهيكلة على تحليل وإعادة بناء العمليات الإدارية بالاعتماد على التكنولوجيا وتقنيات الاتصالات.
- **أن تعتمد التغييرات على تقنية المعلومات:** تعتمد عملية إعادة هيكلة المصارف على الاستثمار في تقنية المعلومات من خلال الاستخدام الفعال لها بهدف خلق الأسلوب الإبداعي في العمل.
- **أن يكون التغيير جذري:** باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأساس.
- **أن تعتمد عملية التغيير على التفكير الاستقرائي:** من خلال البحث عن فرص التطوير والتغيير.

### ثالثا: مراحل إعادة الهيكلة

تعتمد عملية إعادة الهيكلة على ثلاثة مراحل أساسية ، تتمحور حول كيفية بناء المخطط الاستراتيجي لمعرفة الوضعية المستقبلية وكيفية الوصول إليها ومن ثم المخطط الاجتماعي الذي يقوم بدراسة هيكل الموارد البشرية وتصنيفها وبالتالي معرفة الوسائل المتاحة لإعادة بناء المؤسسة محل إعادة الهيكلة وذلك وفق الهيكل التالي<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> مرجع سابق ص 18 , Restructuration et reconversion , Dominique Thiery

الشكل رقم 01: مخطط مراحل عملية إعادة الهيكلة



1- تحقيق المخطط الاستراتيجي لإعادة الهيكلة: إن بناء المخطط الاستراتيجي يسمح بالتعرف على مجموعة من المحاور

بناء على طرح أسئلة في العمق تهتم بمعرفة الوضعية المستقبلية للمؤسسة عن طريق تحديد ثمن إعادة الهيكلة و بالتالي

معرفة النتائج على الأمد المتوسط. تعتبر عملية إعادة الهيكلة كوسيلة حقيقية وإستراتيجية من خلال :

- الترابط الحقيقي المبني على تحليل المتطلبات الحقيقية للمؤسسة .
  - تعبئة ومشاركة كل المعنيين بالعملية داخل المؤسسة.
  - ترجمة الأهداف المحددة بالاعتماد على وسائل التنفيذ من خلال وضع رزنامة لذلك.
  - معرفة هيكل العمال من خلال تحديد آثار وتكلفة إعادة تأهيلهم أو تحويلهم أو التخلي عنهم.
- من خلال سبق فيمكن القول أن بناء المخطط الاستراتيجي يكون بهدف<sup>1</sup>:

- إعطاء صورة حقيقية وذات مصداقية في المستقبل للمؤسسة (معرفة النتائج على المدى المتوسط، التنبؤات

المستقبلية والثمن اللازم).

<sup>1</sup> مرجع سابق ص 19, Restructuration et Reconversion , Dominique Thierry

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

- إقناع وتعبئة العمال الذين سيشاركون في المرحلة المستقبلية.
  - تأمين الترابط في القرارات والحوارات خلال فترة إعادة الهيكلة .
  - تسهيل التشاور مع مختلف الأطراف المعنيين (المسؤولين، العمال وممثلي النقابات، الإدارة وفي المحيط المحلي ...).
  - السماح بوصف والتعرف على المؤسسة محل إعادة الهيكلة من أجل معرفة التصحيحات اللازمة لذلك.
- 2- إعداد المخطط الاجتماعي :** يعتبر المخطط الاجتماعي جزء من المخطط الاستراتيجي والهدف منه هو تحقيق أكبر نتائج عملية إعادة الهيكلة، وعليه فهذا المخطط يضم معايير تكيف العمال المحتفظ بهم من جهة ، ومعايير تعويض العمال المتخلي عنهم من جهة أخرى.
- يعتمد تحقيق المخطط الاجتماعي على :
- تحليل المحددات التي تسمح بتحقيق المخطط ويتعلق الأمر بمعرفة خصائص المؤسسة، محيطها ، نتائج التكيف، الزمن اللازم ، الموارد المتاحة .... الخ .
  - اختيار المحددات الأكثر تكيف مع وضعية المؤسسة.
- يتم تحقيق المخطط الاجتماعي من خلال التشاور والتوافق بين مسؤولي المؤسسة والعمال وكذا ممثليهم من أجل الوصول إلى الحلول المناسبة لإنقاذ المؤسسة وحل المشاكل.
- 3- وسائل إعادة ترتيب المؤسسة:** يتم التعرف على وسائل إعادة ترتيب أو تنظيم المؤسسة بهدف مواجهة التحديات المطروحة على مستوى السوق، من خلال التحليل الجيد لوضعيتها والذي يسمح بدوره برسم الخطة المستقبلية لمواصلة النشاط وعليه يجب التعرف على:
- الخصائص الرئيسية للمؤسسة، أي كل ما يتعلق بحجمها، قطاع نشاطها، ثقافة المؤسسة في مجال تسيير الموارد البشرية، درجة استقلاليتها، إستراتيجية المساهمين الرئيسيين .... الخ .
  - دراسة أسباب وأهمية حجم العمال (إما بالزيادة أو حتى في حالة التخلي عنهم ) أي تبيان مدى تأثير العمال على نشاط المؤسسة.

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

- التعرف على الوقت اللازم لمعالجة المشاكل وفق رزنامة زمنية.
  - دراسة خصائص معرفة وضعية المؤسسة في محيطها ( محليا ، جهويا ، وطنيا ).
  - طبقة الموظفين المعنيين بإعادة الهيكلة من ناحية (السن،الجنس،المستوى التعليمي والمستوى التأهيلي).
  - الميزانية المقدرة لذلك والوسائل المتوفرة لإتمام عملية إعادة الهيكلة .
- من خلال المراحل الثلاث نستنتج أنه لتفعيل عملية إعادة الهيكلة على مستوى أي مؤسسة لا بد من تحقيق مخطط استراتيجي يعتمد على تسيير الفائض في المواد البشرية انطلاقا من اختيار المعايير الملائمة للفصل بين الموارد البشرية القادرة على تنمية المؤسسة وبين الموارد التي تمثل عبئ على المخطط التنموي للمؤسسة. تعتبر عملية إعادة الهيكلة أداء إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة وذلك من أجل مواكبة التطورات الخالصة في محيطها.

- 4- إعادة الهيكلة ونظام الاتصال:** يمثل نظام الاتصال أهمية كبيرة في عملية إعادة الهيكلة وذلك من خلال توفر المعلومات وإمكانية نقلها بين مختلف الهياكل الإدارية للمؤسسة أي بين المسؤولين فيما بينهم وبين العمال وممثليهم وحتى وصولها إلى المحيط الخارجي ، ويكون الحوار حول مختلف مراحل عملية إعادة الهيكلة وكذا طرق وأساليب تطبيقها. يهدف نظام المعلومات والاتصال داخل المؤسسة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الرئيسية لرسم المعالم المستقبلية لها، و تتمثل في:

- لماذا؟ من أجل معرفة سبب إعادة الهيكلة للتمكن من رسم الإستراتيجية الجديدة بأهداف محددة.
- كيف؟ من أجل معرفة الوسائل ونظم التسيير الواجب إتباعها .
- ما هو ثمن العملية؟ بمعنى هل مصير المؤسسة وعملها سيكون أحسن بعد عملية إعادة الهيكلة. ولضمان نجاعة نظام المعلومات والاتصال يجب التحقيق من :
- مشاركة جميع الأعوان المعنيين في العملية.
- تجانس التقارير الخاصة بعملية إعادة الهيكلة.
- توفر الحوار الفعال خلال كل مراحل عملية إعادة الهيكلة.

### رابعاً: أنواع إعادة الهيكلة

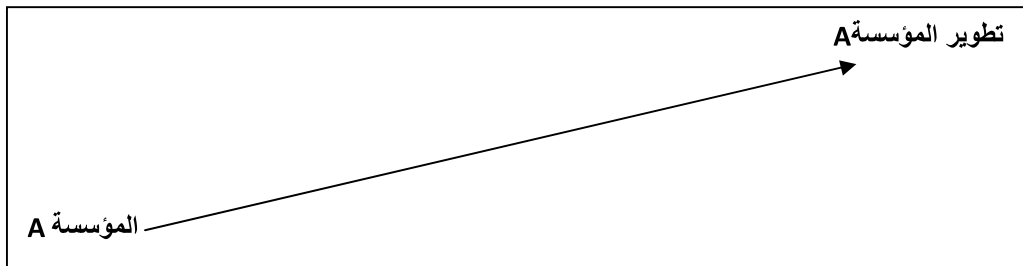
بداية من سنوات التسعينات، شهد المحيط المالي والاقتصادي تحولات جذرية دفعت بالمؤسسات إلى إعادة النظر في هيكلها لمواجهة مختلف التطورات وذلك بتبني استراتيجيات النمو والتطور سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

**1- إعادة الهيكلة الداخلية:** تعتبر عملية إعادة الهيكلة الداخلية اختياراً استراتيجياً يسمح بإعادة تنظيم هيكل المؤسسة وفق معايير وأشكال محددة.

**أ- معايير تطبيق إعادة الهيكلة الداخلية:** تسمح إعادة الهيكلة الداخلية أو ما يسمى بالهيكلة العضوية بتطوير وحدات الإنتاج عن طريق خلق قدرات إنتاجية جديدة<sup>1</sup>. يتعلق الأمر بنموذج تطوير متواصل للقدرات الموجودة داخل المؤسسة أو خلق قدرات إنتاجية وتجارية جديدة إما باستعمال الوسائل التكنولوجية الجديدة أو فتح فروع للبيع والتوزيع، وهنا تعمل المؤسسة على تنمية مؤهلاتها ( عنصر العمل، عنصر المادة الأولية اللازمة في العملية الإنتاجية، وكذا عنصر رأس المال) وذلك بدون المساس بشخصيتها القانونية (تبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها المالية والاقتصادية).

**النموذج المقترح:** يعتمد على تطوير المؤسسة من خلال إعادة هيكلتها بوضع مخطط استراتيجي يعتمد في الأساس على رسم وتحديد الأهداف المستقبلية للمؤسسة مع معرفة الوسائل المادية والبشرية لذلك.

### الشكل رقم 02: مخطط توضيحي لأسلوب النمو الداخلي



المصدر: Yves Morvan – Les fondements d'économie industrielle-، مرجع سابق ص 132

يتم تحقيق النموذج الأول، من خلال وضع تنبؤات مستقبلية في الأمد القصير، المتوسط والطويل لحالة المؤسسة ويلزم لذلك التعبئة الكاملة للموارد المالية المتوفرة والتي يمكن الحصول عليها من أجل تحقيق المخطط الاستراتيجي كما يجب

<sup>1</sup> Yves Morvan, Les fondements d'économie industrielle, Edition Economica, 1991 Paris, p185.

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

إعادة هيكلة النظام البشري ( الموارد البشرية ) داخل المؤسسة عن طريق تصنيفه إلى موارد بشرية لازمة لمتابعة سير المؤسسة وأخرى عبء عليها.

ب- أشكال تحقيق النمو الداخلي: يمكن للمؤسسة أن تستعمل نوعين من أشكال النمو الداخلي لتحقيق الأهداف المسطرة ضمن استراتيجيتها وهي:

- النمو عن طريق إنتاج وحدات لأصول جديدة بهدف التوسع.
- أو عن طريق شراء وحدات جديدة لدمجها في المؤسسة كما يمكن للمؤسسة أن تقوم بتأجير أو البيع بالتأجير (Leasing) من أجل الحصول على أصول إضافية تساهم في نمو وتطور المؤسسة.
- ما يمكن ملاحظته من خلال أشكال النمو الداخلي هو ممارسة المؤسسة لنشاطها في ظل تطوير أسلوب التسيير دون المساس بشخصيتها القانونية وذلك بالاعتماد على:

- تركيز مواردها في الأسواق الحالية عن طريق منتجات قادرة على ذلك.
- البدء في إنتاج منتجات جديدة في أسواق تكون حاضرة فيها أي البحث عن حصة سوقية جديدة.
- البدء في أسواق جديدة ضمن أسواق جديدة (سياسة التنوع).

ج- دوافع انتهاج أسلوب النمو الداخلي: تقوم المؤسسة بإتباع نموذج النمو الداخلي في الحالات التالية<sup>1</sup>

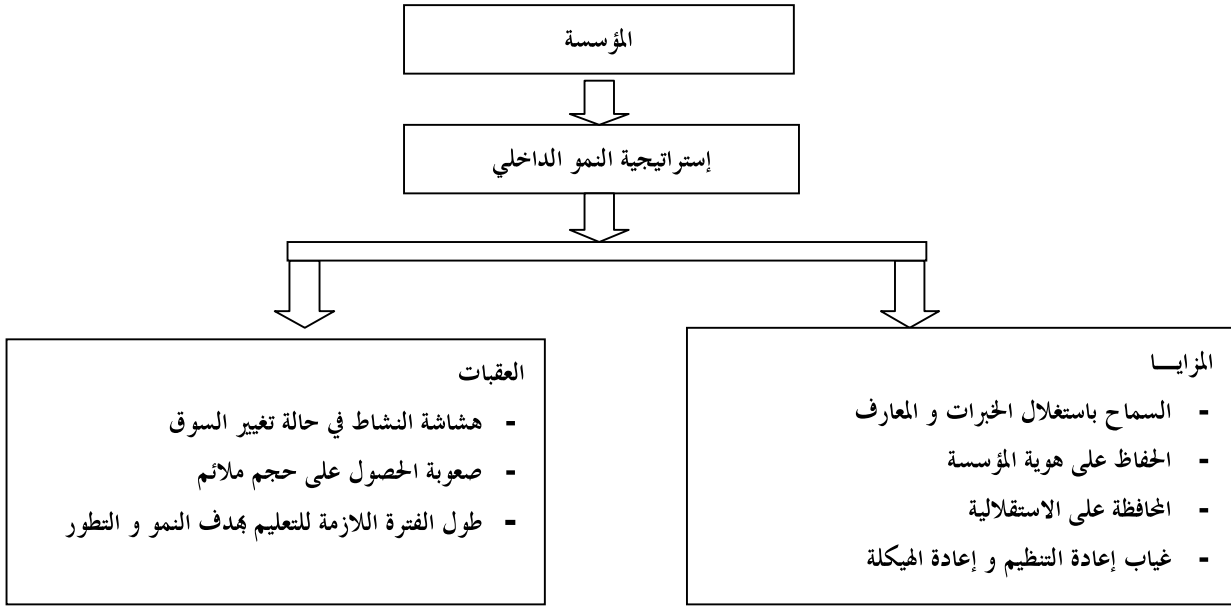
- عند ارتفاع الطلب أو في حالة التوسع الجغرافي.
  - عند تطور تقنيات الإنتاج وأسلوب الاستهلاك بشكل محسوس.
  - عند تغير الأسعار المرتبطة بعناصر الإنتاج.
  - عندما يمكن تحقيق اقتصاديات الحجم عن طريق نمو قدرات الإنتاج الموجودة في المؤسسة.
- تمثل سياسة النمو الداخلي استراتيجية للتطور من خلال التخصص إما بأسلوب الدعم أو بأسلوب التوسع في الوظائف

مما يسمح ببروز مجموعة من الخصائص والمزايا<sup>1</sup> التي يقابلها مجموعة من العقبات والتي يمكن اختصارها في الشكل التالي:

<sup>1</sup> Jean Pierre ANGELEIR, Economie Industrielle :Eléments de méthodes, Edition OPU, 1993, p91



الشكل رقم 03: مزايا وعقبات نموذج النمو الداخلي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على عناصر الدراسة، المتوفرة في: LARBES Melha , La restructuration bancaire

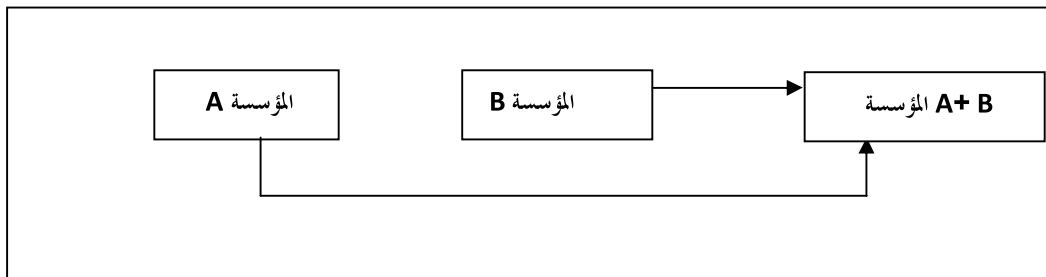
2- إعادة الهيكلة الخارجية تمثل عملية إعادة الهيكلة الخارجية أحد الأساليب المتبعة من طرف المؤسسة بهدف تحسين

أدائها ومواجهة تحديات وتغيرات المحيط الذي تنشط فيه، تتم هذه العملية بالاعتماد على أسلوب شراء ملكية في مؤسسة أخرى لتشكيل هيكل جديد إما بتقارب الوظائف أو اندماج مؤسسة في مؤسسة أخرى.

أ- النموذج المقترح : يعتمد هذا النموذج في الأساس على خلق كيان جديد بالاعتماد على أسلوب الشراء والاندماج

الناتج عن العولمة المالية

الشكل رقم 04: مخطط توضيحي لعملية إعادة الهيكلة الخارجية.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على عناصر الدراسة

<sup>1</sup> Olivier MEIER & Guillaume SCHIER , 2006, Fusion & Acquisition : stratégie- finance- management, Edition Dunod, Paris, p11

يتم تحقيق النموذج الثاني عن طريق اتحاد شركتين أو أكثر ليظهر كيان جديد وقدرة وفعالية على تحقيق الأهداف المسطرة من جهة ومواجهة تحديات المنافسة من جهة أخرى . حسب التعريف السابق، يمكن استخلاص نوعين من أشكال إعادة الهيكلة الخارجية وهي:

↔ **الشكل الأول:** التوسع المحدود ويتضمن كل التغيرات وتحويلات ملكية الأصول لمؤسسة ما عن طريق الاندماج

والاستحواذ أو عن طريق عمليات التنازل عن الأصول ، يطلق عليها في كثير من الأحيان " عمليات التركيز".

↔ **الشكل الثاني:** التوسع الشامل ويتضمن عمليات المراقبة داخل نظام الائتمان ما بين مختلف الوحدات ( الفروع

البسيطة، الفروع المشتركة... إلخ)، أي كل أشكال التي تساعد على مراقبة تطور الأصول.

ب- **واقع عملية إعادة الهيكلة الخارجية في العالم :** عرفت عملية إعادة الهيكلة الخارجية تطورا ملحوظا بداية من

سنوات الثمانينات وإلى غاية التسعينات دفعة قوية في مجال النمو الخارجي في جميع القطاعات دون استثناء، ففي المجال

المالي والبنكي ساهمت الأوضاع الاقتصادية والمالية والتي كانت نتيجة الأزمات المتكررة في البحث عن أساليب جديدة

لتطوير الصناعة المصرفية. يمكن تقسيم فترات النمو الخارجي أو ما يطلق عليه بإعادة الهيكلة البنكية إلى المراحل التالية:

- **مرحلة الثمانينات:** تضمنت عمليات متوسعة في مجال إعادة الهيكلة البنكية عن طريق انتهاج سياسة الإصلاح البنكي

من جهة ، وإصلاح التشريعات والقوانين البنكية من جهة أخرى و عليه أخذت العملية أسلوب نمو المؤسسة الخارجي

ولكن بصيغة وطنية. بمعنى أن عمليات الاندماج تمت في إطار وطني.

- **مرحلة التسعينات:** هي مرحلة التطور الهائل لعمليات النمو الخارجي العابرة للحدود، فقد عرفت هذه الفترة العديد

من الاندماجات بين المؤسسات البنكية في أوروبا وحتى في الو.م.أ.

- **المرحلة الراهنة:** ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة محطات، حيث تمثل الفترة ما بين 1997-2000 مرحلة ازدهار

لعمليات إعادة الهيكلة البنكية وبالتالي تسارع عمليات الاندماج والشراء نتيجة التصحيحات المتواصلة في التشريعات

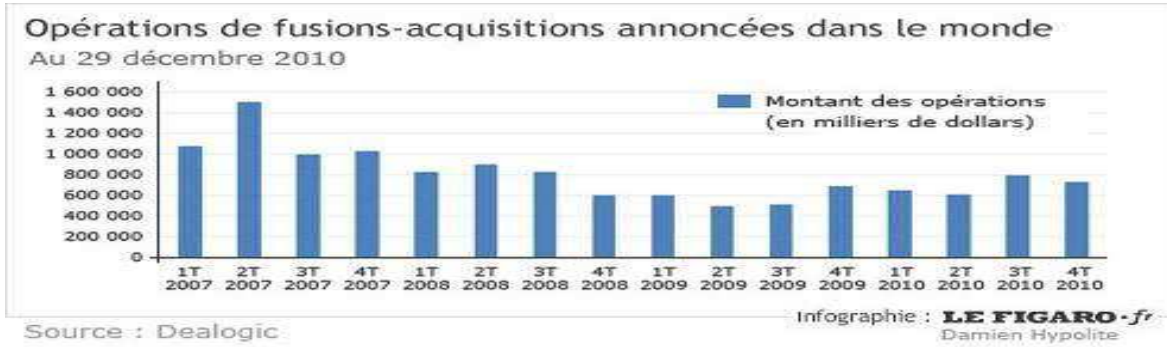
البنكية، في الفترة الممتدة ما بين 2003-2007<sup>1</sup> وصلت نسبة عمليات الاندماج في القطاع البنكي والمالي إلى 53% في

<sup>1</sup> <http://www.lefigaro.fr ,le-retour des -fusions-acquisitions>

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

حين أنها عرفت تراجع في الفترة الممتدة ما بين 2007-2009 بنسبة 32% نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، أما في الوقت الحالي فقد شكلت هذه العمليات نهضة جديدة في الثلاثي الرابع من سنة 2011 لتصل إلى 50%.

### الشكل رقم 05: تطور عمليات إعادة الهيكلة عبر العالم



Source : <http://www.lefigaro.fr/bourse/2010/12/31/04013-20101231ARTFIG00457-fusions-acquisitions-entre-15-et-30-de-hausse-en-2011.php>

ج- إستراتيجية النمو الخارجي: تضمنت إستراتيجية النمو الخارجي تطورا ملحوظا في المجال البنكي والمالي في أوروبا كما في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك إما عن طريق الاندماج الوطني للمؤسسات البنكية والمالية أو عن طريق الاندماج الخارجي أي العابر للحدود أو بتقارب الوظائف البنكية والمالية.

↔ إستراتيجية النمو الخارجي في أوروبا والو.م.أ: شملت عملية إعادة الهيكلة البنكية 3/2 (ثلاثي) البنوك من نفس الجنسية في سنوات التسعينات ، وقد عرفت سنة 1999 تحول كبير في هذه العمليات حيث شهدت أربعة عمليات هامة بمقدار 10 ملايين أورو وخلق قيمة في البورصة ما بين 30-50 مليار أورو<sup>1</sup>. في الو.م.أ عرفت عملية إعادة الهيكلة دفعة قوية وذلك بداية من سنوات الثمانينات ، أين انخفض عدد البنوك حيث وصل إلى 9200 بنك في 1997 مقابل 11500 في 1992 و 14400 في 1990<sup>2</sup>. في نفس الفترة انخفض عدد صناديق الادخار من 4000 صندوق إلى 2000 صندوق وهذا كله كان نتيجة عمليات التقارب الواسعة عرفت بها البنوك الأمريكية بداية من سنوات التسعينات ( 1990). مرت العملية بعدة مراحل أهمها الفترة ما بين 1990-1994 ثم الفترة ما بين 1995-1998 وهي فترة تحويل ملكية الأصول من

<sup>1, 2</sup> Honorat DAFY, Narjohon & Vivien MOULIN – Fusions acquisitions bancaire :Y-A-IL EU une révolution des objectifs ?- DESS « Finance d'entreprise » 2001-2003 Université ,Paris

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

خلال عمليات التقارب بين البنوك في إطار المحفظة المالية. تمثل إستراتيجية النمو الداخلي قفزة نوعية في مسار الصناعة المصرفية وذلك بتكوين كيانات جديدة تنشط في هذا المجال سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يوضحه الإطار الأول و الثاني<sup>1</sup>.

### الإطار الأول :عمليات الاندماج في أوروبا:

- Banco Santander et BancoCenter Hispano-Américano ⇒ BSCH
  - BNP et Paribas ⇒ BNP PARIBAS
  - Banco Bilbao Vizcaya (BBV) et Argentinia
  - Banca Intensa a acquis 70% de Comit
  - Citigroup a acquis les activités de la banque d'investissement Schroder's
  - Banco Espirito et Banco Portugues
  - Crédit Agricole a acquis le Cridit Lyonnais.
- مثل الاندماج في الوظائف في شراء حصص فروع معينة ( الوظائف المتخصصة كقرض الاستهلاك):
- Via Cetelem , BNP Paribas a acquis 70% de la filiale Dresdner WKV
  - SCH a acquis 100% d' AKB en Allemagne et 50% de Finconsumo à San Paolo
  - Crédit Agricole a racheté Fiditalia à Unicredit
  - Crédit Agricole a renforcé le partenariat avec Intensa et racheté 100% de Finaref PPR.
- يما يخص العمليات العابرة للحدود فقد تمثلت في عمليات اندماج وشراء ما بين المؤسسات المندمجة سابقا ومؤسسات أخرى غير
- طنية أي مؤسسات أجنبية وتمثلت في :
- HSBC a acquis le Crédit commercial de France
  - BNP Paribat a acheté 2.5 milliard d'euro United California Bank, et 2.8 milliard d'euro de Bank West (55% )
  - Société Générale a acquis pour 3.3 milliard d'euro des banques de détail dans les pays De l'est, des services financiers spécialisés.

<sup>1</sup> إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات

الإطار الثاني: عمليات الاندماج في الو.م.أ

- Chemical Banking et Manufactorer Hanover ⇒ valorisation de l'ensemble : 2.3 milliards de dollars.
- NCNB et C&S sovran ⇒ valorisation de l'ensemble : 3.9 milliards de dollars.
- Bank America et Security Pacific ⇒ valorisation de l'ensemble : 4.5 milliards de dollars.
- Bank America et Continental BANK ⇒ valorisation de l'ensemble : 2.4 milliards de dollars.
- Keycoup et Society Corp ⇒ valorisation de l'ensemble : 1.4 milliards de dollars

كانت قيمة عمليات التقارب 1200 مليار دولار كتحويل للملكية الأصول ما بين 1995-1997.

- Chemical et Chase Manhattan
- First Union a racheté CorcStates Financial pour 17.15milliards de dollars
- Nation Bank a racheté BarnettBank INC pour 15.5milliards de dollars
- Bank One a racheté First USA
- Travelers Goup et Citicorp

تمثلت عملية الاندماج في شراء وظائف المحفظة مثل بطاقة الائتمان

- Citicorp a racheté le portefeuille d'AT&T Universal qui se composait de 15.5 milliards de dollars d'encours de crédit et de plus de 12millions de comptes d'actifs.
- La Chase Manhattant a racheté le portefeuille de 4 milliards de dollars de la Bank of New YorkJP Morgan et Chase Manhattan
- Banque régionales Américan ( First-USBancorp, Fleet Boston- Summit Bancorp).

⇒ الإصلاحات التشريعية التي ساهمت في تطوير استراتيجية النمو الخارجي: لتسهيل عملية النمو الخارجي

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

للمؤسسات البنكية ، اتبعت الحكومات العديد من الإصلاحات في مجال التشريع البنكي سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك استجابة لتغيرات المحيط المالي والمصرفي.

في الـ 1900م: عرفت التشريعات البنكية إصلاحات بداية من سنوات الثمانينات، كما تواصلت العملية خلال سنوات التسعينات، ومن أهم هذه القوانين ، القانون الصادر في 1994 الذي سمح للبنوك بالانتشار في كامل التراب الأمريكي ويتعلق الأمر بـ " Reigle- Neal Interstate Banking & Branching Efficiency " الذي قام بحذف الحواجز الجغرافية، إضافة إلى حذف الحواجز بين الوظائف المالية وفقا لقانون "Glass Steagl" لسنة 1933 و قانون " Bank Holding Company" لسنة 1956 وقانون 1999 الذي ألغى الحواجز التي كانت موجودة بين بنك تجاري ومؤسسة توظيف وشركة تأمين.

في أوروبا: أخذت الإصلاحات البنكية نفس الإطار وذلك بهدف تطوير الصناعة المصرفية وكمثال على الإصلاحات سنعرض حالة فرنسا باعتبارها أحد الدول السبّاقة في مجال تصحيح التشريع البنكي:

- 1982 : ظهور قانون يسمح بزيادة الهيئات المالية الوطنية في السوق البنكي.
- قانون 1984 : سمح بتطوير القانون البنكي من خلال توحيد الإطار التشريعي والتنظيمي للعمل المالي والمصرفي من خلال تعريف مؤسسات الائتمان ، الشركات المالية وتنظيم المهنة عن طريق خلق هيئة متخصصة (AFEC) للتسيير والمراقبة والمتكونة من (Comité de règlementation bancaire et Comité des établissement de crédit)
- كما تم إلغاء تأطير القرض و بروز دور السوق المالي بدخول الأعوان الاقتصادية غير المالية إلى سوق رؤوس الأموال .

- 1987 : مواصلة الإصلاحات البنكية عن طريق خصخصة (Paribas, Société Général , CCP)

- 1993 : مواصلة خصخصة (BNP, Crédit local)

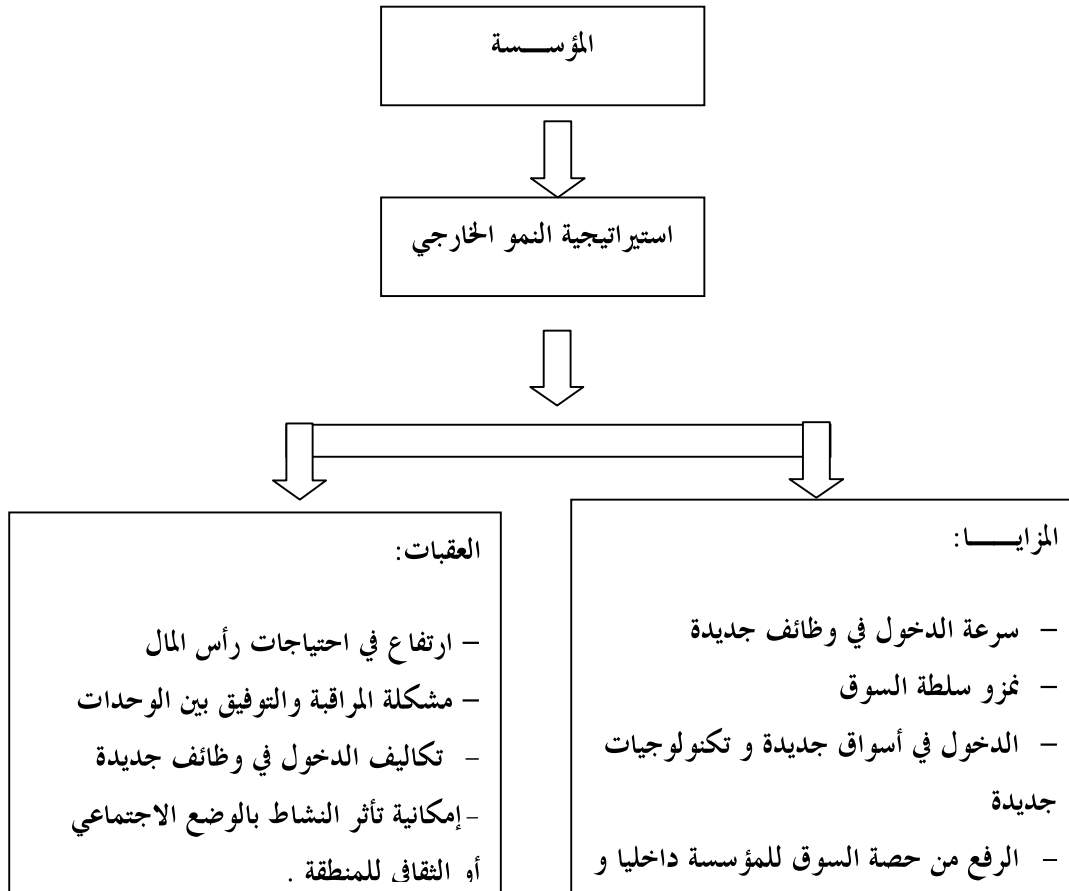
- 2002 : قامت الدولة ببيع حصتها في Lyonnais

↔ مزايا وعقبات استراتيجية النمو الخارجي: تمثل سياسة النمو الخارجي أسلوب تطوير وتنمية المؤسسة ( مهما كان

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

نوع نشاطها) ويمكن تقسيم عبارة " استراتيجيّة النمو الخارجيّ " إلى جزأين : استراتيجيّة النمو واستراتيجيّة خارجيّة<sup>1</sup>، فاستراتيجيّة النمو تمس توسيع المؤسسة بإتباع أساليب مختلفة إما الدمج، الامتصاص ، التركيز..... إلخ وهي بذلك تعبر عن قرار متخذ من طرف مسير المؤسسة لتكبير حجمها. أما عبارة استراتيجيّة خارجيّة فهي تخص علاقة سياسة المؤسسة بمحيطها ويتعلق بكيفية التعامل مع الأعوان الاقتصادية من جهة ( سوق الخدمات والسلع، سوق رؤوس الأموال، المواد الأولية العمل) والأعوان القانونية والاجتماعية ( الهيئات الحكومية والقوانين ، الكثافة السكانية والعادات والتقاليد). إن عملية النمو الخارجيّ بإتباع أسلوب الاندماج والشراء هي عبارة عن استراتيجيّة للنمو والتطور. بمعنى توسعة المؤسسة من حيث ( رأس المال، اليد العاملة، خطوط الإنتاج والتقنيات والتكنولوجيا) وعليه فإن لها مزايا كما لها عقبات موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم 06: مزايا وعقبات استراتيجيّة النمو الخارجيّ



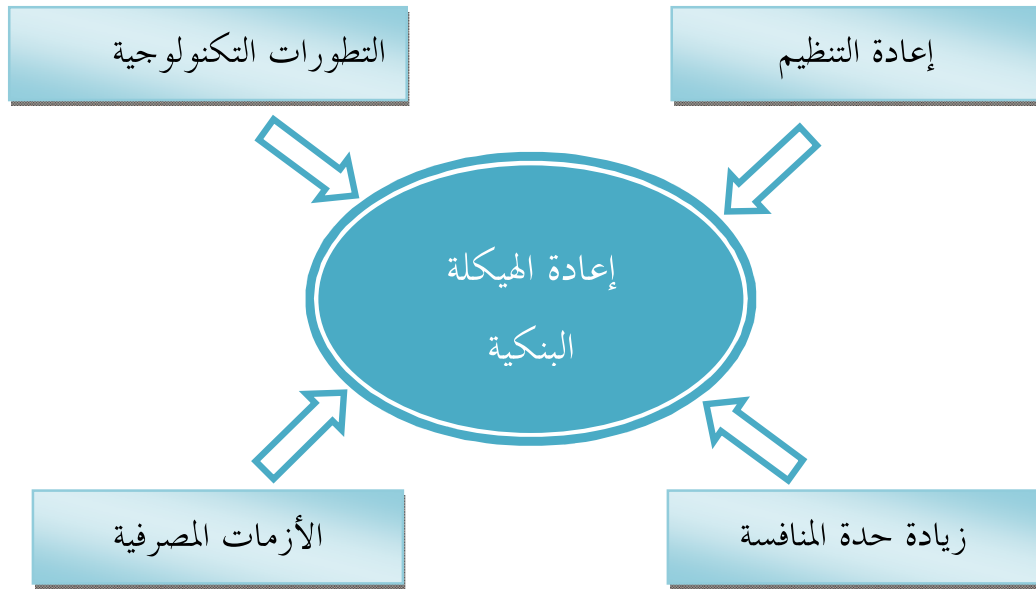
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على عناصر الدراسة، المتوفرة في: LARBES Melha , La restructuration bancaire

<sup>1</sup> LARBES Melha , La restructuration bancaire : cas des Fusions & Acquisitions en Europe, Mémoire de Magister, option MFB, Université MOULOUUD MAMERIE de TIZI OUZOU 2010-2011

### المبحث الثاني: مبررات إعادة الهيكلة

تمثل إعادة الهيكلة المطبقة من طرق البنوك وسيلة لإحداث تغييرات جذرية على مستوى إستراتيجية البنك بغرض تحسين الأداء وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن وبالتالي إعادة التمرکز في السوق المصرفي والمالي الحديث عن طريق إتباع عدة سياسات وتعود أسباب إعادة الهيكلة البنكية إلى وجود العديد من المبررات سمحت بحدوث التكامل في العمل المصرفي والمالي حسب ما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم 07: مبررات إعادة الهيكلة البنكية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

أولاً: إعادة التنظيم ( التقليل من التقنين البنكي)

عرفت معظم الأنظمة البنكية بداية من سنوات الثمانينات عملية إعادة التنظيم لأنشطتها عن طريق إصلاح التشريعات واللوائح البنكية ، وهذا نتيجة لمنطقين مفروضين من طرف السلطة النقدية من جهة ولتحسين شروط عمل السوق المالي من جهة أخرى، أخذت عملية إعادة التنظيم شكلين أساسيين تضمننا تحرير الوظائف التقليدية للبنوك وتبني سياسة تنويع وتطوير وظائف جديدة، كما خصت عملية إعادة التنظيم حجم البنوك وكذا سياسة التسعير (أسعار الفائدة معدلات المصرف) مما سمح بالوصول إلى عوالة الوظائف البنكية بمساعدة عملية حذف الحواجز الجغرافية أمام المعاملات المصرفية



## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

والمالية. مثل : في فرنسا ، ساهم القانون البنكي رقم 84-46 الصادر بتاريخ<sup>1</sup> 1984 ، في وضع شروط للمنافسة تسمح بتطوير الصناعة البنكية وكذا شروط الدخول في المهنة البنكية ومختلف أصناف مؤسسات الائتمان، كما ساهم هذا القانون في تكريس مبدأ البنك الشامل .

قد ساهم القانون البنكي لسنة 1984 أيضا في إعادة هيكلة الصناعة البنكية الفرنسية وتعزيز فكرة المنافسة ، فقد لوحظ اختفاء البنوك أو مؤسسات الائتمان الفاشلة من الساحة المصرفية أين أصبح عددها 855 مؤسسة سنة 2005 (أي-57% من مجموع المؤسسات) مقارنة مع سنة 1995 أين كان عددها 1445 مؤسسة وسنة 1984 أين كان عددها 2001 مؤسسة. ثم حذف العديد من الحواجز الإدارية كانت تعيق العمل المصرفي سواء في فرنسا أو في الإتحاد الأوروبي أو في الولايات المتحدة الأمريكية، والسماح بحرية حركة رؤوس الأموال وكذا امتهان وظائف جديدة إلى جانب الوظائف التقليدية والتعامل على مستوى السوق المالي. سمح القانون رقم 96-597 الصادر بتاريخ 02 جويلية 1996<sup>3</sup> المتعلق بقانون عصرنه النشاطات البنكية والمالية، بتحديد المهن المالية ووضع القانون التنظيمي الموحد للوسط المالي أين أصبح يسمى بممول خدمات الاستثمار إضافة إلى وضع تنظيم جديد للأسواق.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق عملية إعادة الهيكلة على مستوى المؤسسات المصرفية سمح بظهور عمليات واسعة للتركيز البنكي (اندماج - شراء) وكذا إتباع سياسة التنوع في النشاطات المصرفية والمالية. من جانب آخر سمحت إعادة الهيكلة البنكية التي كانت كنتيجة حتمية لظاهرة العولمة المالية والمصرفية من جهة والالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل من جهة أخرى ، بترابط الأنشطة البنكية على مستوى الدولي عن طريق خاصية أثر الدومينو *effet de dominos* وإمكانية انتقال العدوى بالخصوص أثناء الأزمات.

<sup>1</sup> Jennifer Goeytes & Alionne Mobaye ,Les Raisons de la restructuration du secteur bancaire en France, Université, Paris 1-Master1 2006-2007, Site web:www.écoparis1.ifrance.com /tpM/E42.pdf

<sup>2</sup> Olivier Jervez, Le secteur bancaire, La revue banque éditeur, France 2000, p49

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

يمكن اعتبار عملية إعادة التنظيم للوائح والتشريعات البنكية عامل أساسي لمسايرة المحيط المالي والمصرفي الجديد و بالتالي تسهيل ممارسة الأنشطة المالية والمصرفية الدولية عن طريق إتباع سياسة التقليل من تقنين النشاط البنكي والتي تتمحور حول:

- تم تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب الطلب و العرض (تم إلغاء سياسة تأطير القروض).

- السماح للبنوك من التنوع في مختلف الأنشطة المصرفية والمالية (أي التحول من البنوك المتخصصة إلى الشاملة).

- السماح بالتوسع في الأسواق المصرفية.

### ثانيا : تزايد المنافسة

في ظل التحولات المالية و المصرفية ازدادت حدة المنافسة في مجال الصناعة المصرفية سواء بين البنوك فيما بينها أو بين البنوك و المؤسسات غير المالية مما دفع بالسلطات المعنية إلى البحث عن الحلول اللازمة لمواجهة هذه التحديات. تمثلت إستراتيجية البنوك في هذه المرحلة بإتباع عدة سياسات مثل التركيز البنكي ، التنوع في الوظائف أو سياسات أخرى مختلفة كالاندماج والشراء. ظهرت عملية المنافسة من خلال التحرير المالي والمصرفي وإعادة التنظيم للتشريعات واللوائح المتعلقة بالعمل المصرفي إضافة إلى حذف الحواجز على تحركات رؤوس الأموال، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة حدة المنافسة في مجال الصناعة المصرفية .

من خلال نمو المنافسة في السوق المالي ، سعت المؤسسات البنكية إلى التأقلم الدائم مع الظروف الجديدة للسوق عن طريق تحليل التطورات المالية للنشاط البنكي وبالتالي الاهتمام بدراسة العلاقة بين المستجندات المالية والأداء البنكي.

في فرنسا، تميزت الفترة ما بين 1985-1989 بموجة هامة من المستجندات المالية يمكن شرحها بالتقاء أربعة عوامل<sup>1</sup> ساهمت في تطوير الصناعة المصرفية:

- التطور التكنولوجي الملحوظ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال

<sup>1</sup> ChristienDe Boissieu , Les système financiers, مرجع سابق ص10

- نمو الخطر في سنوات التسعينات ( خطر معدل الفائدة وخطر سعر الصرف )
- تشريعات غير ملائمة
- تفاقم المنافسة بين الساحات المالية.

فالمستجدات المالية لم تكن على مستوى السوق المالي فحسب وإنما شملت أيضا النشاطات البنكية مثل تطوير تقنيات فوترة القرض الايجاري Le crédit bail وكذا تطوير عمليات التمويل للآجال الطويلة .

ساهمت التطورات المالية وإعادة تنظيم القوانين المصرفية في فتح البنوك ومختلف الفروع في جميع أنحاء العالم في تطوير الخدمات المقدمة لمختلف الزبائن من جهة، وزيادة حدة المنافسة بين هذه البنوك من جهة أخرى.

### ثالثا: الأزمات المصرفية

في ظل العولمة المالية في سنوات التسعينات ، ظهرت موجة متسارعة من التحرير المالي والمصرفي ، مما أدى إلى ظهور عدة أزمات مالية غالبا ما كانت مصحوبة بتغيرات قوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة .

وقد أكدت دراسة أجرت على 53 دولة في الفترة ما بين 1980-1995<sup>1</sup> لدراسة العلاقة بين التحرير المالي والهشاشة المالية ، على أن تزايد حدوث الأزمات المصرفية كان بسبب سياسة التحرير المالي المتبعة من طرف هذه الدول ،تظهر الأزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع ولا يستطيع تلبية تلك الطلبات نظرا للسيولة غير المتوفرة لديه ، وهنا يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك ،إذا امتدت هذه المشكلة إلى بنوك أخرى فتسمى هذه الحالة أزمة مصرفية.

في ظل التحولات المالية والمصرفية ولاسيما التحرير المالي والمصرفي للعمليات ، أصبحت الأزمات المصرفية أكثر انتشارا نظرا للعدوى المتنقلة بفعل فتح الأسواق المالية والمصرفية وعولمة النشاطات المصرفية . من بين أهم العوامل المساعدة في حدوث الأزمات المصرفية هي المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مجال المضاربة في الأسواق المالية

<sup>1</sup>بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص44

والتعامل بالمشتقات المالية مما نتج عنه عدم استقرار الاقتصاد العام نتيجة التعامل برؤوس الأموال القصيرة الأجل والتوسيع في العمليات خارج الميزانية .

إن تعرض أي مؤسسة بنكية للأزمة في أي دولة يؤدي إلى انتقال العدوى إلى المؤسسات المالية والبنكية في دول أخرى بفعل أثر الدومينو ونتيجة للتحرير المالي المصرفي، وهنا عملية إعادة الهيكلة البنكية تتم من خلال وضع خطة إستراتيجية لمواجهة

هذه التحديات<sup>1</sup> سواء على مستوى الأنشطة البنكية أو الممارسات في السوق المالي.

ولهذا وجدت اتفاقية بازل للحد من هذه المخاطرة. وعادة ما تحدث الأزمات بسبب<sup>2</sup>:

-عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي: تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية، فيصعب على عملاء البنوك العاملين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة والوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر في حدوث الكثير من الأزمات المالية، أما على المستوى المحلي فتعتبر التقلبات في معدل التضخم عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة.

-اضطرابات القطاع المالي: شكل انهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الأموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية. وشهد القطاع المالي توسعا كبيرا، ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف في الاقتصاد.

<sup>1</sup> Magdi Iskander & Gerald Meyerman & Dale.f, & Sean Hagn , Restructuration et gouvernement d'entreprise en Asie de l'Est, revue Finance & Développement, Mars 1999

<sup>2</sup> زايدي عبد السلام & مقران زيد ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص10

عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة الكافية في القطاع المالي وضعف في الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان في نوع واحد من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري.

- **ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية:** يمثل الإطار الذي تعمل فيه البنوك أحد العوامل الأساسية لنجاحها، فإذا كان هذا الأخير يتسم بالهشاشة أو الضعف فسوف يؤثر ذلك على أداء البنوك، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة وإجراءات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإطار التشريعي هي إحدى معوقات فعالية السوق وممارسة الإشراف على الأعمال المصرفية.

**ولمعالجة آثار الأزمة على القطاع المالي والمصرفي تقوم الدول بعدة إجراءات نذكر من بينها<sup>1</sup>:**

- تبني الحكومات خطة إنقاذ للجهاز المصرفي من خلال شراء أسهم البنوك المتعثرة.
- ضخ الأموال العامة في الجهاز المصرفي بهدف دعم البنوك الإستراتيجية، والبنوك القادرة نوعاً ما على النهوض من جديد.
- تبني إستراتيجية الاندماج والشراء بين البنوك فيما بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية لإنقاذ الوضعية المالية للجهاز المصرفي.
- إعادة هيكلة البنوك المتعثرة لإستراتيجيتها .
- تفعيل إجراءات الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل.
- منح قروض مساندة للوحدات المصرفية التي تعاني من مشكلات مالية.
- تجنب ثبات أسعار الفائدة وخاصة المحتسبة على الإقراض طويل الأجل.

<sup>1</sup>أنظر في ذلك :

-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص210  
- مصطفى العمواسي، أحمد زهدي. الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، مركز الرواد، الأردن

- تشجيع عملية الدمج الطوعي ومساعدة البنوك على إتمام ذلك واللجوء إلى الدمج القسري لحماية أموال المودعين واستمرار الثقة في الجهاز المصرفي .
- تدعيم مبدأ الشفافية سواء بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للأشراف والرقابة أو الجهة الرقابية ذاتها.
- أهمية الإنذار المبكر للأزمة .

### رابعاً : التطورات التكنولوجية

تأثرت النشاطات المصرفية والمالية بالتحويلات التكنولوجية وخصوصاً التطور الهائل في مجال الاتصال والمعلومات والانترنت، سمحت هذه التطورات بابتكار طرق جديدة للتقرب من الزبائن.

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع في استخدام الكمبيوتر حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات وتقليل الأعباء البيروقراطية وتوفير الوقت لكل من العملاء والعاملين في البنوك ، كما ساهمت التطورات التكنولوجية ولاسيما الانترنت في مواكبة حجم المعاملات المالية المتزايدة ، خصوصاً بعد الانفتاح المالي للأسواق ، وعلية إمكانية حصول العميل على الخدمات المطلوبة في أي فرع من فروع البنك المعني . كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات المصرفية هو استخدام التقنيات الحديثة فيها، مثل استخدام وسائل الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها (النقود البلاستيكية ، بطاقات الائتمان ، النقود الذكية ، النقود الالكترونية ... ) وتزايد حجم المعاملات المصرفية الالكترونية عبر الحدود عن طريق ما يسمى بالتجارة الالكترونية، بالإضافة إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وظهور ما يعرف بالخدمات المصرفية المتزلية أو بالهاتف.

- 1- **تعريف تكنولوجيا المعلومات:** هناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم التطورات التكنولوجية ونظام المعلومات ، لما تكتسبه من أهمية في تسيير المؤسسة ( سواء كانت مؤسسة مالية أو اقتصادية) واستمراريتها. نذكر من بين التعاريف ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>ناظم محمد نوري الشمري & عبد الفتاح زهير العبدلات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2008، عمان، الأردن، ص19

↪ **تكنولوجيا المعلومات حسب ايفي أوز (Effy Oz 2002):** يعرف على أنه مجموعة من النظم المعتمدة على الحاسب وتتكون من البيانات ، الأجهزة، البرمجيات، الشبكات، الأفراد و القواعد والإجراءات التي تنظم العمل.

↪ **نظام المعلومات حسب حيدر (2002) ،** هو مجموعة من النظم المبنية على الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات و التي تتكون من مجموعة من الأجزاء التي تتكامل مع بعضها البعض لتكون نظاما فعالا، أين تتضمن هذه الأجزاء كل ما يتعلق بالمعدات والأجهزة ، وكذا قواعد البيانات وشبكات الاتصال عن بعد. أما فيما يخص **تكنولوجيا المعلومات ،** فهي تمثل جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ، نقل وتخزين المعلومات بشكل الكتروني.

↪ **تعريف مرسى 2002:** يعرف نظام المعلومات على أنه مجموعة متداخلة من المكونات التي تعمل على تجميع، تشغيل ونشر المعلومات بهدف مساندة صنع القرار داخل المؤسسة ومتابعته، أما تكنولوجيا المعلومات فهي نظم معلومات معتمدة على الحاسب الآلي وبرامج التشغيل.

2- **مكونات تكنولوجيا المعلومات:** يعتمد نظام المعلومات على خمسة عناصر أساسية<sup>1</sup> تعمل بشكل متناسق لضمان فعالية النظام وهي:

↪ **الأفراد:** يمثلون العنصر الأساسي في نظام المعلومات، وهم نوعين، المختصين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وتطوير النظام، والمستعملين النهائيين (المحاسب، المدير، الزبائن... إلخ).

↪ **الأجهزة:** وهي تمثل كافة الوسائل المادية التي تمر عبرها البيانات والمعلومات ( الحواسيب وملحقاتها).

↪ **البرمجيات:** وهي تمثل نظم التشغيل تستخدم البيانات والمعلومات المتوفرة بمعالجتها للوصول إلى حل للمشكلة أو اتخاذ القرار.

↪ **البيانات:** وهي تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات، وعليه يجب استعمالها بطريقة فعالة من خلال اقتناء أو صنع البرمجيات التي تمكن المؤسسة من استغلالها بطريقة فعالة.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - ناظم محمد نوري الشمري & عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية، مرجع سابق ص21 - مائير كوهين، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، النظم المالية والتمويلية: المبادئ والتطبيقات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة

← الشبكات: وتضم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بعيدة المدى مثل الانترنت، وشبكات الداخلية وشبكات الخارجية.

3- مزايا وأهمية نظام المعلومات: إن لنظام المعلومات مجموعة من المزايا في استخدامه وذلك راجع للأهمية التي

يكتسبها داخل المؤسسة.

أ- مزايا نظام المعلومات: تتلخص مزايا نظام المعلومات في مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في:

- تحسين أداء الخدمة المقدمة للزبائن ( مثلا آلات الصرف الآلي في البنوك)

- المساهمة في تطوير وخلق منتجات جديدة خاصة على مستوى البنوك.

- التعرف على الفرص المتاحة في السوق ومحاولة استغلالها لمواجهة تحديات المنافسة.

- تسهيل التواصل بين العملاء والمؤسسة.

ب- أهمية نظام المعلومات: ترجع أهمية نظام المعلومات داخل المؤسسة إلى الأسباب التالية:

- السرعة في الحصول على المعلومة ومعالجتها

- الدقة في تحليل البيانات ووفرة المعلومات المخزنة بواسطة الأجهزة الحديثة

- توفير الجهد البشري مقارنة مع النظم التقليدية.

على أساس هذه التطورات ، حاولت جميع البنوك مسايرة التقدم التكنولوجي لمواجهة التحديات المالية العالمية عن طريق

تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمليات المصرفية ، وكذا تنويع

الخدمات المصرفية وتطوير التسويق المصرفي بالاعتماد على تأهيل العنصر البشري لمواكبة تطورات العمل المصرفي.

**المبحث الثالث : الأساليب الناجمة عن إعادة الهيكلة**

إن عملية إعادة هيكلة الصناعة المصرفية من خلال عمليات الاندماج وال شراء في مجال الخدمات المالية والمصرفية تتضمن

عدة أنواع باعتبار أن المعاملات تتم بين أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية ( المحلية والأجنبية ) مؤسسات مالية ( محلية

وأجنبية) إضافة إلى المؤسسات غير المالية كشركات التأمين ( المحلية والأجنبية ) لذلك تختلف أساليب إعادة الهيكلة



## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

باختلاف أنماط المؤسسات وأهدافها.

أولاً: تكوين المجموعات البنكية (les groupes bancaires) :

تحت تأثير المنافسة المتنامية ، شرعت البنوك في تبني إستراتيجية التركيز البنكي من خلال تكوين مجموعة بنكية قادرة على مواجهة التحديات المفروضة من طرف العولمة المالية. لا تعتبر ظاهرة التركيز البنكي حديثة المنشأ ففي الفترة ما بين 1960-1970 تشكلت كتل بهدف تنويع الوظائف أما في سنوات الثمانينات فكان السباق نحو امتلاك أكبر حصة سوقية عن طريق عمليات الاندماج والشرء Fusion et acquisition في حين كان التوجه في سنوات التسعينات نحو عولمة الأنشطة المصرفية بتبني نموذج البنك الشامل ، و حالياً يبقى التوجه البنكي نحو تشكيل مجموعات بنكية ومالية على المستوى العالمي. إن التوجه الحديث نحو تشكيل عمالقة في مجال الصناعة المصرفية، كان بالاعتماد على مختلف التحولات المالية ولا سيما التحرير المالي وما يتعلق بجذب مختلف الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال وكذا إعادة تنظيم لمختلف التشريعات والقوانين المصرفية. من خلال عمليات إعادة الهيكلة استطاعت هذه المجموعات البنكية المرور من استراتيجية تدويل وظائفها إلى إستراتيجية عولمة عملياتها المصرفية . تساهم عولمة العمليات المصرفية في تشكيل عمالقة الصناعة المصرفية من خلال فتح البنوك للفروع المختلفة عبر مختلف دول العالم وبالتالي توسيع نشاطها وعملياتها في داخل البلد وخارجه .

الجدول رقم 01 : عمالقة الصناعة المصرفية 2006 (المبالغ بالمليار دولار )

الترتيب	البلد	رقم الاعمال الأرباح	الأصول	قيمتها في البورصة
01	الو.م.أ	120.3	1494.0	230.9
02	الو.م.أ	85.4	1291.8	184.2
03	فرنسا	81.1	1105.4	54.7
04	الو.م.أ	79.9	1198.9	144.1
05	بريطانيا	76.4	1274.2	193.3
06	فرنسا	60.9	1228.0	77.7
07	بريطانيا	55.1	1119.9	106.4

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

54.3	532.2	4.3	52.4	بريطانيا	Lloyds TSB group	08
71.3	850.1	5.9	51.7	بريطانيا	HBOS	09
54.7	1041.1	5.2	50.0	هولندا	ABN Amro holding	10
61.5	815.3	4.4	49.7	فرنسا	Société générale group	11
76.0	1587.1	5.9	47.9	بريطانيا	Barclays	12
91.3	956.4	8.5	44.8	اسبانيا	Banco Santander	13
107.8	481.7	7.7	40.4	الو.م.أ	Wells Fargo	14
88.4	520.8	6.6	35.9	الو.م.أ	Wachovia	15
93.8	1325.2	5.9	28.0	اليابان	Sumitomo Mitsui Financial	16
69.1	463.8	4.5	28.2	اسبانيا	Banco bilbaovizcaya	17
93.8	1325.2	5.9	28.0	اليابان	Muziho Financial	18
43.0	318.9	3.2	26.4	استراليا	Natal AUSTRALIA Bank	19
53.7	397.5	2.9	25.0	كندا	Royal Bank of canada	20
37.3	338.2	2.4	24.5	بلجيكا	K B C group	21
143.0	1024.4	3.2	23.5	اليابان	Mitsubishi VFJ fimi	22
23.9	569.4	1.4	22.6	ألمانيا	Commerz Bank	23
27.5	527.2	2.4	22.1	بلجيكا	Dexia	24
42.4	343.1	3.4	21.2	الو.م.أ	WASHINGTON Mutuel	25
22.4	385.2	2.0	21.0	الدنمارك	Danske Bank group	26
75.9	359.3	2.9	21.0	ايطاليا	Uni crédit	27
40.9	370.7	2.6	19.8	ايطاليا	Banca Intesa	28
105.0	472.3	5.9	19.4	الصين	China construction BK	29
20.6	108.2	1.8	19.4	البرازيل	Banco of brasi	30

المصدر: Dhafer Saidane ,L'industrie bancaire ,RB édition ,2007 , Paris

ثانيا : خلق مؤسسات جديدة وتطوير الشراكة

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

يعتمد مبدأ قيام أو خلق المؤسسات الجديدة على أحد أهم عناصر التحولات المالية والمصرفية الناجمة عن العولمة المالية وهو حذف الحواجز الجغرافية أمام العمل المصرفي والمالي فرغم محاولة البنوك المحلية لأي بلد مواجهة تحديات العولمة المالية إلا أن حدة المنافسة المصرفية دفع بالبنوك إلى إيجاد الحلول من خلال :

- إعادة هيكلة نشاطها عن طريق إدخال وظائف جديدة
  - الشراكة بين مختلف البنوك أو بين البنوك والمؤسسات غير المالية بهدف خلق كيان جديد
  - فتح فروع على المستوى العالمي للمجموعات البنكية العملاقة بفعل الانفتاح المالي والمصرفي
- تهدف عملية خلق المؤسسات الجديدة وتطوير الشراكة بين الهيئات المالية والمصرفية إلى تكوين سوق مصرفي عالمي . يعرف السوق المصرفي على أنه مساحة جغرافية متجانسة تتميز بالحيطة والحذر من جهة وذات حواجز متحركة من جهة أخرى يتصف بالمرونة التشريعية ( مرونة اللوائح والقوانين ) باعتباره المكان الأكثر تنافسية.
- إن السوق المصرفي الحذر هو مكان التقاء الطلب والعرض على المنتجات والخدمات المالية ، يمكن التعرف على سوق رؤوس الأموال والسوق المصرفي ، حيث يتم التعامل بالأدوات المالية للتمويل الطويل الأجل في السوق الأول بالإضافة إلى أدوات السوق النقدي المتمثلة في التمويل القصير الأجل أما السوق المصرفي فيعرف بمجموعة الوظائف ( التجزئة ، تمويل الاستثمار ، السندات ..... ) ويتميز بتنوع الخطر المصاحب لتنوع الوظائف ( خطر قرض الاستثمار ، تحويلات المؤسسات ، خطر الاعتماد المستندي ... ) كما يتميز بمدة العمليات التي تحدد التزام البنك تجاه الزبون .
- يعتمد مبدأ خلق المؤسسات وتطوير الشراكة على فتح رأس مال البنوك للمساهمات المحلية والأجنبية بمختلف أنواعها سواء كانت مساهمات الأفراد أو المؤسسات .

### الجدول رقم 02 تطور الشراكة لبنك باريس الوطني BNP Paribas

	النسبة المئوية ( % ) 03	النسبة المئوية 2005
المستثمرين المؤسسيين	67.2	74.1
الأوروبيين	55.4	60.8
غير الأوروبيين	11.8	13.3
الأجراء	5.1	5.6

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

السندات المملوكة للمجمع	5.1	1.1
المساهمين الأفراد	7.1	6.8
آخريين	9.7	6.7
AXA	5.8	5.7
المجموع	100.0	100.0

المصدر : Dhafer saidane , 2007, L'industrie bancaire ,RB édition, Paris

الجدول رقم 03 : تطور الشراكة في الشركة العمومية ( Société générale )

النسبة المؤوية % 2005	النسبة المؤوية % 2003	
74.3	72.0	الجمهور
7.5	8.4	الأجراء ذوي الاقدمية
4.1	4.8	الامتلاك الذاتي
3.0	3.0	Groupama
2.5	2.5	Meiji yasudatife Insurance
1.8	1.9	CDC
1.7	1.6	ndazione casse di Risparmio di Torino
1.4	1.3	Dexia
1.7	2.5	آخريين
100.0	100.0	المجموع

المصدر : مرجع سابق ص 98, Dhafer saidane , L'industrie bancaire,

### ثالثا: تجديد المؤسسات

ساعد تطور المنافسة على ظهور منتجات وعمليات جديدة كما دفع تغير المحيط المالي والاقتصادي بالمؤسسات المصرفية والمالية

لتكييف هيكلها ونمط تسييرها حتى تتلاءم مع معطيات المحيط الجديد وذلك من خلال<sup>1</sup> :

- البحث المستمر عن نمو المؤسسة المتواصل عن طريق الحصة السوقية المرتبطة بحجم المؤسسة
- خلق القيمة بالاعتماد على الوضعية المهيمنة في السوق من جهة وتخفيض التكاليف والرفع من اقتصاديات السلم من جهة أخرى
- التركيز على تجديد وتنويع الخدمات المقترحة على الزبائن.
- تطوير أنظمة التسيير بما يتوافق مع متغيرات السوق باستعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال المعلومات والاتصال

<sup>1</sup> استخلاص من الدراسة

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

- الاعتماد على أساليب الحيطرة والحذر في تسيير محفظة البنوك (احترام مقررات لجنة بازل).

تعتمد عملية تجديد المؤسسات على تطويرها من خلال إتباع أحد النموذجين إما إعادة الهيكلة الداخلية التي تعتمد على تطوير المؤسسة لقدراتها ومؤهلاتها مع الحفاظ على شخصيتها القانونية أو عن طريق إعادة الهيكلة الخارجية التي تعتمد على التوسع من خلال عمليات الشراء والاندماج وتكوين هيكل جديد قادر على مواجهة تحديات المنافسة العالمية في المجال المالي والمصرفي:

يعمل الاتحاد في مجال الصناعة المصرفية على خلق كيانات مصرفية عملاقة بإمكانها ممارسة العمليات المالية والمصرفية العالمية الجديدة الناجمة عن التحولات المالية ولا سيما في مجال التحرير المالي والمصرفي ويكون هدفه :

- خلق كيان جديد بدويان بنك أو أكثر

- إمكانية ممارسة العمل المصرفي الجديد في ظل المنافسة العالمية

- إمكانية زيادة الحصة السوقية من خلال تنمية وتطوير المعاملات المصرفية عن طريق جذب الزبائن محليا وخارجيا

- إمكانية اكتساب المزايا التنافسية عن طريق تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن

### رابعاً: تنويع الوظائف

ساهمت عملية إعادة الهيكلة البنكية في تبني البنوك لعدة استراتيجيات لمواجهة تحديات المنافسة المتنامية تمثلت هذه الأخيرة في فتح الفروع البنكية إما محليا أو خارجيا وذلك بفعل التحرير المالي والمصرفي وحذف الحواجز الجغرافية أمام العمل المصرفي. نتيجة لهذه التحولات المالية والمصرفية استطاعت الأنظمة المالية والبنكية لكثير من الدول التوسع عن طريق فتح الفروع البنكية في أرجاء العالم ، فمثلا، في فرنسا كان عدد مؤسسات القرض عبر العالم 944 مؤسسة فرنسية سنة 2005 في حين استقبل النظام المالي والمصرفي الفرنسي 237 مؤسسة قرض<sup>1</sup> في 2006 (أنظر الشكل 01 و 02).

تهدف عملية فتح الفروع البنكية إلى استجابة المؤسسة المصرفية لمتغيرات المحيط المالي والمصرفي وزيادة حدة المنافسة في السوق وعليه تعمل هذه الفروع على توفير مجموعة من الخدمات لمواجهة طلبات الزبائن وذلك بتنويعها اعتمادا على

مرجع سابق. ص 88, L'industrie bancaire, Dhafer saidane,<sup>2</sup> 1

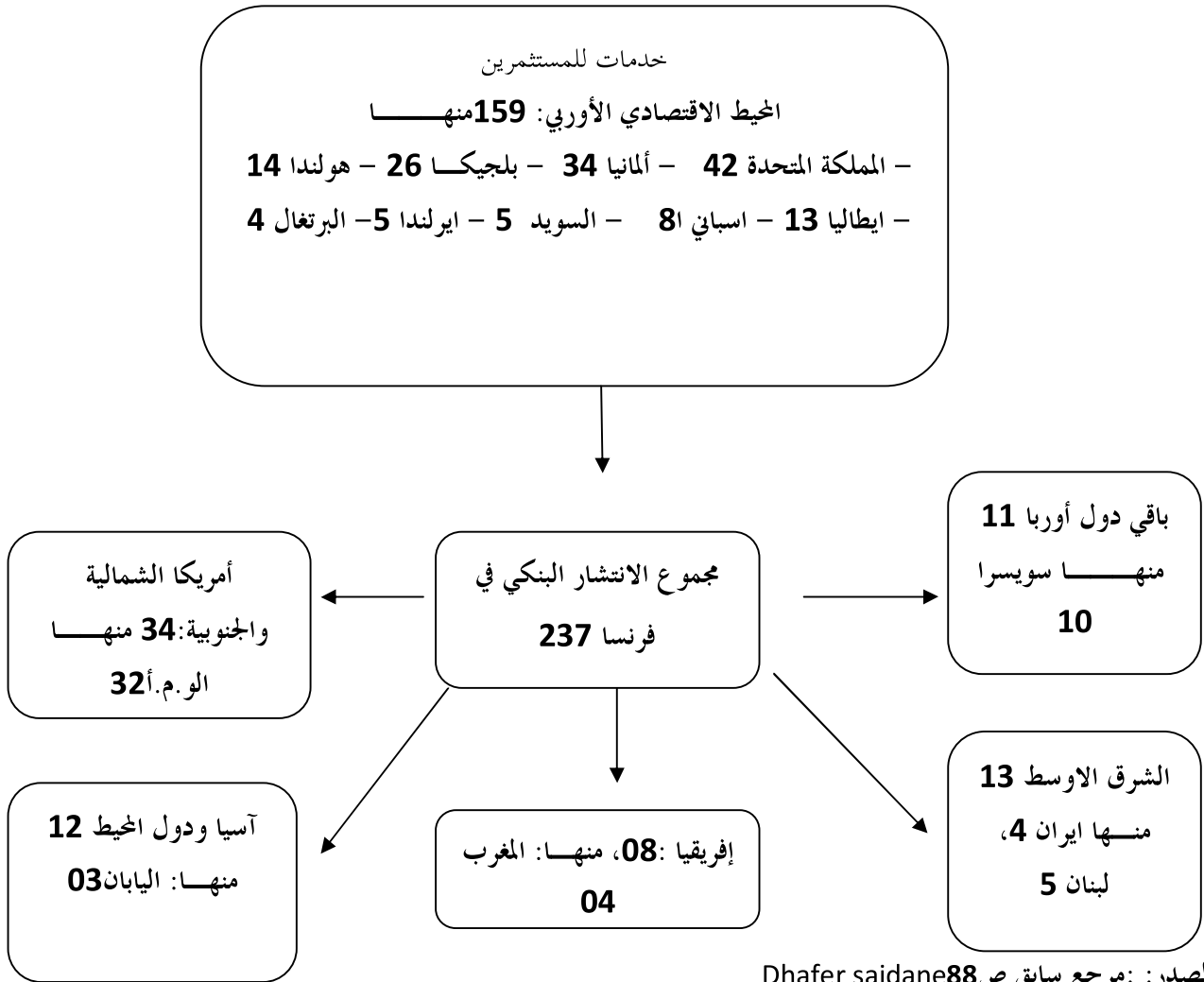
## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

التكنولوجيا المتطورة يشمل التنوع في الوظائف :

- بنك التجزئة
- بنك التمويل والاستثمار ( شركات البورصة، شركات الاستثمار )
- الخدمات المالية المتخصصة (شركات التأجير والقروض التجارية-Crédit bail et location)،خدمات التأمين
- وظيفة تسيير الأصول

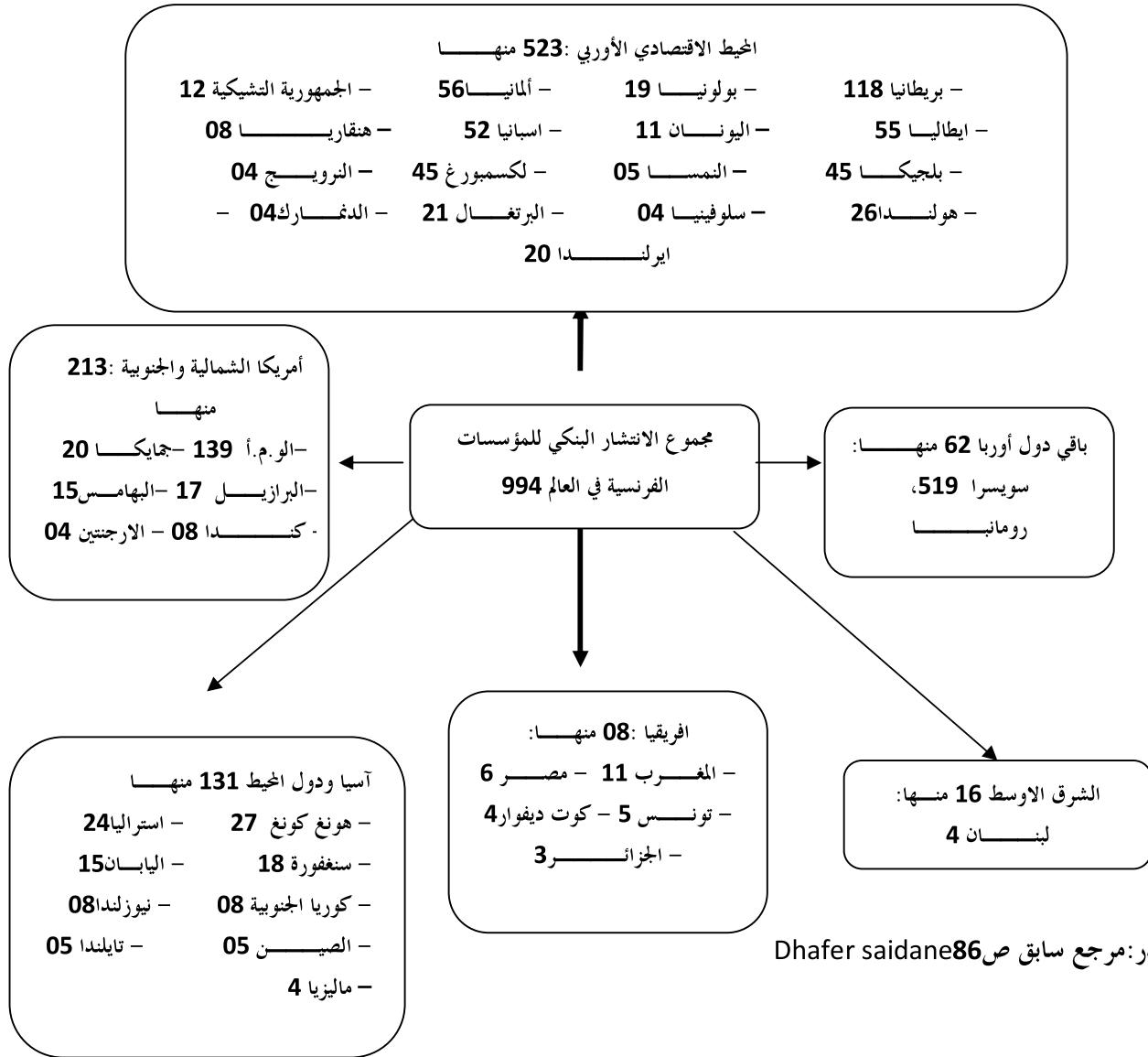
ساعد هذا التنوع في الوظائف الفروع البنكية في المشاركة في العديد من الوظائف المالية عبر أرجاء العالم

### الشكل 08: التنوع الجغرافي لمؤسسات القرض الوافدة إلى فرنسا 2006



المصدر: مرجع سابق ص 88 Dhafer saidane

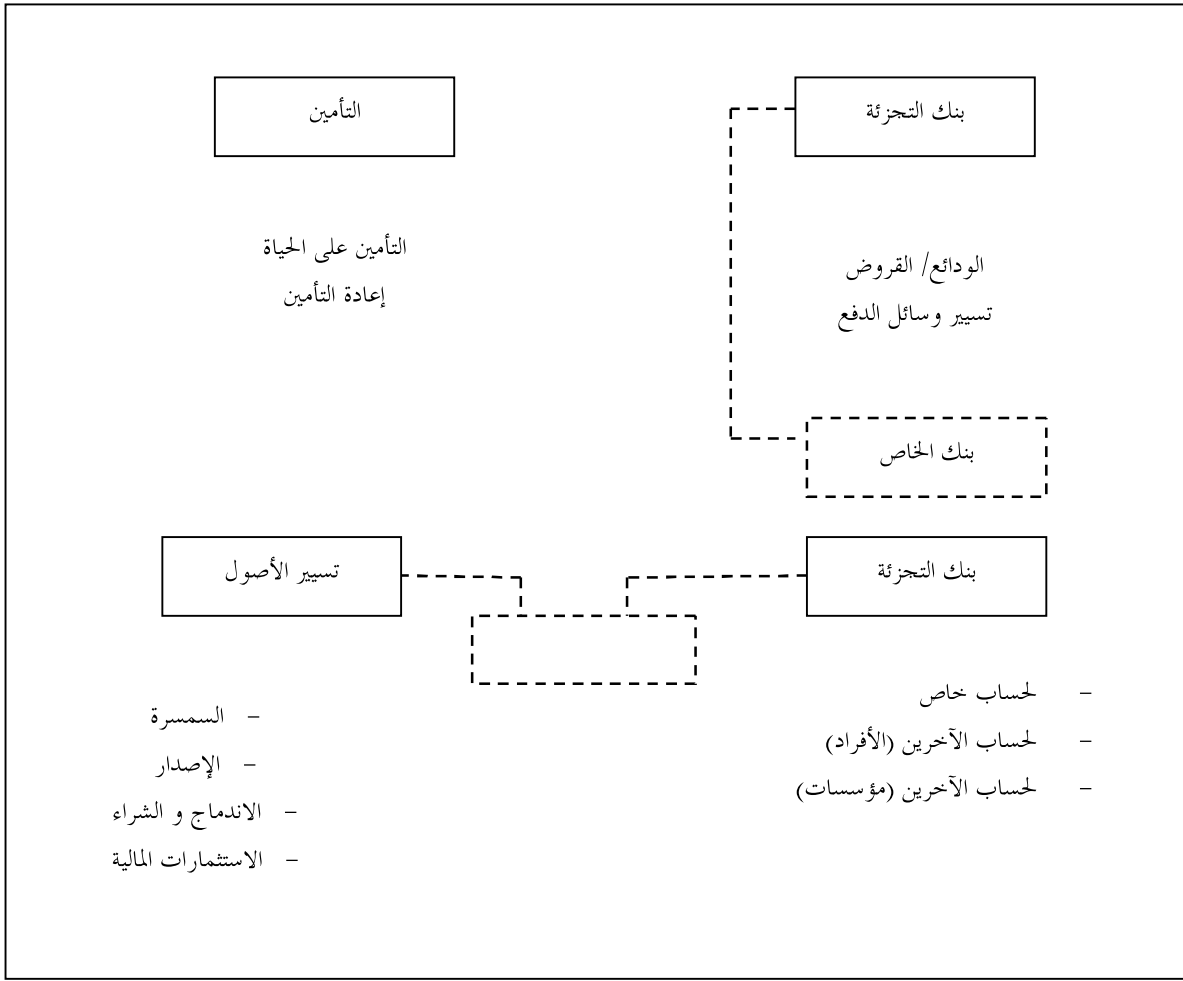
الشكل رقم 09: التوزيع الجغرافي لمؤسسات القرض الفرنسية في أنحاء العالم 2005



اتبعت البنوك سياسة التنويع في الخدمات المقدمة للزبائن عن طريق تنويع شبائك الخدمات المتمثلة في خدمات التأمين،

الخدمات المقدمة من طرف بنك التجزئة، الاستشارات المالية وتسيير الأصول وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 10: وظائف الصناعة المالية والمصرفية



المصدر: Christian de Perthuis – Les enjeux multiples de la restructuration bancaires- Revue

d'économie financière 2003 p4

المبحث الرابع : نتائج إعادة الهيكلة

ساهمت إعادة الهيكلة في تطوير الصناعة المصرفية بشكل كبير حيث سمحت بدخول المصارف إلى ميادين ومجالات لم تكن تعمل فيها من قبل ، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز مكانة البنوك عن طريق إتباع استراتيجيات متنوعة للمحافظة على مكانتها في السوق المصرفية سواء المحلية والعالمية .

أولا : أهداف إعادة الهيكلة

ظهرت عملية إعادة الهيكلة نتيجة للتحويلات المالية العالمية بالخصوص حذف الحواجز الجغرافية أمام العمل المصرفي وما نجم عنه من إعادة تنظيم التشريعات والقوانين البنكية بما يتلاءم مع ذلك ، بالإضافة إلى التحرير المالي والمصرفي وما تبعه



## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

من تبني سياسات متنوعة للحفاظ على مكانة البنوك وتعزيزها ، على هذا الأساس يمكن توضيح أهداف إعادة الهيكلة فيما يلي :

➤ **أهداف إستراتيجية :** يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية من عملية إعادة الهيكلة سواء كنا بصدد تطوير المؤسسة أو خلق كيانات جديدة وذلك عن طريق :

- **زيادة قدرة المصرف على مواجهة تحديات المنافسة محليا أو عالميا :** من خلال مواجهة تحديات العولمة المالية وما نجم عنها من تحولات مالية سواء من خلال بالتحريك المالي بقطبية حذف الحواجز الجغرافية على حركة رؤوس الأموال وإعادة التنظيم إضافة إلى دور اللإوساطة في تمويل المؤسسات والمرور إلى عولمة الأسواق.

- **تحسين الأداء المصرفي :** من خلال التطوير والتنوع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وذلك بالاعتماد الخبرات واستعمال التكنولوجيا المتطورة.

- **توسيع نطاق العمل المصرفي :** بإتباع سياسة التنوع في مجال المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن وذلك عن طريق اختيار الاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك ، سواء من خلال التوسع عن طريق الاندماجات المصرفية أو عن طريق تصحيح ومراجعة هيكل ونشاط المصرف.

- **رسم المخطط الاستراتيجي :** لمعرفة الموارد البشرية اللازمة لمواصلة العمل المصرفي وكذا الموارد التي تمثل عبء على البنك، وعليه إمكانية اتخاذ القرار اللازم بشأن التسريح وكذا تنمية وتطوير باقي الموارد البشرية.

- **توسيع قاعدة المساهمين :** للرفع من حجم الأعمال وذلك من خلال تنوع محفظة التوظيفات نتيجة تجميع موارد أكبر وبالتالي إمكانية مواجهة المخاطر

➤ **أهداف اقتصادية :** تساعد عملية إعادة الهيكلة على تحقيق أهداف اقتصادية وذلك عن طريق:

- **توفير التمويل للنشاط الاقتصادي :** من خلال توسيع قاعدة المساهمين وبالتالي تنوع محفظة التوظيفات التي تسمح بتمويل بالقطاع العام أو الخاص أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية

- العمل على تطوير السوق المالي: تسمح عملية إعادة الهيكلة بتطوير العمل المصرفي الذي يسمح بدوره بتنشيط عمل السوق المالي من خلال توفير التمويل اللازم للتعامل بالأوراق المالية والمشتقات
  - المساهمة في دعم الاستثمار وإنشاء المشروعات: عن طريق توفير التمويل اللازم لمختلف الأعوان الاقتصادية بصيغ مختلفة ووفق المقاييس والمعايير المطلوبة.
  - العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية: وذلك بتوفير المنتجات والخدمات المالية اللازمة والجودة المطلوبة في ظل التحولات المالية العالمية.
- ⇐ أهداف خاصة بالقطاع المصرفي: تهدف عملية إعادة الهيكلة المصرفية بالدرجة الأولى إلى:
- معالجة أوضاع البنوك : ويتعلق الأمر بدراسة شاملة للوضع المالية والهيكلية للبنك ولا سيما منها البنوك المتعثرة
  - خلق كيانات مصرفية قوية: بإتباع التصحيح الهيكلي للمؤسسات المصرفية المريضة (المتعثرة) من خلال ذوبانها في ظل مؤسسات أخرى تمتاز بفعالية أكثر أو محاولة تكوين كيانات ضخمة عن طريق عمليات الاندماج سواء تعلق الأمر بالاندماجات المحلية أو العابرة للحدود تكون قادرة على تطوير الصناعة المصرفية عن طريق تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف.
  - تحفيز المصارف على مواجهة التطورات المالية العالمية عن طريق زيادة القدرة التنافسية لها من خلال إتباع مناهج البحث والتطوير في مجال الخدمات المقدمة للعملاء من ناحية الجودة والسرعة بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية.
  - فتح المجال أمام المصارف لتنويع قاعدة المساهمين والمودعين: وبالتالي توفير الموارد اللازمة لسد احتياجات العملاء من جهة وتقليل الخطر من جهة أخرى، وذلك بإتباع سياسة تنويع التوظيف المصرفي.
  - إمكانية توسيع نشاط المصارف : ليشمل ميادين ومجالات مختلفة كالتأمين أو مجالات الاستثمار وغيرها ، وذلك استجابة لمتطلبات العملاء ، وكذا متطلبات التحولات المالية الناجمة عن العولمة المالية.

- إمكانية تخفيض المخاطرة: عن طريق الإدارة الحديثة والمتطورة وكذا احترام المعايير الدولية للمراقبة المقررة من طرف لجنة بازل.

### ثانيا : منافع عملية إعادة الهيكلة

أدت التقلبات والتحويلات المالية والمصرفية التي شهدها العالم إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف محليا وعالميا مما دفع بالبنوك إلى البحث عن الحلول اللازمة لمواجهة ذلك ، حيث تعدى الأمر إمكانية تطوير المؤسسة لقدراتها المالية والبشرية ليصل إلى درجة تكوين اتحادات بين المؤسسات المصرفية لخلق كيانات جديدة قادرة على ممارسة العمل المصرفي بأساليبه الحديثة وتقنياته المتطورة.

لقد ساعدت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات الكيانات المصرفية الجديدة في مواجهة تحديات المنافسة العالمية عن طريق تحديث نظم إدارتها وإتباع التقنيات المتطورة في تسييرها ( إدخال نظم الحواسيب والانترنت ، البنك الإلكتروني... الخ)

لقد فرضت التحويلات المالية والمصرفية إتباع تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المصرفية بما يتوافق مع مبادئ العولمة المالية وبالتالي توفير إمكانية العمل المصرفي العابر للحدود، ويمكن تلخيص منافع عملية إعادة الهيكلة فيما يلي :

- إمكانية التحسين من مرد ودية البنك عن طريق التحكم في تكاليف العمليات
- تنوع المنتجات والخدمات وتطويرها لتوسيع قاعدة العملاء وبالتالي الرفع من سمعة المصرف
- استخدام التكنولوجيا المتطورة في العمليات المصرفية ( البنك الإلكتروني ومختلف وسائل الدفع الحديث)
- زيادة القدرة التنافسية للمصرف عن طريق جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للزبائن
- التقليل من المخاطر نتيجة احترام معايير الأمان المقررة في اتفاقيات بال
- توسيع موارد البنك عن طريق زيادة قاعدة المساهمين وفتح الفروع عبر أنحاء العالم
- إمكانية بناء أو خلق كيان بنكي قادر على مواجهة تحديات التحويلات المالية العالمية.

### ثالثا : التحديات الناجمة عن إعادة الهيكلة

تعبر عملية إعادة الهيكلة عن عملية إعادة تنظيم هياكل المؤسسة بقصد تصحيح آلية للوصول إلى أهداف مسطرة ضمن إستراتيجية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الأسواق والتكنولوجيا .

على الرغم من أن عملية إعادة الهيكلة هي تمثيل لحاجة المؤسسة في التغيير الشامل لإستراتيجيتها من أجل مواكبة التحولات المالية والمصرفية إلا أن هناك مجموعة من التحديات الناجمة عن هذه العملية وتتمثل في :<sup>1</sup>

↳ **النمو الخارجي أو الشراكة** : يمكن التعبير عن مصطلح الشراكة عند توفر مجموعة من الوسائل لتحقيق أهداف محددة وبالتالي إمكانية تسيير هذه الوسائل من خلال التحكم في مختلف المصاريف ولا سيما مصاريف العمال في محيط تحدي سواء بالنسبة للمؤسسة البنكية أو المؤسسات المالية الأخرى ( يتعلق الأمر في تسيير رأس المال المتوفر عن طريق التحكم في المصاريف العملياتية في نفس الوقت).

أثبتت التجربة في العديد من الدول هشاشة الشراكة حيث تعتبر هذه المرحلة مجرد عملية انتقالية لمرحلة إعادة الهيكلة وبناء إستراتيجية المؤسسة والمثال على ذلك نهاية الشراكة بين البنك الوطني لباريس BNP والبنك الاسباني BBV (BBVA-حاليا) ونهاية العلاقة بين BNP والبنك الألماني Dresdner في بعض دول الشرق

بناء على هذا يمكن اعتبار الشراكة شكل قابل للتحويل إما إلى اندماج أو إنهاء وانقطاع التعاون بين المؤسستين وبالتالي يمكن تفسير فشل الشراكة البنكية من خلال اختلاف الإستراتيجية المطبقة كل شريك ، الأهداف المسطرة وكذا التقنيات المستخدمة... إلخ وعليه لا يمكن أن تحل الشراكة محل عمليات النمو الخارجي التي تتم عن طريق الاندماج والشراء

↳ **نجاح أو فشل إعادة الهيكلة** : يمكن تقسيم نجاح أو فشل إعادة الهيكلة على المدى البعيد وليس في المدى القصير وذلك بالاعتماد على نتائج الاندماج والشراء بين المؤسسات ولمعرفة مدى فعالية المؤسسة يجب الارتكاز على مجموعة من العناصر ( نوعية إدارة الأعمال Management، دوران المعلومات ، التنظيم الهيكلي... إلخ)

<sup>1</sup> Christian De Boissieu ,les systèmes financiers , مرجع سابق ص61

يمكن أن ينتج عن عمليات الاندماج البنكي في الأمد القصير نقص في فعالية الكيان الجديد نظرا لعدة عوامل مثل اختلاف المؤسسات المندمجة وكذا محاولة تسيير المشاكل الموجودة سابقا سواء من جهة المسيرين أو من جهة العمال المسرحين

↔ **التركيز البنكي وحادثة المنافسة:** يخلق التركيز البنكي سلطة السوق لمصالح المتعاملين الكبار فهل يمثل هذا تهديدا بالنسبة للعملاء؟

لمعرفة مدى تأثير التركيز البنكي وحادثة المنافسة على تصرفات العملاء يجب التفرقة بين نوعين من العملاء ، عملاء الجملة وعملاء التجزئة ، بالنسبة للمؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات فهي تتعامل مع عملاء الجملة وعليه فالتركيز البنكي لا يؤثر على حدة المنافسة ولا على الاختيار بين التمويل عن طريق الوساطة أو التمويل في السوق .بينما يبقى المشكل مطروح على مستوى عملاء التجزئة ( الأفراد والمؤسسات الصغيرة ) حيث يخلق التركيز البنكي إشكالية التنازع بين المؤسسات البنكية من خلال حدة المنافسة في سبيل توفير المنتجات والخدمات البنكية ذات جودة للعملاء.

↔ **الأزمة المالية وتسريع إعادة الهيكلة :** أدت الأزمات المالية إلى إضعاف بعض البنوك مما ساهم في بروز التباين بين المؤسسات الناجحة من جهة والمؤسسات الفاشلة من جهة أخرى وبالتالي التسريع في إعادة تنظيم تلك المؤسسات بإتباع استراتيجيات النمو والتطوير عن طريق الاندماج بين الوحدات الصغيرة فيما بينها أو بين الوحدات الفاشلة والوحدات التي حققت النجاح وذلك عن طريق الذوبان ضمن استراتيجيتها.

↔ **لصناعة البنكية والمالية العالمية:** إن من أهم التحديات الحالية في مجال الصناعة المصرفية هو السباق نحو الحجم وهو ما يفسر بعمليات الاندماج والشراء المتسارعة في القطاع المصرفي المالي<sup>1</sup> منذ 2008 لتكوين مجموعات بنكية كبيرة قادرة على تلبية طلبات العملاء من خلال التنوع في الخدمات المعروضة والمرتکز على التنوع في رأس مال المجموعة .

↔ **هشاشة المنظومة المصرفية :** ساهمت عملية إعادة الهيكلة في تصحيح فشل بعض البنوك عن طريق عمليات التقارب التي تمت في القطاع المصرفي والمتمثلة في الاندماج والشراء وبالتالي تكوين الكيانات المصرفية العملاقة

<sup>1</sup> الشرح المفصل لهذه العمليات في الفصل الثالث من الباب الثاني

بناء على هذا يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن اعتبار التركيز البنكي سببا في هشاشة المنظومة المصرفية؟

في البداية كان ، التركيز البنكي نتيجة للهشاشة الفردية للمؤسسات المصرفية ، غير أن الدراسات الحالية أثبتت العكس بالاعتماد على مبدأ « too big to fail » TBTF حيث يمكن للمؤسسات المصرفية ذات الحجم الكبير الناتج عن عمليات التركيز البنكي التعرض للفشل أو الخسارة بسبب أخطار نظامية (risques systémiques) تؤثر على درجة الثقة والنمو.

يكمن خطر المجموعات البنكية الكبيرة في الثقة المتزايدة في وضعيتها المالية وبالتالي إمكانية تراجع نوعية التعهدات لديها قروض الممنوحة ، السندات المكتسبة أو المشتراة ) وذلك نتيجة الاعتماد على تدخل البنوك المركزية لإنقاذ الوضعية في حالة الفشل باعتبار أن لهذه المجموعات تأثير على السياسة النقدية للبلد. على هذا الأساس يجب على البنوك المركزية الأخذ بمبادئ الحيطة والحذر في مراقبة هذا النوع من المؤسسات.

← **التحديات القانونية الناجمة عن إعادة الهيكلة :** سمحت إعادة الهيكلة البنكية بتبني عدة معايير لمراقبة النتائج الناجمة عنها وذلك لتجنب الانعكاسات السلبية في مجال الصناعة المصرفية .تمحورت هذه المعايير في وضع أسس قانونية لمراقبة سير عمليات الاندماج والشراء بين البنوك من خلال :

- معرفة طبيعة نشاط البنك ( المؤسسة الأم)
- منح الموافقة على عملية الاندماج والشراء مع مؤسسات معينة بعد دراسة تأثير العملية على الطرفين ( المؤسسة الأم والمؤسسة المقرر شرائها )
- تحديد عدد المساهمين الأساسيين وباقي المساهمين
- تحديد خبرة المسيرين وقدرتهم على تطبيق العملية ومتابعتها
- تأثير عملية الاندماج والشراء على مجموعة المؤسسات العاملة في القطاع

### رابعاً: عراقيل إعادة الهيكلة

تعمل إعادة الهيكلة البنكية على إعادة صياغة أسلوب جديد لعمل المؤسسة المصرفية في ظل التحولات المالية والمصرفية مما نجم عنه تقارب العديد من البنوك عن طريق الاندماج والشراء وتكوين عمالقة في الصناعة المصرفية ، مما أدى إلى ظهور عدة عراقيل تتمثل في :

- التحديات التي تواجه التجمعات المالية والمصرفية كونها تخضع لسلطة وصاية ومراقبة مختلفة
- توسع التجمع المالي والمصرفي في العديد من الدول وبالتالي ضرورة توفير المنتجات والخدمات المصرفية حسب متطلبات السوق المحلي
- التحول العميق للمحيط المالي والمصرفي
- فرض معايير متعددة للرقابة على تطبيق عملية إعادة الهيكلة
- إمكانية تعرض التكتلات المالية للفشل بفعل الحجم
- الأزمات المالية والمصرفية وإمكانية انتقال العدوى بفعل التحرير المالي والمصرفي

### خلاصة الفصل:

دفعت التحولات المالية والمصرفية البنوك إلى البحث عن أساليب جديدة لتصحيح وضعيتها، وكان ذلك عن طريق إعادة الهيكلة المصرفية التي تسمح بصياغة إستراتيجية متطورة ومستقبلية لمواجهة تحديات العولمة المالية .

ظهرت إعادة الهيكلة البنكية نتيجة لعدة مبررات من بينها زيادة حدة المنافسة في مجال الصناعة المصرفية وظهور الأزمات المصرفية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية ودورها في ترقية وتطوير العمل المصرفي ما صاحب ذلك من إعادة تنظيم للتشريعات والقوانين المصرفية .

أدت هذه التطورات التي مست الصناعة المصرفية إلى تبني عدة أساليب لمواجهة تحديات العولمة المالية عن طريق التقارب بين المؤسسات البنكية لتكوين كتلتات في مجال الصيرفة بالإضافة إلى تنويع في المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء

نتج عن عملية إعادة الهيكلة العديد من المنافع نتيجة تحسن أداء البنك من خلال التحكم في تكاليف العمليات وإدخال التكنولوجيا في تطوير المنتجات والخدمات المعروضة على العملاء مع الرفع من جودتها لمواجهة تحديات المنافسة وبناء على هذا قامت البنوك بتبني عدة استراتيجيات للتمكن من المحافظة على وضعيتها داخل السوق.



## الفصل الثاني: إستراتيجية الاندماج المصرفي

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

المبحث الثاني: متطلبات الاندماج المصرفي

المبحث الثالث: آثار و انعكاسات الاندماج البنكي

المبحث الرابع: تجارب الاندماج المصرفي

### الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج البنكي

#### تمهيد:

يمكن القول أن الاندماج المصرفي هو أحد العوامل الأساسية للعملة المالية ولهذا يعتبر الاندماج أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذي تزايد تأثيره بشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو العملة المصرفية. وينسب الاندماج المصرفي لمتغيرين أساسيين أولهما تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن اتفاقية تحرير التجارة العالمية و التي تتولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها ، ساهم هذا التحرير في زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية وبالتالي التوجه نحو تشكيل الكيانات المصرفية العملاقة لمواجهة هذه المنافسة . أما المتغير الثاني فيربط بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية للبنك مما دفع بكثير من البنوك ذات الحجم الصغير للاندماج مع بعضها البعض لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية العالمية، وهكذا كان الاندماج المصرفي نتاجا لهذين المتغيرين في إطار العملة المالية وتأثيرها العميق على النظام المصرفي العالمي من خلال العملة المصرفية وكذا إعادة هيكلة الصناعة المصرفية.

#### المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

##### أولاً: تعريف الاندماج

يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتجاه في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية وكذلك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لإرادي<sup>1</sup> ، أما في المجال المصرفي فيقصد بالاندماج المصرفي على أنه "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون

<sup>1</sup> د طارق عبد العال حماد - الاندماج وخصخصة البنوك - الدار الجامعية الإسكندرية ص 5

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد"<sup>1</sup>.

من هذا التعريف يتضح لنا بأن الاندماج المصرفي هو وسيلة للنمو والبقاء و الاستمرار للبنك من الداخل عن طريق التسيير الكفء للعمليات المصرفية ، كما يمكن للبنك أن ينمو من الخارج بواسطة الاندماج المصرفي أيضا وذلك بتكوين الكيانات العملاقة لمواجهة التحديات المصرفية العالمية.

ويرى البعض أن الاندماج المصرفي هو العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى فيتخلى البنك المندمج **aquised Bank** عن ترخيصه ويتخذ اسما جديد عادة ما يكون اسم المؤسسة الداخلة أو الحائزة عليه وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الداخج<sup>2</sup>.

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على عملية الاستحواذ البنكي على أنه الاندماج المصرفي وهو الذي يتم بين كيان مصرفي كبير وآخر أصغر منه ويشترك كلا من الاندماج والاستحواذ في سمة أساسية وهي الاتفاق بين المؤسستين المصرفيتين الداخلة و المندججة على تكوين كيان جديد لمواجهة تحديات السوق المصرفية وبالتالي البقاء و الاستمرار.

### ثانيا: أهداف الاندماج

إن عملية الاندماج المصرفي تسمح باكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر وتخفيض التكاليف واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي و العالمي و عليه فإن عملية الاندماج المصرفي تهدف إلى تحقيق ما يلي<sup>3</sup>:

- زيادة المصالح والمنافع للبنك من خلال تنميته على خلق القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي مما ينعكس على زيادة احتياطاته وبالتالي قوة مركزه المالي.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد - العولة واقتصاديات البنوك - مرجع سابق ص 153

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 154

<sup>3</sup> محسن أحمد الحضري - الاندماج المصرفي - الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص 26

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- تحقيق أكبر قدر من التكامل ما بين البنك ككيان وما بين السوق المصرفي الذي يعمل فيه بالإضافة إلى تفعيل و  
توظيف الطاقات الإبداعية التي يملكها الكيان المصرفي المندمج من أجل تحقيق المزيد من القدرة على التوظيف وتوسيع  
نطاق السوق.
- فتح عالم التشغيل سواء من ناحية توليد فرص الاستثمار أو من ناحية التوظيف والعمل.
- بناء نموذج البنك قادر على زيادة حصته السوقية من خلال تنمية معاملاته المصرفية و جذب أكبر عدد من الزبائن  
بالإضافة إلى امتلاك القدرة العالمية للتعامل مع المستجندات و المتغيرات المالية و العالمية .
- اكتساب المزايا التنافسية في السوق المصرفية العالمية من خلال تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.

### ثالثا: أنواع الاندماج المصرفي

تتنوع عمليات الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع و الأهداف المرجوة من ذلك وعليه تتعدد أنواع  
عمليات الاندماج المصرفي فلكل نوع منها دواعي استخدام ومقتضيات تطبيق ومخاطر يجب أخذها بعين الاعتبار وفيما  
يلي يتم تحديد هذه الأنواع<sup>1</sup>:

**1- الاندماج الأفقي :** يشمل الاندماج الأفقي بنكين أو أكثر يعملان ويتنافسان في نفس نوع نشاط العمل مثل البنوك  
التجارية أو بنوك الاستثمار أو الأعمال أو البنوك المتخصصة وغيرها. ويخلق هذا النوع من الاندماج مشكلة نمو وتزايد  
الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق وعليه تقوم الحكومات بتنظيم هذا النوع من الاندماج لماله من تأثير سلبي على  
المنافسة ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاندماج الأفقي بين البنوك يتيح لها الحصول على أرباح احتكارية. ومن أجل منع

<sup>1</sup> أنظر في ذلك :

-Georges Legros, Stratégie financière des groupes ,Ellipses Edition 2006,Paris,p263

- طارق عبد العال حماد - اندماج وخصخصة البنوك ص05

- عبد المطلب عبد الحميد - العولمة واقتصاديات البنوك ص 162

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

هذا النوع من الاحتكارات تقوم البنوك التي ترغب في الاندماج بتقديم طلب إلى الحكومة لدراسة و النظر فيه قبل إعطاء الموافقة على عملية الاندماج .

**2- الاندماج الرأسي:** وهو الاندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة و فروعها امتدادا للبنك الكبير . وهناك عدة أسباب وراء الاندماج الرأسي من بينها الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة و تجنب تكاليف الدعاية والإعلان و الاتصال بسبب التدفق الموحد للمعلومات داخل الشركة الأم ، إن الأساس المنطقي للاندماج الرأسي يكمن في استئصال تكلفة التبادل السوقي والتعاقدات.

**3- الاندماج المتنوع:** ويقصد بالاندماج المتنوع، ذلك الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها وهناك ثلاثة أنواع من الاندماج المتنوع:

⇐ الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوط إنتاج البنوك وهنا يتم الاندماج بين بنوك من نفس النشاط و يطلق عليه اندماج متحد المركز.

⇐ الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق لبنكين بهدف توسيع منطقة تقديم الخدمات المصرفية.

⇐ الاندماج بغرض تنويع البحث و يشمل أنشطة مختلفة للبنوك غير مرتبطة ببعضها البعض.

هذا النوع من الاندماجات يسمح إما بتنويع العمليات المصرفية أو بتوسيع السوق أو تنويع و توسيع خطوط الإنتاج وبالإضافة إلى الأنواع الرئيسية السابقة للاندماج فإنه يتم تقسيمه أيضا من ناحية العلاقة بين أطراف عملية الاندماج ونجد ما يلي :

⇐ **الاندماج الطوعي ( الإرادي ):** يعرف الاندماج الطوعي الإرادي على أنه الاندماج الودي الذي يتم بموافقة

كل من دائرة البنك الدامج و البنك المندمج وفي ظل هذا النوع من الاندماج يتقدم البنك الدامج بطلب شراء لمجلس

إدارة البنك المندمج ومن خلال الدراسة لهذا الطلب يتم الموافقة أو الرفض لعملية الدمج . و في حالة إتمام الموافقة يقوم

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

البنك الدمج بشراء أسهم البنك المندمج ونجد أن الحكومة تقوم بتحفيز البنوك للقيام بهذا النوع من الاندماج لما فيه من مزايا بتوفير الموارد المالية وبالتالي الاستمرار والبقاء في ظل المنافسة العالمية والعولمة .

⇐ **الاندماج المصرفي القسري:** يتم الاندماج المصرفي القسري نتيجة تعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية للتدخل للقيام بعملية الاندماج القسري للبنوك المتعثرة . والاندماج القسري يستخدم كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الإفلاس والتصفية ، في هذه الحالة ينطوي الدمج على الناحية الاجتماعية و الوطنية وكذا محاولة إنقاذ النظام المصرفي العام للدولة . وعليه لا بد أن يتم الاندماج القسري من خلال قوانين مشجعة للبنوك الدامجة وذلك إما بإعفاؤها من الضريبة أو بتقديم قروض مساعدة مقابل تحمل التزامات البنك المندمج .

⇐ **الاندماج المصرفي العدائي :** و يعرف الاندماج المصرفي العدائي على أنه اندماج يتم دون رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج إذا هو اندماج لا إرادي و يأخذ مفهوم الاستحواذ. و الاستحواذ العدائي يتم من خلال تقديم عروض شراء أسهم البنك المستهدف مباشرة إلى المساهمين وذلك من طرف البنك الدمج أي بدون المرور بإدارة البنك المستهدف وبدون الأخذ بعين الاعتبار إرادتها في الدمج أولاً . و عادة ما يكون عرض الشراء بأسعار أكبر من السعر السوقي مما يمثل حافزاً للمساهمين على قبول العرض. كما يمكن نجد عدة أنواع أخرى من الاندماجات المصرفية تكون نتيجة تجارب عملية وهي :

⇐ **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه ، ثم بعد فترة يتم شراء الفروع المتبقية وهكذا إلى أن يتم الحيازة على كافة الفروع الخاصة بالبنك ويكون هذا إما في السوق المحلية أو العالمية .

⇐ **الاندماج بالحيازة ونقل الملكية:** يتم عن طريق شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه ويتم هذا النوع من الاندماج إما بصفة فحائية أو تدريجية وذلك حسب الظروف التي يتم فيها الاندماج.

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

← الاندماج بالامتصاص: عن طريق شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون و المشتقات المصرفية ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.

← الاندماج بالضم: ويقوم على مجلس إدارة موحد لبنكين معا على أن يحمل الكيان المصرفي الجديد اسمهما معا.

← الاندماج بالمزج: من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لإنتاج كيان مصرفي جديد يحمل اسم جديد وعلاقة تجارية جديدة و رقم جديد ووضع جديد وحصص سوقية مصرفية تختلف عن الحصص القديمة.

### رابعا: دوافع الاندماج المصرفي

يمكن تبرير عمليات الاندماج في تعدد الأسباب المؤدية لذلك والمتمثلة في البحث عن سلطة السوق عن طريق الدخول في أسواق جديدة وتكنولوجيات جديدة وعليه فإن انتهاج سياسة الاندماج تمثل اختيار عقلاني يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة في التطور والنمو وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم 04: نظريات تبرير الاندماج

نظرية الفعالية (Théorie de l'efficience)	الربح الصافي المرتبط بالتعاون	الاندماج: استفيد من الإدماجات مساهمو الشركات المقتنية اختيار عقلاني
نظرية الإحتكار Théorie du monopole)	تحويل الثروة للمستهلكين	
نظرية التحويلات Théorie des transferts)	تحويل الثروة لمساهمي المؤسسة المقتناة	
نظرية التقييم Théorie de l'évaluation)	الربح الصافي المرتبط بإقتناء المعلومات	

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

نظرية إقامة الإمبراطورية Théorie de la construction	الاندماجات يستفيد منها المسير	
نظرية السياق Théorie des processus)	الاندماج: نتيجة السياق	
نظرية الفوضى Théorie du chaos)	الاندماج: ظاهرة اقتصادية كلية	

Source: [http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/69/06/34/PDF/ChalenconL\\_La\\_performance\\_des\\_Fusions-acquisitions.pdf](http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/69/06/34/PDF/ChalenconL_La_performance_des_Fusions-acquisitions.pdf)

وعليه فالأسباب التي تدفع بالبنوك للاندماج مع غيرها أو شرائها تخص إما زيادة الحصة السوقية أو بمحاولة مواجهة حدة المنافسة العالمية في مجال الصناعة المصرفية و يمكن تلخيصها في ما يلي <sup>1</sup>:

↳ الاستفادة من وفورات الحجم : كثير ما يتم تبرير عمليات الاندماج بأنها وسيلة لتوفير وفورات الحجم من خلال زيادة الكلفة على الجزئيات المكونة له أو مبدأ  $5=2+2$  أي أن الكلفة يفوق المحصلة الحسابية للأجزاء المكونة له وهنا يتم حدوث مزايا الاندماج المصرفي المتمثلة في وفورات الحجم ، وفتح أسواق جديدة و خلق مصادر جديدة للإيرادات و تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة المالية.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك:

- عبد الكريم جابر العيساوي- الاندماج والتملك الاقتصاديان، المصارف أنموذجا -مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ص108
- طارق عبد العال حماد مرجع سابق ص11
- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص168



## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- ↔ تنوع محفظة التوظيفات نتيجة تجميع موارد أكبر تسمح بتوظيف أكبر لها وبالتالي التقليل من المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات من توظيفات مختلفة .
- ↔ عدم الأخذ بعرضية الاندماج المصرفي ضد المنافسة باعتبار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنواع الاندماجات والتي سمحت للبنوك بزيادة حجمها بدرجة تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة العالمية وبالتالي فهناك دافع كبير للحكومات لدعم الاندماجات المصرفية للتطوير وزيادة القدرة التنافسية للبنوك المحلية في ظل العولمة .
- ↔ إن سياسة الإصلاح الاقتصادي و المصرفي وتطبيق سياسات التحرير المالي والمصرفي ومن ثم زيادة حدة المنافسة في مجال الصناعة المصرفية دفع بالبنوك للاندماج المصرفي للمحافظة على مكانتها واستقرارها.
- ↔ إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن اتفاقية بال الأولى و الثانية وتطبيق معايير كافية رأس المال كلها من الدوافع الأساسية نحو التوجه للاندماج المصرفي .
- ↔ الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بالصيرفة الشاملة دفع بالبنوك إلى المزيد من الاندماجات المصرفية.
- ↔ نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات المصرفية وما نجم عنها من تغيير في هيكل الصناعة المصرفية اضطر البنوك إلى الاندماج المصرفي لتحسين أوضاعها .
- ↔ يعتبر قرار السلطات النقدية في إدماج بعض البنوك بهدف تنظيم الجهاز المصرفي القومي لمواكبة التطورات المالية العالمية ولتفادي حدوث هزات مصرفية من الدوافع الأساسية للاندماج المصرفي .
- ↔ لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير وخلق أساليب رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط المصرفي.
- ↔ الاستفادة من المزايا الضريبية: ألغى قانون الإصلاح الضريبي الأمريكي لعام 1986 كثير من المزايا الضريبية المتصلة بعمليات الاندماج والاستحواذ.

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

تحقيق عدة مزايا من الاندماج المصرفي سواء في مجال وفورات الحجم وزيادة النمو والتوسع أو في مجال تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية ومواجهة المخاطر المصرفية .

ويسمح الجدول رقم 05 على توضيح دوافع الاندماج والقوى المتحركة فيه.

### الجدول رقم 05: دوافع الاندماج والقوى المتحركة فيه

دوافع الاندماج	لقوى المشجعة	القوى غير المشجعة
تكاليف ادخار مرتبطة بـ:	التكنولوجيا:	الأسواق غير الكفأة
اقتصاديات السلم (زيادة الحجم)	المعلومات والاتصال	العوائق التشريعية والتنظيمية
اقتصاديات الحجم (تنويع المنتجات).	الابتكارات المالية	العوائق الثقافية بين الكيانات:
الدخول الملائمة بـ:	التجارة الالكترونية	- الانفتاح الاقتصادي
القدرة على المحافظة عدد الزبائن المتزايد	العولمة:	- الموارد الخارجية
نتيجة عن تنويع على منح one stop shopping	توسيع محلي ودولي للأسواق	
تخفيض الأخطار من خلال عمليات التنويع:	التجارة في المنتجات غير المالية	
تغيير المركز التنظيمي	تغيير القوانين:	
زيادة سلطة السوق	الخصخصة	
	بيئة ومحيط الأسواق المال.	

المصدر: استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج على الموقع:

[://bu.umc.edu.dz/thèses/économie/ADIF1946.pdf](http://bu.umc.edu.dz/thèses/économie/ADIF1946.pdf)

### المبحث الثاني: متطلبات الاندماج المصرفي

هناك مجموعة من الشروط والضوابط والمحددات التي يجب توفرها لإتمام عمليات الاندماج المصرفي وتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك:

### أولاً: الشروط الاندماج المصرفي

حتى تتم عملية الاندماج المصرفي يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

⇐ أول شرط يتمثل في الرغبة الحقيقية لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي .

⇐ تحديد برنامج عملي لمراحل الاندماج المصرفي مع الأخذ بعين الاعتبار تهيئة البيئة الداخلية و الخارجية لهذه العملية وفق خطة زمنية محددة.

⇐ الاتفاق على كل ما يتعلق بعمل الكيان المصرفي الجديد سواء من ناحية الاسم الجديد و العلامة التجارية أو من ناحية مجلس الإدارة الجديد و الخدمات المصرفية المقترحة للتعامل بها.

⇐ وضع خطة تنسيقية بين مختلف وحدات البنوك المندجة والأمر يتعلق هنا باللوائح و القوانين و كذا شبكة الاتصالات بين مختلف العاملين في الكيان.

⇐ توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق عملية الاندماج.

### ثانياً: ضوابط الاندماج المصرفي

إن توفر الشروط السابقة في عملية الاندماج المصرفي تتطلب وجود ضوابط ودراسات مسبقة لنجاح العملية أهمها :

- مبدأ الشفافية من خلال توفر المعلومات اللازمة للتحويل إلى الكيان المصرفي الجديد و الشفافية هنا معناها توفر البيانات التفصيلية للبنوك المندجة بخصوص المركز المالي ، حجم الودائع و القروض والاستثمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة و كذا الاحتياطات غير الموزعة و العمليات خارج الميزانية إضافة إلى البيانات المتعلقة بحجم العمالة وخبراتها .

- وضع دراسة جدوى اقتصادية لعملية الاندماج قبل حدوثها تبين النتائج الممكنة أو المتوقعة من هذه العملية.

- الاعتماد على إعادة هيكلة النظام المالي و الإداري للبنوك المعنية بالاندماج لحل المشاكل وعلاجها قبل تنفيذ العملية.

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري إلا في حالات استثنائية وذلك لضمان حدوث الاندماج المصرفي في ظروف عادية وطبيعية.

- توفير التحفيزات اللازمة لحدوث عملية الاندماج المصرفي .

- الاعتماد على التجارب السابقة للاندماج المصرفي وذلك لاستخلاص النتائج والاستفادة من السلبيات بهدف عدم تكرارها.

### ثالثا: محددات الاندماج المصرفي

إن الهدف الرئيسي لعملية الاندماج المصرفي هو الحصول على كيان جديد قادر على زيادة القدرة على مواجهة المنافسة المحلية و العالمية الناتجة عن التحولات المالية العميقة والعولة المالية .وعليه يتوجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات عند أخذ قرار الاندماج والمتمثلة في :

- وضع خطة طويلة الأجل لعمل الكيان المصرفي الجديد تتضمن كيفية تحسين الإيرادات المستقبلية و التقليل من المخاطر المصرفية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا التكنولوجيا المصرفية والمالية المتوفرة والتي تسمح باستيفاء كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل.

- الحرص على سلامة السياسات المصرفية بعد الاندماج عن طريق إعادة تقييم سياسات إدارة البنوك للائتمان و الاستثمار و الودائع وهيكل رؤوس الأموال وغيرها بهدف مطابقتها مع أهداف الكيان الجديد وخصائصه.

- الأخذ بعين الاعتبار أدوار ومواقع إدارة البنوك محل الاندماج ضمن الأهداف الطويلة الأجل .

- تفعيل الرقابة المصرفية على الكيانات الناتجة عن الاندماج المصرفي لضمان سلامة الجهاز المصرفي القومي ككل .

- محاولة منع الاحتكار من خلال القوانين والتشريعات اللازمة لذلك.

- الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الناجمة عن الاندماج المصرفي والمتمثلة في تكاليف الوكالة نتيجة الاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- توفير التمويل اللازم للاندماج المصرفي سواء التمويل الخاص بشراء الأصول أو التمويل الخاص بشراء الأسهم.
- وضع تصور مستقبلي لربحية الكيان بعد الاندماج.
- تحفيز الموارد البشرية المتواجدة في الكيان الجديد.

### رابعاً: مراحل الاندماج المصرفي

باعتبار أن قرار الاندماج المصرفي هو قرار مصيري واستراتيجي يجب أن يخضع لدراسة مفصلة وشاملة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة وعليه فإن قرار الاندماج يمر بثلاثة مراحل أساسية<sup>1</sup> :

**المرحلة الأولى:** تتضمن إعداد البنك للاندماج عن طريق وضع المحددات والمتطلبات اللازمة للاندماج وكذا إعادة هيكلته بالإضافة إلى التعرف على وضعيته في السوق المصرفي.

**المرحلة الثانية:** الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومن ثم مواجهة كل المتغيرات الناتجة عن هذا الإعلان و يتعلق الأمر بموقف البنوك المنافسة وموقف العملاء بالإضافة إلى التأثيرات من جانب السوق المصرفي ككل.

**المرحلة الثالثة:** تقدير كيفية مواجهة الآثار المتولدة عن عملية الاندماج من طرف الكيان المصرفي الجديد وكيفية تأثيره على السوق المصرفي من خلال تحقيق أكبر عائد وبالتالي تحسين الأداء.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن مراحل الاندماج المصرفي وكيفية تحقيقه تقوم على أساس دراسة مفصلة لوضعية البنوك محل الاندماج ووضع تنبؤات مستقبلية للنتائج المرجوة من هذه العملية وذلك عن طريق تحديد الأهداف المراد تحقيقها وتحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج من حيث كونه اندماج رأسي أو أفقي أو متنوع بالإضافة إلى تحديد الطريقة التي سيتم بها إذا كانت عملية ضم أو استحواذ أو مزج واندماج كل هذا يكون في إطار خطة الاندماج المصرفي .

<sup>1</sup>أنظر في ذلك: - عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق ص 178

-أحمد سفر الدمج والتملك في البلدان العربية- منشورات الحلبي- لبنان- الطبعة الأولى 2008 - ص 97

### المبحث الثالث: آثار وانعكاسات الاندماج البنكي

تسمح دوافع وأسباب الاندماج المصرفي بتحقيق العديد من المزايا و الايجابيات من جهة كما نجد أن لها العديد من الآثار السلبية سنحاول التطرق إلى كليهما .

#### أولا: الآثار الايجابية للاندماج المصرفي

تتمثل الآثار والمزايا الايجابية للاندماج المصرفي في ما يلي :

⇐ تحقيق وفورات الحجم بالاندماج المصرفي لبنكين أو أكثر وتتحقق هذه الوفورات من الناحية الداخلية عن طريق مزج العمليات التكنولوجية والمعلوماتية للبنكين المندمجين و بالتالي إمكانية استيعاب تكاليف الأجهزة والبرامج والخبرات اللازمة لتشغيل البنك الناتج عن عملية الاندماج أي الهيكل الجديد وهو ينعكس على سرعة ودقة تنفيذ العمليات المصرفية. كما يمكن أن تتحقق هذه الوفورات من الناحية الخارجية بالاستفادة من الشروط الأحسن والأفضل في التعامل مع البنوك الأخرى سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات وغيرها ويعود هذا بالطبع بحجم الأموال الخاصة للبنك الجديد. وبالإمكان تحقيق وفورات مالية أيضا والتي تكون ناتجة عن توفر السيولة في أحد البنوك المندجة والتي توضع تحت تصرف الكيان المصرفي الجديد، دون أن ننسى الوفورات الضريبية التي تسمح للكيان الجديد أرباح أو خسائر أحدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان الجديد.

⇐ زيادة قدرة البنك على النمو و التوسع على المستوى المحلي والعالمي وبالتالي زيادة القدرة على تقديم وتنوع الخدمات المعروضة على الزبائن.

⇐ يسمح الانتشار الجغرافي للكيان المصرفي الجديد بامتلاك أكبر عدد من مصادر الودائع وإمكانية ثباتها مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال ويمكن من تخفيض كمية النقد المتواجد في خزائن فروع الكيان بتوظيفها للحصول على ربحية أكبر.

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- ↳ زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية المحلية أو العالمية وذلك من خلال امتلاك الكيان المصرفي الجديد لمزايا تنافسية قائمة على وفورات حجم داخلية وخارجية وأيضا قدرة الكيان الجديد على القيام بالعمليات المصرفية بدقة وسرعة وذلك بالاعتماد على مختلف تقنيات الاتصال والمعلومات المتاحة في ظل العولمة المالية.
- ↳ تطوير النظم الإدارية وتحسين مناخ العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية والاستفادة من الخبرات المحلية و الدولية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الكيانات المصرفية مما ينعكس ايجابيا على الأرباح المحققة والتي ستنعكس على الحوافز و الزيادة الإنتاجية للعمالة وتنمية المهارات.
- ↳ تحسين الربحية للكيان المصرفي الجديد من خلال الأثر التجميعي لعمليات الاندماج المصرفي والذي ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية إضافة إلى الأثر المالي الذي ينشأ من المزايا الضريبية وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل البنك المندمج لتكاليف الإفلاس .
- ↳ زيادة قدرة الكيان المصرفي الجديد المندمج على تحسين أداء الخدمات المصرفية وإمكانية تصديرها إلى الخارج وبالتالي المزيد من الربحية .
- ↳ زيادة قدرة البنك المندمج على تحسين المركز المالي وبالتالي تحقيق الملائمة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال وعليه تحقيق إمكانية مواجهة الأزمات المصرفية.
- ↳ إمكانية مساهمة الكيان المصرفي الجديد في تمويل مختلف المشاريع وبالتالي تنويع نشاطه المصرفي والتقليل من درجة الخطورة مما يؤدي إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي القومي .
- ↳ قدرة الكيان الجديد على مواكبة مختلف التطورات العلمية المطبقة في الساحة المصرفية من اتصالات ومعلومات وإمكانيات لتسهيل تقديم الخدمات مما يسمح بتوسيع شبكة العملاء وبالتالي توفر السيولة الموجهة للاستثمار المباشر وغير المباشر لمواجهة تحديات المنافسة العالمية والمحلية.

### ثانيا: الآثار السلبية للاندماج المصرفي

رغم توفر العديد من المزايا الايجابية للاندماج المصرفي إلا أنه لا يخلو من بعض الجوانب السلبية والتي نذكر من أهمها مايلي:<sup>1</sup>

⇨ قد يسمح الاندماج المصرفي بتشكيل بعض الأوضاع الاحتكارية التي تحمل في طياتها العديد من المساوئ التي قد تضر بالصناعة المصرفية وعليه نجد أن العديد من الحكومات تمنع الاحتكار .

⇨ تشكل أوضاع غير متوازنة في السوق المصرفي مما يسمح بوجود اختلالات كبيرة في النشاط المصرفي وهذا ما يؤثر سلبا على عمل المصارف من جهة وأداء العملاء من جهة أخرى .

⇨ عدم توفر الأدلة القاطعة على وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في البنوك نتيجة الاندماج المصرفي ماعدا القليل منها .

⇨ عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي تسمح بمعرفة نتائجه مسبقا بالإضافة إلى عدم التأكد من كون البنوك أو الكيانات المصرفية الكبيرة هي أكثر فعالية من الكيانات الصغيرة.

⇨ تشير الدراسات التي أجريت على عمليات الاندماج المصرفي أنه ضمن 115 حالة اندماج تمت دراستها وجد أن 52 % منها انتهى بالفشل.

⇨ زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضهما ومن ثم تزيد الإنتاج وقد تتأثر القدرة على التصدير سلبا وليس ايجابيا .

⇨ قد يسمح الاندماج المصرفي بتركز الصناعة المصرفية إلى درجة الحد أو التقليل من الخيارات المتاحة أمام العملاء وعليه ارتفاع الرسوم المصرفية نتيجة هذا التركيز.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - عبد المطلب عبد الحميد - العولمة واقتصاديات البنوك - مرجع سابق ص181 - أحمد سفر - الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية - منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان - الطبعة الأولى 2008 -



## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

↳ إن تعثر البنوك العملاقة الناتجة عن الاندماج المصرفي يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.

↳ يترتب عن الاندماج المصرفي الكثير من المشاكل نتيجة إعادة هيكلة العمالة وارتفاع البطالة نتيجة التخلص من بعض العمالة.

↳ زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.

### ثالثا: انعكاسات الاندماج البنكي

ساهمت عمليات الاندماج البنكي في ظهور مجموعة من الانعكاسات، فنجد انعكاسات هذه العملية على الكيان المصرفي، كما نجد على الصناعة المصرفية ككل. فبالنسبة للبنك، فإن الدافع الأساسي وراء عمليات الشراء والاندماج كان البحث عن تعظيم ثروة البنك، إما بتحسين كفاءته من خلال زيادة ربحيته ( بالاعتماد على اقتصاديات الحجم المرتكزة على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف) أو زيادة حصته السوقية. أما بالنسبة للصناعة المصرفية، فإن عملية الاندماج والشراء المصرفي تساهم في زيادة التركيز البنكي الناجم عن زيادة الحصة السوقية ومن ثم التأثير على حجم المنافسة داخل السوق.

#### 1- انعكاسات الاندماج البنكي على المؤسسة المصرفية: إن الهدف الأساسي وراء عمليات الاندماج والشراء البنكي

هو البحث عن كيفية زيادة أرباح البنك من خلال تحسين كفاءته و زيادة حصته السوقية. تعتبر عملية الاندماج والشراء إحدى الطرق لتحسين الكفاءة، وذلك بالرجوع إلى تحديات تحرير الأسواق المالية والتطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من جهة وتزايد المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمالية وغير المالية في هذا القطاع. نتج

عن عمليات الاندماج والشراء البنكي

- تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- التنويع في المخاطر الائتمانية، نتيجة للتنويع في المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن
- توسيع قاعدة العملاء نتيجة توفير المنافع التي يطلبونها
- تعزيز المركز التنافسي للبنك من خلال تحسين أدائه.
- زيادة الحصة السوقية للبنوك، من إستراتيجية التركيز.

**مفهوم الحصة السوقية<sup>1</sup>:** تعرف الحصة السوقية أو القوة السوقية على أنها نسبة إجمالي الأصول البنك بالنسبة لمجموع جميع أصول البنوك العاملة في السوق المحلي. ويشير هذا المصطلح على القدرة على السيطرة على الأسعار، أي أن الاندماج يسمح بزيادة القوة السوقية للبنك وبالتالي التحكم في أسعار المنتجات والخدمات المقدمة.

2- انعكاسات الاندماج البنكي على الصناعة المصرفية: سمحت التطورات الناجمة عن التطور الهائل في مجال التكنولوجيا و التي مست الساحة المصرفية والمالية بدخول البنوك إلى أنواع جديدة من الأنشطة المصرفية والمالية وذلك بغرض تنويع المخاطر الائتمانية ومواجهة تحديات المنافسة الشديدة. نتيجة لذلك أصبحت السوق المالية والمصرفية تضم أعوان جدد ، كشركات التأمين ومقدمي بطاقات الائتمان والشركات غير المصرفية، بالإضافة إلى الأعوان المالية والمصرفية الخارجية وذلك بفعل حذف الحواجز أمام التعاملات المالية والمصرفية.

### المبحث الرابع: تجارب الاندماج المصرفي

إن دراسة الاندماج المصرفي عالميا، سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية مسألة ذات أهمية كبرى لذلك تسعى جميع

الدول إلى إعادة هيكلة الأسواق المصرفية بما يسمح بقيام صناعة مصرفية ملائمة للتحويلات المالية و العولمة المالية وعليه سنحاول التطرق إلى بعض التجارب في مجال الاندماج المصرفي على المستوى العالمي .

<sup>1</sup> رمزي صبحي مصطفى الجرم، إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2013، ص285

### أولاً: التجربة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية هي الرائدة في مجال الاندماج المصرفي عالمياً باعتبار أن الموجة الأولى لهذه العملية حصلت في ساحتها الاقتصادية إضافة إلى أن الموجة الأخيرة والتي تمت في التسعينات من القرن المنصرم تمت أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي واليابان . يقف وراء عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من العوامل أهمها إزالة اللوائح والقوانين المصرفية على قيود العمل المصرفي بين الولايات والمدن الأمريكية لذا سنتناول هذه التجربة وفق النقاط التالية:

**1- تطور النظام المصرفي الأمريكي :** يختلف النظام المصرفي الأمريكي كثيراً عما يماثله في الدول الرأسمالية الأخرى وأهم نقاط الاختلاف هي <sup>1</sup>:

↳ امتلاك الو.م.أ لعدد كبير من المصارف الكبيرة ذات الفروع المختلفة مما يسمح بترك جزء من المهام لصالح الفروع الشبكية الذي يدل على مرونة الجهاز المصرفي الأمريكي عكس الدول الصناعية الأخرى.

↳ سن القوانين التي تحد من الاحتكار الذي ينتج بفعل الاندماجات وهنا يظهر دور الدولة في الرقابة على الاحتكار وبالتالي الحد من المنافسة.

↳ تفوق إنتاجية العمل بنسبة يتراوح ما بين 30% و 40% في الأعمال المصرفية التقليدية وعليه فإن نمو الإنتاجية يرفع إمكانية تحقيق توقعات المستثمرين الأجانب بالحصول على عائدات مرتفعة من استثماراتهم في حالة الاندماج عبر الحدود، وهو ما يعكس الطلب على السندات والأسهم الأمريكية ففي 1998، كان 45% من السندات الدولية للديون و 57% من الإصدارات الجديدة من هذه السندات مقوماً بالدولار.

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيسوي - الاندماج و التملك و الاقتصاديات - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية للطبعة الأولى

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

يتكون النظام المصرفي الأمريكي من العديد من المصارف التجارية و مؤسسات الادخار وغير ذلك من المؤسسات المالية التي كانت تؤدي في البدء أعمالها في مجالات متخصصة من الخدمات أما في الوقت الحاضر فقد اختفت هذه الفوارق نتيجة تحرير القوانين المصرفية إلى جانب التطورات التكنولوجية التي ساهمت في مرور النظام المصرفي الأمريكي من مرحلة القيود المصرفية إلى مرحلة التحرير المصرفي .

أ- **مرحلة القيود المصرفية:** وضع عدة قيود على الأعمال المصرفية نتيجة لعاملين هما، المنافسة الحادة بين المصارف التي أدت إلى رفع أسعار الفائدة على الأموال المودعة ومن ثم السعي للدخول في مجالات الاستثمارات المرتفعة العائد ذات الخطوة العالية وعليه برز العديد من الإخفاقات بالإضافة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي عجز عن ضمان الاحتياطات اللازمة والكافية لتلبية رغبات المصارف الصغيرة الباحثة عن السيولة. ونتيجة لذلك تم سن العديد من القوانين والتشريعات بخصوص النشاط المصرفي ومن أهمها قانون كلاس ستيجال (1913) class Stegal الذي قسم النظام المصرفي إلى صيرفة تجارية وأخرى استثمارية وذلك للحد من شمولية النظام المصرفي الأمريكي. وقانون مكفادن MAC FADDEN (1928) الذي منع العمل بالأعمال المصرفية بين الولايات وقانون 1933 الذي قيد المنافسة على الأسعار بين المصارف التجارية.

ب- **مرحلة التحرر المصرفي:** بدأت مع الإزالة التدريجية للقيود الاتحادية والقيود داخل الولايات وهي التي كانت تعمل في ظلها لمدة طويلة. إن موجة التحرير المصرفي كانت بداية من سنوات الثمانينات أين بلغت الاندماجات 500 حالة في السنة الواحدة و في 1994 أصدر قانون ريجل نيل Riegle Neal ليصبح بفتح فروع ما بين الولايات و القيام بأعمال الصيرفة من خلال إنشاء الشركات القابضة المصرفية. أما في 1997 صدر قانون يسمح بقيام الفروع بدخول حقل صيرفة التجزئة ما بين الولايات و في 1999 جاء قانون جرام ليش بليلي GAMME LEACH BLILEY ليفتح المجال أمام حصول بعض الاندماجات بين المصارف التجارية الكبرى و مؤسسات التأمين على الأوراق المالية. وفي ما يلي جدول يوضح الاندماجات التي تمت في الفترة ما بين 1980-1998 و التي كانت على مرحلتين :

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

الأولى: شراء المصارف الموجودة داخل الولاية الواحدة وذلك للاستفادة من العملاء السابقين وهو ما يسمى بالاندماج الأفقي.

الثانية : بناء فروع جديدة في المناطق أو الولايات الأخرى وهو ما يسمى توسع الأسواق.

**2- الجهات المشرفة على الاندماج المصرفي :** لعبت الوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة دورا استراتيجيا في تنظيم

عمليات الاندماج المصرفي من خلال الموافقة أو عدمها على إكمال الإجراءات المتعلقة بالاندماج المصرفي و الوكالات

هي : ← مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FRB) *Fédéral Réserve Boord*

← الهيئة الفيدرالية لتأمين الودائع *Fédéral Deposit Insurance Comporation (FDIC)*

← مكتب مراقبة العملة *Comptnoller of the Currency (COC)*

وما يمكن ملاحظته من الجدول التالي التوسع الأفقي و توسع الأسواق خلال الفترة ما بين 1980-1998 في حالة تناوب

فيما ينخص النسب ماعدا عام 1994 أين انفرد توسيع الأسواق بالأهمية النسبية انعكاسا للمرحلة الجديدة التي بدأ

يشهدها النظام المصرفي الأمريكي و التي تميزت بالكثير من التحرر المصرفي.

الجدول رقم 06 : الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال الفترة (1980-1998)<sup>1</sup>

عدد الاجمالي		لاندماجات التوسعية خارج الولاية		لاندماجات الأفقية داخل الولاية		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100%	190	55%	105	45%	85	1980
100%	359	51%	182	49%	177	1981
100%	420	50%	211	50%	209	1982
100%	428	35%	150	65%	278	1983
100%	411	46%	202	54%	239	1984
100%	475	56%	265	44%	210	1985
100%	573	50%	286	50%	287	1986
100%	649	67%	436	30%	213	1987
100%	468	59%	276	41%	191	1988
100%	350	44%	155	56%	195	1989

<sup>1</sup>عبد الكريم جابر العيساوي - الاندماج و التملك الاقتصادي ، المصارف أنموذجا-مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

100%	366	47%	170	53%	195	1990
100%	345	45%	156	55%	189	1991
100%	401	59%	237	41%	154	1992
100%	436	49%	214	51%	222	1993
100%	446	47%	209	53%	237	1994
100%	345	66%	229	33%	116	1995
100%	392	65%	255	35%	137	1996
100%	384	63%	242	37%	142	1997
100%	518	60%	311	40%	207	1998
100%	798	54%	429	46%	369	

وفي ما يلي جدول بين عدد التملكات وحجم الأصول للمصارف المندمجة بحسب الجهات الموافقة عليها للفترة ما بين

(1998-1980) أين يلاحظ الدور الذي لعبته كل وكالة للموافقة على الاندماجات المصرفية مع بروز دور المجلس

الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 70% وذلك يرجع إلى طبيعة عمله من حيث أنه منظمة للشركات القابضة المصرفية.

الجدول رقم 07: عدد التملكات وحجم أصول المصارف المندمجة بحسب الجهات الموافقة عليها للفترة (1980-1998)

1998 في الو.م.أ (الأصول/بالمليار دولار)<sup>1</sup>

البيان	المجلس الاحتياطي الفدرالي		الهيئة الاتحادية لتأمين الودائع		مكتب مراقبة العملة		الاجمالي		السنوات
	الاصول	العدد	الاصول	العدد	الاصول	العدد	الاصول	العدد	
	6.3	116	2.9	42	1.4	32	10.2	190	1980
	13.7	252	2.5	39	17.8	68	34.1	359	1981
	28.5	279	3.1	56	9.3	85	40.9	420	1982
	31.0	305	9.9	63	9.2	60	50.1	428	1983
	59.4	331	1.4	44	89	66	69.8	441	1984
	58.9	376	1.7	41	6.5	58	67.1	475	1985
	87.6	467	3.1	56	3.7	50	94.4	573	1986
	117.7	544	2.9	60	2.5	45	123.3	649	1987
	72.9	333	9.1	60	5.7	75	87.7	468	1988
	37.8	217	1.2	37	4.3	96	43.4	350	1989
	22.1	188	5.6	104	15.9	73	43.6	365	1990
	142.2	224	4.3	86	3.8	35	150.3	345	1991
	159.6	288	2.1	47	3.4	66	165.4	401	1992

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيساوي - الاندماج والتملك الاقتصاديان - مرجع سابق ص 141

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

103.1	436	16.6	99	3.4	54	83.1	283	1993
111.8	446	12.1	64	5.1	78	94.7	304	1994
181.1	354	6.5	57	3.9	58	170.6	230	1995
272.6	392	10.2	55	12.9	68	249.4	269	1996
166.1	384	5.5	46	7.8	65	152.7	273	1997
629.8	518	49.1	35	21.2	115	559.5	368	1998
2444.5	7985	193.1	1165	103.7	1173	2147.7	5647	المجموع

### 3- الموجة الحديثة لعملية الاندماج المصرفي الأمريكي: تظهر نتائج موجة الاندماج المصرفي الأمريكي الحديثة من

خلال عدة جوانب أهمها تقلص عدد المصارف من جهة وظهور أخرى من جهة أخرى بسبب الاندماج المصرفي فنجد أن عدد المصارف انخفض سنة 1998 ليصل إلى 6839 مصرف مقابل 12342 مصرف سنة 1980 وهذا يعني أن الانخفاض كان يتراوح بين 400 و500 مصرف كل سنة<sup>1</sup> في المقابل عدد الفروع المصرفية من حوالي 53 ألف فرع إلى أكثر من 71 ألف فرع في نفس الفترة. بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية و ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الاعتماد على الصيرفة الالكترونية في المعاملات المصرفية مما يسمح برفع كفاءة المصارف الأمريكية، ومن خلال دراسة أجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي سنة 1997 على 57 حالة<sup>2</sup> اندماج بين المصارف الكبيرة تجاوزت أصولها أكثر من مليار دولار وجد أن هناك تحسنا في كفاءة الربح نتيجة الحصول على قوة إضافية في السوق وأن هذه الكفاءة التي تمتلكها المصارف الأمريكية جعلتها تقود الموجة الحديثة للاندماجات المصرفية في العالم .

### الجدول رقم 08: المؤشرات الإحصائية للمصارف الأمريكية (1998-1980)

1998	1995	1990	1985	1980	السنوات	البيان
6893	7571	9221	11021	12342		-عدد المصارف
518	345	365	475	190		عدد الاندماجات

<sup>1</sup>، <sup>2</sup> عبد الكريم جابر العيسوي الاندماج والتملك الاقتصاديان - مرجع سابق ص148

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

المختلفة منها	10	116	158	6	3
عدد الفروع المصرفية	52710	57417	63392	68073	71231
عدد آلات الصرف الآلي	18500	61117	80156	122706	187000
حصة المصارف العشر الكبرى من الأصول	18.6%	17%	20%	26.6%	36.7%
حصة المصارف المائة الكبرى من الأصول	46.8%	52.6%	61.4%	66.9%	70.9%

**المصدر:** أنظر في ذلك: - عبد الكريم جابر العيساوي الاندماج والتملك الاقتصاديان، ص 149

- رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2013،

ص 130

لم تقتصر عمليات الاندماج والشراء البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية عند هذا الحد، وإنما اتجهت نحو الاندماجات الضخمة في سنوات<sup>1</sup> 1990-2000، فقد ارتفعت قيمة الصفقات الاندماج 342 مليار دولار في عام 1992 إلى 3.3 ترليون دولار أمريكي في أنحاء العالم ي عام 2000.

### ثانيا: التجربة في الاتحاد الأوروبي

إن الميزة الأساسية للعملة الأوروبية تركز على فكرة بناء سوق موحدة التي تعتبر نقطة انطلاق للمؤسسات الأوروبية لمواجهة تحديات العملة. وفي هذا الإطار يخضع القطاع المصرفي الأوروبي لعملية إعادة الهيكلة للخروج من النظم والقواعد القديمة من خلال عمليات الاندماج المصرفي التي أخذت في بداية الأمر الطابع الوطني عند إعلان الوحدة سنة 1992 ثم الطابع الأوروبي بعد إصدار العملة الموحدة عام 1999 لتبدأ عملية التمركز للمؤسسات الأوروبية انطلاقاً من سوق إقليمية موحدة باستعمال الاندماج عبر الحدود لتحقيق الوجود المصرفي على الساحة العالمية استعداداً لمواجهة المنافسة الحادة للمصارف الأمريكية واليابانية .

**1- النظام النقدي الأوروبي:** سعت المفوضية الأوروبية إلى خلق نظام أوروبي موحدة بقرار اعتمده المجلس الأوروبي في بروكسل في ديسمبر 1978 يهدف إلى إزالة الحواجز المالية والنقدية والمصرفية ، ثم تزايدت الدعوى لإنشاء مصرف

<sup>1</sup> رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، مرجع سابق ص 130



## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

مركزي موحد تسند إليه مهمة إصدار عملة أوروبية واحدة لدول الاتحاد ، إضافة إلى إزالة الحواجز الجغرافية بموجب التعليمات المصرفية الثانية Second Banking Derectives وذلك عام 1989 وقد وضعت في حيز التنفيذ عام 1993 ومن أهم ما ورد فيها توحيد تراخيص العمل المصرفي ، حيث يكفي المصرف بالحصول على رخصة العمل المصرفي في البلد الأصلي ليتمتع بصلاحيات العمل في أي دولة أخرى من الاتحاد كما ساهمت التطورات التكنولوجية و الاتصالات في إلغاء الحدود الجغرافية و التنظيمية.

أما الدول غير المنظمة للاتحاد فيمكنها الحصول على رخصة العمل المصرفي بشرط المعاملة بالمثل كما قامت دول الاتحاد بالإمضاء على معاهدة ماسترخت في فبراير 1992 التي من بين أهدافها العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية.

**2- النظرة المصرفية للاتحاد الأوربي :** ساهم التعامل بالعملة الموحدة في العمل في إطار الاتحاد النقدي و نظام المدفوعات الواحدة وهذا الوضع شكل سوقا موحدة لرأس المال وبالتالي رفع درجة المنافسة والكفاءة عن طريق توحيد أسعار الفائدة القصيرة وكذلك معدلات الفائدة الطويلة على السندات الحكومية وبالتالي توفر بيئة مالية شفافة تسمح بمايلي :

- سهولة تدفق رؤوس الأموال داخل منطقة اليورو وبالتالي نمو الأسواق الرأسمالية الأوروبية التي تساهم في نمو أسواق السندات والائتمان ومن ثم توفير التمويل الخارجي للخدمات المالية الذي يعتبر من أهداف الاتحاد النقدي الأوربي.
- التحول من السندات الوطنية إلى أسواق السندات العالمية وبالتالي تنويع المخاطرة على المستوى غير أوروبي.
- إمكانية التنوع عبر مساحة اليورو في أسواق الأسهم.
- تسمح عملية اندماج أسواق السندات والأسهم بتخفيض تكلفة المعاملات وتنويع المحفظة الاستثمارية .

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

**3- السياسات المصرفية الجديدة:** استفادت المصارف الأوروبية من التطورات في مجال تكنولوجيا المصارف والتشريعات القانونية، ففي عام 1987 أعلنت السوق الأوروبية المشتركة توجيهات مؤلفة من ثلاثة وثلاثين مادة<sup>1</sup> تتعلق باندماج الشركات للدول الأعضاء ولقد سنت الدول الأوروبية تشريعات بخصوص هذا الأمر. ومع تسارع ظاهرة الاندماجات في الصناعة المصرفية كان لزاما على الدول الأوروبية الاستعداد لهذه الظاهرة وذلك للتمكن من مواجهة التحديات الناجمة عنها و المتمثلة في المنافسة الدولية وكذلك لاستقاء معايير لجنة بازل.

ونتيجة لهذه التطورات التي حدثت في مجال الصناعة ، أصبحت المصارف تواجه منافسة أيضا من طرف شركات مالية أخرى غير مصرفية تعمل في النشاط المصرفي، ففي سنة 2001 قامت أكبر شركة للتأمين في العالم Allianz بشراء أكبر مصارف ألمانيا ترزدنر Dersder وقد مثل هذا الحدث إعلانا جديدا بخلق تكتلات مصرفية وشركات تأمين. و أصبحت المصارف التجارية وشركات الادخار ومؤسساته تستحوذ على 85% من الموجودات المالية الكلية في أوروبا مقارنة مع 40% في الولايات المتحدة الأمريكية وهي حاليا تقوم بمعظم الوساطة المالية ضمن منطقة اليورو.

ساعدت العملة الموحدة في تسارع الاندماجات في الاتحاد الأوربي بعد ما كانت هذه العملية تعاني من عدة عراقيل تنظيمية وفوارق فيما يخص احتياجات العملاء من الخدمات المالية من منطقة إلى أخرى .

ويشير الجدول التالي إلى أنشطة الاندماجات المحلية والعبارة للحدود خلال الفترة (1985-1991) ويلاحظ تصاعد موجة الاندماجات الأولى المتسمة في معظمها بالعدائية.

الجدول رقم 09: الاندماجات المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوربي (1985-1991)<sup>2</sup>

البيان السنوات	المحلية		المبيعات عبر الحدود		المشتريات عبر الحدود		المجموع إلى العبارة للحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1985	72	10.6	45	6.2	29	2.3	74	8.6
1986	195	18.9	106	18.6	44	6.1	150	24.7

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيساوي - مرجع سابق ص 159

<sup>2</sup> عبد الكريم جابر العيساوي - مرجع سابق

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

40.5	195	12.3	63	28.1	132	48.9	416	1987
51.9	342	13.6	133	38.3	209	79	1091	1988
65.2	518	25.1	212	40.1	306	121.8	1359	1989
97.8	558	50.1	297	47.6	261	109.9	1296	1990
20.2	353	13.9	211	6.3	142	47.9	788	1991

في ظل تسارع ظاهرة الاندماج على المستوى العالمي أخذ الأوروبيون بعد اكتمال السوق المالية الموحدة يعطون الأولوية للوجود العالمي على حساب الوجود الإقليمي لمواجهة المنافسة من المصارف غير الأوروبية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

فانتمت عمليات الاندماج المصرفي بالتصاعد انسجاما مع الموجة العالمية ، حيث أخذت كثير من الدول الأوروبية التوسع في الدول المجاورة ومن الأمثلة على ذلك توسيع المصارف اليونانية في دول البلقان والمصارف الاسكندنافية في دول البلطيق والمصارف الاسبانية في دول أمريكا اللاتينية وكانت أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى هدفا لمصارف من النمسا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا. يبين الجدول التالي عمليات الاندماج عبر الحدود فيتين أنها تصاعدت وفق الموجة العالمية الناتجة عن التحرير المالي و المصرفي وخصوصا خلال الفترة (1998-2001)

الجدول رقم 10: عدد عمليات الاندماج وقيمتها المحلية للمصارف والمؤسسات المالية عبر الحدود خلال الفترة (2001-1998)<sup>1</sup>

صفقات المؤسسات عبر الحدود		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية المحلية الأخرى		صفقات المصارف المحلية		البيان السنوات
العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
14	58	8	247	17	311	61	476	1997-1990
07	605	13	1062	14	1131	66	1346	2001-1998
9	471	12	606	15	549	64	862	2001-1999

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيساوي - مرجع سابق ص 163

### ثالثا: التجربة العربية في الاندماج المصرفي

لم تقتصر حالات الاندماج المصرفي على الدول المتقدمة بل شهدت الدول النامية هذه الظاهرة أيضا ويتعلق الأمر بدول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين و البرازيل و فتزويلا و دول شرق آسيا كاندونيسيا وتايلندا وكوريا الجنوبية وماليزيا وكان هدف عمليات الاندماج في هذه المناطق من الدول النامية هو الالتحاق بالتقدم والتطور الاقتصادي عن طريق اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما الدول العربية فقد شهدت العديد من عمليات الاندماج المصرفي بين بعض مصارف لبنان والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر وتونس والمغرب وذلك في إطار العمل بقوانين منظمة التجارة العالمية و الالتزام بمعايير اتفاقية بازل لمواجهة تحديات المنافسة العالمية والعولة المالية والمصرفية .

#### 1- مميزات القطاع المصرفي العربي: هناك مجموعة من المميزات للقطاع المصرفي العربي والتي يمكن استخلاصها من

جدول مؤشرات المصارف العربية لعام 2001<sup>1</sup> وهي كالتالي:

↔ صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف الدولية وكذلك افتقارها للموارد والإمكانات التي تساعدها على تحقيق وفورات الحجم.

↔ انخفاض عدد المصارف العربية ضمن القائمة العالمية للمصارف أين وصلت إلى 66 مصرف سنة 2001 مقارنة مع سنة 2000 أين كانت تضم هذه القائمة 84 مصرف.

↔ انتشار ظاهرة التركز المصرفي التي تعتبر ميزة في الكثير من الدول العربية وتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف في إجمالي الأصول العربية. فنجد أن المصارف العشرة الأولى تمتلك حوالي 35% من مجموع الأصول في أول

<sup>1</sup> أنظر في ذلك : عبد الكريم جابر العيسوي- الاندماج والتملك الاقتصاديان- مرجع سابق

- أحمد سفر - الدمج والتملك في البلدان العربية - مرجع سابق ص 147

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

مائة مصرف عربي عام 1996 و 38% من رأس المال و 39% من الأرباح وهي نسبة مرتفعة في ظل وجود 350 بنك في إحدى وعشرون دولة عربية .

إن ظاهرة التركيز البنكي توجد أيضا على مستوى الدولة الواحدة، فمثلا تسيطر في تونس خمسة مصارف على النظام المصرفي الذي يضم 13 مصرف من خلال امتلاكها حوالي ثلثي إجمالي الأصول والتسهيلات التي يمنحها القطاع المصرفي، كما تمتلك خمسة مصارف في الأردن نسب مماثلة أما في المغرب فنجد أن المصارف الثمانية الأولى تسيطر على 80% من حصة السوق.

- الكثافة المصرفية عن طريق انتشار المصارف الصغيرة في مناطق واسعة جغرافيا.

- ضعف نشاطات الوساطة المالية ومحدودية قدرة الوسطاء في الأسواق العربية إلى جانب ضعف الثقافة المالية العربية سواء بالنسبة للمدخرين أو المستثمرين .

- عدم سماح أغلب الدول العربية بفتح فروع للمصارف العربية لديها، وتعاملها كمصارف أجنبية، وتقع هذه الدول ضمن فئتين: الأولى تشترط وجود مساهمة محلية في حدود نصف رأس المال حدا أدنى وتضم المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان وتونس، أما الفئة الثانية لا تسمح بأي مساهمة خارجية في مصارفها لأنها تعتمد على دعم المصارف في ممارسة أنشطتها التقليدية.

### الجدول رقم 11: أهم مؤشرات المصارف العربية عام 2001

البيان	
عدد المصارف	350 مصرف
قيمة الأصول	526.3 مليار دولار
حصة المصارف المائة الأولى من الأصول	93.5%
عدد الفروع لكل مليون زبون	38 فرع
نسبة الدخل من الفوائد	85%-90% من إجمالي الإيرادات

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

نسبة الدخل من العمولات والرسوم	10%-15%
عدد الخدمات المقدمة	40 خدمة (أما في العالم 465 خدمة)
العدد قائمة المصارف عالميا	66 مصرف

### 2- دوافع الاندماج المصرفي العربي : تقتضي الاتفاقية العامة لتحرير التجارة ( جات ) في جانبيها المالي و المصرفي التزام

الدول النامية ومنها العربية التي انضمت أو هي في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) العمل تدريجيا على فتح أسواقها المحلية للموردين الأجانب وذلك لتقديم الخدمات المالية و المصرفية التي تنسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية .

هذا الأمر جعل السوق المصرفية العربية أمام مواجهة حتمية للمصارف العالمية و ما تمتلكه من إمكانيات تكنولوجية و مالية ومستوى عال من الخدمات مما دفع بالمصارف العربية إلى اللجوء إلى ظاهرة الاندماج المصرفي لتمكن من البقاء على مستوى السوق وكذلك لمواجهة المنافسة الشديدة .

فالدوافع والأسباب التي تقف وراء ظاهرة الاندماج المصرفي في الدول العربية هي نفسها التي تم تناولها سابقا وهي التي تدفع بالصناعة المصرفية العربية للسير في الاتجاه العالمي ولكن في ظل خصوصية القطاع المصرفي العربي المتميز بصغر حجم الأسواق، جعل الكثير يرى صعوبة في تكوين مصارف كبيرة وفي الوقت نفسه فإن كثير من المصارف العربية الصغيرة تعمل في الأسواق المالية العالمية وتحقق أرباحا سهلة مما يعطيها حافزا على المقاومة والحفاظ على أسواقها الخاصة.

إن قرار الاندماج في الدول العربية يتوقف على المصارف العمومية التي هي بحوزة الدولة وكذلك المصارف العائلية التي تعتبر غير مستعدة للتفريط بنفوذها من أجل مصالح وطنية. وعليه يمكن إيجاز دوافع الاندماج المصرفي العربي في التحديات التي يواجهها ومن أهمها :

## الفصل الثاني: استراتيجية الاندماج المصرفي

- صغر حجم المصارف العربية وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة للمصارف الأجنبية التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية بفعل التحرير المالي والمصرفي العالمي مما يجعل المصارف العربية أمام حل استراتيجي يركز على عمليات الاندماج المصرفي.

- وجوب تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك والذي تم الاتفاق عليه من خلال لجنة بال وعليه يجب على السلطات النقدية العربية المصرفية العمل على تطبيق هذا المعيار والأسواق تواجه ضغوطا من الدول الأخرى.

- وجوب خلق تكتلات مصرفية عربية تمارس العمل المصرفي الشامل و الحديث وفق التكنولوجيا الحديثة المتوفرة ولسد احتياجات الزبائن من الخدمات المصرفية المتنوعة.

وعلى الرغم من بطء عمليات الاندماج المصرفي في الوطن العربي إلا أن التقديرات تشير إلى احتمال استمرار هذه العملية وذلك على ضوء التطورات التي تشهدها الأطر والتشريعات القانونية في الدول العربية .

ويبين الجدول التالي عمليات الاندماج المصرفي العربي وتطورها في الفترة ما بين 1995-1999 نتيجة التعايش مع المستجدات العالمية وتداخيات العولمة المالية من انفتاح في الأسواق وكذا التطور في الخدمات المصرفية التي أصبحت تعتمد بالأساس على التكنولوجيا الحديثة لإرضاء المتطلبات المتزايدة للزبائن .

**الجدول رقم 12: تطور عمليات الاندماج المصرفي العربي 1995-1999**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	البيان
لبنان	2	-	5	12	2	
الدول العربية الأخرى	1	1	3	5	3	
الاجمالي	3	1	8	17	5	

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي ص 177

### خلاصة الفصل:

يعبر الاندماج المصرفي عن إحدى آليات العولمة المالية، فهو يمثل أسلوباً لتنمية المؤسسة المصرفية، بهدف تحقيق الكفاءة وتحسين أداء النشاط المصرفي. تسعى البنوك من خلال عمليات الاندماج وال شراء إلى زيادة حصتها السوقية لمواجهة تحديات المنافسة الداخلية والخارجية، والناجمة عن التحرير المالي وحذف الحواجز أمام العمل المصرفي، زيادة على التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ساهمت عمليات الاندماج والشراء البنكي في تحقيق العديد من المكاسب للمؤسسة المصرفية الجديدة، وذلك من خلال ارتفاع قيمتها السوقية نتيجة لقوة مركزها المالي ( الناتج عن اتحاد بنكين أو أكثر)، التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، وبالتالي التنوع في المخاطر الائتمانية.

بناءً على دراسة أنواع الاندماجات وكذا التجارب في بعض الدول، نلاحظ أن الاندماج المصرفي هو عبارة عن وسيلة وليس غاية، وذلك كون هذه الإستراتيجية جاءت استجابة لتغيرات المحيط المالي والمصرفي وتداعيات العولمة المالية. فبالاندماج تسعى البنوك إلى تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال التركيز البنكي، واقتصاديات السلم من خلال تخفيض التكاليف ورفع الإيرادات الناتجة عن التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن.



## الفصل الثالث: إستراتيجية البنوك الشاملة

المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة

المبحث الثاني: وظائف البنوك الشاملة

المبحث الثالث: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

المبحث الرابع: إطار عمل البنك الشامل

## الفصل الثالث : البنوك الشاملة

### تمهيد:

فرضت التغييرات المالية العالمية على البنوك التجارية التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع التكيف مع أوضاع العولمة المالية و تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان والمخاطر . هذه التحولات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة المالية أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية عملاقة ، اعتبرت انقلابا بارزا على عالم البنوك.

### المبحث الأول: ماهية البنك الشامل

إن تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية أظهر الكيان الجديد الخاص بأعمال البنوك الشاملة Universal banks كنتيجة لتزايد أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة مثل قيام البنك بممارسة نشاطات التأمين والاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعا للمخاطر ومواجهة للمنافسة.

### أولا : مفهوم البنك الشامل

ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بجميع الوظائف التقليدية وغير التقليدية في إطار منظومة بنكية واحدة تعتمد على توزيع الأعمال والوظائف وتلبية لاحتياجات العملاء المسيرة للتطورات الجديدة . ومن هنا يمكن تعريف البنوك الشاملة كمايلي:

" هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، حيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد - البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها -الدار الجامعية الإسكندرية ص19

كما يمكن تعريفها كما يلي : "هي مؤسسات مالية تقدم الخدمات المالية كافة ، فيمكن أن تقدم خدمات التأمين والاكتتاب

في الأوراق المالية ، وتقديم المعاملات كافة المتعلقة بالأوراق المالية بالنيابة عن الآخرين"<sup>1</sup>

ومن هنا يمكن القول أن البنوك الشاملة هي عبارة عن بنك يقوم بأعمال كل البنوك سواء البنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة في وقت واحد أي أنها بنوك غير متخصصة، يركز على استير اتيجية التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض الاستثمار. تبرز الآثار الايجابية لهذا النوع من الاستراتيجيات كلما اتجه البنك إلى ممارسة الأنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي ( خدمات تأجير الأصول أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية للمشاريع)، مما يسمح بتعظيم أرباح البنك وتقليل مخاطر السيولة.

تستطيع البنوك الشاملة امتلاك أسهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها ، كما تحرص على تنوع مصادر تمويلها التي تأتي من قطاعات مختلفة إضافة إلى إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة من خلال تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر التمويل غير التقليدية بتنوع أدوات الاستثمار . وعليه يمكن القول أن إستراتيجية البنك الشامل تقوم على أساس التنوع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار ، والمقصود بالتنوع هنا هو عدم حصر البنك لنشاطه في قطاع معين أو في قطاعات ترتبط أنشطتها وتداخل فيما بينها وتمثل إستراتيجية التنوع في ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي المتمثل في خدمات تأجير الأصول أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال.

ثانيا : عوامل انتشار البنوك الشاملة

عرفت البنوك الشاملة انتشارا واسعا بداية مع الربع الأخير للقرن العشرين، وذلك بتوجه العديد من البنوك نحو الصيرفة

<sup>1</sup> د هشام جبر - إدارة المصارف - الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2008-ص146

## الفصل الثالث: استراتيجيات البنوك الشاملة

الشاملة بدلا من الصيرفة المتخصصة نظرا للعوامل التالية<sup>1</sup>:

- ↪ التطور الهائل في مجال المعلومات والاتصال، وخاصة استخدام شبكة الانترنت في نقل الأموال وبسرعة فائقة بين الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت العمليات المالية والمصرفية تتم في أي مكان وأي زمان بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية المتطورة.
- ↪ زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفي، من خلال دخول المؤسسات غير المصرفية في مجال الصناعة المصرفية.
- ↪ عولمة أسواق المال تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.
- ↪ تزايد توجه البنوك نحو إستراتيجية الاندماج والشراء والبحث عن امتلاك أكبر حصة سوقية من خلال السياسة التركيز.
- ↪ تعامل البنوك بالابتكارات والمشتقات المالية.

### ثالثا: خصائص البنوك الشاملة

- للبنك الشامل مجموعة من الخصائص، كونه يجمع بين وظائف متعددة يهدف من خلالها إلى تقديم حزمة من المنتجات والخدمات لريائته، تشمل هذه الخصائص ما يلي<sup>2</sup>:
- تعتمد الصيرفة الشاملة على الحجم الكبير للمؤسسة المصرفية، الذي يركز في الأساس على مبدأ التنوع، الذي أوجده الاقتصادي هاري ماركوويتز من خلال ابتداعه لهذا المبدأ بهدف التقليل من المخاطر.
  - قوة مركزها المالي، الناتج عن تنوع مصادر الإيرادات والمحصل عليها من فئات وقطاعات مختلفة،
  - القدرة على تجنب المخاطر، الناجمة عن عدم إمكانية التعرض للخسائر وعدم تسديد القروض، وذلك كون أن هذا النوع من البنوك يعتمد على مبدأ التنوع القطاعي والجغرافي والمهني سواء من حيث التوظيف أو الإيراد.
  - الاعتماد على مبدأ التكامل في تقديم الخدمات والمنتجات لصاح الزبائن

<sup>1</sup> أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص 29

<sup>2</sup> سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان، الأردن، ص 159

- مسايرة التطورات التكنولوجية و استخدام الأدوات المالية الجديدة ( الخيارات، العقود المستقبلية والآجلة)

### رابعا : ايجابيات وسلبيات البنوك الشاملة

للبنوك الشاملة مجموعة من الايجابيات تسمح لها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وكذا تطوير القطاع المصرفي، كما لها مجموعة من السلبيات من خلال خلق نوع من الاحتكار من طرف بعض المؤسسات المصرفية نتيجة امتلاكهم لأكبر حصة سوقية وكذلك من حيث ارتفاع مستوى المخاطرة الناجم عن التعامل بالأدوات المالية الجديدة.

#### 1- ايجابيات البنوك الشاملة : تساهم البنوك الشاملة في توفير العناصر الضرورية لعملية التنمية ابتداء من دراسة

الجدوى ، التأسيس ، التمويل ، الإدارة والتسويق... إلخ فهي بذلك المحور الرئيسي في العملية الاقتصادية وعلى هذا الأساس يمكن القول أن للبنوك الشاملة عدة جوانب ايجابية هي<sup>1</sup>:

↪ تساعد في تعظيم استغلال الموارد المتاحة للدولة من خلال تعبئتها وتخصيصها لأغراض التنمية.

↪ إمكانية تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنك وموارده من خلال سياسة التنوع وتقليل المخاطر مع تحقيق الأرباح.

↪ إمكانية مواجهة تحديات العمل المصرفي في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية وبالتالي قدرتها على مواكبة متطلبات العصر وابتكار منتجات جديدة... إلخ.

↪ تشجيع المستثمرين على الدخول في المشاريع الاستثمارية الضخمة من خلال توفير التمويل اللازم لذلك.

↪ تساعد البنوك الشاملة على تنشيط بورصة الأوراق المالية من خلال الاستثمارات الضخمة والمتنوعة.

#### 2- سلبيات البنوك الشاملة : رغم أن للتحويل نحو البنوك الشاملة العديدة من الايجابيات إلا أن الأمر لا يخلو من

السلبيات وهي :

↪ خلق الاحتكار و مضاعفة قوة السوق للمؤسسات المالية الشاملة مقارنة مع المؤسسات والبنوك الصغيرة.

<sup>1</sup>حجابه عبد الله -الاقتصاد المصرفي -مرجع سابق ص136

↪ خلق مشاكل المخاطرة من خلال تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة وذلك عن طريق الإقراض أو تجميد الكثير

من الموارد في مشاريع يصعب تنفيذها بسرعة.

↪ تتطور النقود والمؤسسات النقدية والمالية مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وحتى لا تفقد البنوك الشاملة أهميتها ودورها يجب أن تبقى دائمة التطور وفق المتطلبات والمتغيرات الاقتصادية من ناحية والتطورات العلمية والتكنولوجية من ناحية أخرى.

### المبحث الثاني: وظائف البنوك الشاملة

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية مستقرة تجمع بين الوظائف البنكية التقليدية والوظائف المالية الجديدة كالاكتتاب في الأوراق المالية وخدمات التأمين.

### أولاً: البنوك الشاملة هي مؤسسات قبول الودائع

وتتكون من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية و بنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض واتحادات الائتمان وتتميز هذه المؤسسات بـ<sup>1</sup>:

↪ قبول الودائع ما عدا اتحادات الائتمان فالودائع لديها على شكل أسهم .

↪ يمكن السحب من الودائع باستخدام الشبكات.

↪ تتمتع هذه المنشآت بالتأمين على الودائع.

↪ تخضع لقوانين البنوك والرقابة من البنك المركزي.

### ثانياً: البنوك الشاملة هي مؤسسات وساطة

يمكن للبنك الشامل ممارسة الوساطة بمختلف أنواعها، نظراً لخبرته في أحوال السوق واتصالاته الواسعة، كما أنه يعتمد

<sup>1</sup> هشام جبر - ادارة المصارف - مرجع سابق ص146

## الفصل الثالث: استراتيجيات البنوك الشاملة

على تشكيلة متنوعة من الموظفين والخبراء في مجال الأوراق المالية. ومن بين هذه أنواع الوساطة المقدمة من طرف البنك الشامل نجد:

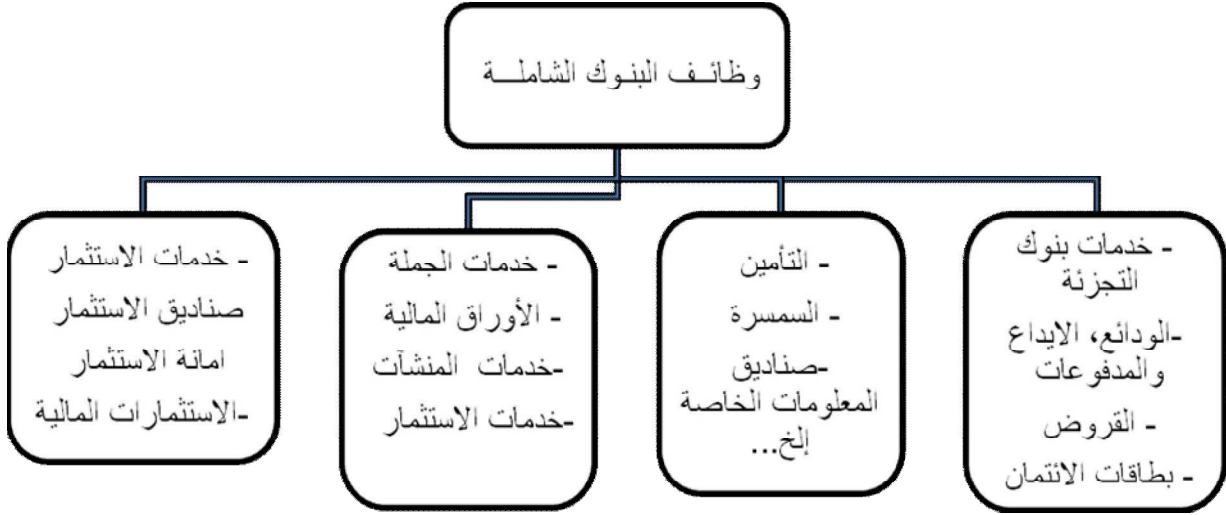
➤ **الوساطة التعاقدية** : يمكن للبنك الشامل ممارسة وظيفة الوساطة التعاقدية كشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة. ➤ **مؤسسات الوساطة الاستثمارية** : هي شركات استثمار وبنوك استثمار وشركات توظيف الأموال وهي تقوم بوظيفة ترويج المشروعات وتنظيم إصدار أسهم الشركات وإصدار القروض الخاصة لأغراض التنمية وتتضمن الأنشطة المالية التي يقوم بها البنك الشامل ما يلي:

- الوساطة المالية المتمثلة في قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية.
- التعامل بالأدوات المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية.
- القيام بأعمال الصرافة.
- استعمال المشتقات المالية الجديدة في نشاطها.
- ممارسة الوظائف الجديدة كالاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات.
- ممارسة السمسرة عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العملاء وذلك مقابل عمولات معينة.
- تقديم الاستشارات اللازمة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والسيطرة.
- إدارة الاستثمارات والاستثمار في أسهم شركات غير مالية وذلك في إطار تنويع محفظة البنك.
- القيام بأعمال التأمين.

### ثالثا: أنواع الخدمات والمنتجات البنكية للبنك الشامل

البنوك الشاملة هي مؤسسات مالية بإمكانها تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات لربائنها كالتالي:

الشكل رقم 11: الخدمات التي يقدمها البنك الشامل



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد - العولمة واقتصاديات البنوك - الدار الجامعية الإسكندرية 2001 ص54

الجدول رقم 13: وظائف البن الشامل

الودائع : ودائع جارية، وودائع توفير وودائع لأجل، وودائع بإخطار	الاكتتاب في: الأوراق المالية مثل : أذونات الخزينة، سندات حكومية سندات الشركات، سندات	الوساطة المالية في : سوق المال ، - العملات الأراضي والعقارات الخيارات ، - الذهب	- حركة الأموال : التمويل المحلي، التمويل الدولي
التداول : السوق المالية الأوراق المالية العقود المستقبلية	خدمات الاستشارة : ادارة السيولة، التخطيط المالي الادارة المالية، الاستثمار العقاري القانونية، الاستشارات الضريبية، بحوث التسويق	الائتمان : الائتمان الاستهلاكي، ائتمان الصغيرة	خدمات الضمان : الكفالات، الاعتمادات المستندية التحصيلات المستندية قبول الكميات ترويج المشروعات
بيع أوراق المالية : شهادات الايداع الأسهم السندات وغيرها	خدمات المستهلك : بطاقات الائتمان، الشيكات السياحية تأمين الودائع، الحفظ الأمين والأمانات صناديق الاستثمار وغيرها	التمويل المتخصص : تمويل وشراء الأصول، التأجير، تمويل الصادرات تمويل المشروعات، المشاركات، التمويل العقاري، تمويل الاندماج ، تمويل الرفع المالي	



المصدر: هشام جبر - إدارة المصارف مرجع سابق ص148

يوضح الشكل رقم 11 والجدول 13 ، بأن البنك الشامل يمكنه تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات البنكية المتنوعة، سواء في مجال الأعمال المصرفية التقليدية والمتمثلة في الإقراض والإيداع وبطاقات الائتمان، أو في الخدمات المالية ، كالتعامل بالأوراق المالية وتقديم خدمات الاستثمار وغيرها. كما يمكن للبنك الشامل أن يعمل في مجال الوظائف غير البنكية كالتأمين والسمسرة وتقديم الاستشارة.

### رابعا: مزايا وانتقادات البنوك الشاملة

يسمح التحول إلى الصيرفة الشاملة باكتساب مجموعة من المزايا لم تمتلكها البنوك من خلال وظائفها التقليدية سابقا، وذلك بحكم كبر حجمها الناتج عن عمليات الاندماج والشراء البنكية و التنوع في مجمع الخدمات والمنتجات المقدمة للزبائن. بالرغم من كل المزايا التي تمتلكها هذه البنوك، إلا أن البعض قد وجه لها مجموعة من الانتقادات.

#### 1- مزايا البنوك الشاملة: إن أهم مزايا البنك الشامل ما يلي<sup>1</sup> :

- السيولة، يعتمد البنك على تجميع الموارد من جهات مختلفة ( الأفراد، الهيئات)، مما يسمح له بالتغلب على مخاطر نقص السيولة لديه في حالة انخفاض مستوى الإيداع عن السحب، وذلك إما ببيع الأصول أو زيادة الاقتراض. إن قدرة البنك في التغلب عن مشكل السيولة تكمن في قدرته على التعامل في استخدام الأدوات الحديثة مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول وإصدار الأوراق المالية.

- إمكانية التصدي لمخاطر السوق ومخاطر العائد، الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة، وذلك من خلال القدرة على التوسع في العمليات المستقبلية للحد من تذبذب هذه الأسعار.

- إمكانية التصدي لمخاطر الائتمان، من خلال المحافظة على مستوى أدنى من المخاطر عن طريق دراسات الجدوى مع التوسع في الأنشطة والخدمات بالتنوع في مصادر التمويل والاستخدام.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الاصلاح المصرفي ومقررات بال3، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2013، الطبعة الأولى، ص81

بناء على ما تقدم فالبنك الشامل يتميز بالتالي<sup>1</sup>:

- التنوع، أي إمكانية الحصول على موارد مالية من جهات متعددة ولآجال مختلفة مع التنوع في استخدامها في أنشطة مختلفة، وذلك بالخروج من الوساطة التقليدية والتحول إلى المنتجات المالية المتعددة. تسمح عملية التنوع بتحقيق الاستقرار في حركة الودائع وتخفيض المخاطر.
- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، أي استخدام قدرة الحجم الكبير للبنك الشامل في تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة لتخفيض تكاليفه.
- تحقيق الاستقرار، أي أن الحجم الكبير للبنك الشامل يسمح بتحقيق الأمان للمودعين بسبب التنوع في المنتجات والقدرة على تحمل الخطر.
- إمكانية تحقيق صناعة مصرفية متكاملة و القدرة على تطوير المنتجات بحسب متطلبات المحيط المالي والمصرفي
- إمكانية تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة بالبنك.

### 2- الانتقادات الموجهة إلى البنوك الشاملة: بالرغم من المزايا التي حققتها الصيرفة الشاملة، إلا أنها تعرضت لكثير من

الانتقادات من حيث نظامها وأسلوب تسييرها، ومن أهم هذه الانتقادات نجد:

- انتقاد خاصية التركيز، كون هذه البنوك كبيرة الحجم وتتكون من أسهم شركات مختلفة، صناعية وتجارية وغيرها قد تؤثر على الاقتصاد القومي للبلد المقيمة، وذلك في تعارض مصلحة البنك مع مصلحة الاقتصاد. بناء على هذا فقد عملت كثير من الدول على وضع تشريعات تحدد نسبة رأس المال للبنوك في هذه الشركات لمنع الاحتكار.
- تركيز القوى السياسية، وذلك من خلال دخول مالكي البنوك الشاملة مضمار السياسة وبالتالي استعمال الحجم

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال3، مرجع سابق، ص83

- سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، الطبعة الأولى، ص159

الكبير لهذه البنوك كآلية للضغط على أصحاب القرار بهدف تخفيض مخاطر البنك ، مثل الحصول على مزايا ضريبية أو فتح أكبر مجالات النشاط المسموح به وغيرها.

– الاختلاف بين أصحاب الأسهم، من حيث الاختيار بين مصلحة البنك ومصلحة العملاء أثناء القيام ببعض الأنشطة مثل التعامل بالأوراق المالية، وعليه قامت بعض الدول بفصل إدارة الاستثمار عن باقي الأنشطة وجعلها مستقلة في نفس البنك.

– درجة الخطر، عن الانتقاد الموجه لهذه البنوك يرتبط بإمكانية تعرضها إلى درجة كبيرة من المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك بسبب دخولها مجالات مختلفة مصرفية وغير مصرفية.

– التخوف من الانهيار، الانتقاد الموجه في هذه الحالة، يخص حجم البنوك الكبير ودورها في الاقتصاد، وعليه فإن أي خطر يمس هذه الأخيرة قد يكون له تداعيات مباشرة على الاقتصاد.

– التخوف من صعوبة الرقابة والإشراف، وعليه سعت الدول والحكومات في إقرار مجموعة من التدابير والإجراءات لتطبيقها في الرقابة على هذا النوع من البنوك.

### المبحث الثالث :دوافع التحول إلى البنوك الشاملة :

دفعت للتحولات العميقة التي شهدتها الساحة المالية بصفة عامة والصناعة المصرفية بصفة خاصة إلى التوجه نحو الصيرفة الشاملة التي تعتمد على تنوع وتعدد الوظائف ومن بين أهم هذه الدوافع نذكر<sup>1</sup>:

#### أولاً:دوافع ذاتية

<sup>1</sup>انظر في ذلك:

– حياة عبد الله –الاقتصاد المصرفي – البنوك الالكترونية –البنوك التجارية السياسية النقدية –مؤسسة شباب الجامعة للنشر 2008 الاسكندرية

## الفصل الثالث: استير اتيجية البنوك الشاملة

البنوك تسعى دائما إلى تطوير وتحسين أدائها مقارنة مع محيطها وسعيها منها لمواكبة التطورات والتحولات التي تدور حولها وذلك من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لذلك والتي تسمح لها بالبقاء والاستمرارية. وبناء على هذه الرغبة يسعى الأفراد والجهاز الإداري العامل به لإحداث نوع من التطور على مستوى المنتجات والوظائف لمواكبة حدة المنافسة في الساحة المصرفية من جهة ، وبمخا عن إرضاء احتياجات الزبائن من جهة أخرى.

في ظل التغييرات الاقتصادية والمالية الجديدة ، بدأت الدول إعادة النظر في المنظومة المصرفية عن طريق إصلاحها بالتخفيف من القيود التنظيمية و التشريعية لتحسين أدائها مثل توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة وكذلك مدى كفاية رأس المال المقررة في اتفاقية بال بسويسرا ( رفع نسبة رأس المال / الأصول إلى 8% ).

### ثانيا: التطورات في الاقتصاديات المحلية والعالمية

تلعب البنوك دور بارز في الاقتصاد عن طريق المساهمة في تمويل المشاريع التنموية وإنشاء الشركات اللازمة لتنمية الاقتصاد سواء المحلي أو العالمي ، كما تساهم البنوك في تمويل التجارة الخارجية ،وعلى هذا الأساس كان لابد من إيجاد سبل تمويل جديدة تسمح بمسايرة التطورات الجديدة على مستوى الاقتصاد ككل والتجارية الخارجية بصفة خاصة تتمثل في ابتكار منتجات جديدة للتعامل وكذا تقديم خدمات متنوعة للزبائن تتماشى وهذه المتغيرات. تزايدت حركة الاندماج بين البنوك تحت تأثير العولمة المالية تزايدت حركة الاندماج بين البنوك في السنوات الأخيرة ، لتشكل كيانات مالية عملاقة تستطيع الانتشار جغرافيا معتمدة على الأجهزة العلمية والالكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة بالإضافة إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة العالمية.

### ثالثا: التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات

وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات وأدى هذا التطور إلى تهيئة المناخ لظهور البنوك الشاملة، فسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك وكذا بين العملاء من جهة ومن جهة أخرى بين البنوك ومختلف القطاعات الاقتصادية تسمح بتحريك

رؤوس الأموال بسهولة وفي مدة زمنية قصيرة.

زيادة على التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية في ظل اتفاقات لأورغواي إلى دفع البنوك لتنويع أنشطتها وابتكار أنشطة جديدة تتوافق ومتطلبات الاقتصاد العالمي الجديد ( توسع السوق الإنتاجية و الخدماتية و التجارية ظهور كيانات اقتصادية عملاقة ، تخفيف القيود وتقوية المنافسة ، إتاحة الفرص أمام الاستثمار الأجنبي ... الخ) ولقد امتد التحرير ليصل إلى تحرير الخدمات المالية و المصرفية ويمثل هذا تحديا أمام البنوك التجارية لإعادة النظر في إستراتيجيتها.

### رابعا: التصاعد الوزني للاقتصاد الرقمي وحدة المنافسة

ساعد التصاعد في الاقتصاد الرقمي وحدة المنافسة على تعاضم تحركات رؤوس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع والخدمات إذ تشير التقديرات إلى أن حجم هذه التحركات يبلغ حوالي 150 مليار دولار يوميا أي حوالي 35 تريليون دولار في العام ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الحجم مع تصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة ، فتوجد المنافسة بين البنوك كما توجد بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ، مما دفع بالبنوك إلى تطوير عملياتها وكذا الخدمات المقدمة للزبائن من جهة ومن جهة أخرى الدخول في نشاطات غير مصرفية لمواجهة حدة المنافسة العالمية المالية سواء من قبل البنوك المماثلة أو من المؤسسات غير المصرفية.

### المبحث الرابع: إطار عمل البنك الشامل

يمكن للبنوك الشاملة تحقيق وظائفها المتعددة من خلال تحديد إطار عام لإستراتيجية تعتمد في الأصل على التنوع في الوظائف والمنتجات البنكية بهدف التقليل من المخاطر الائتمانية. وتتلخص في النقاط التالية:

أولاً: مصادر التمويل

تعتمد البنوك الشاملة على أنشطة متنوعة في التمويل أهمها<sup>1</sup>:

↪ إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول : وهي شهادات لحاملها يمكن شرائها في أسواق النقد وتعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.

↪ الاقتراض الطويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي : تلجأ البنوك الشاملة للاقتراض الطويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي وتتم هذه العملية في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين أو غيرها من المؤسسات المالية.

↪ اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية : وذلك من أجل البحث عن مصادر تمويل جديدة وتعبئة المدخرات باعتبار أن الشركة القابضة المصرفية بإمكانها ضم العديد من الشركات الصناعية و التجارية والمالية بهدف زيادة الموارد المالية.

↪ التوريق : ويسمى أيضا التسنيد و المقصود به هو تحويل الأصول غير السائلة مثل القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

ثانياً: الاستخدامات المصرفية

تتم البنوك الشاملة بتنويع استخداماتها من أجل:

↪ تنويع محفظة الأوراق المالية : مما يسمح بتقليل درجة المخاطرة وتزايد احتمالات تعظيم الربحية.

↪ تنويع القروض الممنوحة : من خلال منح القروض لكل الأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها تجارية ، صناعية زراعية وحتى خدماتية إلى جانب القروض العقارية والاستهلاكية وكذا تمويل التجارة الخارجية.

<sup>1</sup>انظر في ذلك:

-عبد المطلب عبد الحميد -العولة واقتصاديات البنوك مرجع سابق ص55

-عبد المطلب عبد الحميد -البنوك الشاملة ، عملياتها وادارتها مرجع سابق ص22

## الفصل الثالث: استراتيجيات البنوك الشاملة

↩ الدخول في مجالات استثمارية جديدة: من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية وكذلك تقديم الاستشارات المالية حول الإصدارات الجديدة.

### ثالثاً: العمل في المجالات غير المصرفية

تعتمد إستراتيجية التنوع في البنوك الشاملة على الدخول في مجالات غير مصرفية مثل:

↩ العمل في مجال التأجير التمويلي **leasing** : حيث يقوم البنك بشراء أصول الشركات لإعادة تأجيرها مرة أخرى بهدف الانتفاع من مبالغ التأجير خلال فترة العقد ما بين البنك والمستأجر.

↩ الاتجار بالعملة: ويتم ذلك من خلال الاتجار بالعملة التي بحوزة البنك في الأسواق الحاضرة بهدف إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات وذلك في مقابل عوائد معينة تكون في شكل عمولات.

↩ إصدار الأوراق المالية: تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال وكذا تصريفها مقابل عمولات معينة ودون تحمل أعباء عدم بيع هذه الأوراق المالية.

↩ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء: تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق استثمار من أجل استثمار ودائع العملاء تحت إدارة وإشراف البنك وفي مقابل أتعاب محددة يتحصل عليها البنك.

عموماً، تعتمد إستراتيجية البنك الشامل على تقديم كل المنتجات وكل الخدمات المالية مثل الإيداع والإقراض القصير والطويل الأجل، التأمين، الاستثمارات المالية وكذا خدمات بنوك الأعمال وتسيير الأصول... إلخ

تعتبر هذه البنوك قادرة على العمل في الوظائف حيث يطلق عليها اسم **banque à tout faire** تتسم بكون حجمها

وتنوع وظائفها بهدف تخفيض التكاليف للحصول على أكبر قدر من المردودية ، تعمل هذه البنوك في العديد من

الدول تحت إطار قانوني يعتمد على \*مبدأ العالمية\* تطبق أغلبية البنوك الشاملة على المستوى العالمي إستراتيجية

\*Global Player\* حيث تتجمع في شكل مجموعات مالية ضخمة وتجمع الوظائف الثلاثة الأساسية ،بنك التجزئة

## الفصل الثالث: استراتيجيات البنوك الشاملة

banque de financement et « D » banque de détail وبنك التمويل والاستثمار

<sup>1</sup> « G A » banque de gestion d'actif وبنك لتسيير الأصول « B FI » d'investissement

<sup>2</sup> الجدول رقم 14: بعض الأمثلة عن البنوك الشاملة عبر العالم لسنة 2003

2003	Bilan milliards eur	PNB milliards e	Agences	Effectifs	PNB par métier		
					BFI	GA	DS
Citi group	1100	64	3200	275000	30	15	55
H S B C	835	34	9500	232000	31	5	64
Group crédit agricole	785	12	9100	100000	36	20	44
BNP PARIBAS	783	17	2200	89100	32	14	54
Brac lays	665	22	3500	74800	22	16	62
Société générale	639	15	2700	90000	32	9	59
Banko of Amirica	613	30	5800	133500	24	8	68
ABN Amro	560	34	3700	110000	20	15	65
Dresdner banko group	477	7	1035	42060	60	40	....
Banko santander central	460	6	9200	103000	13		87
Rabababank	403	9	2200	58000	55		45
Commerz bank	381	0.5	726	32898	55	9	36
Group caisse d'épargne	380	7	4700	44700		13	87
Lioyds T S B group	367	10	2200	71500	35	20	45
Crédit mutuel –CIC	355	9	4760	55690	12	15	73
Crédit lyonnais	256	9	1800	30400	40	22	38
Groupe banque populair	237	7	2605	43200	10	30	60
Uni crédit	236	10	4563	69062	30	26	44
Banca intesa	154	10	3730	60040	50		50

من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل البنك الشامل يعتمد في غالبية الأحيان على بنك التجزئة الذي يعتبر القلب النابض

للبنك الشامل ، حيث يمثل أكثر من نصف الناتج الصافي البنكي PNB (أنظر الجدول) ، ويعتبر بنك التجزئة عنصر

حيوي في البنك الشامل من أجل تمويل الوظائف المتبعة ( كبنك للتمويل والاستثمار وبنك لتسيير الأصول ).

<sup>1.2</sup> Dhafer saidane – la nouvelle banque. Ibid. pp 104



## الفصل الثالث: استراتيجيات البنوك الشاملة

تتكون البنوك الشاملة من شبكة وكالات موزعة على المستوى العالمي متخصصة في مجموعة من الوظائف ( التأمين، تسيير الأصول، القرض الاستهلاكي وخدمات مالية متخصصة.... إلخ

### رابعاً: مقومات إستراتيجية البنك الشامل

تسعى البنوك الشاملة إلى تحقيق الكفاءة في إدارة مواردها بهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك والمتمثلة في تحقيق الربحية وإرضاء المتعاملين معه من خلال التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة إليهم. ويمكن تلخيص مقومات إستراتيجية البنك الشامل من حيث تنمية الودائع فيما يلي:

↳ سياسة توسيع قاعدة الزبائن: وذلك من خلال إتباع أسلوب الوعي المصرفي والادخاري، الذي يركز على إعداد وتقديم الخدمة المصرفية لكل فئة من فئات المجتمع ( نظام الادخار المدرسين ادخار المناسبات، تسيير المعاشات وغيرها من الخدمات).

↳ سياسة تثبيت واستقرار الودائع: من خلال إيجاد أساليب جديدة تسمح ببقاء أموال العملاء مدة أطول بالبنك بغرض توفير المرونة المطلوبة في عمليات التوظيف المتطورة. عملت البنوك على خلق أوعية جديدة تمكن البنك من جذب فئات تشترك لمدة أطول في توفير متطلبات التمويل الطويل الأجل وذلك من خلال:

- الإيداع الثابت بالتقسيط، وهو أسلوب اتبعته كثير من البنوك الكبيرة، يسمح بتلقي ودائع الزبائن في شكل قسط ثابت شهرياً لمدة معينة بفائدة وقد يضاف إلى هذا النوع وثيقة تأمين على حياة المودع.

- الإيداع بالتقسيط لأغراض دفع الضرائب، يهدف إلى التخفيف على دافعي الضرائب من أفراد ومؤسسات، ولا يتم السحب منه إلا بغرض دفع أقساط الضرائب.

- الإيداع الثابت مع خدمات التأمين، يهدف على جمع الودائع لجل وخدمات التأمين وبموجبه يقوم البنك باستخدام الفائدة التي يستغلها رأس المال الأصلي أو جزء منها في دفع أقساط التأمين.

- شهادات الاستثمار، وهي شهادات ادخارية تستخدم لتمويل التنمية.

## الفصل الثالث: استير اتيجية البنوك الشاملة

- وحدات الاستثمار، وتصدر في شكل صكوك يتم تسييرها من طرف البنك لصالح الأفراد الذين لا يرغبون في متابعة الاستثمار.
- شهادة الإيداع الاسمية والقابلة للتداول، وهي وديعة بمبلغ ثابت وفائدة معينة وفترة محددة، وهي وديعة اسمية لصالح حاملها.
- صناديق الاستثمار، وذلك من خلال نظم استثمار خاصة بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها.
- ↳ سياسة الحفاظ على سيولة البنك، وذلك من خلال السرعة في التعامل والتواجد الزمني لوحدات البنك بالاعتماد على التطورات التكنولوجية الهائلة.
- ↳ سياسة دعم النشاط المالي للزبائن، من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء فيما يخص استثماراتهم في السوق.

### خلاصة الفصل:

دعت التغيرات في مجال الصناعة المصرفية على تحول البنوك إلى أعمال و أنشطة مصرفية وغير مصرفية لمواجهة تحديات العولمة المالية و تزايد حدة المنافسة ، نتيجة توجه البنوك إلى عمليات الاندماج وال شراء المصرفية بهدف البحث عن الحجم الكبير. إن توجه البنوك نحو الصيرفة الشاملة كان بهدف تحقيق الربحية وتلبية احتياجات عملائها المتطورة بحسب تطور بيئة المال والأعمال.

سعت البنوك الشاملة على توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة، من خلال استراتيجيات التنوع في مصادر التمويل وتطوير أدائها وفقا لمتطلبات العولمة وما نجم عنها من تحرير في تجارة الخدمات المالية والمصرفية. على هذا الأساس يعتبر البنك الشامل، بنكا متكاملا من حيث:

- تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية
- إمكانية الحصول على قاعدة واسعة من الزبائن، نتيجة الانتشار الجغرافي الواسع
- مواكبة التطورات التكنولوجية واستخدامها في تطوير الصناعة المصرفية
- التنوع في موارد البنك بالتوجه إلى كافة أفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات اللازمة حسب الفئة العمرية للأفراد وكذلك حسب احتياجات المتعاملين الاقتصاديين.
- التواجد والقرب من الزبائن ، من خلال انتشار الفروع وقنوات التوزيع الحديثة ( قنوات التوزيع الالكترونية).

# خاتمة الباب الثاني

### خاتمة الباب الثاني:

دفعت التحولات المالية والعملة المالية بالبنوك إلى البحث عن أساليب تساعد على المحافظة على مكانتها داخل السوق المصرفي، لا سيما وأن حدة المنافسة قد تزايدت بفعل التحرير المالي للأنشطة المصرفية التي أصبحت عابرة للحدود. في ظل هذه التغيرات، عملت البنوك على تبني إستراتيجية إعادة الهيكلة البنكية سواء تعلق الأمر بإعادة الهيكلة الداخلية وما ينجم عنها من تطوير وإعادة ترتيب هيكل البنك داخليا، أي كل ما يتعلق بميكل موارده واستخداماته وأيضا الهيكل الإداري، أو إعادة الهيكلة الخارجية للبنك وما ترتب عنها من ظهور لسياسات النمو الخارجي لهيكل البنك ونشاطاته.

تعتبر إعادة الهيكلة البنكية الخارجية عن الأساليب المتبعة من طرف البنوك لتحقيق النمو الخارجي، من خلال عمليات الاندماج والشراء البنكي الذي هو إحدى آليات العملة المالية التي تسعى على تحسين أداء البنوك. تهدف عمليات الاندماج والشراء إلى تحقيق العديد من المكتسبات للمؤسسة المصرفية، من خلال البحث عن سلطة السوق الناتجة عن التركيز البنكي وارتفاع الحصة السوقية للبنوك، زيادة على إمكانية التنوع في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية بفعل التنوع في موارد الكيان الجديد.

ساهمت عمليات الاندماج والشراء البنكي في توجه البنوك نحو مجالات وأنشطة غير مصرفية، وهذا ما سمح بظهور فكرة البنك الشامل. سعت البنوك الشاملة إلى التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة للزبائن، وذلك بفعل اعتمادها على مصادر تمويل متنوعة وكذلك على التطور الهائل في التكنولوجيا، حيث سهل التطور الكبير في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة المصرفية من عملية التنوع فيها وكذا في طريقة تقديمها.

## الباب الثالث: واقع و توجهات الصناعة المصرفية الحديثة

الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمة المصرفية

# مقدمة الباب الثالث

### مقدمة الباب الثالث:

سعت العديد من البنوك لتبني جملة من الإصلاحات، سعيًا منها لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية وتحديات المنافسة الشديدة فيها. فقد شهدت الساحة المصرفية بداية من الثمانينات، تطورًا مذهلاً في التشريعات والقوانين المصرفية، سمحت لهذه الأخيرة بتبني مجموعة من عمليات الاندماج وال شراء البنكي، وعليه تكونت الكيانات المصرفية الكبيرة القادرة على تقديم منتجات وخدمات مصرفية متنوعة للمتعاملين معها.

بناءً على هذا التقدم في هيكل البنوك وفي منتجاتها، كان لزاماً عليها البحث عن أساليب وطرق جديدة لخلق المنتجات والخدمات الملائمة لتطورات الصناعة المصرفية. ساهم التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إحداث قفزة نوعية في مجال الصناعة المصرفية.

أصبح عمل البنوك في الوقت الحديث لا يقتصر على العمليات التقليدية، بل تعداه إلى العمليات المالية العمليات غير المصرفية، وفي هذا الصدد استعملت قنوات التوزيع الحديثة المرتكزة على التكنولوجيا المتطورة في توزيع الخدمات والمنتجات المصرفية. من هذا المنطلق فقد تم اختصار عامل الزمان والمكان في المعاملات المصرفية، بناءً على التجارة الإلكترونية ومن ثم ظهور البنوك الإلكترونية.

أثر التطور التكنولوجي على واقع الصناعة المصرفية، فظهرت مجموعات بنكية تنشط محلياً وخارجياً وفق مبادئ تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وحذف الحواجز الجغرافية أمام الأنشطة المالية والمصرفية، وعليه فقد تمكنت هذه الأخيرة من اكتساب حصة في السوق المالي و مكانة في النظام المصرفي العالمي. الأمر الذي انعكس على تطور الخدمة المصرفية من حيث نوعها وأسلوب تقديمها.

من خلال هذا الباب، سنحاول التطرق، إلى التوجهات الحديثة في الصناعة المصرفية، ومن ثم واقع الصناعة المصرفية، لنصل على دراسة انعكاسات إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمة المصرفية وذلك في الفصل الثالث.



## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

المبحث الأول: البنوك الإلكترونية

المبحث الثاني: بنك التأمين

المبحث الثالث: إستراتيجية التركيز البنكي

المبحث الرابع: إستراتيجية و عالمية و تنوع الوظائف

### الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

#### تمهيد

سمحت التحولات المالية والعولمة المالية بإعادة هيكلة الصناعة المصرفية وفق ما يساير التطورات الهائلة في النظام المالي والمصرفي. فساهمت عملية التحرير المالي والمصرفي وكذا التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال في تطوير الوظائف والخدمات البنكية وبروز تقنيات جديدة في عمل البنوك .

إن تعريف الصناعة المصرفية يعتمد على نفس عناصر تعريف الصناعة التي تعتبر مجموع الوظائف الموجهة لإنتاج السلع والخدمات وأيضاً هي مجموع العمليات التي تهدف إلى خلق القيمة بالاعتماد على سلسلة من المهارات. على هذا الأساس قامت البنوك بإعادة تنظيم هيكلها لمواجهة تحديات المنافسة العالمية في القطاع المصرفي كما طورت خدماتها ووظائفها حسب تقنيات ومتطلبات التوجه العالمي المالي الجديد . فظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية وبنك التأمين إضافة إلى الجهود نحو عصره وتطوير الوظائف والخدمات البنكية وتدويلها .

#### المبحث الأول: البنوك الالكترونية : E-Banking

ساعد التطور الهائل في شبكة المعلومات والاتصال ولاسيما شبكة الانترنت في توسيع استعمال الحاسوب في المعاملات التجارية والمالية وذلك ضمن إستراتيجية توفير المعلومات والبيانات بشفافية وسرعة في إطار العولمة . ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات في المجال المصرفي أصبح استعمال المواقع الالكترونية ذا أهمية ملحة لتطور الأعمال المصرفية من جهة وإرضاء متطلبات الزبائن من جهة أخرى.

بعد استعمال المصارف للبطاقات البنكية والبطاقات الذكية سواء للدفع أو للسحب من أجهزة الصراف الآلي كآخر حلقة في تكنولوجيا المصارف، دخلت البنوك عهد العمل المصرفي عبر الانترنت، وهنا تدخل وسيلة الانترنت كوسيط بين العميل والمصرف، وبمساعدة نظم معينة يصبح العميل قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف عن طريق استعمال جهاز الكمبيوتر.

### أولاً: مفهوم البنوك الالكترونية

ظهر مصطلح البنوك الالكترونية ( Electronic banking ) في مطلع التسعينات<sup>1</sup> كمفهوم جديد للخدمات المالية عن بعد أو البنوك عن بعد. تسمح البنوك الالكترونية للزبائن القيام بإدارة حسابهم وتسيير أعمالهم عن قرب إما في المنزل أو المكتب أو في أي مكان وذلك باستعمال شبكة الانترنت. تأخذ البنوك الالكترونية ثلاثة صور في الانترنت وذلك وفق دراسة عالمية للإشراف والرقابة الأمريكية<sup>2</sup> وهي:

**الصورة الأولى:** الموقع المعلوماتي، وتمثل الشكل الأساسي للبنوك الالكترونية يستطيع البنك من خلاله تقديم معلومات خاصة ببرامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية .

**الصورة الثانية:** الموقع التفاعلي أو الاتصالي، يساعد على التبادل الاتصالي بين البنك والزبائن عن طريق البريد الالكتروني فيما يخص طلبات وتعديل القيود والحسابات.

**الصورة الثالثة :** الموقع التبادلي : يستطيع البنك من خلاله ممارسة أنشطته وخدماته الكترونياً ، وهنا يكون بإمكان العميل الوصول إلى حساباته وإدارتها سواء تغلق الأمر بإجراء دفع نقدي أو الوفاء بقيمة الفواتير أو الاستعلام أو إجراء تحويل بين حساباته داخل البنك أو جهات أخرى .

لا تعتبر البنوك الالكترونية بمفهومها الحديث مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب ، وإنما تمثل موقع مالي تجاري إداري استشاري شامل<sup>3</sup> له وجود مستقل على الخط حيث إذا عجز البنك عن أداء الخدمة يتم اللجوء مباشرة إلى المواقع المرتبطة والمتعاقد معها للقيام بخدمات عبر نفس موقع البنك .

إن من أهم تحديات المنافسة في مجال الصناعة المصرفية عبر الانترنت هو تقديم خدمات مصرفية على الشبكة من طرف المؤسسات المالية ، هذه الخدمات اعتبرت حكراً على البنوك قديماً وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسات تمارس العمل

<sup>1</sup>أ. يوسف سعداوي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات على الموقع: <http://ratoulrecher>

[jeeran.com/messadaouiyoucef\\_blida.pdf](http://jeeran.com/messadaouiyoucef_blida.pdf)

<sup>2</sup>بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير، الخدمات المصرفية، مرجع سابق ، ص 147

<sup>3</sup>محمود محمد أبو فروة ، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت ، دار النشر والتوزيع الاردن 2009 ، ص 48

المصرفي المتمثل في فتح الحسابات، منح الاعتماد وإدارة الدفع النقدي، تحويل الأموال، إصدار بطاقات الخاصة بالزبون... إلخ. عموماً تعتبر البنوك الالكترونية الطريقة الحديثة للاستفادة من الخدمات البنكية وذلك باختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل وخفض تكاليف العمل وزيادة الأرباح بالنسبة للبنك<sup>1</sup> وإنقاص التكاليف وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

### ثانياً: أهمية البنوك الالكترونية

أثبتت التحولات العميقة التي مست الساحة المالية العالمية ولاسيما الساحة المصرفية، إضافة إلى المنافسة الشديدة في هذا المجال، أهمية البنوك الالكترونية. تلعب البنوك الالكترونية دوراً كبيراً في ربط الزبائن بحساباتهم في أي وقت وفي أي مكان بالإضافة إلى تمكينهم بإدارتها وإجراء كافة المعاملات والتسويات في وقت قصير وبتكلفة أقل، كما أنها تمثل موقعا لإدارة الأعمال المالية والتجارية وكذا تقديم الاستشارات اللازمة.

تتعدد الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية، فمنها ما يتعلق بالتوجيه الصحيح للعملاء في مجال الاستثمار في الأسواق المالية بالإضافة إلى خدمات دفع وتحصيل الفواتير المختلفة، والإصدارات الخاصة ببطاقات الائتمان لزبائنهم... إلخ. تهدف البنوك الالكترونية<sup>2</sup> من خلال المعاملات المالية مع مختلف الأطراف سواء الأفراد أو المؤسسات أو الحكومية إلى زيادة الأرباح وإنقاص التكاليف وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

### ثالثاً: وسائل الدفع الالكترونية

تلعب المصارف الالكترونية دوراً في عملية التوسط بين البائعين والمستثمرين لتسهيل المعاملات المالية، لذلك ظهر العديد من وسائل الدفع الالكترونية ولعل من أشهرها بطاقة الائتمان عبر الانترنت والتي يتم من خلالها ملأ بيانات الشراء

<sup>1</sup> محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، مرجع سابق، ص 25

<sup>2</sup> واقع الخدمات المصرفية، على الموقع: [www.kenanaonline.com/users/ahmedkourday/topics75194](http://www.kenanaonline.com/users/ahmedkourday/topics75194)

(نموذج الشراء) من طرف المشتري لتتم عملية الشراء عبر الشبكة بكل سهولة، إضافة إلى وسائل دفع حديثة ظهرت تبعا للتطورات المالية وهي<sup>1</sup>:

↳ **النقود الالكترونية المبرمجة** والتي تعرف على أنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية وعلى وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر وهي وسيلة دفع مقبولة يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية. تأخذ النقود الالكترونية شكل بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر أو تكون قرصا مرنا يستعمل في فتحة القرص المرن للكمبيوتر ليتم نقل المعلومات عبر الانترنت. والبطاقة الذكية مزودة بشريحة **chip** قادرة على تخزين بيانات تعادل 500 ضعف ما تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة وتتم العملية كالتالي :

- يفتح المستخدم حسابا لدى البنك ويتلقى بطاقة ذكية.
- يفرغ المستخدم العملة على البطاقة.
- يدخل المستخدم البطاقة بالقارئ.
- تتحول العملة من بطاقة المستخدم إلى البائع.
- تسليم البضاعة.
- يسترد البائع العملة من المؤسسة التي أصدرت البطاقة وقد تكون مصرفا أو مؤسسة متخصصة في إصدار هذا النوع من البطاقات.

↳ **الشيك الالكتروني** وهو مكافئ للشيك الورقي التقليدي وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى متسلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادة الكترونيا إلى متسلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا.

<sup>1</sup> شايب محمد، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص 13.

↳ **البطاقات الائتمانية التقليدية** وهي بطاقة خاصة يصدرها البنك لعملية تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات معينة وبتوقيعه على فاتورة الشراء يقوم البائع بتقديم الفاتورة إلى البنك مصدر البطاقة لتسديد قيمتها إن الفرقة بين بطاقات الائتمان التقليدية والبطاقات الذكية وغيرها من طرق الدفع الالكترونية الأخرى هو في حال سداد قيمة المشتريات عبر الانترنت حيث أن تسوية المدفوعات بالبطاقات التقليدية تحتاج إلى نفس الخطوات المتبعة في نقاط البيع إذ لا بد في كل مرة الحصول على تفويض البنك المصدر بعد إرسال رقم البطاقة الائتمانية.

### رابعا: مزايا ومخاطر العمل المصرفي الالكتروني

تعمل البنوك الالكترونية على تقديم كافة العمليات المصرفية من خلال الانترنت وهنا يجب أن يتعرض لبعض مزايا هذه العمليات وكذا المخاطر الناجمة عنها.

#### **1- مزايا البنوك الالكترونية:** إن من أهم المزايا التي تتحقق من خلال التعامل مع البنوك الالكترونية هي :

↳ انخفاض التكاليف خصوصا المتعلقة بفتح فروع للبنوك التقليدية، فلقد أصبح التقرب من العملاء يتم عن طريق صفحة خاصة في الانترنت والمقصود بالتكاليف هي تكاليف إنشاء البنك وتجهيزه وتكاليف اليد العاملة إضافة إلى تكلفة الخدمة المقدمة.

↳ إمكانية الوصول إلى قاعدة واسعة من الزبائن عبر العالم دون التقيد بالمكان أو الزمان فالتجارة الالكترونية ألغت الحدود الجغرافية ولذلك أصبح بإمكان المتعامل مع البنك الالكتروني الاتصال في أي وقت وفي أي مكان لإتمام العملية المصرفية

↳ تقديم خدمات مصرفية كاملة وجيدة سواء تعلق الأمر بالخدمات المصرفية التقليدية أو الخدمات المصرفية الناتجة عن التجارة الالكترونية والتي تتطلب السرعة الفائقة في أدائها

↳ زيادة كفاءة الأداء خلال سرعة دخول العميل على موقع البنك لأداء الخدمة عوض التنقل الشخصي لمقر البنك

#### **2- مخاطر البنوك الالكترونية:** تنجم مخاطر البنوك الالكترونية من العلاقة بين العميل والبنك الالكتروني باعتبارها تعتمد

على بيانات الكترونية يتم تبادلها بين الطرفين دون أن يكون هناك مجال للتحقق من صحتها ويتعلق الأمر ببيانات العميل ، فبمجرد الموافقة عليها قد يحصل هذا الأخير على قرض وهو ما يضر بنشاط البنك وعليه يمكن القول أنه كما للعمل المصرفي مزايا فله أيضا مخاطر تكمن في<sup>1</sup>:

- ↪ مخاطر التشغيل، ويتعلق الأمر بزرع الفيروسات في نظام تشغيل البنك الإلكتروني (الموقع)
- ↪ عدم التأمين الكافي للنظم والذي يؤدي إلى اختراق غير مرخص لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء .
- ↪ عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة وهي تنشأ من إخفاق النظام في مواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل المشاكل .
- ↪ إساءة الاستخدام من قبل العملاء ويكون ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية
- ↪ مخاطر السمعة وتنشأ نتيجة عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكددة للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصة بالعملاء والعمليات الخاصة بهم
- ↪ مخاطر قانونية وتتعلق بمخاطر انتهاك القوانين المقررة لعمل البنك الإلكتروني وكذا ممارسته للأعمال الممنوعة كغسيل الأموال مثلا إلى البائع عبر الانترنت وحصول التاجر بالتالي على القيمة من البنك المصدر للبطاقة ، بينما السداد بالوسائل الإلكترونية الأخرى لا تحتاج في كل مرة إلى تفويض أي أن العملية الأطراف بين حامل البطاقة والتاجر فقط

### خامسا: واقع البنوك الإلكترونية

لقد تطورت الصيرفة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين وهما، تنامي دور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية بالإضافة إلى تطور المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

<sup>1</sup> منير الجنيبي ومحمود الجنيبي ، البنوك الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي 2005 ، ص18

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

ارتفع عدد المصارف واتحادات الائتمان التي تقدم الخدمات عبر شبكة الانترنت وعلى الخط من 1200 مؤسسة ومصرف سنة 1998 وهو ما كان يمثل نسبة 6% من السوق إلى 12000 في سنة 2000 أي 10 مرات إلى 15845 في سنة 2003 أي نحو 75% من السوق<sup>1</sup>. كما ارتفع عدد المتعاملين مع الانترنت المصرفي من 18% سنة 1999 إلى 51.30% في سنة 2004 في العالم<sup>2</sup>، وقد نشر مركز الأبحاث jupiter research تقريراً حول عدد المتعاملين عبر شبكة الانترنت فيما يخص العمليات المصرفية أين وصل عددهم حوالي 29 مليون شخص خلال عام 2003 و أن 50% من هؤلاء قاموا فعلاً بدفع فواتيرهم عن طريق الانترنت.

### الجدول رقم 01: عدد المتعاملين مع المصارف الالكترونية في الفترة ما بين 2003-2008

السنة	نسبة الدين يدفعون فواتيرهم الكترونياً	عدد المتعاملين مع المصرف الالكتروني (بالمليون)
2003	50%	29.6
2004	57%	35.3
2005	64%	40.9
2006	71%	46.2
2007	78%	51.3
2008	85%	56.0

المصدر: <http://infomag.news/index.php?id=958inc...=7> المصاريف الالكترونية، خدمة مالية خارج حدود الزمان والمكان.

### المبحث الثاني: بنك التأمين la bancassurance

أدت عملية إعادة هيكلة الصناعة المصرفية والعولمة المالية إلى زيادة الانفتاح والتحرير المالي مما سمح بتكوين تكتلات مالية لمواجهة حدة المنافسة العالمية في القطاع المالي. تشكلت هذه التكتلات نتيجة للتقارب و الاندماج الذي حدث بين

<sup>1</sup> واقع الصيرفة الالكترونية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، كمال زريق. جامعة الجزائر & خالد راغب أحمد الخطيب. جامعة البترا. الأردن، على

الموقع: [www.jps-dir.com](http://www.jps-dir.com)

<sup>2</sup> واقع الصيرفة الالكترونية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، كمال زريق. جامعة الجزائر & خالد راغب أحمد الخطيب. جامعة البترا. الأردن، نفس

المرجع السابق



البنوك فيما بينها أو بين البنوك وشركات التأمين مما سمح بظهور ما يسمى ببنك التأمين *la bancassurance* . تعتبر هذه الظاهرة ترجمة لتلاشي الحواجز بين المنتجات البنكية ومنتجات التأمين ، وأخذت في الظهور بداية سنوات الثمانينات حيث تنطلق من فكرة بسيطة تتمثل في اتفاق شركة التأمين مع شبكة بنكية من أجل توسيع حظوظها في بيع منتجات التوظيف ، انتشرت ظاهرة بنك التأمين في أوروبا وبالخصوص في فرنسا.

### أولاً: مفهوم بنك التأمين

أدى التعاون بين المؤسسات البنكية وشركات التأمين إلى ظهور أرقام أعمال ضخمة أخذت حصة هامة من السوق خصوصاً في فرنسا وذلك في مجال التأمين على الحياة<sup>1</sup> *assurance-vie* ساعدت هذه الظاهرة على ظهور بنك التأمين والذي ينشأ إما بمراقبة مؤسسة بنكية لشركة التأمين أو مشاركة شركة التأمين للمؤسسة البنكية في رأس المال وعلى هذا الأساس يمكن تعريف بنك التأمين كما يلي:<sup>2</sup>

- ↩ يعتبر بنك التأمين كوظيفة توزيع التأمين في شبائيك بنكية ، غير أن هذا التعريف يضم عدة عقبات وهي :
- ↩ العراقيل المرتبطة بمجال وظيفة توزيع التأمين في الشبكة البنكية.
- ↩ العراقيل المرتبطة بعدم توضيح ما إذا كانت منتجات التأمين توزع من طرف المؤسسة البنكية أو من طرف فروعها

- ↩ العراقيل المرتبطة بعدم احتواء متعاملي التوزيع الكبار.
- ↩ يعتبر بنك التأمين كصيغة أو طريقة لتوزيع منتجات التأمين في الشبائيك البنكية والمؤسسات المالية ومختلف الفروع المالية.

<sup>1</sup> Alain borderie & Michel lafitte ,la bancassurance stratégies et perspectives en France et en europe ,revue banque ,édition mai 2004,Paris,p47

<sup>2</sup> Alain borderie & Michel lafitte ,la bancassurance stratégies et perspectives en France et en europe ,revue banque, édition mai 2004,p47

↩ يمكن اعتبار خلق التجمعات المالية في شكل بنك التأمين إذا تمت المشاركة بين المؤسسات البنكية وشركات التأمين ويضم الهيكل الجديد جزئين من جهة ضم رأس مال البنك مع هيئة التأمين ومن جهة أخرى يتم توزيع منتجات الهيكل الجديد عن طريق شبائيك كل من البنك وشركة التأمين معا .

والمفهوم مبسط ، يمكن القول أن بنك التأمين هو توزيع المنتجات التأمينية من خلال شبكات بنكية وبالتالي فإن بنك التأمين هو عبارة عن مجموعة من الخدمات المالية التي تشمل الخدمات البنكية والخدمات التأمينية على حد السواء.

### ثانيا: تاريخ ظهور بنك التأمين

بدأت ظاهرة بنك التأمين في البروز والنمو نتيجة تلاشي الحدود بين مؤسسات التأمين والبنوك وذلك في المتغيرات المالية الجديدة. ولقد بدأت البنوك في توزيع المنتجات التأمينية القريبة من النشاط البنكي ولا سيما منتجات التأمين على الحياة. يعتبر نموذج بنك التأمين ظاهرة قديمة خصوصا في فرنسا ، فلقد ظهرت تطبيقاته على إجمالي منتجات التأمين عموما وبالأخص في مجال التأمين على الحياة ، غير أن هذا الأخير لم يقتصر تطبيقه في فرنسا فحسب وإنما توالى أهمية تطبيقه في باقي الدول تباعا . ولقد أظهرت دراسة لـ SCOR<sup>1</sup> كيفية انتشار نموذج بنك التأمين في أوروبا:

فرنسا: كانت من الأوائل في مجال خلق بنك التأمين كاستراتيجية جديدة في بداية 70 من خلال حصول ACM(Assurance du Crédit Mutuel-vie) et IARD على اعتماد أثر في تاريخ التأمين آنذاك، وقد تمحورت الفكرة حول إرضاء الزبائن من خلال توفير خدمات التأمين في الشبائيك البنكية وبعد 15 سنة من ذلك أصبحت العلاقة بين مؤسسة التأمين والبنوك تسمى ببنك التأمين la Bancassurance .

أما في 1971، فقد قام Le credit Lyonnais بشراء Le Groupe Médicale لفرنسا ، كما قام بإمضاء اتفاقية تضمن حقوق التوزيع لخدمات التأمين على الحياة لصالح Le credit Lyonnais .

<sup>1</sup> [www.scor.com](http://www.scor.com)

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

اسبانيا: هي من ثاني الدول التي انتهجت استراتيجية بنك التأمين بداية من سنوات 80 ، وذلك من خلال شراء Groupe Banco De Bilbao لأغلبية الحصص شركة التأمين EUROSEGUROS.SA وذلك بعد الإصلاح البنكي الإسباني سنة 1991 أين سمح ببيع خدمات التأمين على الحياة في البنوك. حاليا أصبحت بنوك التأمين تحز على ثلث الحصة السوقية ، ومن أشهر هذه المؤسسات نجد: BBVA , VIDA CAIXA , SHC SEGUROS, A SERVAL, MPFRE . VIDA

بلجيكا: تم إنشاء أول بنك تأمين من خلال أول مؤسسة تأمين بلجيكية مع Général de Banque لخلق مؤسسة ALPHA LIFE وبعد عام من ذلك قامت كل من شركة التأمين الأيرلندية AMEV N.V بالإتحاد مع بنك VSB من خلال تجميع وظائفهما وفي نفس السنة انضم إلى هذا الاتحاد مجموعة AG ليتم بذلك أول اندماج عابر للحدود وبموجبه تم خلق مجموعة FORTIS.

أما في باقي الدول: فالاهتمام باستراتيجية بنك التأمين جاء لاحقا، كما هو الأمر في ألمانيا وإيطاليا وآسيا ولاسيما كوريا أين انطلق هذا النوع من الاندماجات بين مؤسسة التأمين والبنوك ابتداء من سنة 2003. تركز استراتيجية هذا النوع من المؤسسات حول: ⇐ الانتشار في بلدان لم تعرف بعد تجربة بنك التأمين ومثال ذلك خطة FORTIS و CARDIF التي تتموقع حاليا في أكثر من 28 دولة.

⇐ اتحاد شركات التأمين مع مؤسسات مصرفية كبيرة لتقديم خدمات التأمين في الشبائيك البنكية.

### الجدول رقم 02: طرق انتشار ظاهرة بنك التأمين

مرحلة البداية 1975-1985	مرحلة النضج 1985-2000	مرحلة التنويع 2000-2005	الوقت الراهن
التعاون الخارجي/ وخلق الفروع الداخلة	التوسع والنمو الخارجي	التحالف من أجل الشراكة	إعادة الشراء
استراتيجية التوزيع البسيط	اندماج الخدمات	استراتيجية التخصيص	

المصدر: [http://www.memoireonline.com/07/08/1279/m\\_bancassurance-commercialisation-des-produits-](http://www.memoireonline.com/07/08/1279/m_bancassurance-commercialisation-des-produits-)

[assurantiels2.html](http://www.memoireonline.com/07/08/1279/m_bancassurance-commercialisation-des-produits-assurantiels2.html)

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن ظاهرة بنك التأمين مرت بعدة مراحل ، كانت بدايتها من سنوات السبعينات أين تبلورت الظاهرة في شكل تعاون خارجي عن طريق فتح فروع للتأمين على مستوى البنوك بقصد توزيع خدمات التأمين البسيطة، ثم توسعت الملية مع بداية سنوات التسعينات وسنة 2000 لتأخذ شكل النمو الخارجي من خلال اندماج العمليات المصرفية مع عمليات التأمين وفي الأخير أصبحت استراتيجية بنك التأمين من أهم المحاور ضمن استراتيجية البنك الشامل الذي يعمل على توفير وتنويع الخدمات لصالح زبائنه.

### ثالثا: نمو و تطور بنك التأمين

بدأت ظاهرة بنك التأمين في البروز والنمو نتيجة تلاشي الحدود بين مؤسسات التأمين والبنوك وذلك في المتغيرات المالية الجديدة. ولقد بدأت البنوك في توزيع المنتجات التأمينية القريبة من النشاط البنكي ولا سيما منتجات التأمين على الحياة. يعتبر نموذج بنك التأمين ظاهرة قديمة خصوصا في فرنسا ، فلقد ظهرت تطبيقاته على إجمالي منتجات التأمين عموما وبالأخص في مجال التأمين على الحياة ، غير أن هذا الأخير لم يقتصر تطبيقه في فرنسا فحسب وإنما توالى أهمية تطبيقه في باقي الدول تباعا . ولقد أظهرت دراسة لـ SCOR كيفية انتشار نموذج بنك التأمين في أوروبا.

الجدول رقم 03: حصة السوق من خلال قنوات توزيع التأمين على الحياة في أوروبا لعام 2000 (بنسب مئوية )

الدول	بنك التأمين	لوظائف التقليدية	لتوظيف المباشر
بلجيكا	56	30	14
UK	12	86	2
فرنسا	62	32	6
البرتغال	81	17	2
اسبانيا	72	21	7
ايطاليا	64	36	0
ألمانيا	17	77	6
فلندا	45	55	0

المصدر: تلخيص من الإعداد الشخصي بالاعتماد على خريطة توزيع حصص السوق من مرجع سابق ص 54 Alain

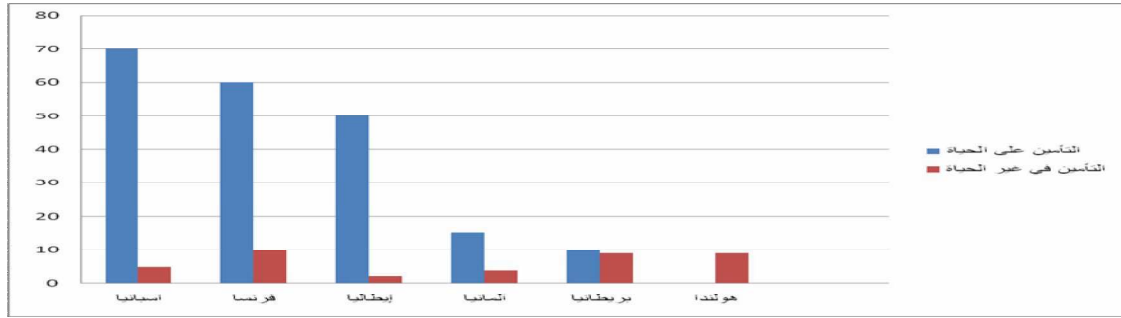
broderie&michel lafitte

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو الانتشار الواسع لنموذج بنك التأمين ولا سيما في مجال التأمين على الحياة في دول أوروبا الجنوبية مقارنة بالدول الانجلوساكسونية ودول أوروبا الشمالية.

ويمكن تمثيل هذه المعطيات في الشكل التالي الذي يوضح كيفية انتشار بنك التأمين سواء في مجال التأمين على الحياة أو مجال التأمين في غير الحياة ( الأخطار – الأضرار ..... ) في الدول الأوروبية لسنة 2000

الشكل رقم 01: حصة بنك التأمين في السوق الأوروبية لسنة 2000<sup>1</sup>



ما يمكن ملاحظته هو أن ثقافة بنك التأمين على الحياة أو التأمين في غير الحياة كالأضرار مثلا يختلف انتشاره باختلاف المناطق الجغرافية ، فنجدته ينتشر بكثرة في بلدان أوروبا الجنوبية كإيطاليا وفرنسا وهذا في مجال التأمين على الحياة في حين ينعدم في هولندا التي ينتشر فيها التأمين في غير الحياة

وعليه يمكن القول أن انتشار هذا النموذج يعتمد على معطيات معينة كطبيعة المؤسسات التأمينية والمؤسسات البنكية وكذا الإطار القانوني الذي يساعد على هذا النوع من التقارب بين المؤسسات. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان نمو نموذج بنك التأمين ضعيف ويرجع هذا إلى أسباب تنظيمية ( إلغاء قانون glass steagall بداية من 1999) في حين أول ظهور لهذا النموذج كان في إيطاليا بداية من 1990<sup>2</sup> وكانت المشاركة بين البنكي ورجل التأمين قليلة ما عدا في بعض المنتجات كالتأمين المقترضين ، وبعض منتجات الادخار ...

وأما في أمريكا اللاتينية فكان ظهور هذا النوع من بنك التأمين نتيجة للتحويلات الحالية في الساحة المالية وكذا تطبيق

<sup>1</sup>- Alain broderie&michel lafitte ,bancassurance ,ibid. Pp56

<sup>2</sup>Alain broderie&michel lafitte ,bancassurance

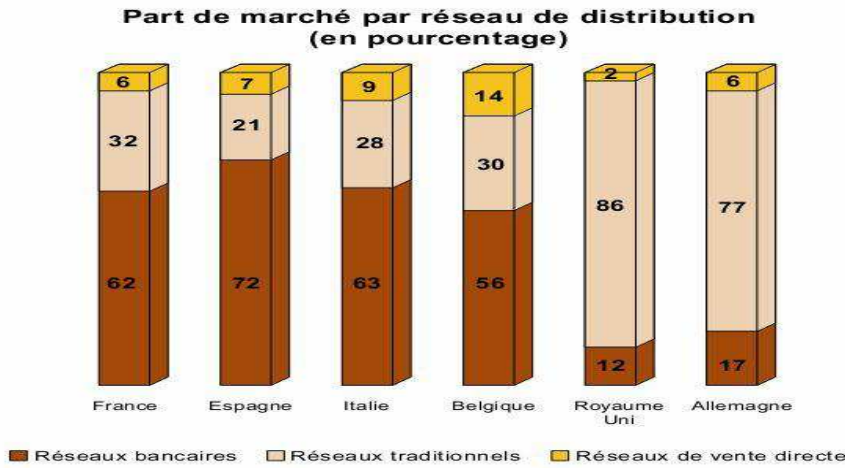
## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

إعادة التنظيم التي سمحت بعرض منتجات التأمين في الشبائيك البنكية وذلك تقريبا في غالبية دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك و البرازيل ، الأرجنتين و الشيلي ... هذه العملية مست مجال التأمين المحلي كما الأجنبي.

في آسيا ساهمت مرونة التنظيمات في ظهور نموذج بنك التأمين وذلك بهدف تنويع قنوات بيع منتجات التأمين فمثلا في اليابان لم يعد بنك التأمين ممنوع منذ منتصف 1990 بل على العكس فقد تم إبرام عقود مشاركة بين المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين ، أما في كوريا الجنوبية فقد تم السماح بالعمل بهذا النموذج ابتداء من 2003 ، أما في الصين فقد سمحت السلطات لرجل التأمين أو بالأحرى ممثل التأمين بمناقشة الشهادات التجارية لمنتجات التأمين على الحياة و التأمين على غير الحياة ( الأضرار وغيرها ) مع الهيئات الوطنية و الجهوية غير أنه لا يوجد بنك للتأمين.

ساعد التقارب بين الوظائف البنكية و وظائف التأمين على توسع الحصة السوقية لبنك التأمين في العديد من الدول وهذا ما يوضحه الشكل التالي ، أين يتوسع استخدام الشبائيك البنكية لتوزيع خدمات التأمين في كل من فرنسا بنسبة 62% اسبانيا 72% و ايطاليا بنسبة 63%<sup>1</sup>، في حين تبقى بريطانيا وألمانيا تعتمد على شبكات التوزيع التقليدية بنسب 86%، 77% على التوالي.

### الشكل رقم 02 : الحصة السوقية لتوزيع خدمات التأمين



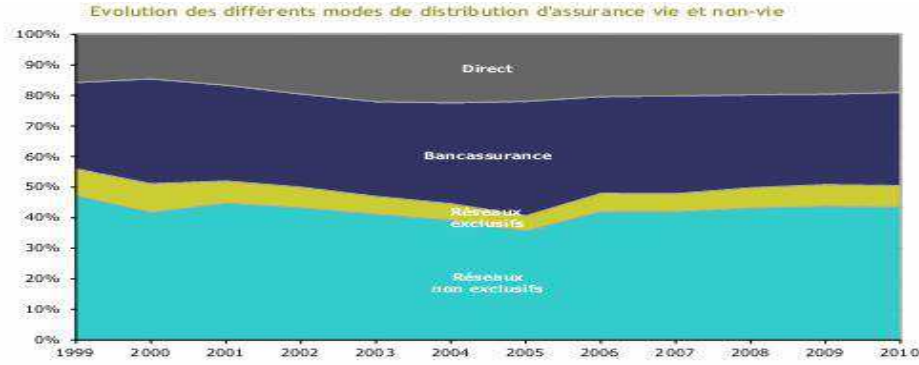
source: Bultin hebdomadaire du 16/02/2012, chiffre 2012 Canaux distribution de l'assurance

<sup>1</sup> Canaux distribution de l'assurance ,Bultin hebdomadaire du 16/02/2012, chiffre 2012

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

ويوضح الشكل التالي تطور حصة بنك التأمين في توزيع الخدمات التأمينية بنسبة تتراوح ما بين 55% - 85% مقارنة مع القنوات الأخرى، الشبكة الخاصة ما بين 49% - 58% للفترة الممتدة ما بين 1999-2010<sup>1</sup>.

### الشكل رقم 03: تطور أشكال توزيع خدمات التأمين



المصدر: [www.scor.com](http://www.scor.com) - فبراير 2003، la bancassurance dans le monde ,

يشير الجدول رقم 04 إلى ترتيب أهم بنوك التأمين في مجال التأمين على الحياة، وهذا في أوروبا سنة 2000، يعتمد الترتيب على حجم الحصة السوقية ورقم الأعمال.

### الجدول رقم 04: أهم بنوك التأمين في مجال التأمين على الحياة في أوروبا سنة 2000

بنوك التأمين	رقم الأعمال CA (MDE)	الحصة السوقية
Predica	10.0	11.1%
CNP	9.3	10.3%
Ecureuil -vie	6.4	7.1%
Sogécap	4.9	5.4%
Natio-vie	4.8	5.3%
Assurances fédérales vie	3.6	4.0%
Fructivie	2.5	2.8%
Cradif	2.3	2.6%

<sup>1</sup>la bancassurance dans le monde , février 2003, sur le site : [www.scor.com](http://www.scor.com)

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

A C M vie SA	1.8	2.0%
Mondiale partenaire (ex-la hénin vie)	1.7	1.9%
Socapi	1.6	1.8%
Suravenir	1.3	1.4%
erisac	1.1	1.2%
17autres sociétés	3.5	3.9%
Total bancassurances	54.8	60.8%

المصدر: bancassurance, Alain broderie&michel lafitte

### رابعا: أسباب ظهور بنك التأمين

كانت للتغيرات الكبيرة والهائلة في المجال المالي والمصرفي الأثر البارز على واقع البنوك، والتي تمثلت في التطورات الواسعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تغير هيكل السوق وتوالي الاختراعات المالية بالإضافة إلى إعادة تنظيم التشريعات والقوانين لمسايرة هذه التحولات. إن أهم العوامل التي ساهمت في تغيير هيكل السوق هي دخول مؤسسات بنكية جديدة ومؤسسات غير بنكية إلى السوق المصرفي والمالي و بالتالي زيادة حدة المنافسة بين مختلف هذه المؤسسات فيما يخص السعر ، فوائد الأصول أو الخصوم أسعار العمليات ( السحب ، الدفع ، معرفة الرصيد ، مصاريف الاستشارات و السمسرة المالية العمولات ، تكاليف المنتجات والعمليات ...إلخ) بالإضافة إلى المنافسة في مجال توفير الشروط اللازمة لحماية العميل ومتابعة احتياجاته من خلال البحث المتواصل في مجال الإبداع المالي.

إن طبيعة الترابط بين المنتجات البنكية والتأمينية المقدمة للزبائن سمحت لمؤسسات التأمين بتطوير أنشطة بنكية لتلبية بعض حاجيات القطاع البنكي وبالتالي نمو وتطور نموذج بنك التأمين.

إن من أهم أسباب ظهور هذا النموذج تكمن فيما يلي<sup>1</sup>:

↩ الطبيعة التكاملية للمنتجات البنكية والمنتجات التأمينية

<sup>1</sup> حساني حسين ، التحالفات الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية أي نموذج للشراكة ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية



↩ البحث عن تخفيض التكاليف داخل الهيئة المالية ( بنك المعطيات - التوزيع - التكاليف التقنية ....) وتخفيض التكاليف يكون من خلال البحث عن اقتصاديات الحجم .

**اقتصاديات الحجم** : تتمثل في إدخال وتوسيع حجم المنتجات المعروضة وهنا تستطيع مؤسسات التأمين و البنوك من خلال اجتماعهما انتاج منتجات بسعر تنافسي مقارنة بمنتجات قادمة من عدة عارضين ، ولكي يتم تعريف اقتصاديات الحجم يمكن التأكيد على:  $c(x,y) < C(x,0) + (0,y)$ .

$C(x,y)$  هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها لوحدة  $x$  والوحدة  $y$  مع وفي نفس الوقت.

$C(x,0)$  هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها للوحدة  $x$  فقط.

$C(0,y)$  هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها للوحدة  $y$  فقط.

↩ ساعد التقارب بين البنوك ومؤسسات التأمين على ظهور وتطور البنوك الشاملة.

↩ تطور بنك المعطيات فيما يخص العملاء والصورة التجارية للبنك.

↩ تطوير العلاقة بين العميل والبنك من خلال توفر وتنوع الخدمات المطروحة وكذا انخفاض تكاليفها

### خامسا: مراحل ومحاور إستراتيجية بنك التأمين

إن تقارب شركة التأمين مع المؤسسة المصرفية كان نتيجة تداخل عدة عوامل ولهذا فظهور هذا النوع من المؤسسات مر بعدة مراحل للوصول في نهاية المطاف إلى خلق أو بناء استيرراتيجية لهيئة مالية تعمل في إطار وظيفتين مختلفتين بهدف إرضاء زبائنها.

**1- محاور استيرراتيجية بنك التأمين:** إن عملية بناء أو تكوين نموذج بنك التأمين يتطلب مجموعة من المعطيات تسمح بالتقارب بين المؤسسة البنكية والمؤسسة التأمينية ، مع العلم أن البنوك تقوم بعملية توزيع المنتجات التأمينية لكن ليس بمقدورها إنتاج هذه المنتجات ومن ثم يجب على البنك اختيار إستراتيجية للتكامل مع المؤسسة التأمينية.

هذه الاستراتيجيات قد تكون : شراء مؤسسة تأمينية ، إنشاء مؤسسة تأمينية خاصة بالبنك ، عقد تحالف حالي مع

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

مؤسسة تأمينية ، أو عقد اتفاقية لتوزيع المنتجات التأمينية . إن اختيار نموذج بنك التأمين لإستراتيجية معينة يعتمد على مدى التقارب بين الوظائف البنكية و الوظائف التأمينية وبالتالي إمكانية تخفيف تكاليف المنتجات المقترحة على الزبائن و بالتالي التنوع في المنتجات ( التأمين على الحياة ، التأمين على الأضرار و مختلف التأمينات في غير الحياة ) الشيء الذي يساعد على تدويل نموذج بنك التأمين .

### جدول رقم 05: مختلف نماذج بنك التأمين

تفافية التوزيع	لتحالف الاستراتيجي	مجموعة من الخدمات المالية
-يقوم البنك بتوزيع منتجات التأمين مقابل عمولة	درجة أكبر من التكامل في تطوير المنتجات والخدمات المالية	مكانية التكامل في خدمات العمل
استثمار محدود	توفر بنك المعطيات وإمكانية التبادل	تنوع الخدمات المالية
		لقدرة على تحقيق التكامل الكلي في المنتجات

### درجة التكامل

المصدر: مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ص08 مرجع سابق

2- مراحل ظهور بنك التأمين: يمثل بنك التأمين الهيئة التي تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات ضمن شبكة ضخمة وبطريقة متنوعة وذلك استجابة لمتطلبات العملاء ويتعلق الأمر مثلا بالتأمين على الحياة ،التأمين على غير الحياة والتأمين على الاستثمارات وغيرها من الخدمات التي تضمن ولاء العملاء وذلك بالاعتماد على استعمال الوسائل الحديثة للاتصال. إن تطور هذا النوع من الاستراتيجيات كان نتيجة للتطور في اللوائح والتشريعات البنكية من جهة وتطور عادات المتعاملين من جهة أخرى. بالاعتماد على مكان تطور بنك التأمين يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من خلال توضيح مميزاته والتحديات التي تواجهه . ويوضح الجدول التالي الأنواع الثلاثة لنمو بنك التأمين.

الجدول رقم 06: مراحل تطور بنك التأمين

المفهوم	المزايا	العراقيل	البلد الأصل للنموذج
يلعب البنك دور الوسيط لصالح شركة التأمين	بداية منتعشة للعمليات بدون أي استثمار في رأس المال	البداية في وظائف جديدة مع تخوف الابتعاد عن الوظائف الأصلية	الو.م.أ، اليابان، ألمانيا بريطانيا وكوريا الجنوبية
بنك يعمل مع شركة أو أكثر للتأمين	تحويل المعرفة	صعوبة التسيير على المدى الطويل	إيطاليا، إسبانيا، البرتغال وكوريا الجنوبية
خلق الفروع	التحكم في ثقافة المؤسسة	ارتفاع مستوى الاستثمار	فرنسا، إسبانيا، بلجيكا وبريطانيا

Source :Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérongère Maiguy , la bancassurance, Analyse de la situation de la bancassurance dans le monde , édition focus octobre 2005, Paris

من خلال الجدول نلاحظ أن المراحل التي مرت بها نشأة بنك التأمين كانت بداية عن طريق عقد بين شركة التأمين والبنك لتوزيع خدمات التأمين حيث ظهر البنك كوسيط من خلال شبائيكه، لتتطور العملية فتأخذ شكل عقد اتفاق بين البنك وشركة أو أكثر للتأمين ينص على توزيع خدمات التأمين في الشبائيك البنكية ، ثم في الأخير نصل إلى النموذج الحالي والذي يتبلور في الشراكة الكلية بين البنك وشركة التأمين لتكوين كيانات ضخمة تعمل في مجال التأمين كما تعمل في مجال الصيرفة.

سادسا: مزايا وتحديات خلق نموذج بنك التأمين

**1- مزايا بنك التأمين:** تكمن مزايا بنك التأمين في العلاقة الموجودة بين المؤمن (l'assureur)، البنك، المستهلك

(العميل) والمشرع كما يلي:

↔ المزايا المتعلقة بالمؤمن (l'assureur) : فبفضل نموذج بنك التأمين يستطيع المؤمن توسيع قاعدة العملاء القائمة

على أساس التقارب بين الوظائف البنكية و وظائف التأمين، كما يتم اعتماد تنوع قنوات التوزيع لخدمات التأمين

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

والابتعاد عن التوزيع الكلاسيكي وذلك بالاستفادة من وضعية البنك وصورته لدى المتعاملين معه وبالتالي زيادة الثقة في خدمات التأمين المطروحة على مستوى الشبائيك البنكية. يحقق هذا النموذج تخفيض في تكاليف توزيع الخدمات كون أن خدمات التأمين والخدمات المالية توزع في نفس الشباك (البنك) مقارنة مع الشباك الوحيد (التوزيع التقليدي لخدمات التأمين).

↔ **المزايا المتعلقة بالبنوك** : يمكن تحقيق جملة من المزايا الخاصة بالبنوك<sup>1</sup>

- تحقيق تدفقات مالية جديدة من خلال نموذج بنك التأمين بالاعتماد على سياسة تنويع الخدمات المعروضة على الزبائن.  
- يصبح البنك من خلال هذا النموذج سوق كبير، يعمل على تلبية حاجيات العملاء سواء كانت مالية أو خاصة بالتأمين.

- تخفيض التكاليف، باعتبار أن موظف البنك هو من يقوم بتوزيع خدمات التأمين.

↔ **المزايا المتعلقة بالمستهلك**: تكمن المزايا الممنوحة من طرف بنك التأمين للمستهلك في تسهيل المعاملات واختصار الوقت بالإضافة إلى تخفيض التكاليف مقارنة مع قنوات التوزيع الكلاسيكية.

↔ **المزايا المتعلقة بالمشروع**: هناك من يرى أن نموذج بنك التأمين وسيلة للمؤسسات المالية من أجل تقليص خطر الائتمان (le risque systémique) بإتباع سياسة التنويع في الموارد وهناك من يرى العكس. ويمكن تلخيص مزايا بنك التأمين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مزايا بنك التأمين

المزايا الخاصة بالبنك	المزايا الخاصة المؤمن
تساع قاعدة زبائن	أقل تبعية لشبكات العملاء

<sup>1</sup> Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérongère Maiguy , la bancassurance, Analyse de la situation de la bancassurance dans le monde , édition focus, octobre 2005

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

لاحتفاظ بالزبائن	لاشتراك مع البنوك في الأفاق
انخفاض رأس المطلوب	لتطوير الأكثر الفعالية للمنتجات
تقديم عروض تتكيف مع متطلبات الزبائن	لدخول السريع في الأسواق
إمكانية الحصول على أموال شركات التأمين على الحياة	لحصول على رؤوس أموال ذات مصداقية أكبر

**Source :** BELKADI Saliha –Les enjeux de la bancassurance et les perspectives de son

développement en Algérie – Mémoire de magistère en Sciences Economiques – Université de Mouloud

MAMMERI – Tizi – Ouzou, Algérie.

### 2- تحديات إنجاح بنك التأمين : إن نجاح واستمرار نموذج بنك التأمين يعتمد أساسا على مدى مقدرته في مواجهة كل

المعطيات المطروحة على مستوى السوق المالي بصفة خاصة وعلى المستوى البيئي بصفة عامة. وعليه يجب توفر مجموعة

من الشروط تساهم في إنجاح هذا النموذج هي في الأصل تحديا مطروحا أمام بنك التأمين ويمكن تلخيصها فيما يلي :

↔ مساندة التنظيمات و التشريعات لمتطلبات خلق مثل هذا النموذج.

↔ الاعتماد على مخطط هيكلي يوضح إستراتيجية المؤسسة البنكية والمؤسسة التأمينية بعد تحقيق التقارب بينهما.

↔ مساندة التطورات المالية والمحاسبة العالمية ويتعلق الأمر بإمكانية تطبيق الكتابات المحاسبية وكذا المكشوفات المالية

الجديدة.

↔ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الإعلان عن المنتجات وكذا التواصل مع الزبائن.

↔ مساندة التطورات البيئية والمالية لإنجاح خطة بنك التأمين ولا سيما في مجال منتجات التأمين ( التأمين على الحياة

و مختلف الأخطار ) المعروضة على الزبائن والقدرة على تعديل المؤونات المقررة لمختلف المنتجات.

### 3- عوامل تقارب الوظائف البنكية و وظائف التأمين

ساهمت سرعة التطورات التكنولوجية في المجال المالي و التقليل من التقنين البنكي في المعاملات المالية والمصرفية في

السنوات الأخيرة في تطور الساحة المالية على المستوى العالمي وذلك بدخول متعاملين جدد وظهور ابتكارات مالية

جديدة أيضا ، تمثلت هذه العوامل في :

↩ اللاموساطة المالية (**La désintermédiation financière**) : إلى غاية بداية الثمانينات كان الاعتماد على التمويل في شكل قروض بنكية حيث كانت الوساطة المالية تمثل أكبر نسبة في التمويل الاقتصادي وقد ساهم في ذلك الضعف النسبي للأسواق المالية وعدم تحقيق الكفاءة اللازمة، ومع تنمية وتطوير الأسواق وإزالة تجزئتها تغيرت الوضعية فقد سمحت إجراءات تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة، توسيع الأسواق النقدية، وتسهيل الإصدار في الأسواق الأولية وإنشاء الأسواق للمشتقات المالية ومن ثم التنوع في طرق التمويل إلى الانتقال من طرق التمويل غير المباشر إلى طرق التمويل المباشر.

↩ الابتكارات المالية (**les innovations financières**): ساعدت التطورات التكنولوجية في ظهور العديد من الأدوات المالية الجديدة، سمحت للمؤسسات المالية وغير المالية بتطوير تعاملاتها على مستوى السوق المالي من جهة وإعادة النظر في مكونات رأس مالها من جهة أخرى وبالتالي البحث عن شركاء جدد يساهمون في تطوير العمل المصرفي.

↩ العولمة المالية (**La globalisation financière**): إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول لما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية و يمكن الاستدلال عليها بمؤشرين هما: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة وتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي<sup>1</sup>.

↩ التقليل من التقنين البنكي (**La dérèglementation bancaire**) : للحصول على أنظمة بنكية ومالية ذات فعالية أكبر ، قامت معظم الدول المتقدمة بتبني سياسة جديدة مع بداية الثمانينات تمثلت في جعل رؤوس الأموال تتحرك بأكثر حرية بالإضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف و انفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض ضمن سياسة التقليل من التقنين

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة 2006

البنكي وإزالة الحواجز التشريعية التي كانت تعيق المنافسة بين المؤسسات المالية البنكية وغير بنكية وتتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب العرض والطلب (إلغاء تأطير القروض)
- السماح للبنوك من التنوع في مختلف الأنشطة المصرفية والمالية ( التحول من البنوك المتخصصة إلى البنوك الشاملة)
- السماح بالتوسع في الأسواق المصرفية.

### المبحث الثالث: إستراتيجية التركيز البنكي la stratégie de concentration bancaire

شهدت الوظائف البنكية العديد من التغيرات فيما يخص التشريعات وكذا إعادة تنظيمها ، المنافسة بكل أنواعها (داخلية و خارجية) التدويل والحواجز البنكية وإعادة حذفها مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل نظام مصرفي وعليه ومن أجل فهم وتحليل المحيط الذي تنمو فيه المؤسسات المالية على المستوى المالي لا بد من معرفة تفاعلات ومحاور الإستراتيجية بين مختلف هذه المؤسسات .يسمح تحليل محاور إستراتيجية المؤسسات المالية بدراسة التركيز البنكي العالمي وسلطة السوق للبنوك وبالتالي مدى فعالية التجمعات البنكية العالمية.

#### أولاً: التركيز البنكي

تعتبر خاصية التركيز البنكي عن مختلف التغيرات والتحويلات التي مست الصناعة المصرفية، حيث سيطرت على معظم النظم المصرفية في العالم وذلك في شكل تكتلات بنكية كبيرة. نتجت ظاهرة التركيز البنكي من خلال عمليات الاندماج بين البنوك فيما بينها ، وبين البنوك والمؤسسات غير مصرفية ( شركات التأمين)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد البنوك وزيادة حجمها، وبالتالي ظهور مجموعات بنكية قليلة تسيطر على النظام المصرفي في الدول (مثل النظام المصرفي الأوربي).

<sup>1</sup> Cristian de Boissieu , Les Système Financiers, Mutation, crises et régulation, Economica 2009,3<sup>e</sup> édition

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى الثقة الكبيرة الممنوحة من الجمهور للبنوك، وذلك راجع إلى حيازة هذا النوع من البنوك على رأسمال كبير نظرا لكثرة فروعها وتنوع أنشطتها، تتم عملية التركيز إما بالاستيلاء ( استحواذ بنك على بنك آخر لضعفه)، الاندماج ( اندماج بنك مع بنك آخر لتكوين مؤسسة مصرفية جديدة)، أو بالشراء ( شراء بنك لأصول بنك آخر).

### ثانيا: تجارب التركيز البنكي

توسعت هذه الظاهرة عالميا كما يلي<sup>1</sup>:

↳ في بريطانيا: انتشرت ظاهرة التركيز بالطريقتي الأولى والثانية، غير أن طريقة الاندماج هي الأكثر انتشارا، أين كان في بريطانيا 448 بنك خاص سنة 1837 ليصبح 53 بنك فقط سنة 1900، أما بنك الودائع فكان عددها 117 بنك ليصبح 104 سنة 1890، ثم 35 بنك سنة 1916، وذلك مقابل زيادة فروعها من 2200 سنة 1890 إلى 5993 سنة 1916، وانتشرت عملية الاندماج في بريطانيا في الوقت الحاضر ليقى خمسة بنوك كبيرة (the big five) وهي:

- L'loyds Bank

- Braclays Bank

- Westminster Bank

- Midland Bank

- National provincial Bank

↳ في فرنسا: ظهر التركيز من خلال استيلاء شركات الائتمان الكبرى وبنوك الودائع على البنوك المحلية وتحويلها إلى فروع، بالإضافة إلى إنشاء فروع جديدة داخليا وخارجيا وأهم هذه الشركات الكبرى الثلاثة هي:

- Le comptoir Nationale de Paris

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، القاهرة، ص 59

- محمد خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2011، الإسكندرية، ص 191

- Audrey ASLANOFF, La perception de la performance des fusions acquisitions dans le secteur bancaire, Thèse de doctorat en sciences de gestions, 2013, Université Nice Sophia Antipolis, France. P25



– Le crédit Lyonnais

– La société générale

وقد اتفقت البنوك المحلية الفرنسية في القرن الحالي على تكوين مجموعات بنكية كبيرة ذات فروع في جميع أنحاء العالم.

↩ في ألمانيا: ظهر التركيز قبل الحرب العالمية وذلك من خلال تكوين كارتل مصرفية من خلال إيجاد مصالح مشتركة بين

البنوك، وعليه أصبحت البنوك الصغيرة تحت سيطرة المصارف الكبرى وأنشأت فروع مستقلة تتمتع بسلطة أوسع في

العمل.

**مفهوم الكارتل:** لغة، ليس لها أصل في القواميس العربية وعليه فهي كلمة لاتينية استخدمت كمصطلح اقتصادي في الدول الغربية. يستخدم هذا اللفظ<sup>1</sup> في وصف مجموعة من المنشآت أو المنتجين الذين يتحدون من خلال انتهاجسيا تخدم مصالحهم المشتركة.

والمقصود بالكارتل، أنه تنظيم يضم مجموعة من المنتجين داخل صناعة معينة، يهدف على نقل بعض الوظائف الادارية أو التنظيمية إلى اتحاد مركزي على أساس توقع زيادة الأرباح. يأخذ الكارتل عدة أشكال، فقد يكون كامل أو مركزي من خلال تطبيق نظام رقابة على الأعضاء المنتجين فيه، كما يوجد كارتل يهتم بعدد قليل من الوظائف التنظيمية وعليه فلا بد من الموافقة الضمنية للحكومة. عموماً، الكالاتل هي مؤسسات احتكارية تعمل صناعة ما، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الاتحادات ممنوع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعارضه مع السوق.

↩ في الولايات المتحدة الأمريكية: كانت حركة التركيز أقل من أوروبا باعتبار أن غالبية البنوك محلية موزعة على جميع

مناطق البلاد.

<sup>1</sup>: أنظر في ذلك:

- <http://www.ibisonline.net>

- [www.almaany.com](http://www.almaany.com)

- [www.nuqudy.com](http://www.nuqudy.com)

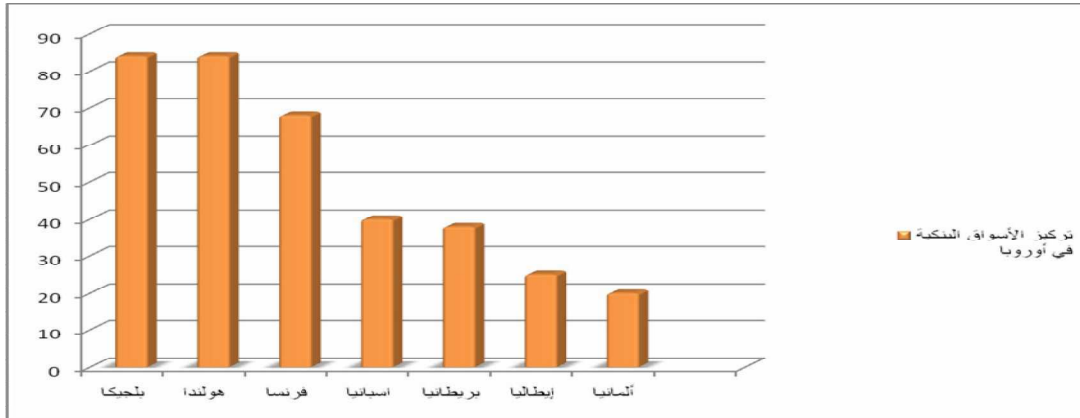
## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

تعتبر عملية إعادة الهيكلة البنكية حاليا المحور الهام والرئيسي في عالم البنوك لكونها ساهمت في خلق التجمعات البنكية التي أخذت الاهتمام الواسع على المستوى المحلي مقارنة مع التجمعات البنكية الحدودية. فمنذ 2003 شهد القطاع البنكي العديد من عمليات الاندماج والشراء سواء المحلي أو حتى عبر الحدود عكس القطاع غير المالي وذلك في مجال عمليات التمويل والاستثمار بالخصوص<sup>1</sup> ويتعلق الأمر بتطوير الاستراتيجيات وتنويعها وفق الوظائف والمحيط الجغرافي. بداية من سنة 2000 شهد القطاع البنكي تطورا ملحوظا فيما يخص تقارب وتدويل الوظائف البنكية و لا سيما في الاتحاد الأوروبي مع الأخذ بعين الاعتبار المحيط البيئي للبلد و بالتالي الاختيار بين الاستراتيجيات وفق الوظائف.

### ثالثا: نمو ظاهرة التركيز البنكي

عرف التركيز البنكي نموا ملحوظا في العديد من الدول مثل بلجيكا وهولندا حيث أصبحت البنوك الخمس الأولى في هذه الدول تمتلك أكثر من 80%<sup>2</sup> من الأصول على عكس بقية البلدان كبريطانيا واسبانيا وفرنسا ، ايطاليا يوضح الشكل التالي تركيز الأسواق البنكية المتمثل في نسبة أصول خمسة بنوك الأولى على مجموع الأصول لسنة 2002، أين يلاحظ تفوق بلجيكا وهولندا مقارنة مع فرنسا واسبانيا وفي مرتبة أخيرة ألمانيا.

### الشكل رقم 04: تركيز الأسواق البنكية في أوروبا



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في/ Dhafer sadane ,L'industrie bancaire ,Mondialisation des

acteurs et des marches ,revue banque ,novembre 2007 P150

<sup>1</sup>-Dhafer sadane ,L'industrie bancaire ,Mondialisation des acteurs et des marches ,revue banque ,novembre 2007 P152

<sup>2</sup>Dhafer sadane ,L'industrie bancaire ,Mondialisation des acteurs et des marches, ibid. Pp 152

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

نتيجة لهذه التكتلات البنكية فيما بين المؤسسات البنكية قد فقدت فرنسا أكثر من نصف مؤسساتها ما عدا سبعة عناصر مهمة وهي <sup>1</sup> :

La banque populaire ⇐

. caisse d'Epargne ⇐

BNP Paribas ⇐

CIC Crédit Mutuel ⇐

Société générale ⇐

Banque Postale ⇐

Crédit Agricole LCL ⇐

غير أنه في عام 2006 تم إنشاء Natixis نتيجة التقارب والتكامل في الوظائف بين la و caisse d'Epargne و banque populaire <sup>2</sup> . إن فعالية إستراتيجية التركيز البنكي تكمن في تكوين المجموعات البنكية العابرة للحدود بمساعدة عمليات الاندماج والشراء (F&A) التي شهدت تسارع كبير في السنوات الأخيرة والتي أظهرت فعاليتها ابتداءً من سنة 2000 أين كانت مشاركة المؤسسات المحلية في هذه العمليات بحوالي 80% من عمليات الشراء و الاندماج في الاتحاد الأوروبي .

تتم عملية التكتل بين بنك التمويل والاستثمار بتكوين مجموعات بنكية عالمية • glob Player أوربية تنشط على المستوى الدولي وذلك لمنافسة المجموعات البنكية الأمريكية buldge braket مثل Goldman sachs- merry lynch (أو morgan stanley) ولقد بدأت هذه العمليات حالياً في ادخال وظائف بنك التجزئة بالاعتماد على التكثيف الواسع للشبائيك.

إن الإستراتيجية العالمية للبنوك تتجه حالياً نحو التركيز أو التكتل على مستوى السوق البنكي من خلال تطوير الوظائف البنكية، سواء كان هذا التركيز على مستوى السوق المحلية أو عابر للحدود .

<sup>1</sup>Dhafer saidane ,l'industrie bancaire, ibid. Pp 153

\*glob Player: business - A company or institution with world-wide presence in production and/or distribution, or which is recognized as a brand, or as a leader in its market segment, by most consumers world-wide. **Sur le site:** [http://www.wordsense.eu/global\\_player/](http://www.wordsense.eu/global_player/)

### رابعاً: دوراً لابتكارات في ظاهرة التركيز البنكي

ساعدت التقنيات الحديثة وما واكبها من ابتكارات مالية في تمكين البنوك من تقديم خدمات لربائنها لم تكن معروفة من قبل وبالتالي منحهم الفرصة في اختيارات متنوعة لتوظيف أموالهم ومن أهم مظاهر نمو تلك الابتكارات نجد<sup>1</sup>:

- **الاهتمام بمدى تأثير سعر الفائدة:** أثبتت الدراسات أن أسعار الفائدة لبعض الأصول والخصوم في البنوك تكون أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة السائدة في السوق، بمعنى أن أي تغيير في أسعار الفائدة السائدة سواء بالزيادة أو النقص يؤدي إلى تغيير أكبر في فائدة الأصول والخصوم الحساسة، كما يبقى المر ثابت بالنسبة للأصول والخصوم غير حساسة. وتصنف الأصول القصيرة الأجل في جانب الأصول الحساسة لسعر الفائدة باعتبارها ترتبط بإعادة استثمار قيمتها بتاريخ استحقاقها بالأسعار السائدة في هذا التاريخ، هذا إلى جانب الأوراق المالية الحكومية، الأوراق التجارية، القروض والالتزامات القصيرة الأجل والتي تمثل أصول حساسة.

- **تزايد أدوات الدين ذات الفائدة المعومة وتقصير آجال التمويل:** اعتمدت الكثير من البنوك العالمية على أسعار فائدة متغيرة أو معومة وذلك بداية في البنوك البريطانية لتليها بعد ذلك البنوك الأمريكية. يسمح هذا الإجراء بالحصول على تمويل طويل الأجل، كما يمكن إصدار في نفس الوقت مجموعة من الأوراق ذات الآجال القصيرة، مما يسمح بتطبيق الفائدة المتغيرة في كل إصدار من الإصدارات القصيرة الأجل بالاعتماد على قوة التمويل الطويل الأجل.

- **تطور الأسواق المالية والأدوات المالية السهلة التسويق:** ساهم تزايد الأسواق المالية في السنوات الأخيرة في ارتفاع حجم البنوك وزيادة كفاءتها بالإضافة إلى استعمالها لأدوات مالية مستحدثة والتي نذكر منها:

● **الخيارات Option:** هي عقود يتم بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما، يباع أو شراء، لقدر معين من أصل مالي وفي تاريخ لاحق بسعر محدد وقت التعاقد مقابل دفع علاوة عند تحرير العقد.

<sup>1</sup> محمد خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ص 187

- **المبادلات Swaps**: يمثل اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية تتحدد له قيمة حالية، على أن يتم التبادل محل التعاقد في تاريخ لاحق، تهتم عمليات المبادلة بمجالين أساسيين هما مبادلة العملات ومبادلة أسعار الفائدة.
  - **العقود المستقبلية Futurs**: هي عقود آجلة ولكنها قابلة للتداول، وتعطي لمشتريها الحق في شراء أو بيع قدر معين من أصل مالي أعييني محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق.
  - **عمليات الصرف الآجلة Forword Exchange**: يتم تنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية إما على أساس فوري وإما في تاريخ لاحق. وهو يمثل اتفاق على البيع أو الشراء، على أن يتم التسليم في المستقبل بناء على ثمن متفق عليه في الحال.
  - **اتفاقيات سعر الفائدة الآجلة Forword Agreement**: يمثل هذا الاتفاق أداة لتثبيت سعر الفائدة، أين يتم تحديده في وقت حالي على أن يتم تطبيقه في تاريخ لاحق.
- يوضح الجدول التالي عدد عمليات الشراء والاندماج سواء المحلية أو الخارجية بين الدول الأوروبية أو غيرها إلى غاية سنة 2006 وهذا في القطاع البنكي .
- تدفع إستراتيجية التركيز البنكي إلى المنافسة بين المؤسسات البنكية من ناحية نوعية الخدمة وجودتها عن طريق تشجيع الإبداع و الابتكار المالي في مجال الصناعة البنكية .وتبعا لهذه الإستراتيجية نجد أنه في منطقة الأورو تناقص عدد مؤسسات القرض في نهاية 2005 مقارنة مع 2001 من 7213 إلى 6308 مؤسسة أما على المستوى الأوربي فقد وصل في 2005 إلى 8684 مؤسسة في حين كان يمثل 9747 مؤسسة في 2001<sup>1</sup>.
- وقد أخذت هذه الظاهرة ثلاثة أشكال رئيسية، أخذت في البداية شكل تكتلات وطنية لتتطور فيما بعد إلى تكتلات عابرة للحد، ثم يليها بعد ذلك التركيز البنكي العالمي.

<sup>1</sup> Dhafer saidane. Ibid. pp 156

الجدول رقم 08: عدد عمليات الشراء والاندماج في القطاع البنكي الأوربي

	عدد (F & A) المطب											
	اييطاليا	اسبانيا	البرتغال	فرنسا	ألمانيا	لكسمبورغ	بريطانيا	بلجيكا	سويسرا	الدنمارك	هولندا	المجموع
2000	38	4	4	3	2	2	2	1	0	0	0	58
2001	15	1	2	4	13	4	7	1	1	1	2	45
2002	32	7	1	5	10	5	1	1	1	1	1	69
2003	32	4	5	8	13	0	1	1	0	0	2	68
2004	22	4	1	5	6	1	5	1	3	1	1	45
2005	34	4	1	2	9	1	5	5	0	0	0	58
2006	7	2	1	3	3	0	4	0	0	0	0	16
2000	3	4	4	5	2	2	0	0	1	4	27	
2001	4	1	0	2	3	2	1	1	0	1	17	
2002	7	1	1	2	4	2	0	0	1	0	19	
2003	9	3	4	0	0	0	0	0	1	2	18	
2004	8	2	2	0	1	0	1	2	0	1	18	
2005	6	1	1	0	3	2	1	3	0	0	21	
2006	4	0	2	1	1	0	0	1	0	0	9	
2000	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	
2001	1	0	0	0	1	1	1	0	1	1	5	
2002	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	2	
2003	0	1	0	0	1	0	2	0	0	1	3	
2004	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	
2005	4	2	2	0	0	0	2	0	1	0	8	
2006	2	0	0	1	0	0	0	1	0	0	3	

المصدر: ص 158, l'industrie bancaire, Dhafer Saidane,

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

كما يوضح الجدول أدناه أنواع استراتيجيات التركيز البنكي التي يمكن أن تقسم إلى مرحلتين :

↩ المرحلة الأولى:

↩ تعتمد في الأساس على تكوين مجموعات بنكية وطنية تبحث عن تخفيض التكاليف ، رفع المردودية ، رفع قيمة

الأسهم..... إلخ

↩ في الخطوة الأولى يكون هدف هذه المجموعات البنكية هو البحث عن اقتصاد السلم من خلال التخصص

القطاعي والتركيز على وظائف بنك التجزئة

↩ أما الخطوة الموالية، فتتمثل في التوزيع من خلال البحث عن اقتصاديات الحجم

↩ المرحلة الثانية :

↩ تعتمد في الأساس على التركيز العابر للحدود وبالتالي تكوين مجموعات بنكية كبيرة (مثلا العملاق البنكي

الأوربي في مواجهة العملاق البنكي الأمريكي )

↩ البحث عن اقتصاديات السلم (économies d'échelle) من خلال التركيز على الوظائف بالتخصص

↩ البحث عن التنوع ما بين القطاعات.

### الجدول رقم 09: استراتيجيات التركيز البنكية العالمية

مرحلة التركيز البنكي العابر للحدود	مرحلة التركيز البنكي المحلي
<p>الهدف: انشاء مجموعات بنكية عالمية « champions internationaux »</p> <p>الدوافع: البحث عن</p> <p>سلطة السوق المصري ، تحقيق مردودية وفعالية النشاط المصرفي</p> <p>عمولة النشاط المصرفي</p>	<p>الهدف: هو تكوين مجموعات وطنية « champions nationaux »</p> <p>الدوافع: البحث عن</p> <p>-اقتصاديات التكلفة -خلق القيمة بحيث تكون المردودية &lt; التكلفة</p> <p>-رفع قيمة الأسهم - نمو سلطة السوق -نمو سلطة المسيرين</p>
استراتيجية التخصص ما بين القطاعات	استراتيجية التخصص ما بين القطاعات

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

<p><b>الهدف:</b> البحث عن اقتصاديات السلم من خلال التركيز على</p> <p>لوظائف مثال: (1997) Crédit du Nord+ société générale</p> <p>Dexia (1996) / BNL + (فرنسا) BNP Paribas</p> <p>لشعبي لبلجيكا والقرض المحلي لفرنسا</p>	<p><b>الهدف:</b> البحث عن اقتصاديات السلم من خلال التركيز على</p> <p>لوظائف مثال: (1997) Crédit du Nord+ société générale</p> <p>Dexia (1996) / BNL + (فرنسا) BNP Paribas</p> <p>لشعبي لبلجيكا والقرض المحلي لفرنسا</p>
<p>استراتيجية التنوع ما بين القطاعات</p>	<p>استراتيجية التنوع ما بين القطاعات</p>
<p><b>الهدف:</b> البحث عن اقتصاديات الحجم من خلال تكوين مجموعات مالية</p> <p>المالي</p>	<p>مثل: التقارب بين المؤسسات البنكية والمؤسسات التأمينية</p> <p>Bancassurance</p>

المصدر : ملخص من الدراسة بالاعتماد على عناصر الدراسة المتوفرة في: Dhafer Saidane ,l'industrie bancaire,

يمكن التعرف على تركيز السوق (concentration du marché) عن طريق مؤشر <sup>1</sup> Harfindahl (H) و الذي

يتم حسابه عن طريق مجموع المربع لخصص السوق للمؤسسات العاملة في القطاع.

$$H = \sum_{i=1}^n (P_i)^2$$

H : مؤشر Harfindahl

P : حصة السوق لخمسة بنوك الأولى في مجموع السوق المحلي.

i : المؤسسات العاملة في القطاع.

n : الفترة الزمنية.

فكلما كان المؤشر كبير كلما كان الإنتاج مركز والعكس، ويتم حساب المؤشر في مستوى منافسة تام وكامل

يوضح الجدول أدناه مستوى التركيز البنكي ما بين 2001 و 2007 بالاعتماد على معطيات البنك المركز الأوروبي .

<sup>1</sup> Christien de boissieux ,les systèmes financiers Mutation crises et Régulation, Economica  
2009,Paris, p51 مرجع سابق



## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

ما يمكن ملاحظته هو اختلاف درجة التركيز من دولة إلى أخرى في الاتحاد الأوروبي ، حيث تترفع درجة التركيز في الدول الصغيرة المفتوحة على العالم مثل ( بلجيكا ، الدنمارك ، فلندا ....) وهذا ما يفسر بحجم السوق المحلي الذي يدفع مثل هذه المؤسسات لامتلاك حصص سوقية. ويبقى حجم التركيز البنكي في دول مثل بريطانيا وألمانيا.... حديثا رغم التكتل البنكي الحالي.

### الجدول رقم 10: مؤشر التركيز البنكي في دول أوروبا

	G5 نهاية 2001 %	G5 نهاية 2007 %	مؤشر H نهاية 2001	مؤشر H نهاية 2007
ألمانيا	20.2	22.0	158	183
بلجيكا	78.3	83.4	1587	2079
الدنمارك	67.6	64.2	1119	1120
اسبانيا	44.9	41.0	551	459
استونيا	98.9	95.7	4067	3410
فلندا	79.5	81.2	2240	2540
فرنسا	47.0	51.8	606	679
هنغاريا	56.4	54.1	892	839
إيطاليا	28.8	33.1	260	330
ليتوانيا	87.6	80.9	2503	1827
مالطا	79.6	70.1	2163	1174
هولندا	82.5	86.3	1762	1928
بولونيا	54.7	46.6	821	640
التشيك	68.4	65.7	1263	1100
بريطانيا	28.6	40.7	282	449

المصدر : مرجع سابق ص 53 christien de boissieur, les systèmes financiers

خامسا:سلطة السوق للبنوك : يمكن أن نقول أن للبنوك حصة أو سلطة السوق إذا كانت لديها الإمكانية والقدرة على تغيير شروط السوق في أي لحظة لصالحها .يعنى تحديد الأسعار التي تسمح لها معرفة التكلفة الهامشية للإنتاج. وعليه فسلطة السوق تعتمد على ثلاثة عوامل<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> مرجع سابق , Dhfer saidane,p167

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

↩ مرونة الطلب، فالطلب يكون ضعيف بسبب ارتفاع الأسعار الشيء الذي يقلل استبدال المنتجات وتغيرات البنك تكون بتكلفة مرتفعة. وهنا يقوم البنك بالرفع من قدرته عن طريق فرض أسعار أحادية .

↩ عدد المنافسين ودرجة التركيز للعرض ، تسمح درجة التركيز المرتفعة بتوسيع سلطة السوق.

↩ ردود الأفعال الإستراتيجية للمنافسين ، يدفع التركيز البنكي بالحصول على سلطة السوق إذا لم تكن هناك

ردود أفعال من طرف البنوك المنافسة على المستوى الاستراتيجي وهنا نكون بصدد المتغيرات الضنية (variations

conjecturales ) وحسب (timothy Hannan et alain berger) فسلطة السوق يمكن أن تكون مؤذية أو جماعية

بالنسبة لمجموع المؤسسات العاملة في القطاع.

إذا كانت المنافسة تؤدي بالضرورة إلى انخفاض الهوامش الموجودة ، فبالتالي يقوم كل متدخل برفع حصته السوقية من

خلال التعويض سواء بفعل الحجم أو بفعل السعر السالب مبدئيا . من جهة ، يساعد عنصر الحجم المتحصل عليه من

خلال عمليات الشراء والبيع على الحصول على حصة سوقية معنية ، سواء بالاعتماد على إبعاد المؤسسات القارة في

السوق أو من خلال غياب المنافسة ، من جهة أخرى، يسمح حجم البنك بإنقاص التكاليف الخاصة بإعادة التمويل

نتيجة لعدة عوامل :

↩ أثر الشهرة المطلوبة للتجمعات الجديدة.

↩ أثر الحجم ، يعتبر البنك أداة توظيف لا يمكن الاستغناء عنها.

↩ أثر تنويع موارد التمويل ، حيث يسمح حجم البنك بالاستفادة من أحسن الشروط من خلال التحكم المتواصل

بين مختلف أعوان السوق.

لقياس سلطة السوق ، ثم الاعتماد على عدة دراسات متعاقبة في هذا المجال حيث يمكن معرفة التركيز البنكي من خلال

مؤشر HH (Herfindahl hirschmon) وكذلك من خلال العلاقة S-C-P (Structure –Comportement –

performance) ، أي دراسة العلاقة التي تربط بين : هيكل المتعاملين في السوق المصرفي سواء تعلق الأمر بالعدد أو

بتنوع المنتجات وكذا هيكل التكاليف .

⇐ تصرفات هؤلاء المتعاملين بالنظر إلى الأسعار والكميات وكذا السياسات المتبعة في مجال عرض هذه المنتجات وحتى سياسات الاندماج والشراء.

⇐ فعالية المجموعات البنكية تجاه الأسعار المطروحة والهوامش والأرباح المحققة أو المنتظرة .

لفهم العلاقة S-C-P تم الاعتماد على مؤشر Lerner والذي يعتبر نتيجة لدراسات حديثة ومعمقة لمدرسة شيكاغو في المجال المصرفي:

مؤشر lerner  $(1 + a_i) \frac{p - ci}{p} = \frac{si}{e}$  يمثل هيكل السوق  $\frac{si}{e}$  حصة السوق لكل مؤسسة بالأخذ

بالاعتبار تصرف المستهلكين من جهة، وتصرف المؤسسة المعنية، من جهة أخرى وذلك من خلال رفع أرباحها مقارنة

مع المؤسسات المنافسة عن طريق العلاقة  $(1 + a_i)$  أما فعالية المؤسسة فتستخلص من خلال معدل الهامش  $\frac{p - ci}{p}$

و التي تمثل هنا مؤشر lerner<sup>1</sup> الذي يقيس حصة السوق للمحتكر . هذه الحصة توضح قدرة المؤسسة على فرض أسعار فوق تكلفتها الهامشية .

### المبحث الرابع: إستراتيجية عالمية وتنويع الوظائف

يمكن تفسير إستراتيجية تنويع وعولمة الوظائف البنكية من خلال التنوع الجغرافي وتطور التكتل العالمي في إطار عمليات الاندماج والشراء وكذا عمليات الشراكة . حيث تطور النظام المالي والمصرفي ليصبح شبكة عالمية متكونة من مجموعات بنكية كبيرة تمتلك العديد من الفروع تعمل في جميع أنحاء العالم بفعل التحولات المالية والمصرفية العالمية.

### أولاً: إستراتيجية عالمية الوظائف

ترتبط إستراتيجية عولمة الوظائف البنكية بعوامل عديدة نذكر منها :

⇐ عولمة النشاط المصرفي من خلال إعادة تنظيم اللوائح والتشريعات.

<sup>1</sup> مرجع سابق p 169 Dhafer saidane

↩ نمو الاقتصاديات من خلال نمو وتطور التجارة الخارجية.

↩ ظهور التكنولوجيات الجديدة في مجال العمل المصرفي.

↩ الابتكارات المالية.

↩ البحث عن امتلاك حصة السوق.

↩ زيادة حدة المنافسة.

ساهمت العولمة المالية المصحوبة بعملية إعادة التنظيم للوائح و التشريعات البنكية في نمو الساحات المالية و بالتالي نمو

الاقتصاديات وتطور التجارة العالمية ، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة المطبقة في المجال المصرفي في ظهور الابتكارات

المالية وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات البنكية مما ساعد على تبني إستراتيجية عولمة الوظائف البنكية.

### ثانيا: انتشار البنوك في الخارج

بداية من سنوات التسعينات 1990 بدأت البنوك الأمريكية و الأوروبية في نشر إستراتيجية العولمة في الاقتصاديات النامية

من خلال عمليات الاستحواذ و الاندماج للبنوك المحلية. بدأت البنوك الأجنبية تعمل في هذه الاقتصاديات وخصوصا في

دول أمريكا اللاتينية وذلك من خلال توسيع وظائفها لأن الديون المالية للاقتصاديات النامية تضاعفت ما بين 1995-

2002.

ساعد الانفتاح المالي العالمي والإصلاحات المالية والمصرفية المطبقة من طرف الدول ، البنوك على الانتشار وامتلاك

الفروع في العديد من الدول.

مثلا: تملك BNP-Paribas فروع في أكثر من 85 دولة<sup>1</sup> حيث توظف أكثر من 100.000 عامل بنسبة 54.7%

في فرنسا 20.2% في أوروبا، 11.9% في أمريكا الشمالية 5.6% في إفريقيا ، 4.6% في آسيا ، 1.9% في أمريكا الجنوبية

0.4% في استراليا 0.7% في الشرق الأوسط.

<sup>1</sup> Dhafer saidane, la nouvelle banque ,métiers et stratégies, revue banque 2008 , Paris,p92

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

ويعتبر هيكل الشراكة فيما يخص أسهم BNP-Paribas ذات صفة عالمية ( أسهم خارجية ) حيث في سنة 2004 كانت أسهم المؤسسة مقسمة إلى شقين 56% أسهم ذات صفة أوروبية و13% أسهم ذات صفة غير أوروبية وتمثلت إستراتيجية المؤسسة في الأساس على امتلاك أكبر قدر من الفروع المتخصصة على المستوى العالمي .

إن عولة الوظائف البنكية المطبقة من طرف المجموعات البنكية تعتمد في الأساس على إستراتيجية انتشار الفروع عبر مختلف دول العالم وبالتالي تكوين شبكة من التكتلات و الشراكة التي تستهدف شريحة واسعة من الزبائن بخدمات متنوعة فمثلا المؤسسة العامة الفرنسية (société générale) توظف 93000<sup>2</sup> شخص في العالم يستهدف 19 مليون زبون في فرنسا وفي مختلف دول العالم ، تمتلك المؤسسة شبكتين للتوزيع :

- "سوسيتي جينرال" société générale

- " كريدي دي نور " Crédit du nord

تعتمد المؤسسة في نشاطها على نموذج البنك الشامل.

يظهر الجدولين التاليين عملية انتشار الفروع البنكية لسوسيتي جينرال société générale وبنك باريس BNP-Paribas عبر مناطق مختلفة من العالم.

الجدول رقم 11: الانتشار الجغرافي "سوسيتي جينرال" société générale %

سنة 2006	حضور في 77 دولة
59.1	أوروبا الغربية(بيما فيها فرنسا)
25.4	أوروبا الوسطى والشرقية
10.1	إفريقيا
2.9	أمريكا
2.5	آسيا والشرق الأوسط
100.0	المجموع

المصدر: مرجع سابق ص112 Dhafer saidane

الجدول رقم 12: الانتشار الجغرافي لـ BNP-Paribas %

سنة 2006	الحضور في 85 دولة
40.2	فرنسا
37.7	أوروبا
10.4	أمريكا الشمالية
2.1	أمريكا الجنوبية
4.4	إفريقيا
0.9	الشرق الأوسط
0.4	أوقيانوسيا
100.0	المجموع

المصدر: مرجع سابق ص 112 Dhafer saidane

كما سمحت عملية التحرير المالي بحذف الحواجز المعرقة للعمل المصرفي و بالتالي أصبح بإمكان البنوك فتح فروع تابعة لها في مختلف دول العالم ، وللمحافظة على مكانتها تحاول هذه البنوك الحصول على حصة السوق في هذه الدول وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية و العمليات غير المتوفرة في البنوك المحلية بجودة مرتفعة وبأسعار معقولة ( مرافقة الزبائن في الخارج) تتماشى ومعطيات السوق المحلي وذلك بهدف السيطرة على السوق بكسب مساحة واسعة من الزبائن .

### ثالثا: إستراتيجية تنويع الوظائف

تمثل إستراتيجية التنويع (المتعددة التخصصات ) اختيار يعتمد على تغطية من طرف بنك متعدد الوظائف وهذا ما نجده في نموذج البنك الشامل\* ، هذا الأخير يعتمد على تعدد الوظائف والقدرات في المجموعات البنكية الكبيرة التي تأخذ شكل تكتل مالي على نطاق عاملي (conglomérats financiers) تترجم إستراتيجية التنويع من خلال التركيز على

\*تمت دراسة البنك الشامل في الفصل الثالث ، الباب الثاني

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

وظيفة قاعدية مثل القرض الاستهلاكي بنك الأعمال ، البنك الخاص ، تمويل الجماعات المحلية ... إلخ في جميع الحالات تهدف هذه الإستراتيجية إلى البحث عن الحجم من خلال التعامل بوظائف ذات قيمة إضافية.

تم اعتماد هذا النوع من البنوك المتعددة الوظائف في الكثير من الدول من خلال ممارسة جميع الوظائف (البنك القادر على القيام بكل شيء banque à tout faire، هناك عاملان أساسيان ساعدا على وجود هذا النوع من التجمعات البنكية :

↔ البحث عن اقتصاديات التنوع من أجل خلق مصادر جديدة للموارد و الحصول في المقابل على إخلاص الزبائن يسمح التنوع بعرض خدمات أساسية مع توفير الخدمات الإضافية وبالتالي إنقاص التكاليف.

مثلا : يمكن للتكامل منح قرض للمؤسسة وفي نفس الوقت منح تأمين لهذا القرض وبالتالي إنقاص التكاليف واختصار الوقت باعتبار أن العمليتين تمت في نفس البنك .

↔ تدعيم معايير الحيطة لبازل II المتعلقة بتحسين الاستقرار المالي وامن النظام البنكي وهذا ما نصت عليه التعليمات الأوروبية 2008/87/CE<sup>1</sup> في اجتماع 16 ديسمبر 2002 والتي تبين كيفية عمل هذه التجمعات وطريقة مراقبتها .

تشير الدلائل العلمية إلى تنوع وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو في الكثير من الدول النامية من خلال ما يلي<sup>2</sup> :

↔ شراء أو إنشاء إدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدماتية أو المساهمة فيها.

↔ إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم في العديد من المدن والمقاطعات بهدف توفير الخدمات للزبائن.

↔ إنشاء فروع البنك الأم للتخصص في أنشطة مصرفية معينة.

↔ دخول البنوك في صناعة التأمين.

<sup>1</sup> Dhafer saidane ,la nouvelle banque ,p107

<sup>2</sup>الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية ، على الموقع: [www.kenanonline.com/users/ahmedkourdy/topics75194](http://www.kenanonline.com/users/ahmedkourdy/topics75194)

## الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية

↩ تقديم العديد من الخدمات للزبائن والاستشارات القانونية والاستثمارية وحتى الخدمات الخاصة بالسياحة والسفر.

↩ تقديم خدمات الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية وإدارة المشاريع.

↩ التعامل مع كافة أنواع العملات ( البيع والشراء ) .

↩ منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ نقدي دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك.

↩ منح الائتمان للأفراد والشركات بهدف إنشاء المشاريع الاقتصادية وتمويلها.

↩ التعامل مع كافة أنواع الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة..... إلخ من الخدمات المالية والمصرفية .

تعتبر استراتيجية تنوع الوظائف على التطور المصرفي خلال العقدتين الأخيرين من القرن العشرين وحتى في الوقت الحالي، وبناء على هذا أصبحت البنوك قادرة على تقديم تشكيلة شاملة من الخدمات المالية ( إقراض قصير الأجل، إقراض طويل الأجل، أسهم رأس المال للشركات الصناعية، تحصيل الديون، تمويل النشاط... إلخ) وذلك فضلا عن الابتكارات المالية المذكورة سابقا. إن من أهم ما تشتمله هذه البنوك بالإضافة إلى قبول الودائع ومنح القروض والاعتمادات والاستثمار في الأوراق المالية نذكر<sup>1</sup> :

- إدارة الممتلكات لحساب الزبائن ( في حياتهم ومماهم وذلك بتصفية التركة ودفع مصاريف الجنازة والضرائب)
- بيع نقد أجنبي وإصدار شيكات سياحية وشراء وبيع أوراق مالية لحساب العملاء
- تحويل الأموال للدخل والخارج
- تحصيل الأوراق المالية
- حفظ الأشياء النفيسة في خزائن الأمانات
- نصح وإرشاد العملاء في المسائل المالية والاستشارات في ميدان الأعمال بصفة عامة

<sup>1</sup> محمد خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ص193



- خدمات المعاشات لموظفي الحكومة و القطاع الخاص
- دفع الإيجار وفواتير الكهرباء والغاز والهاتف بالنيابة عن العملاء
- التأمين على حياة العملاء و تقديم النصح والإرشاد لهم حول أفضل أساليب التأمين بمختلف أنواعه
- إصدار بطاقات الائتمان واستخدام الآلات المصرفية لتسهيل عمليات السحب والإيداع.

يمثل هذا التطور في أنشطة البنوك توجهها نحو الشمولية في تقديم الخدمات للعملاء، أين تغيرت صورة البنك من البنك المنتظر حضور عملائه إلى البنك التسويقي الذي يركز على رغبات عملائه من خلال تلبيةها بتطويرها.

**خلاصة الفصل:** إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مرتبط بمدى نجاح وفعالية النظام المصرفي للدولة وكذا قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية لها عن طريق جمع الفوائض المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض لإعادة توزيعها في شكل قروض للقطاعات ذات العجز.

على هذا الأساس، مثلت عمليات التحرير المالي و المصرفي و عولمة النشاطات المالية و المصرفية دافع رئيسي في تبني البنوك للعديد من الاستراتيجيات في محاولة منها للاستجابة لتغيرات النظام المالي والمصرفي العالمي بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية للدولة فتوجه البنوك نحو استراتيجيات التقارب والاندماج وكذا تنويع الوظائف وعولمتها من خلال تبني البنك الشامل وحتى البحث عن حلول في عالم الصيرفة الإسلامية ،

كان بهدف الاستجابة لتغيرات السوق والعولمة المالية من جهة واستجابة لتغيرات طلبات الزبائن التي أصبحت تعتمد على تطور و حداثة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى .

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

المبحث الأول: الغاية من عمليات إعادة الهيكلة البنكية

المبحث الثاني: نمو و تطور عملية الاندماج و الشراء البنكي عالميا

المبحث الثالث: أثر التطورات المالية المصرفية على العمل المصرفي

المبحث الرابع: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي للبنوك على المناخ الاقتصادي

### الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

#### تمهيد:

ساهمت العولمة المالية وبشكل كبير في إعادة هيكلة النظام المالي على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي. فإعادة الهيكلة المالية والبنكية ماهي إلا استجابة إلى متغيرات المحيط الاقتصادي التي دفعت بالمؤسسة البنكية إلى التأقلم معها من خلال إحداث تغيرات جذرية بهدف ضمان استمراريتها.

تعود مرجعية عمليات إعادة الهيكلة البنكية إلى تحولات القرن العشرين والتي كانت نتيجة العولمة المالية التي جعلت من سوق الخدمات المالية ، سوق كوني *marché planétaire* تعمل في إطاره مجموعة من المؤسسات المالية في ظل المنافسة التامة، ولهذا كان لزاما على المؤسسة البنكية أخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات. في ظل المعطيات الجديدة تم تحول وهيكل الصناعة العالمية للخدمات المالية وذلك ب بروز مجموعات مالية ضخمة متعددة القطاعات ذات قاعدة وطنية وأخرى دولية تعمل على تطوير نشاطها من خلال تنويعه ( إضافة عمليات السوق المختلفة والتأمين إلى جانب عمليات الوساطة التقليدية).

ساهمت الأزمات المالية والمصرفية التي هزت القطاع المالي والمصرفي في إعادة النظر في استراتيجية البنوك لمواجهة هذه التحديات وذلك من خلال توطيد مركزها المالي عن طريق البحث عن شركاء جدد يساهمون في تعزيز المركز المالي للمؤسسة المصرفية.

#### المبحث الأول: الغاية من عمليات إعادة الهيكلة البنكية

أدت تحولات سنوات الثمانينات ولا سيما إعادة التنظيم (إعادة التقنين) والتحرير المالي إلى نمو عمليات إعادة الهيكلة البنكية. دفعت هذه التحولات بالمؤسسة البنكية إلى إعادة النظر في استراتيجيتها لمواجهة تنامي ظاهرة المنافسة في القطاع المالي إذ لم يعد حكرًا على البنوك وذلك بدخول مؤسسات غير مالية في هذا النشاط.

أولاً: إعادة الهيكلة البنكية كأسلوب لعلاج الأزمات:

دفع توالي الأزمات المالية على القطاع المصرفي ولاسيما الأزمة الأخيرة سنة 2008 بالكثير في التفكير في نوع الاستراتيجية الأكثر أمان بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وهذا بتحليل ودراسة الأسباب و العوامل التي سمحت لبعض المؤسسات بالمحافظة على مكائنها بالرغم من حدة الأزمة ، إن هذه الأخيرة تكمن في <sup>1</sup>:

- إمكانية تحقيق استراتيجية تنمية من قبل إدارة المؤسسة المصرفية على أساس دراسة متأنية بين درجة الخطر والأفاق المستقبلية لتحقيق الربحية.

- إن اتخاذ القرار داخل المؤسسة المصرفية يعتمد على إدراج آراء الخبراء والمستشارين ولاسيما في مجال إدارة مخاطر السوق.

- يسمح الهيكل الوظيفي بالانتشار السريع للمعلومات اللازمة للفريق المسير

- امتلاك وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر ذات سلطة وهيكل مراقبة مرن وقادر على التكيف مع مختلف المؤشرات

- القدرة على أخذ التدابير اللازمة عن طريق تحليل المخاطر الداخلية بالاعتماد على مجموعة من أدوات القياس

- دراسة مخاطر السيولة عن طريق تحليل الافتراضات المختلفة.

أدى تسارع المعطيات الجديدة في القطاع المالي والمصرفي إلى تنامي عمليات إعادة الهيكلة البنكية ومواصلة التقارب بين

المؤسسات المصرفية فيما بينها والمؤسسات المصرفية مع المؤسسات أخرى غير مصرفية بهدف بناء استراتيجية قادرة

على مواجهة تقلبات الساحة المالية والمصرفية. إن الهدف من تطبيق إعادة الهيكلة البنكية هو البحث عن تحقيق :

- اقتصاديات السلم

- تخفيض التكاليف

- البحث عن سلطة السوق

<sup>1</sup> Mme Monique Bourven et M. Yves Zehr , 2009, LA crise bancaire et la régulation financière, rapport du Conseil économique ,social et environnemental, FRANCE

← **اقتصاديات السلم *économie d'échelle*** : تعني تقليص التكاليف مع زيادة الإنتاج خلال الفترة الطويلة، وذلك بالاعتماد على طاقات إنتاجية جديدة تؤدي إلى تقليص مباشر وآلي للتكاليف، وتعتمد الاقتصاديات السلمية على زيادة الحجم وإيجاد طرق جديدة للتنظيم، تقسيم العمل والتخصص ومحاولة امتصاص تكاليف البحث والتطوير.

← **سلطة السوق**: تعمل البنوك على البحث عن سلطة السوق من خلال زيادة الحصة السوقية ، أي حجم أكبر للمؤسسة البنكية في ظل محيط تنافسي.

← **تخفيض التكاليف**: تسمح عملية إعادة الهيكلة بتخفيض التكاليف من خلال استراتيجيات النمو الخارجي وذلك بفعل زيادة الحجم و تعدد مستويات النشاط من خلال الاقتصاديات السلمية وكذا اقتصاديات الحجم التي تعمل على زيادة المنتجات، وذلك في إطار الاعتماد على التسيير التقني والتكنولوجي بدلا من التسيير الكلاسيكي.

### ثانيا: إعادة الهيكلة كآلية لبناء استراتيجية جديدة

تمثل إعادة الهيكلة البنكية مجموعة من الإجراءات التي يتم إتباعها من طرف البنك بهدف تصحيح الاختلالات ، وتختلف هذه الأخيرة باختلاف نوع وطبيعة الاختلال، وعليه يمكن التمييز بين:

← **إعادة الهيكلة المحدودة**: وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على عنصر واحد من أساليب إعادة الهيكلة، إما المالية أو التشغيلية أو الإدارية.

● **إعادة الهيكلة المالية**: تضم مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح هيكل الأصول والخصوم للبنك بهدف علاج مشكلات محفظة القروض والالتزامات وكذا تعزيز حقوق الملكية والمخصصات من أجل تعزيز القدرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة المصرفية والمعايير الدولية وزيادة القدرة التنافسية.<sup>1</sup>

● **إعادة الهيكلة التشغيلية**: تضم إجراءات تحسين العمل وتطوير أساليب التكنولوجيا المستعملة بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في البنك.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال 3، الدار الجامعية، الاسكندرية 2013، ص 152

● إعادة الهيكلة الإدارية: من خلالها يتم إصدار القوانين اللازمة من طرف الجهات المعنية بهدف وضع معايير

محددة لعمل البنوك، بالإضافة إلى إجراءات تعديل الهيكل التنظيمي وإنشاء إدارة المخاطر.

← إعادة الهيكلة الكلية: وهي التي تعتمد على جميع أساليب إعادة الهيكلة السابقة، ومن خلالها يمكن للبنك

الاحتفاظ بكيانه المستقل أو الاندماج في كيان آخر.

### ثالثا: إعادة الهيكلة البنكية كآلية للإصلاح الاقتصادي

تبنت العديد من الدول عملية إعادة الهيكلة البنكية كأسلوب لعلاج المشكلات الاقتصادية وذلك من خلال ملائمة

هيكل الجهاز المصرفي مع التحولات المالية العالمية، مما يسمح بتعزيز القدرة التنافسية بين البنوك. سمحت عملية إعادة

الهيكلة البنكية بوضع برامج لمواجهة الديون المتعثرة للبنوك من خلال تسويتها بهدف الحفاظ على القيمة السوقية للبنك.

يقصد بالتعثر المصرفي، هو عدم قدرة البنوك على أداء التزاماتها بالمقارنة مع السيولة المتوفرة لديها، وعليه تلجأ البنوك

إلى إعادة النظر في هيكلها وكذا مواردها.

يعتبر نموذج إعادة الهيكلة الخارجية من الأساليب الأكثر انتهاجا من طرف البنوك حاليا، بهدف تعزيز مركزها المالي

نتيجة التقارب بين البنوك، وكذا التنوع في مواردها بقصد التنوع في المخاطر ومن ثم تجنب حدوث التعثر المالي.

### رابعا: إعادة الهيكلة البنكية كآلية للرفع من كفاءة البنك وزيادة قدرته التنافسية

تمثل الكفاءة عنصر هام داخل المنشأة، إذا تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق كفاءة التكلفة، أي إنقاص المصاريف من أجل

حجم محدود من المخرجات. كما يمكن تعريف الكفاءة من حيث الأرباح، إذا تمكنت هذه الأخيرة من رفع أرباحها

مقابل جملة محددة من المدخلات والمخرجات، إن كلا التعريفين السابقين يعتبران التكنولوجيا والحجم متغيرين

ثابتين. إلا أن الكفاءة المراد تحقيقها على مستوى البنك، تجمع بين الزيادة في الحجم (اقتصاديات السلم) والتنوع في

المنتجات (اقتصاديات الحجم) بالاعتماد على التطور التكنولوجي.

تسعى البنوك من خلال إعادة الهيكلة إلى تحسين الكفاءة وذلك بسعيها وراء الحجم الأمثل (اقتصاديات السلم) من

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

جهة، وعرض جملة أو تشكيلة واسعة من المنتجات المالية لتغطية سعر عوامل الإنتاج ( اقتصاديات الحجم)، من جهة أخرى، وهي بهذا تعمل على جعل البنك أكثر قدرة على توزيع تكاليفه الثابتة ( مثل تكاليف الإعلان، تكاليف التكنولوجيا). أما فيما يخص تحقيق البنك لاقتصاديات الحجم فيكون من خلال توزيع جملة من المنتجات داخل نفس القطاع مع الاستفادة من النشاط المشترك في العديد من الخدمات المصرفية.

يعتمد الاتجاه الحديث لمفهوم الصناعة المصرفية في تطوير قنوات التوزيع المصرفي على تطور سلوك الزبائن، الذي أصبح يولي اهتمام كبير لمعيار الزمان والمكان الذي تقدم فيه الخدمة المصرفية. في الوقت الحالي، توجه اهتمام الزبائن إلى نمط تسلم الخدمة المصرفية عبر الوسائل الالكترونية، فقد أشار تقرير جمعية المصرفين الأمريكيين إلى أن أكثر من 60%<sup>1</sup> من الأفراد يعتبرون أن نظم تسليم الخدمة المصرفية بالوسائل الالكترونية من المعايير الهامة في اختيارهم للبنك الذي يتعاملون معه.

اتجهت البنوك في الوقت الحالي للتعامل في السوق المالي بصفة عامة وذلك بهدف زيادة قدرتها التنافسية، التي أصبحت تعتمد على كيفية الوصول إلى الزبون بأي وسيلة. يركز المفهوم الحديث لاستراتيجية توزيع الخدمة المصرفية على إعادة تعريف قنوات التوزيع، والتي تمثل أي وسيلة يمكنها المساهمة في زيادة استعمال الخدمة المصرفية و تطوير عائدها، وعليه فقد توجه العمل المصرفي إلى استعمال كل وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل:

- تنمية وتوسيع قاعدة عملائها
- تحقيق الميزة التنافسية التي تعتمد على التفوق من خلال العلاقة بين السعر والمنتج والخدمة ومستوى أدائها
- العمل على تحقيق الربحية في المدى البعيد وذلك بالاعتماد على التنوع في قنوات توزيع الخدمة المصرفية، والذي يسمح بانخفاض تكلفتها من جهة، وارتفاع ربحيتها من جهة أخرى.
- البحث عن الفرص التسويقية الجديدة المعتمدة على الوسائل الالكترونية في توزيع الخدمة المصرفية

<sup>1</sup> وهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة

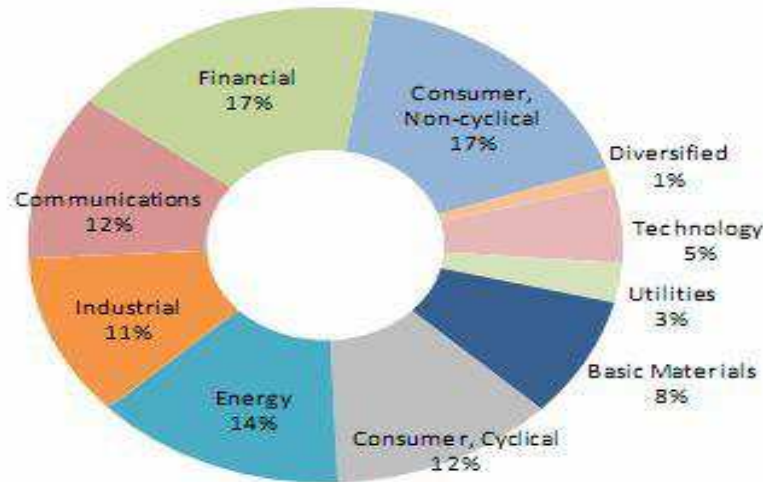
## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

- تحقيق سلطة السوق من خلال الانتشار الواسع للبنك وفرعه جغرافيا
- تحسين جودة الخدمة المصرفية بالاهتمام بنوعها وأسلوب تقديمها وكذا حجم الموارد اللازمة لتحقيقها.

### المبحث الثاني: نمو وتطور عمليات الاندماج والشراء البنكي عالميا

يمكن تقسيم مراحل نمو وتطور عمليات الاندماج والشراء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حسب السنوات، فهناك عمليات تمت في سنوات الثمانينات، عمليات تمت في سنوات التسعينات وأخرى في الوقت الحالي، حيث تميزت كل مرحلة بأسلوبها. ويعتبر القطاع المصرفي والمالي من أكثر القطاعات المتممة لعمليات الشراء والاندماج، لكونه أكثر استجابة لما يحدث من تطورات سواء في الجانب التشريعي أو التكنولوجي بنسبة 17% مقارنة مع باقي القطاعات.

### الشكل رقم 05: مقارنة حجم عمليات الاندماج والشراء بين القطاعات.



Source :Global financial advisory Mergers & Acquisitions 2012, sur le site

<http://about.bloomberg.com/pdf/gfma.pdf>

### أولاً: تحليل عمليات الاندماج والشراء عالميا

عرفت عمليات الاندماج والشراء نموا ملحوظا ابتداء من سنوات الثمانينات في جميع الميادين ولاسيما في المجال المالي والمصرفي. يمكن تقسيم مراحل نمو عمليات الاندماج والشراء إلى ثلاثة مراحل أساسية حسب الشكل أدناه وهي:

↔ مرحلة تمويل الاستدانة Leveraged finance : وهي المرحلة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية 1995 والتي



## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

تميزت ببطء في عمليات الاندماج والشراء العالمية حيث وصل عددها إلى حوالي 29000 عملية بقيمة 3500 مليار دولار.

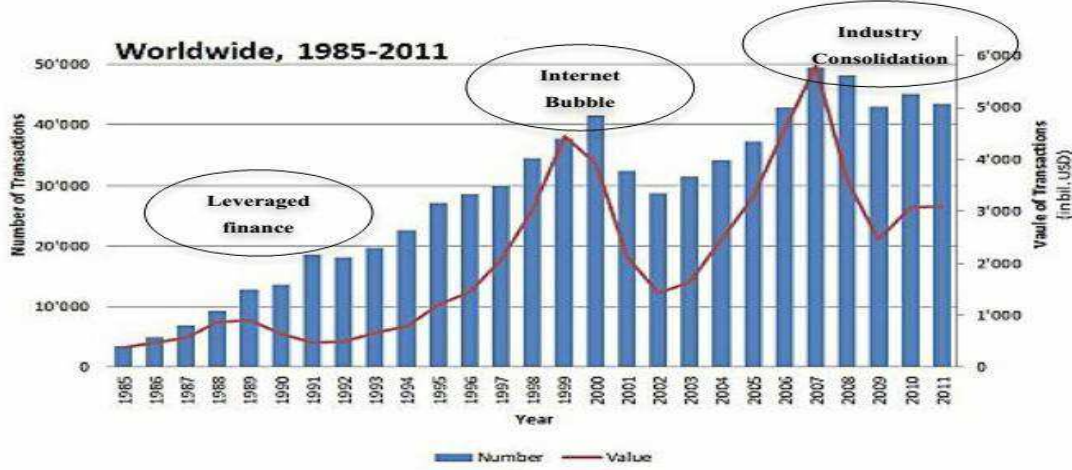
← مرحلة فقاعة الانترنت Internet Bubble : وهي الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2000 والتميزة بتسارع في عمليات الاندماج والشراء من حيث العدد والحجم وذلك بفعل نمو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، فقد بلغ عدد العمليات حوالي 40000 عملية بقيمة 5100 مليار دولار.

← مرحلة تعزيز أو تركيز الصناعة Industry Consoludation : وهي المرحلة الممتدة من 2001 إلى الوقت الراهن، و التي تميزت بحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 وعليه يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة أجزاء أيضا. ، الجزء الأول من 2001-2005 ، تميز بتراجع كبير في عمليات الاندماج والشراء نظرا لأزمة 2000 المتعلقة بأزمة الفقاعات، لتعرف انطلاقة جديدة ابتداء من سنة 2004 ، أين لوحظ نمو تسارع في هذا النوع من العمليات نتيجة التطور التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة المصرفية وكذلك متطلبات المنافسة الحادة بين البنوك ، وهنا وصل حجم هذه العمليات إلى أقصاه بقيمة 6000 مليار دولار لـ 50000 عملية على المستوى العالمي وذلك سنة 2007.

الجزء الثاني ، كان مع بداية سنة 2008، المتميزة بحدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان لها الأثر البالغ على نشاط العديد من البنوك بما فيها البنوك الكبرى، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كمي في هذا النوع من العمليات بمقدار 20000 عملية بقيمة 2100 مليار دولار عالميا.

الجزء الثالث، وهي الفترة ما بعد الأزمة ، أين تمكنت العديد من البنوك من إصلاح وضعيتها المالية من جهة، وكذا إيجاد معايير جديدة لمراقبة النشاط المصرفي ضمن اتفاقية بال 3، من جهة أخرى، وعليه بدأت عمليات الاندماج والشراء في ما بين البنوك في الانتعاش من جديد.

الشكل رقم 06: حركة عمليات الشراء والاندماج في الفترة 1985-2011



المصدر: La perception de la performance des fusions et acquisitions dans le secteur bancaire , sur le

site , [http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/83/96/11/PDF/fichier\\_-\\_complet.pdf](http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/83/96/11/PDF/fichier_-_complet.pdf)

يوضح الشكل تسارع عمليات الاندماج والشراء عالميا، حيث يمكن التمييز عدة مراحل لعمليات التقارب بين المؤسسات 1994-1995 كأولى مراحل نمو عمليات الاندماج والشراء ، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية الأعلى مستوى فيما يخص هذا النوع من العمليات وذلك في سنة 1997، وقد تواصل نمو سوق الاندماج والشراء بصورة كبيرة سنة 2006، غير أن الحديث حاليا لم يعد يقتصر على عدد العمليات وإنما أصبح الاهتمام بحجم وقيمة عملية الاندماج.

اختلفت وتيرة عمليات الاندماج والشراء بحسب المناطق ، وكذلك من حيث ثقة أصحاب القرار في هذا النوع من العمليات، حيث نجدها بوتيرة عالية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة أقل في أوروبا.

### الشكل رقم 07: تطور حركة الاندماج والشراء



Source :Isabelles Enos, Le retour des fusions acquisitions : un nouvelle page à écrire sur les places , sur le site : [www.b-capital.com](http://www.b-capital.com)

### ثانيا: تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في السوق الأمريكية

إن نمو وتطور عمليات الاندماج والشراء في السوق الأمريكية، كان نتيجة للتطور والتغيير في التشريعات والقوانين البنكية التي سمحت بنمو هذا النوع من العمليات سواء على المستوى المحلي أو العابر للحدود. وعليه يمكن التمييز بين: مرحلة الثمانينات (1980) وهي مرحلة بداية التنظيم البنكي الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما مرحلة التسعينات في مرحلة انتعاش عمليات النمو الخارجي للبنوك عن طريق الاندماج والشراء، مرحلة الألفيات وهي مع بداية 2000 إلى يومنا هذا، وتمثل مرحلة النمو والتطور، مع الإشارة إلى سنة 2008 والتي تعبر عن سنة الأزمة المالية العالمية والتي تميزت هذه العمليات فيها بالركود نظرا للأوضاع الاقتصادية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي عرفت نموا في حركة الاندماج والشراء المصرفية والتي أدت إلى انخفاض عدد مؤسسات القرض<sup>1</sup> من 14400 مؤسسة سنة 1980 إلى 11500 سنة 1992 و 9200 في 1997 ، أما فيما يخص صناديق الاستثمار فقد انخفضت من 4000 صندوق إلى أقل من 2000 صندوق خلال النصف الأول من 1990.

<sup>1</sup> Abderrahmane DIAW, Fusions et acquisitions e richesse des actionnaires : le cas des banques européennes, thèse de doctorat, Sciences économiques, Université de Paris 8, France 2012, p 64

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

1- مراحل تطور عمليات الاندماج والشراء البنكية الأمريكية: إن من أولى عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي<sup>1</sup>:

- 1991، اندماج Chemical banking مع Manufactoer Hanover.

- 1992، تم التقارب بين BankAerica مع Security Pacific بقيمة 4.5 مليار دولار.

- 1994، BankAmerica مع Continental bank بقيمة 2.5 مليار دولار، وفي نفس السنة تم تقارب Society Corp مع Key corp بقيمة 4.1 مليار دولار.

- 1995، اندماج Chemical مع Chase Monhattan

- 1997، قامت First Union بشراء Core State Financial بقيمة 17.1 مليار دولار، كما قامت Nation bank بشراء Barnet bank بقيمة 15.5 مليار دولار، وشراء First USA من طرف Bank One.

- 1998، تم اندماج Trveles Group مع Citicorp.

- 2007، انخفاض كبير لمؤسسات القرض الأمريكية الصغيرة مقارنة مع 1994، والذي كان نتيجة الاتحادات المصرفية، فأصبح عدد البنوك يمثل 87 بنك أي نسبة 1.2% من مجموع البنوك وأصبح حجم مجموع الأصول يمثل 10 مليار دولار، أي ما يمثل نسبة 75% من مجموع الأصول للبنوك الأمريكية، وقد ترجمت هذه الظاهرة بالتركيز البنكي الأمريكي من خلال الاندماج والشراء بهدف تكوين مجموعات بنكية ذات مركز مالي قوي.

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2013،

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

### جدول رقم 13: التركيز البنكي للسوق المصرفية الأمريكية في الفترة 1994-2007

وحدة الأصول: مليار دولار

2007				1994				
% من الأصول	الأصول	% من المجموع	العدد	% من الأصول	الأصول	% من المجموع	العدد	
1.8	173.9	44.7	3331	16.5	404.2	83.2	12044	إجمالي الأصول
10.6	1031.9	48.7	3631	20.5	513.9	14.5	2161	أقل من 100 مليون دولار
11.2	1095.3	5.4	401	28.9	725.9	1.7	254	ما بين 100 مليون إلى 01 مليار دولار
11.2	7463.3	1.2	87	34.5	864.8	0.2	24	أكثر من 10 مليار دولار
-	9765.4	-	7450	-	2508.9	-	14483	المجموع

المصدر: Abderrahmane DIAW, Fusions et acquisitions e richesse des actionnaires : le cas des

banques européennes مرجع سابق ص 66

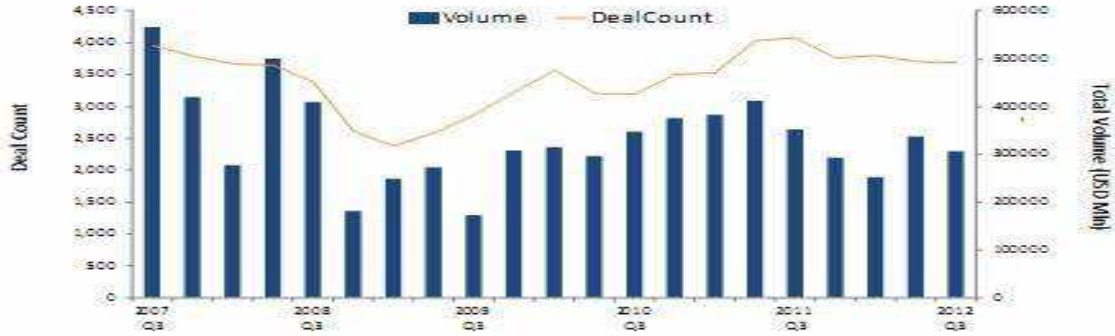
- مرحلة الاندماجات الحديثة، 2007-2010: وهي المرحلة المتضمنة لفترة الأزمة المالية العالمية ، وعليه عملت الحكومة الأمريكية على تنفيذ مجموعة من الإجراءات و عمليات الاندماج والشراء من طرف المجموعات البنكية الكبيرة على البنوك الصغيرة، والتي نذكر منها:

- استحواذ BankAmerica على مجموعة Mircal Lynch ، بالإضافة على بنكي Morgan Stainly وكذا بنك Goldman Saxe عن تحويلهما من بنوك استثمارية إلى بنوك تجارية تخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفيدرالي .
- إعلان وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي ومؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية بتقديم الحماية للمجموعة البنكية CitiGroup بتحمل الخسائر المحتملة والمقدرة بنحو 3.6 مليار دولار أمريكي .
- إعلان كل من BankAmerica وبنك Wilss Fargo وبنك BNC عن شراء Mircal Lynch ,Nationl Citi,Ocovia بهدف تعزيز وتقوية القطاع المصرفي الأمريكي .
- قيام الحكومة الأمريكية برفع حصتها السوقية في مجموعة CitiGroup بنسبة 36% وذلك بهدف إنقاذه من الإفلاس .

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

تطورت عمليات الاندماج والاستحواذ في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من الربع الأخير من عام 2010، حيث بلغت قيمة الصفقات ما يعادل 667 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نسبة 33% بالمقارنة مع القيمة المحققة في الربع الأول من نفس السنة.

### الشكل رقم 08: تطور عمليات الاندماج والشراء في الولايات المتحدة الأمريكية (2005-2010)



Source :Global financial advisory Mergers & Acquisitions 2012, sur le site : <http://about.bloomberg.com/pdf/gfma.pdf>

### ثالثا: تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في السوق الأوروبية

عرفت الساحة المصرفية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة وجذرية، دفعت بالصناعة المصرفية إلى التطور للتأقلم معها. ترجمت هذه التحولات من خلال التغيير البارز في القوانين والتشريعات البنكية، السباق نحو الحجم والبحث عن أساليب جديدة لخلق القيمة وكذا استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق النمو. يمكن تسليط الضوء على هذه التحولات من جانبين، الأول يتعلق بمستوى الهياكل، أما الجانب الثاني فيمكن ربطه بالسباق نحو الحجم.

**الجانب الأول:** سمحت هذه التطورات بانخفاض ملحوظ في عدد مؤسسات القرض في الفترة ما بين 1990-2010، أين أصبحت هذه المؤسسات تمثل 6175 مؤسسة سنة 2010 مقارنة 12500 سنة 1990<sup>1</sup>، ويمكن تفسير ذلك بالتقارب الذي حدث على مستوى المؤسسات المصرفية.

<sup>1</sup> Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe, Revue d'économie financière N 110 , JUIN 2013 , Paris , p 43

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

الجانب الثاني: يترجم أو يفسر الحالة الأولى المتمثلة في انخفاض عدد المؤسسات البنكية، ففي هذا الجانب يبرز السباق نحو الحجم، أي تكوين كيانات مصرفية عملاقة عن طريق استراتيجيات النمو الخارجي ( الاندماج والشراء، الاستحواذ، خلق فروع جديدة، التعاون والشراكة).

يمكن تقسيم عمليات الاندماج والشراء البنكية في أوروبا إلى عدة مراحل، كانت بدايتها مع مرحلة التغيير الجذري الممتدة في الفترة 1990-2007، ثم مرحلة الاندماجات المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، لنصل إلى مستوى عمليات الاندماج والشراء بعد الأزمة أي في الوقت الراهن.

**1- مرحلة التغيير الجذري:** ترجمت بظهور الكيانات الوطنية (Champions nationaux)، ثم التوجه نحو التقارب خارج الحدود وصولاً إلى مرحلة التنويع في الوظائف.

**أ- مرحلة الكيانات الوطنية:** عرفت هذه المرحلة نمو في مستوى عمليات الاندماجات البنكية الأوروبية، خصوصاً في بداية سنة 1995، بالرغم من أولى مراحل الاندماجات كانت مع منتصف سنة 1990. إن من أهم الصفقات المبرمة لسنة 1995، نجد الاندماجات البنكية البريطانية بين Lloyds Bank مع TSB ليتم خلق Lloyds TSB، ثم ظهور العملاق الألماني HypoVereins (HVB)، وبعد ذلك جاءت الكيانات السويسرية لتظهر UBS و Cr dit suisse. وقد تواصلت عمليات الاندماجات المصرفية في أوروبا لتغير من مفهوم الصناعة المصرفية الكلاسيكية إلى المفهوم الحديث المرتكز على التقارب بين المؤسسات البنكية لتشكيل الكيانات العملاقة، بحيث تكون قادرة على ممارسة العمل المصرفي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا مواجهة حدة المنافسة في ظل التحرير المالي والمصرفي. وهذا ما

يوضحه الجدول رقم 14

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

### الجدول رقم 14: تطور صفقات الاندماج والشراء البنكية الأوروبية

Date de l'annonce	Acquéreur	Cible	Pays	Montant (en Md\$)
Août 2006	Banca Intesa	Sanpaolo IMI	Italie	39,1
Janv. 2000	RBS	NatWest	Royaume-Uni	38,4
Mai 2007	UniCredit	Capitalia	Italie	31,0
Déc. 1997	UBS	SBS	Suisse	23,0
Juin 2006	Natexis Banques populaires	CDC Ixis	France	22,8
Déc. 2002	Crédit agricole	Crédit lyonnais	France	16,2
Nov. 2007	BMPS	Banca Antonveneta	Italie	15,4
Oct. 1995	Lloyds Bank	TSB	Royaume-Uni	15,3
Mai 2001	Halifax	Bank of Scotland	Royaume-Uni	14,9
Juil. 1999	BNP	Paribas	France	13,2

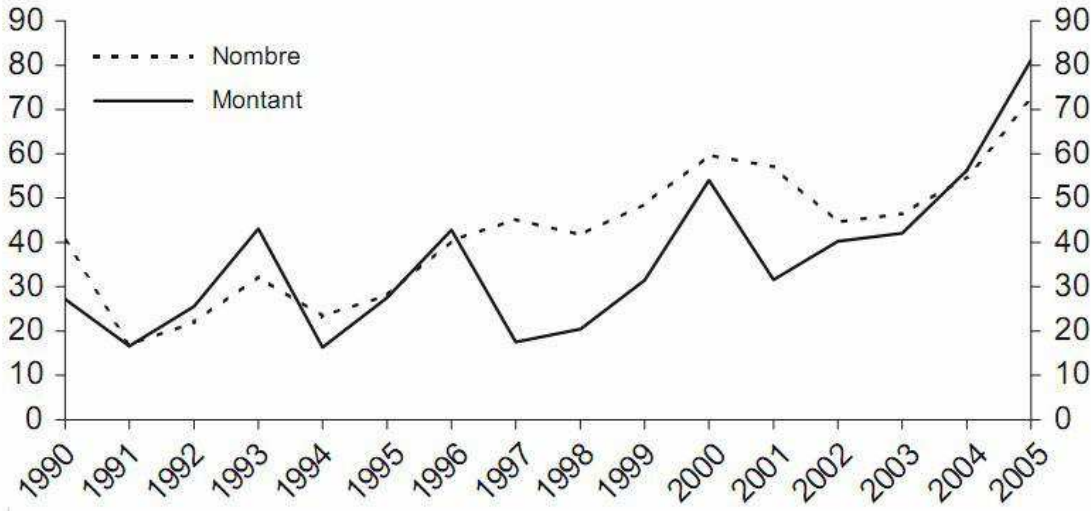
المصدر: Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe ، مرجع سابق ص

.47

ب- التوجه نحو التقارب خارج الحدود: ظهرت الاندماجات البنكية خارج الحدود في منتصف سنة 2000، أين بدأ التكتل البنكي الأوروبي الذي كان نتيجة لتطور التشريعات والقوانين وكذا ملائمة السياسات خصوصا بعد تحقق الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي ( الشكل رقم). إن من أهم الصفقات المبرمة في مجال الاندماجات البنكية خارج الحدود، نجد عملية شراء للقرض التجاري الفرنسي CCF من طرف البنك البريطاني HSBC بقيمة 11.2 مليار أورو، كما قامت المجموعة البنكية الإسبانية BSCH بشراء البنك البريطاني Abbey National سنة 2004 بقيمة 12 مليار أورو. في 2005، تواصلت عملية توسع التكتل البنكي الأوروبي من خلال مراقبة البنك الايطالي UnitCrédit للبنك الألماني HVB، أما في 2006، فقد قامت المجموعة البنكية الفرنسية BNPParibas بشراء البنك الايطالي BNL، كما تم إبرام صفقتين للقرض الفلاحي في اليونان وايطاليا من خلال شراء شبكة متكونة من 650 وكالة.



الشكل رقم 09: تطور عدد عمليات الاندماجات البنكية الأوروبية خارج الحدود



المصدر: Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe ، مرجع سابق

ص 47

يوضح الجدول التالي أولى أهم الصفقات المنجزة في مجال الاندماجات البنكية العابرة للحدود والتي كانت تهدف إلى تكوين المجموعات البنكية الكبيرة القادرة على مواجهة التحديات التحولات المالية العالمية، الناجمة عن ظاهرة العولمة المالية وما تبعها من تحرير للصناعة المصرفية بالاعتماد على التطورات التكنولوجية.

الجدول رقم 15: أولى أهم الاندماجات البنكية العابرة للحدود

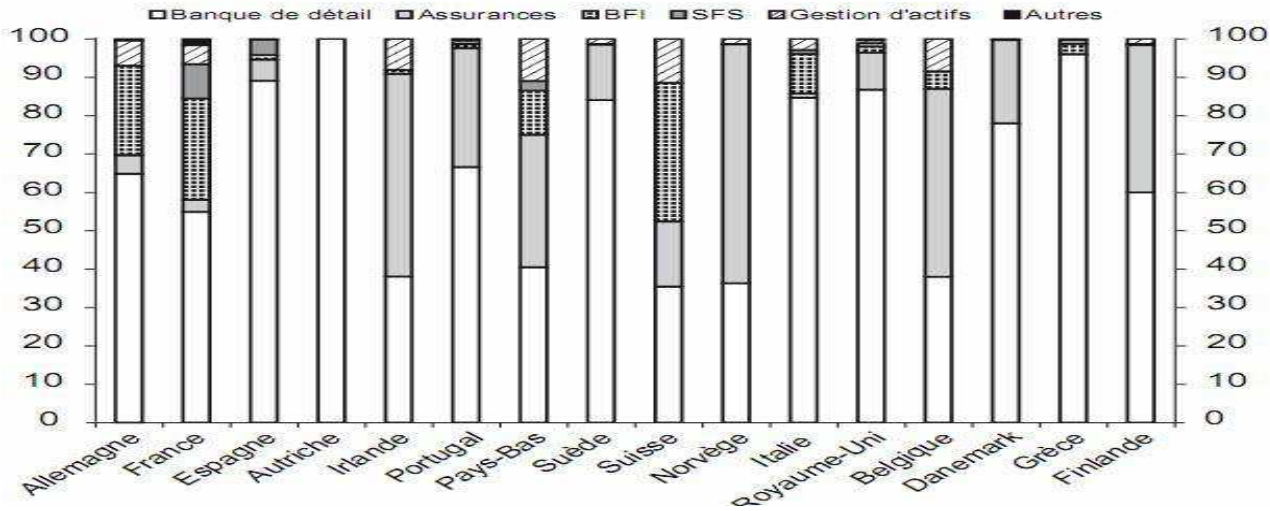
Date de l'annonce	Acquéreur	Pays	Cible	Pays	Montant (en Md\$)
Mai 2007	RFS (RBS, Fortis, Santander)	Royaume-Uni, Pays-Bas, Espagne	ABN AMRO	Pays-Bas	112,2
Juin 2005	UniCredit	Italie	HVB	Allemagne	23,0
Juil. 2004	BSCH	Espagne	Abbey National	Royaume-Uni	15,8
Juil. 2000	UBS	Suisse	Paine Webber	États-Unis	12,2
Avr. 2000	HSBC	Royaume-Uni	CCF	France	11,1
Fév. 2006	BNP Paribas	France	BNL	Italie	10,8
Mai 2004	RBS	Royaume-Uni	Charter One Financial	États-Unis	10,5
Nov. 1998	Deutsche Bank	Allemagne	Bankers Trust	États-Unis	9,1
Août 2000	Crédit suisse Group	Suisse	Donaldson Lufkin & Jenrette (DLJ)	États-Unis	8,1
Déc. 2005	ABN AMRO	Pays-Bas	Banca Antonveneta	Italie	7,9

المصدر: Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe ، مرجع سابق ص 49

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

ج- التنوع في الوظائف: ساهمت عمليات الاندماجات البنكية المحققة خلال الفترة 1990-2007 في التوجه نحو تطوير الوظائف البنكية والمالية، وذلك يرجع إلى تطور الأسواق المالية وكذا البحث عن منتجات جديدة ترضي رغبات الزبائن. إن عملية نمو وتطوير المنتجات البنكية، مست ثلاثة وظائف بنكية ويتعلق الأمر ببنوك الاستثمار الدولية، ووظيفة التأمين وتسيير الأصول.

الشكل رقم 10: توزيع التنوع في الوظائف البنكية حسب المناطق الجغرافية



المصدر: Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe ، مرجع سابق ص

50

2- مستوى عمليات الاندماج والشراء سنة 2008: انخفض مستوى عمليات الشراء والاندماج البنكية في أوروبا

خلال فترة الأزمة، سواء من ناحية عدد الصفقات أو من ناحية قيمتها المالية. إن هذا الانخفاض كان نتيجة الوضعية

المتردة لمحمل البنوك في ظل الأزمة، في المقابل عملت البنوك على التقارب فيما بينها محليا لخلق وضعية مالية قوية

وتحقيق الهدف الدفاعي، ومن أهم عمليات الاندماج البنكي المحلي نذكر:

- شراء مجموعة Lloyds TSB لبنك Halifax Bank (HBOS) الذي يمثل أول بنك في مجال العقارات، وذلك

بهدف تكوين بنك التجزئة تحت اسم Lloyds Banking Group .

- شراء بنك Commerzbank الألماني لبنك Dresdner Bank

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

- مراقبة Postbank من طرف Deutsche Bank

- خلق مجموعة BPCE نتيجة اندماج صناديق الادخار والبنوك العمومية.

### الجدول رقم 16: تطور عمليات الشراء والاندماج المصرفي بداية جانفي 2008

Date d'annonce	Acquéreurs (pays)	Cibles (pays)	Montant de l'opération (en Md\$)
Oct. 2008	Lloyds TSB (R-U)	HBOS (R-U)	21,7
Oct. 2008, puis mars 2009	BNP Paribas (France)	Actifs de Fortis en Belgique et au Luxembourg	13,2
Août 2008	Commerzbank (Allemagne)	Dresdner Bank (Allemagne)	8,6
Juil. 2008	Crédit mutuel (France)	Citibank Deutschland (Allemagne)	6,6
Fév. 2011	Banco Santander (Espagne)	BZ WBK (Pologne)	5,6
Sept. 2008	Deutsche Bank (Allemagne)	Postbank (Allemagne)	3,6
Fév. 2008	Banques populaires (France)	Actifs de HSBC en France	3,3
Juil. 2008	Santander (Espagne)	Alliance & Leicester (R-U)	2,3
Sept. 2008	Barclays (R-U)	Actifs de Lehman Brothers aux États-Unis	1,8
Nov. 2011	Virgin Money (R-U)	Northern Rock (R-U)	1,6
Mars 2012	Caixa Bank (Espagne)	Banca Civica (Espagne)	1,2
Oct. 2008, puis fév. 2009	Caisses d'épargne (France)	Banques populaires (France)	nc

source :Vingt-cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe, **sur le site:**

<http://www.bvdinfo.com/getattachment/27248011-40ee-4bb4-9135-fa2ad76493b1/BvD-pres-dans-la-Revue-d-Economie-Financiere-de.aspx>

**3- الوضع الحالي لعمليات الاندماج والشراء:** حاولت العديد من الدول إصلاح الوضعية الناجمة عن تداعيات

أزمة 2008 وذلك بانتهاج استراتيجيات إعادة الهيكلة، وتدخّل السلطات العمومية مباشرة لإنقاذ الوضعية المالية

والمصرفية وذلك من خلال تشجيع:

- شراء البنوك المفلسة من طرف البنوك الوطنية القوية

- إعادة رسملة المؤسسات البنكية التي تعاني من المشاكل المالية

- تأمين المؤسسات البنكية غير قادرة على مواجهة تحديات المحيط المالي والمصرفي.

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

### الجدول رقم 17: تطور عمليات الاندماج والشراء المصرفي في السوق الأوروبية.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Opérations réalisées par les États	0	0	0	0	0	106,3	17,7	4,3	4,4	20,1
Opérations réalisées par les acteurs privés	33	48	65	135	210	70,6	36,4	46	33,3	30,9
Total	33	48	65	135	210	176,9	54,1	50,3	37,7	51

المصدر: Vingt-cinq ans de fusions-acquisitions bancaires en Europe ، مرجع سابق

### رابعا : تطور عمليات الاندماج والاستحواذ في السوق العربية

بذلت الدول العربية جهودا كبيرة من أجل إصلاح وتحرير القطاع المصرفي فيها، وذلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تم انتهاجها مع بداية الثمانينات وحتى يومنا هذا. ساهمت هذه الجهود في تطوير القطاع المصرفي الغربي في العديد من الجوانب، بالرغم من أنه مازال من النقص للوصول إلى مرحلة التطور. لا يمكن الحكم على أداء الجهاز المصرفي من باب قدرته على المساهمة في تفعيل التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما في القدرة على مواجهة تحديات المنافسة الأجنبية أيضا، وذلك من خلال تواجد البنوك العالمية في الأسواق العربية.

دفعت العولمة المالية بالبنوك إلى التقارب فيما بينها بهدف تكوين كيانات قادرة على مواجهة تحديات المنافسة الشديدة في القطاع المالي والمصرفي وفي ظل التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك في أهم صورة لها وهي ما تعرف بالاندماج المصرفي.

يمثل الاندماج المصرفي أحد أهم صور العولمة المالية، حيث يعتبر من بين أهم الآليات المستعملة من طرف البنوك بهدف البقاء والاستمرار في ظل سوق تنافسي يركز على التطور التكنولوجي والتحرير المالي والمصرفي.

تأثر أداء المصارف العربية نتيجة تداعيات الأحداث التي عرفتتها بعض الدول العربية، من جهة، وكذا أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، من جهة أخرى، ويتعلق المر بالبنوك ذات الانفتاح الكبير على القطاع المصرفي الأوربي. فبالرغم من ذلك سجلت المؤشرات المجمعة للقطاع المصرفي العربي لسنة 2011 تطورا نسبيا عن السنوات السابقة، ويتعلق الأمر بالتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، ونمو الودائع بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الربحية.

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

### الجدول رقم 18: مؤشرات الأداء المصرفي للبنوك العربية الفترة 2010-2011

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى الإجمالي		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
الأردن	18.2	20.3	8.5	8.2	56.3	52.4
الإمارات	20.8	20.8	8.0	...	76.0	...
البحرين	19.6	20.8	4.0	...	60.0	...
تونس	12.6	...	15.0	...	60.0	...
السعودية	17.1	17.1	3.0	3.0	116.0	89.8
السودان	...	10.0	20.0	14.0	...	25.8
سورية	...	17.0	...	5.0	...	23.0
عمان	15.5	16.0	3.3	4.0	104.0	...
الكويت	20.4	21.3	8.5	-	70.0	-
قطر	16.1	16.1	2.0	2.0	95.0	85.1
لبنان	...	13.3	...	4.3	...	62.0
ليبيا	17.3	17.3	17.5	17.2	94.6	85.0
مصر*	16.0	16.3	11.0	13.6	93.6	92.5
المغرب	...	12.3	...	4.8	...	70.0
موريتانيا	10.0	10.0	28.0	28.5	91.0	88.0
اليمن	25.8	20.2	21.2	15.0	74.2	64.4

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2012، على الموقع: www.arabfund.org

1- تطور الودائع في البنوك العربية: عرفت الودائع المصرية للدول العربية كمجموعة نموا خلال سنة 2011 مقارنة مع السنة السابقة، أين بلغت نسبة 7.7% لتصل حوالي 1460 مليار دولار في نهاية 2011 مقارنة بنسبة 6.8% في 2010، والملاحظ هو ارتفاع نسبة الودائع في أغلب الدول النفطية مع التوسع في النشاط الاستثماري وتحسن مستوى الأجور مقابل تراجع هذه الأخيرة في الدول غير النفطية نتيجة لعدم الاستقرار.

### الجدول رقم 19: تطور الودائع بالمصارف العربية خلال الفترة 2010/2011

(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	808,011	417,377	1,225,388	1,355,274	68
2011	837,401	486,019	1,323,420	1,459,539	62
نسبة التغير (%)	3.6	16.4	8.0	7.7	

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2012 على موقع صندوق النقد العربي. www.arabfund.org

من خلال الجدول ، نلاحظ أن أهمية الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية قد انخفضت بنسبة 62%



## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

عام 2011، بالرغم من أن هذه النسبة قد حافظت على مستواها المتطور بالنسبة للدول العربية منفردة. كما أن الودائع الاجمالية للقطاع الخاص قد عرف تطور بنسبة 8.0% ما بين 2010-2011.

2- تطور الائتمان في البنوك العربية: شهد النشاط الاقراضي في الدول العربية تطوراً خلال سنة 2011، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة نحو 1.392 مليار دولار أي بنسبة 10.4% مقارنة مع نسبة 7.4% عام 2010، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسبة لازالت منخفضة مقارنة بالنسب المحققة قبل الأزمة والتي وصلت أقصاها في عام 2008 بنحو 29% ويرجع هذا التحفظ في منح الائتمان إلى تشدد القواعد الاحترازية والبحث عن تعزيز السيولة ورأس المال. بالرغم من الظروف التي عرفتها المنطقة العربية وكذا تطبيق القواعد الاحترازية المقررة من طرف لجنة بال، إلا أن نسبة الائتمان المقدمة من طرف البنوك العربية للقطاع الخاص عرف نمواً بنسبة 8.7% خلال الفترة ما بين 2010-2011.

### الجدول رقم 20: التسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف المصارف العربية خلال الفترة 2010-2011

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	1,260,619	349,068	911,551	72	67	45
2011	1,391,995	400,988	991,007	71	68	42
نسبة التغير (%)	10.4	14.9	8.7			

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، مرجع سابق

3- واقع الاندماج المصرفي العربي: إن من أهم صفات الاندماج البنكي في الدول العربية هو قلة عدد الصفقات وانخفاض قيمتها، زيادة على أن غالبية العمليات كانت من النوع القسري الذي تقوم به السلطة النقدية في الدولة. والدول العربية كغيرها من دول العالم، عرفت نمواً لهذه العمليات بسبب تزايد المنافسة في القطاع البنكي نتيجة دخول البنوك الأجنبية إلى أسواق الدول العربية، زيادة على نمو استخدام التكنولوجيا والتحرر من القيود، غير أنه وخلال

فترة الأزمة المالية 2008 شهدت تباطؤ في عمليات الاندماج البنكي. حيث انخفضت قيمة الصفقات المسجلة<sup>1</sup> في عام 2009 من نحو 465 صفقة في عام 2008 إلى 353 صفقة في عام 2009 أي بنسبة تراجع 24% .

تشير الإحصائيات المسجلة خلال سنة 2010 ، على أن القطاع المصرفي احتل المرتبة الثانية في مجال صفقات الاندماج بعد قطاع الخدمات، وبالرغم من عدد الصفقات المنحزة في هذا القطاع ، إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع نظيرتها في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإقبال على المخاطرة، من جهة أخرى ، يجب أن نراعي حجم السوق المصرفي المحلي وطاقته على استيعاب هذا النوع من الصفقات.

### المبحث الثالث: أثر التطورات المالية والمصرفية على العمل المصرفي

ساهمت التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية والمالية في بناء بيئة عمل جديدة، نتيجة تلاقي مجموعة من العوامل ولاسيما تزايد المنافسة في المجال المصرفي وكذا النمو الهائل في قطاع المعلومات والاتصال بفعل التطور التكنولوجي، مما أفرز سما وخصائص جديدة للعمل المصرفي على المستوى المحلي والدولي.

### أولاً: انعكاس التطورات المالية والمصرفية على عمل وحجم البنوك

أثرت التطورات المصرفية والمالية على حجم البنوك وعملها في آن واحد، ففيما يخص الحجم، فقد برز ذلك من حيث درجة التركيز وحصص الملكية. حيث تمثل ظاهرة التركيز البنكي أحد مؤشرات التغيرات الهيكلية في عالم الصناعة المصرفية، أين ظهرت مجموعة من التكتلات المصرفية تسيطر على مجمل العمليات المصرفية في السنوات الأخيرة. ظهرت حركة التركيز المصرفي نتيجة اندماج البنوك التجارية فيما بينها وكذلك مع بنك الادخار، وفي بعض الأحيان بين بنوك ومؤسسات مالية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى نقص في عدد البنوك وزيادة حجمها وبالتالي سيطر عدد قليل منها على النظام المصرفي في معظم الدول.

أدت حركة التركيز البنكي إلى انخفاض عدد مؤسسات القرض على مستوى الساحة المصرفية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 21 ، والذي يفسر عملية التركيز البنكي في أوروبا الناتجة عن تقارب المؤسسات البنكية ببعضها البعض.

<sup>1</sup> رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، مرجع سابق، ص 264

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

حيث مر عدد مؤسسات القرض من 12582 مؤسسة في سنة 1990 إلى 6175 مؤسسة في 2010 أي بنسبة

انخفاض 51%- الجدول لرقم 21: تطور عدد مؤسسات القرض في بعض الدول الأوروبية 2010/1990

الدول	1990	2000	2005	2010	التغيير ما بين 2010/1990
ألمانيا	4720	2742	2089	1948	-59
النمسا	1210	848	880	790	-35
بلجيكا	157	118	100	104	-34
اسبانيا	696	368	348	352	-49
فرنسا	2027	1099	854	712	-65
ايطاليا	1156	861	792	801	-31
هولندا	-	586	401	295	-50
بريطانيا	624	491	400	389	-38
باقي دول أوروبا	12582	8433	7105	6175	-51

source :Vingt-cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe, **sur le site:**

<http://www.bvdinfo.com/getattachment/27248011-40ee-4bb4-9135-fa2ad76493b1/BvD-pres-dans-la-Revue-d-Economie-Financiere-de.aspx>

إن المبرر الأساسي لانخفاض عدد مؤسسات القرض في أوروبا ، يرجع إلى عمليات التركيز التي انتشرت في السنوات الأخيرة. ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى إمكانية قياس درجة التركيز البنكي داخل أي دولة من خلال احتساب النسبة المئوية لأصول أو ودائع القطاع المصرفي لثلاثة أو خمسة بنوك على الأكثر<sup>1</sup>. ويبين الجدول رقم 20 ترتيب أهم المؤسسات المصرفية الأوروبية حسب رأسمالها في البورصة ما بين سنة 1994 وسنة 2010 ، وذلك بعد تقاربها مع مؤسسات أخرى من أجل زيادة حجمها ورفع حصص ملكيتها.

محمد خله، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2011، الطبعة الأولى، ص 193<sup>1</sup>



## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

الجدول رقم 22 ترتيب المؤسسات البنكية الكبرى حسب رأسملتها في البورصة

	Capitalisation Boursière en Md€	2010	Capitalisation boursière En Md€
1- HSBC ( R-U)	28	1- HSBC ( R-U)	180
2- UBS ( Suisse)	23	2- Banco Stenger (E)	111
3- Deutsche bank (ALLEMGNE)	20	3- BNP Paribas ( Fra	80
4- Braclays ( R-U)	14	4- BBVA (Espagne)	52
5- Crédit Suisse (Suisse)	14	5- Unit Crédit Group	51
6- NatWest ( R-U)	13	6- Crédit Suisse (Sui	50
7- ING Group ( Pays-Bas)	12	7- Braclays ( R-U)	49
8- Dresdner Bank ( R-U)	11	8- ING Group ( Pays	48
9- Lloyd Bank ( R-U)	11	9- Standard charter	46
10- SBS ( Suisse)	10	10- Nouvelle UBS ( \$	45
TOTAL	156	TOTAL	712X5

المصدر: <http://www.bvdinfo.com/getattachment/27248011-40ee-4bb4-9135-fa2ad76493b1/BvD-pres-ent-dans-la-Revue-d-Economie-Financiere-de.aspx>

ثانيا: انعكاسات التطورات المالية والمصرفية على المؤشرات المالية

ساهمت عمليات التحرير المالي التي شهدتها الساحة المصرفية في التأثير على الجهاز المصرفي، حيث يمكن قياس ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات. وهنا نميز بين مؤشرات تطور القطاع البنكي، مؤشرات تطور الوساطة المالية، ومؤشرات

الأسواق المالية.

1- مؤشرات تطور القطاع البنكي: وهي عبارة عن ثلاثة مؤشرات أساسية تعمل على قياس تطور النظام بالمعنى

الواسع وهي تضم:

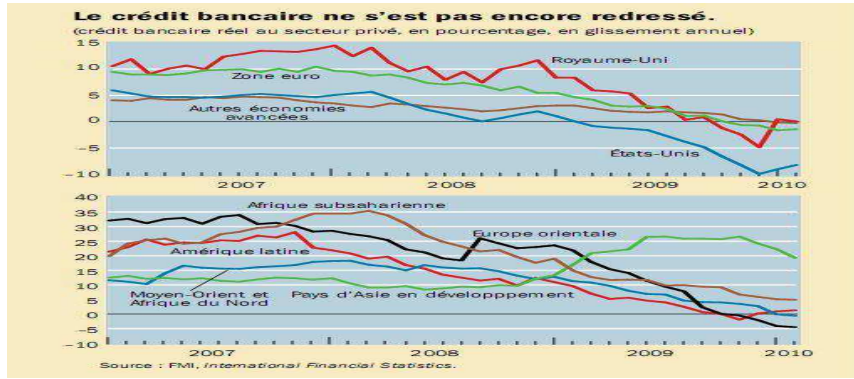
## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

أ- مؤشر درجة العمق المالي: يستخدم هذا المؤشر لقياس تطور الجهاز المصرفي، وعادة يحسب هذا الأخير بنسبة المديونيات السائلة للوسطاء الماليين إلى الناتج المحلي. فهو بذلك يعبر عن مدى نجاح البنوك في تعبئة الموارد المختلفة من أجل توظيفها. ويقصد بالعمق المالي<sup>1</sup> زيادة أو تراكم الأصول المالية بمعدل يزيد عن نمو الأصول غير المالية في المجتمع. يركز هذا المؤشر على المديونيات السائلة فقط ولا يأخذ بعين الاعتبار عن وقعت هذه الأخيرة على عاتق البنك المركزي أو على عاتق البنوك التجارية أو المؤسسات النقدية، كما لا يأخذ بالحسبان مكان استخدام هذه الموارد.

ب- مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص: يعتمد هذا المؤشر على قياس حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية إلى القطاع الخاص، وهو بهذا يقيس مساهمة القطاع المالي في تمويل الاستثمار<sup>2</sup>.

ويوضح الشكل التالي مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الفترة الممتدة ما بين 2007-2010 حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي.

### الشكل 11: مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 2010/2007



المصدر: Revue, Finance&Développement, Juin2010

1 انظر في ذلك: - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الرأية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2013، الأردن، ص43

- محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، مرجع سابق، ص194

<sup>2</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو للاقتصادي، مرجع سابق ص 43

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

حسب الشكل، يمكن تقسيم حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى فترتين، الفترة الأولى تتعلق بما قبل الأزمة المالية العالمية، أما الثانية فتتعلق بما بعد الأزمة المالية العالمية.

**الفترة الأولى:** عرفت نسبة الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية للخواص رواج كبير، وصل إلى أكثر من 15% في بريطانيا، 7% في الولايات المتحدة الأمريكية، 10% في منطقة الأورو، أمريكا الجنوبية 27%، وأوروبا الشرقية 33%، بلدان آسيا انطلقت من نسبة 14%، أما دول الشرق الأوسط فقد وصلت النسبة إلى 19%.

**الفترة الثانية:** وهي الفترة التي شهد فيها النظام المالي العالمي أزمة مالية حادة مست جميع الأنظمة المالية الدولية، الأمر الذي أدى بالعديد من المؤشرات إلى التراجع، ومن بينها مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. فنجد أن هذا المؤشر تراوح ما بين 3% و 9% ( بالقيمة السلبية) في مجمل الدول المتطورة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2009، لينتعش قليلا سنة 2010. أما في دول أمريكا الجنوبية و أوروبا الشرقية فقد تراوحت النسبة ما بين 1% - 3% ( بالقيمة السلبية ) خلال نفس الفترة، لينتعش بداية من سنة 2010 بنسبة 2%، في حين شهدت منطقة الشرق الأوسط انخفاض بنسبة 1% خلال فترة الأزمة ولكن عاد المؤشر ليرتفع سنة 2010.

بالرغم من أن مؤشر القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية لصالح الخواص بدأ في الانتعاش مع بداية سنة 2010، إلا أنه مزال يعرف بطء في النمو بسبب تدهور الوضعية الاقتصادية العالمية وذلك نظرا للجوء العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى تخفيض إنتاجها الذي يرجع في الأساس تخفيض العائلات لمستوى استهلاكها. كما أن توجه العديد من البنوك التجارية حاليا يميل إلى الاستثمار في السندات الحكومية بدلا من منح الائتمان للخواص.

**ج- مؤشر السيولة السائلة:** يشير هذا المؤشر إلى نسبة السيولة في القطاع المالي دون التفرقة بين القطاع الخاص والعام، وهو بهذا يعبر عن مدى تقدم الأسواق المالية ونجاحها في تعبئة المدخرات المصرفية<sup>1</sup>.

يشير الشكل رقم 12 إلى مستوى تطور مؤشر السيولة في فرنسا وكذا منطقة الأورو ككل، حيث ارتفع من نسبة 5% ( بالقيمة السلبية) في 2009 إلى 7% في 2010 لينخفض نسبيا في 2012 بـ 3%، وهذا في فرنسا. أما في

<sup>1</sup> محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، مرجع سابق، ص 195

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

منطقة الأورو فقد انخفض هذا المؤشر إلى 1% (بالقيمة السلبية) سنة 2009 ليرتفع إلى 1% (بالقيمة الموجبة) في 2010، ثم إلى 4% في 2012.

### الشكل رقم 12: تطور مؤشر السيولة في منطقة الأورو الفترة 2009-2012



المصدر: www.bis.org- sur le site: Banque de France-N191- Bulletin

إن تطور مؤشر السيولة في منطقة الأورو يرجع إلى تطور السيولة المحلية الخاصة M2 وتطور السيولة النقدية M1 في دول منطقة الأورو، باعتبار أن هذا المؤشر هو عبارة عن النسبة بين السيولتين (M1, M2). وعليه فقد بلغت نسبة السيولة النقدية 6% في 2012 مقابل 1.8% في 2011، كما ارتفعت السيولة المحلية من 1.8% في 2011 إلى 4.4% في 2012، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مؤشر السيولة وذلك حسب الجدول رقم 21.

### جدول رقم 23: التراكمات المالية في منطقة الأورو الفترة 2010-2012

Agrégats monétaires zone euro et France 2010-2011-2012								
	Zone euro <sup>(a)</sup>				France <sup>(a)</sup>			
	Décembre 2012	Taux de croissance annuel brut <sup>(b)</sup>			Décembre 2012	Taux de croissance annuel brut <sup>(b)</sup>		
		Décembre 2010	Décembre 2011	Décembre 2012		Décembre 2010	Décembre 2011	Décembre 2012
<b>Agrégats monétaires</b> (en données cvs) ou <b>Principaux actifs monétaires<sup>(c)</sup></b>								
Billets et pièces en circulation	864	4,8	6,2	2,5				
+ Dépôts à vue	4 222	4,3	0,9	7,0	576	8,6	5,7	3,0
<b>= M1</b>	<b>5 086</b>	<b>4,4</b>	<b>1,8</b>	<b>6,2</b>				
+ Autres dépôts monétaires	3 884	-0,4	1,9	2,1	765	3,2	8,1	7,4
Dont : dépôts à préavis ≤ 3 mois	2 077	6,2	1,9	5,9	614	3,6	7,3	9,4
dépôts à terme ≤ 2 ans	1 808	-6,6	1,9	-1,9	151	1,6	11,1	-1,0
<b>= M2</b>	<b>8 970</b>	<b>2,2</b>	<b>1,8</b>	<b>4,4</b>				
+ Instruments négociables	770	-8,3	-1,1	-7,6	429	4,3	-7,2	-5,6
Dont : titres d'OPCVM monétaires	469	-15,2	-5,1	-4,4	304	-11,3	-8,9	0,0
titres de créance ≤ 2 ans <sup>(d)</sup>	178	-13,7	24,0	-13,1	92	97,1	-4,5	-17,2
<b>= M3</b>	<b>9 741</b>	<b>1,1</b>	<b>1,5</b>	<b>3,3</b>				
<b>Contribution française à M3<sup>(e)</sup></b>					<b>1 839</b>	<b>6,6</b>	<b>2,7</b>	<b>2,4</b>

(a) Opérations des institutions financières et monétaires (IFM) de la zone euro avec les autres résidents de la zone euro  
(b) Évolutions corrigées de l'incidence des reclassements et des effets de valorisation  
(c) Opérations des IFM résidentes avec les autres résidents français  
(d) Titres émis par des IFM résidentes  
(e) Engagements à moins de deux ans des IFM résidant en France, hors pièces et billets en circulation, vis-à-vis du secteur détenteur de monnaie de la zone euro (résidents de la zone euro, hors IFM, administrations centrales et CCP), ainsi que, par assimilation, les dépôts de ce secteur auprès des administrations centrales  
Sources : Banque de France et Banque centrale européenne

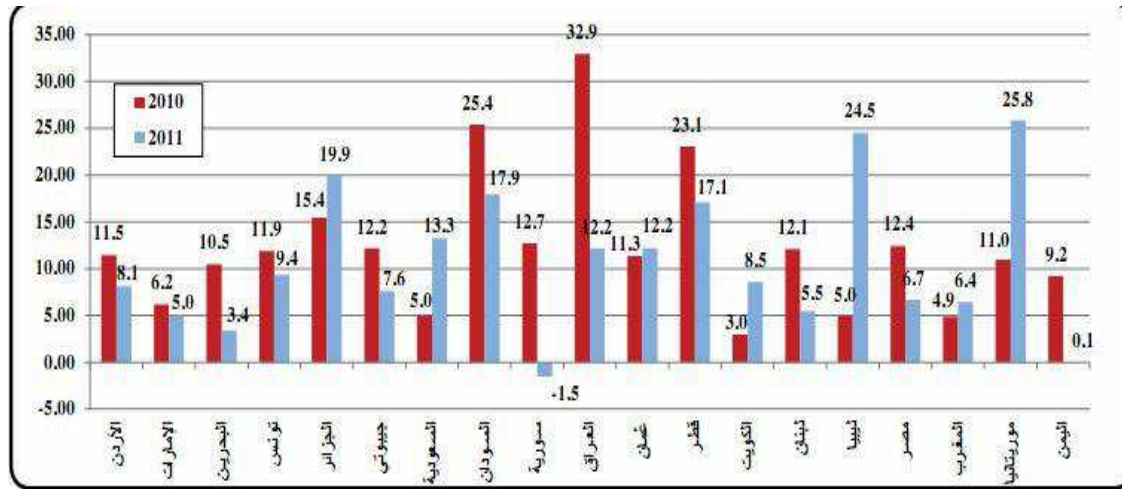
المصدر: www.bis.org- sur le site: Banque de France-N191- Bulletin

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

أما فيما يخص تطور السيولة في الدول العربية، فقد عرفت أيضا نموا ملحوظا بنسبة 11.10% خلال 2011 في الدول العربية كمجموعة مقارنة مع 2010 أين مثلت 10.89%<sup>1</sup>. فيما نمت السيولة المحلية بمعدلات اقل من تلك المسجلة في عام 2010، ويتعلق الأمر ويتعلق الأمر بثلاثة عشر دولة عربية، مما يعكس تراجع معدلات النشاط الاقتصادي وتراجع معدلات نمو الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص في بعض الدول العربية.

سجلت الإمارات العربية أدنى تراجع في معدلات نمو السيولة المحلية بنسبة 6.18% عام 2010 مقارنة مع عام 2011 أين كانت 5.01%، بما سجلت العراق أعلى معدل تراجع ي نمو السيولة مع انخفاض معدل نمو السيولة المحلية إلى 12.18% عام 2010 مقارنة مع 2011 أين وصلت إلى 32.93%، في حين سجلت الجزائر نسبة نمو مقدرة 19.9% عام 2011 مقارنة بسنة 2010 أين كانت 15.4%. يلاحظ التباين في السيولة المحلية بين الدول العربية، نتيجة الاختلاف في أنظمة الصرف، فهناك من تبني نظام صرف ثابت مقابل الدولار، وأخرى سلة من العملات أو وحدات السحب الخاصة والتي تظم معظم الدول العربية المصدرة للنفط.

الشكل رقم 13 : تطور معدلات نمو السيولة المحلية في بعض الدول العربية



المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد على موقع صندوق النقد العربي.

[www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf](http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf)

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي الموحد على موقع صندوق النقد العربي/

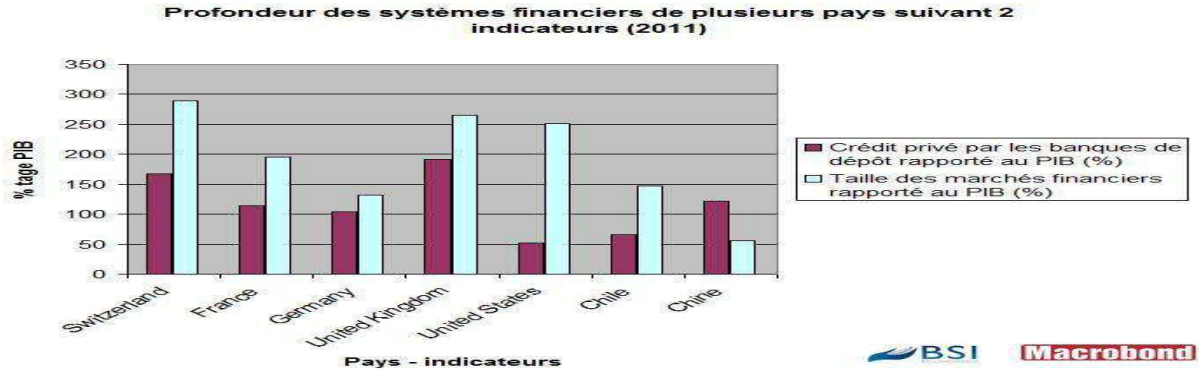
<http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2012.pdf>

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

د- مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج الإجمالي المحلي: يستعمل هذا المؤشر لقياس فعالية سياسات منح القروض، وهو بهذا يعمل على قياس مستوى الوساطة المالية. إن الزيادة في هذا المؤشر تدل على تحسن الوساطة المالية وتقديمها لمزيد من الخدمات المالية والعكس صحيح<sup>1</sup>.

يشير الشكل رقم 13 إلى مستوى تطور مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج الإجمالي في العديد من الدول، حيث بلغ أعلى مستوياته في سويسرا بحوالي 290%، وبنسبة 200%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعكس مستوى مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص.

### الشكل رقم 14: مساهمة البنوك في تمويل القطاع الخاص.



Source : <http://www.bsi-economics.org/index.php/eclairages/item/238-%E2%98%86-qu%E2%80%99appelle-t-on-la-financial-depth>

### المبحث الرابع: انعكاسات استيراتيكية النمو الخارجي للبنوك على المناخ الاقتصادي

تمثل البنوك عنصرا حيويا في الحياة الاقتصادية، كونها الممول الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وعليه فإن أي مشكل يمس هذه الأخيرة يؤثر مباشرة على الصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي أيضا. بناء على هذا، فإن كل دولة ملزمة بأخذ التدابير اللازمة لحماية الوضعية المالية للبنوك العاملة لديها، وذلك بالاعتماد على الإجراءات والسياسات التي تكفل زيادة كفاءة المصارف وارتفاع مستوى أدائها. تمحورت سياسة البنوك في السنوات الأخيرة في التقارب فيما بينها بهدف الحصول على وضعية مالية تمكنها من ممارسة نشاطها ضمن محيط تنافسي، غير أن هذا التقارب قد يؤدي إلى

<sup>1</sup> محب خلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، مرجع سابق، ص196

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

بروز مجموعة من الانعكاسات سواء على الصناعة المصرفية ، الاقتصاد الكلي، الاستقرار المالي، أو على السياسة النقدية.

### أولاً: انعكاسات استيراجية النمو الخارجي للبنوك على الصناعة المصرفية

ساهمت عمليات إعادة الهيكلة البنكية في إعادة صياغة الصناعة المصرفية، وذلك من خلال انخفاض مؤسسات القرض في مختلف الدول لتظهر مكانها مؤسسات مصرفية كبيرة، بسبب سياسات الاندماج والشتراء. عملت هذه المصارف الكبيرة على تحسين نوع الخدمة المقدمة للزبائن وتطويرها بما يتلاءم والظروف المالية والمصرفية الحديثة. دفعت عملية إعادة الهيكلة البنكية المرتكزة على سياسة النمو الخارجي إلى تحديث أساليب تقديم الخدمات البنكية بتنويعها وكذا الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح فروع تابعة لها. وعليه فقد ساهمت التطورات المالية والمصرفية في إيجاد نموذج بنكي متطور، يعتمد على مفهوم الحجم الكبير من جهة، وتنويع وتحديث الوظائف البنكية من جهة أخرى.

**مفهوم الصناعة المصرفية الحديثة:** يعتمد مفهوم الصناعة المصرفية الحديثة على عمل البنوك في السوق المالي ككل بدلا من السوق المصرفي فقط، وهذا ما يدفع بالبنوك في البحث عن كيفية الوصول إلى زبائنهم من خلال الجمع بين عاملين هامين لهم، وهما المكان والزمان. على هذا الأساس اعتمدت كثير من البنوك استيراجية التنويع في قنوات توزيع الخدمات بما يتلاءم واحتياجات العملاء، حيث لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا سيما الانترنت دور فعال في ذلك. إن من أبرز قنوات توزيع الخدمات المصرفية الحديثة نجد:

← **البطاقات المصرفية:** تمثل البطاقات المصرفية إحدى الوسائل الأكثر انتشارا في الوقت الحالي في مجال توزيع

الخدمات المصرفية، وهي تعبر عن الوسيلة غير التقليدية للسداد وتنقسم إلى نوعين:

– **بطاقة الدفع:** وتعتمد على وجود رصيد فعلي للزبون على شكل حساب جاري، وعلى هذا الأساس يمكن له القيام بمجموعة من العمليات ( الشراء مثلا) باستخدام البطاقة بدلا من النقود.



## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

- البطاقة الائتمانية: وهي تعبر عن اتفاق بين البنك والزبون على إمكانية سحب مبالغ مالية من البنك أو فروعها أو القيام بعمليات شراء لدى محلات تقبل هذا النوع من البطاقات بدون الدفع الفوري للنقود.

↔ أجهزة الصراف الآلي والموزعات الالكترونية: هي أجهزة يعتمد عليها البنك لتقديم خدماته المصرفية في أي وقت وأي مكان ( السحب النقدي والإيداع، الاستعلام عن رصيد الحساب الجاري، طلب كشف الحساب... إلخ).

↔ التحويل الالكتروني: يعتمد التحويل الالكتروني على وجود جهاز مخصص لقراءة البطاقة المصرفية ( بطاقة الدفع) عند نقاط البيع ويكون هذا الأخير على اتصال بين الحاسوب الالكتروني والحاسوب الرئيسي للبنك، وهذا بهدف اتمام عمليات الزبون في نقطة البيع.

↔ الهاتف المصرفي: وهي تقنية عالية المستوى بين البنك وزبائنه، حيث تسمح بالاتصال السريع للزبون برجل البنك، مما يجعله على علم دائم باحتياجاته ( دفتر الشيكات، الرصيد، دفع الفواتير، التحويل بين الحسابات وغيرها من الخدمات المصرفية).

↔ أعمال الصيرفة المتزلية: ساهم هذا النوع من الخدمات المصرفية في تسهيل المهمة أمام متعامل البنك وذلك من خلال الاتصال المباشر بين الحاسوب الشخصي للمتعامل والحاسوب الرئيسي للبنك، ومن ثم الاطلاع على مختلف تعاملاته والمعطيات الخاصة بها في المنزل.

↔ خدمات الهاتف المحمول: هي خدمة مقدمة عن طريق قناة اتصال مباشر بين البنك والعميل ويتم الاعتماد فيها على الانترنت لعرض البنك لخدماته على زبائنه. وبين الجدول التالي نسبة استخدام الهاتف المحمول في المعاملات المصرفية لخمسة دول أوروبية ( فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا واسبانيا)، حيث تختلف هذه النسبة باختلاف الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقديم الخدمة المصرفية لكل بلد. يستخدم الهاتف المحمول مختلف العمليات المصرفية، فبالنسبة لاستخدامه بهدف الاطلاع على حركة الحساب البنكي هي بنسبة أكبر في فرنسا 10.3% مقارنة مع إيطاليا أين يتم استخدامه فقط بنسبة 7.5%، في حين ستعمل كوسيلة للدفع الالكتروني بصورة أكبر في إيطاليا



## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

بنسبة 6.7% مقارنة مع فرنسا بنسبة 3.7% فقط.

جدول رقم 24: استخدام الهواتف المحمول في الخدمة المصرفية لسنة 2011 في الدول الخمس

الاستخدامات بالنسبة المئوية %						
أوروبا (الدول الخمس)	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	إسبانيا	المملكة المتحدة	
8.5	0.3	6.8	7.5	10.1	8.6	الإطلاع على الخدمة الجارية
5.1	4.7	3.4	7.6	6.5	3.9	استخدام بطاقة الائحة
5.2	3.7	4.5	6.9	5.7	5.4	استخدامه كوسيلة

**Source :** Les services bancaires mobiles consultés sur Smartphones affichent une croissance de 40% en Europe , sur le site :[http://WWW.COMSCORE.COM/FRE/ACTUALITES\\_ET\\_evenements/Press-Releases/2011/5/\\_Europe-Sees-40-Percent-Growth-in-Mobile-Banking -THROUGH-SMARTPHONES](http://WWW.COMSCORE.COM/FRE/ACTUALITES_ET_evenements/Press-Releases/2011/5/_Europe-Sees-40-Percent-Growth-in-Mobile-Banking -THROUGH-SMARTPHONES)

↔ **بنوك الانترنت:** وهي عبارة عن مجموعة من الخدمات المقدمة عن طريق ربط الحاسوب الإلكتروني للبنك مع شبكة الانترنت، مما يسمح بتقديم الخدمة المصرفية للزبون بمجرد إدخال الرقم السري.

↔ **الموقع الإلكتروني:** وهو موقع للبنك على شبكة الانترنت، فيه يتم الإعلان عن الخدمات والمنتجات البنكية المقترحة من طرف البنك، وقد عرف هذا النوع من الخدمات المصرفية العالية المستوى عدة تطورات، فنجد الموقع التواصلي الذي يسمح بالاتصال المباشر بين البنك وعملائه، كما نجد التبادلي الذي يسمح للبنك بممارسة أنشطته عن بعد.

1- **سياسة تقييم القطاع البنكي:** تركز سياسة النمو الخارجي على تكوين مجموعات بنكية قادرة على ممارسة النشاط المصرفي وفق معطيات المحيط المالي والمصرفي الجديد، حيث تعمل على إيجاد وضعية مالية مستقرة تمكنها من كسب ثقة متعاملاتها. إن سياسة النمو الخارجي والمتمثلة في تقارب بنكين أو أكثر من أجل خلق بنك جديد، يمتلك

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

قدرة مالية أكثر صلابة لممارسة العمل المصرفي بالاعتماد على مقررات لجنة بال، والتي حاولت ملاءمة قواعد ممارسة النشاط المصرفي مع تغيرات المحيط المالي والمصرفي

2- **سياسة بناء الثقة:** حاولت المجموعات البنكية إعادة استرجاع ثقة زبائنها من خلال الالتزام بالتشريعات البنكية وكذا الإجراءات الوقائية المنصوص عليه ضمن اتفاقية بال. انحصرت جهود السلطات المعنية في إيجاد صورة لنموذج بنكي متطور، قادر على ممارسة النشاط المصرفي والمالي وفي نفس الوقت المحافظة على وضعيته المستقرة، وبناء على هذا ، يمكن تمييز خمسة مراحل هامة لنموذج البنك المتطور في أوروبا وهي<sup>1</sup>:

↳ من جانفي 2003 - جوان 2007، ظهور نموذج البنك المتطور ذو الحجم الكبير والمركز على تنويع الوظائف. تميز هذا النوع من البنوك بنمو قيمته السوقية بمعدل 2.25 خلال هذه الفترة، وبثقة كبيرة.

↳ بداية من جوان 2007، بدأت ملامح التخوف من نوعية القروض العقارية (Crédit subprime) المتعامل بها من طرف كثير من البنوك، وهي فترة بداية ملامح أزمة 2008 وما نجم عنها من إفلاس لعدد كبير من البنوك الاستثمارية ( بنك LEHMAN BROTHERS ) ، كما تدهورت وضعية المجموعات البنكية في السوق المالي ولاسيما البنوك الأوروبية التي انخفضت بنسبة 80% في خلال عامين.

↳ تدخل الحكومات والبنوك المركزية بخطة إنقاذ لوضعية البنوك الاستراتيجية مما أدى إلى ارتفاع الحصص السوقية للمجموعات البنكية في السوق المالي.

↳ كان لتدخل الحكومات للحد من الأزمة المالية 2008 أثر ارتداددي، من خلال ارتفاع الديون العمومية ومن ثم بروز الأزمات كأزمة اليونان سنة 2012 والتخوف من انتقال العدوى.

↳ تدخل البنك المركزي الأوروبي بخطة إنقاذ لدول الاتحاد الأوروبي من خلال إعادة الهيكلة للمالية العمومية ( خصوصا في اسبانيا، ايطاليا، البرتغال) مما سمح الثقة للبنوك مع بداية 2012.

<sup>1</sup> Céline Antonin, les banques européennes : un retour de la confiance à pérenniser. Sur le site: Hal:inria.fr/docs/00/97/27/51 /pdf

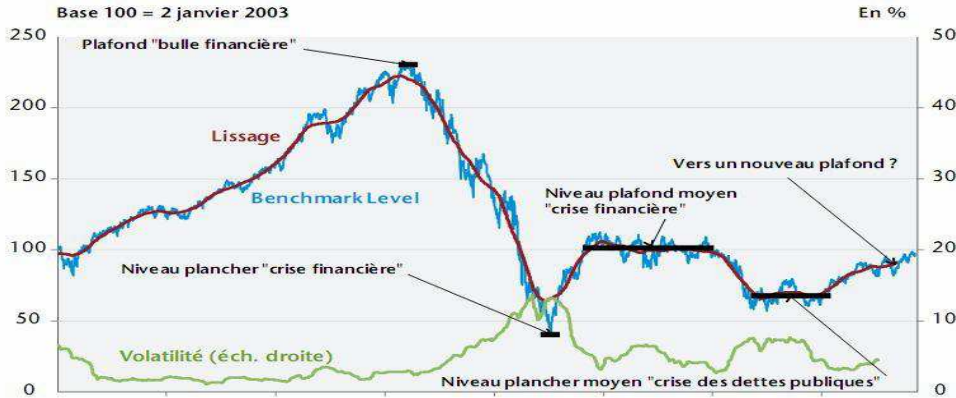
## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

مرت المؤشرات البنكية في السوق المالي بعدة مراحل، تمثلت المرحلة خلال فترة الثمانينات والتسعينات بمرحلة الازدهار للمجموعات البنكية نتيجة توسعها على المستوى المحلي والعاير للحدود، والمبرر في سياسة النمو الخارجي وعمليات الاندماج والشراء العالمية وبالتالي تحسن مستوى أصول المجموعات البنكية ونتيجتها الصافية.

الفترة الثانية، بداية من سنة 2000 - 2007 وهي مرحلة ازدهار المجموعات البنكية نتيجة لتسارع عمليات النمو الخارج. أما الفترة الثالثة فكانت بداية من منتصف 2007 - 2008 والتي مثلت مرحلة انهيار لعدد من البنوك الاستثمارية نتيجة أزمة الرهن العقاري للبنوك الأمريكية وما نجم عنه تراجع في عمليات الاندماج والشراء المصرفية.

في حين تمثل بداية 2011، سنة لانطلاق هذا النوع من العمليات من جديد نظرا لتحسن المؤشرات البنكية والمالية على المستوى العالمي.

### الشكل رقم 15: تطور مؤشرات المجموعات البنكية في السوق المالي



المصدر : Céline Antonin, les banques européennes : un retour de la confiance à pérenniser. Sur le

site : [Hal.inria.fr/docs/00/97/27/51/pdf](http://Hal.inria.fr/docs/00/97/27/51/pdf)

3- **حوكمة المصارف:** يعتبر أسلوب حوكمة المصارف من الأمور الضرورية في الوقت الراهن، باعتبار أن البنوك تلعب دور أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي. تعتمد حوكمة المصارف على الطريقة التي يتم من خلالها غدارة - أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس الإدارة والهيئات العليا وذلك بالاعتماد على توضيح ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال 3، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013، ص 344

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

- وضع استراتيجية وأهداف البنك،
- تحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر،
- إدارة أعمال البنك على أساس يومي،
- انتهاج سياسة تسمح بحماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين
- ملائمة أنشطة البنك وفقا لتشريعات وقوانين البلد الذي يعمل فيه،
- ممارسة الحوكمة الرشيدة من طرف الهيئات المشرفة على البنوك لتسهيل نشاطه بطريقة آمنة وسليمة،
- تعتمد الحوكمة الرشيدة على أسس قانونية وتنظيمية ( نظام القانون التجاري، قواعد السوق المالي، المعايير المحاسبية) لتسيير نشاط البنوك.

**الحوكمة<sup>1</sup>**: هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركة الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة. أما فيما يخص **حوكمة المصارف**، فتعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك، بما يحقق الشفافية في الأداء المصرفي وتطوير مستوى الإدارة، وهي الطريقة التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة المصرفية من بواسطة جلس إدارتها العليا والإدارة العليا ( مقرر من طرف لجنة بال)

مرت مبادئ حوكمة المصارف بعدة مراحل، كانت أولها سنة 1999 المقررة من طرف لجنة بال للرقابة المصرفية لتأتي بعد المبادئ المنقحة سنة 2006 أين تضمنت نقاط رئيسية تنص على كيفية تسيير النشاط المصرفي للبنوك. اعتمدت هذه النسخة على توضيح الاستراتيجية العامة لكل بنك مع توضيح المسؤوليات ورسم الأهداف على المدى البعيد، زيادة على إيجاد إدارة للمخاطر المتعلقة بالعمليات التي تفتقر إلى الشفافية. غير ان هذه المبادئ لم تكن كافية لمراقبة العمليات المصرفية وعليه توجب على لجنة بال وضع مبادئ جديدة لمراقبة الأعمال المصرفية وذلك من خلال مقررات بال 3.

<sup>1</sup> بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، على الموقع:

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

عموماً، تهدف حوكمة البنوك إلى وضع الخطط والسياسات وكذا تحديد المسؤوليات والصلاحيات والاجراءات السليمة التي تسمح بالتنفيذ الجيد لخطة العمل على كافة المستويات وذلك من خلال<sup>1</sup>:

- رسم الخطط والاستراتيجيات اللازمة لعمل البنوك
- تفعيل أداء مجالس الإدارات
- تحديد المخاطر المقبولة للنشاط المصرفي والمالي
- تفعيل دور الهياكل التنظيمية للإدارة التنفيذية
- إيجاد أنظمة عالية للمراقبة والتدقيق الداخلي
- تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح
- إيجاد أنظمة موحدة لتقديم تقارير مختلف الإدارات والأقسام

### ثانياً: انعكاسات استراتيجية النمو الخارجي للبنوك على الاستقرار المالي

دفع التوجه نحو الاندماج وال شراء البنكي إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات المصرفية في داخل حدود الدولة وخارجها، مما أدى إلى تغير جذري في هيكل وحجم السوق، زيادة على التغير العميق في نوع وحجم الخدمة المصرفية، وبالتالي سعي المجموعات البنكية نحو تحقيق أحسن أداء لها من خلال الرفع من معدلات ربحيتها.

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في تمويل الاقتصاد، وعليه فإن القطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات المتأثرة بحدوث الأزمات المالية، خصوصاً في ظل التغيرات المالية والمصرفية وما نتج عنها من توسع في الأنشطة المصرفية داخل الدولة وخارجها. بناءً

على هذا، فقد سهرت غالبية كل الدول على تبني نموذج بنكي يستطيع تحقيق أكبر قدر من الاستقرار المالي.

سعت البنوك من خلال إتباعها لسياسة التحرير المالي ورفع القيود على الأسواق المالية المحلية والعالمية، إلى اكتساب

<sup>1</sup> حاكم محسن الربيعي & محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

منافع جديدة من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية وكذا الرفع من قوة النظام المصرفي المحلي بفعل المنافسة مع البنوك الأجنبية. تختلف الآراء حول العلاقة بين الاستقرار المالي والسياسة النمو الخارجي للبنوك، فهناك من يراها ايجابية وهناك من يراها سلبية. فمن ناحية سلبية العلاقة، يركز أصحاب هذه النظرة على كون البنوك الكبيرة هي الأكثر تعرضاً للأزمات المالية، بفعل الدعم الضمني لها من طرف الحكومات، بالإضافة إلى صعوبة مراقبتها و كذا تحملها لمخاطر أكثر.

أما من الناحية ايجابية علاقة التركيز البنكي بالاستقرار المالي، فيمكن القول أن انتهاج البنوك لسياسة النمو الخارجي والبحث عن سلطة السوق وكذا تقليل القيود التنظيمية والمتمثلة في خفض الحواجز على الأنشطة المصرفية و الدخول للسوق ، تسمح بالتقليل من هشاشة النظام المصرفي أمام الأزمات المالية، وذلك بفعل المنافسة الرفع من القوة السوقية للبنوك.

كما أنه ونتيجة لعولمة الأسواق، أوجدت الأنظمة المصرفية العديد من أساليب الحماية من انعكاسات سياسة التحرير المالي وزيادة تدفقات رؤوس الأموال. أنشأت البنوك نظاماً للتأمين على الودائع ( استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1934<sup>1</sup>)، كأحد الآليات الهامة لتوحيد الأسواق المصرفية ، بالرغم من كلفته المرتفعة بالنسبة للبنوك الصغيرة، وكونه مصدر للخطر المعنوي للبنوك الكبيرة. ترى العديد من الدول المتبينة لهذا النظام ومعها صندوق النقد الدولي، أنه من أفضل الممارسات من خلال تغطيته للعض الودائع، خصوصاً في حالة الأزمات.

### ثالثاً: انعكاسات استيراثية النمو الخارجي للبنوك على الاستقرار النقدي

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات المستخدمة من طرف الدول لمعالجة الاختلالات المتزامنة مع عمليات التحرير المالي، خصوصاً بعد توجه الدول إلى تبني سياسة تعويم أسعار الصرف للعملات الرئيسية في النظام النقدي العالمي. ترتكز فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف درجة التقدم الاقتصادي والسياسي وكذا درجة تكامل الأسواق المالية، زيادة على درجة التحكم في آلياتها. نفوذهم فيها حيث يمكن للاندماج البنكي أن يؤثر على

<sup>1</sup> رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، مرجع سابق ص395

## الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية

السياسة النقدية من خلال تأثيره على أرصدة البنك المركزي وذلك في حالة:

- انخفاض عدد المشاركين في السوق المصرفية ، نتيجة وجود حواجز أمام الدخول إلى السوق، أين يمكن لبعض المشاركين استغلال بهدف التأثير على حجم السيولة، مما يؤدي إلى رفع التكاليف للمشاركين الآخرين.
- تغير حجم البنوك، قد يؤثر على قدرة البنوك في تقدير الطلب على الأرصدة البنك المركزي في حالة ضخ الأموال اللازمة لتحقيق الهدف المنشود من السياسة السعوية.

### رابعاً: انعكاسات استراتيجية النمو الخارجي للبنوك على الموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية من أهم عناصر الإنتاج في المؤسسة بصفة عامة، وتزايد أهمية هذا العنصر فيما يخص الصناعة المصرفية. ففي هذه الحالة، تسعى البنوك إلى اكتساب موارد بشرية ذات فعالية بقيمة أكبر، خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي الهائل، وما نتج عنه من تقنيات عالية لإدارة هذه التكنولوجيات.

أدى التقدم التكنولوجي على مستوى الأنشطة المصرفية إلى طلب موارد بشرية خاصة لها القدرة على التعامل مع الأعمال المصرفية بكل دقة و احتراف، إضافة إلى أن توجه البنوك نحو الاندماج البنكي ومن ثم تشكيل الكيانات العملاقة ، قد يسمح بتوظيف عمالة زائدة نتيجة فتح الفروع المتنوعة بحسب الانتشار الجغرافي للسكان. غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أدت الاندماجات البنكية إلى تخفيض عدد العمال وذلك نتيجة إدخال التقنيات التكنولوجية العالية في تسيير الأنشطة المصرفية.

### خلاصة الفصل:

دفع تغير المحيط المالي والمصرفي بكثير من المؤسسات إلى إعادة النظر في أنشطتها كما في هيكلها، مما سمح بحدوث التقارب المصرفي بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، بهدف تكوين كيانات قادرة على مواجهة تحديات المنافسة وعوالة الأسواق. تسببت هذه الكيانات في إحداث تغيير جذري للصناعة المصرفية العالمية، مما انعكس على مجمع مؤشرات القطاع المصرفي ولاسيما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومؤشر العمق المالي. كما كان لهذه الإستراتيجية دور بارز على المناخ الاقتصادي بصفة عامة والمناخ المالي بصفة خاصة.

# الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمة المصرفية

المبحث الأول: ماهية الخدمة المصرفية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الخدمة المصرفية

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية

المبحث الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الخدمة المصرفية



الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

تمهيد:

يحتل النظام المصرفي في أي مجتمع مكانة هامة ، لكونه يمثل الجهاز العصبي للنظام الاقتصادي، حيث تكمن الوظيفة الأساسية له في توفير تدفق رؤوس الأموال بين المودعين والمقترضين. تعمل البنوك في جميع الاقتصاديات على تجميع الأموال من المدخرين لإعادة استثمارها في شكل قروض مقدمة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، وبذلك تتحقق فرص العمل وتنشط القوة الشرائية داخل المجتمع التي تنعكس بدورها على تنشيط الدورة الاقتصادية، فينمو دخل الأفراد وبالتالي ينمو الدخل القومي.

يتجلى دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد من خلال ما يقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية، الشيء الذي دفع بالبنوك إلى البحث عن كيفية تطوير هذه الخدمات بما يتلاءم مع اتساع دائرة النشاط الاقتصادي. بهدف مساندة التطورات الحاصلة على مستوى الساحة المالية، عملت البنوك على زيادة فعاليتها وذلك بالاهتمام بنوع الخدمات المقدمة لزبائنها وكذا الرفع من مستوى كفاءتها وتبسيط إجراءات سير عملها.

كان للتطورات التي مست الصناعة المصرفية دور كبير في تطوير شكل ونوع الخدمة المصرفية ويتعلق الأمر بانعكاسات العولمة المالية والمصرفية، تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتقدم التكنولوجي، فأصبحت الخدمة المصرفية تقدم عن بعد نظرا للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي ظهور البنوك الالكترونية، كما أصبحت البنوك تمتهن وظائف أخرى جديدة زيادة على الوظائف التقليدية وهي التعامل بالمشقتات والتسنييد وغيرها، كما ظهرت بنوك التأمين وعليه أصبح توجه البنوك نحو الصيرفة الشاملة.

من خلال هذا الفصل، سنحاول معالجة انعكاسات إعادة الهيكلة البنكية المرتكزة على انتهاج استيراجية النمو الخارجي على نوع وتطور الخدمة المصرفية، وعليه سيتم تقسيمه على أربعة مباحث. يتمحور المبحث الأول حول ماهية الخدمة

المصرفية، أما المبحث الثاني فسيعالج العوامل المؤثرة على الخدمة المصرفية ، في حين سيدرس المبحث الثالث الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية وفي المبحث الرابع سنتناول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمة المصرفية

### المبحث الأول: ماهية الخدمة المصرفية

تحتل البنوك مكانة هامة في الاقتصاد، كونها تمثل الوسيط بين المودعين والمقترضين. في هذا الإطار، تعمل البنوك على جمع المدخرات من الأفراد ومنظمات الأعمال مقابل فائدة معينة، ومن جهة أخرى تقوم بمنح الائتمان للأفراد ومنظمات الأعمال مقابل فائدة أيضا، وهي بهذا تمثل وسيط مالي يعمل على تقديم الخدمات لمختلف المتعاملين الاقتصاديين في شكل إيداع وإقراض.

### أولاً: تعريف الخدمة المصرفية

يمكن تعريف الخدمة المصرفية على أنها أنشطة أو منافع أو إشباعها يقدمها طرف ( البائع) لطرف آخر (المشتري)، وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب عن بيعها نقل الملكية ولا يترتب إنتاجها وتقديمها بمنتج ملموس<sup>1</sup>.

وتعرف الخدمة المصرفية على أنها، مجموع المنافع المشتركة الموجودة في عقول المشتريين المحتملين شرائهم للخدمة كما تعرف على أنها، العمليات التي لا ترتب على المصارف أي التزام، فهي تمثل الخدمة التي يقدمها المصرف إلى عملائه<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أنظر في ذلك:- بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ديسمبر 2005، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر ص 253

- صفيح الصادق & يقور أحمد، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 2010، ص 41

<sup>2</sup> رفاه عدنان نجم، العوامل المؤثرة في الطلب على الخدمة المصرفية، ص 3، على الموقع:

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

مقابل أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع. وعلى هذا الأساس يمكن النظر للخدمة المصرفية من جانب:

أ- **البعد انفعلي:** هي مجموعة المنافع التي يسعى الزبون إلى تحقيقها من استخدامه للخدمة المصرفية.

ب- **البعد الخصائصي:** تتمثل بمجموعة الخصائص التي تتصف بها الخدمة المصرفية.

ت- **البعد الجوهري:** يتضمن التفضيل بين نوع الخدمة ومستوى أدائها من منظور الزبون.

كما تعرف الخدمة المصرفية على أنها مجموعة من العمليات ذات المضمون النفعي الكامن، وهي نتاج مجموعة من العوامل الملموسة وغير الملموسة وتهدف إلى إشباع حاجيات الزبائن (الأفراد أو المؤسسات)، ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة<sup>1</sup>.

ويتضمن مفهوم الخدمة المصرفية جانبين أساسيين هما<sup>2</sup>:

- **الجانب التسويقي:** كونها مصدر لإشباع رغبات واحتياجات العملاء.

- **الجانب النفعي:** كونها تشمل مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من خلال استعماله للخدمة المصرفية.

<sup>1</sup> جمال بوعتروس، دور التسويق الإلكتروني في تطوير سياسة التسويق المصرفي - حالة البنك العربي الأردن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2009/2008، ص 12

<sup>2</sup> رعد حسن الصرف، عولمة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي للنشر والتوزيع ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

ثانياً: خصائص الخدمة المصرفية

تتميز الخدمة المصرفية بنوع من الخصوصية نظراً لطبيعة النشاط المصرفي، وعليه يمكن تصنيف الخدمة المصرفية من حيث شكلها و مميزاتهما.

1- الخدمة المصرفية من حيث شكلها: تتصف الخدمة المصرفية من حيث الشكل بما يلي<sup>1</sup>

- الخدمات المصرفية ليست مادية ولا يمكن تجسيدها وبالتالي فهي غير قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها.

- الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة الاختراع.

- الخدمة المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند التقديم.

- تعتمد الخدمة المصرفية على الاتصال الشخصي بين البنك والذبون.

2- الخدمة المصرفية من حيث نوعها: تتميز الخدمة المصرفية من حيث نوعها بما يلي

- تتميز الخدمة على أنها تنتج وتقدم في نفس لحظة طلبها من الذبون، فمن حيث نوع الخدمة لا يمكن تخزينها أو صنعها مقدماً.

- لا تنتج الخدمة المصرفية في شكل عينة تعرض على الذبائن بهدف الحصول على موافقة شرائهم.

- لا تتحمل الخدمة المصرفية أي خطأ أثناء تقديمها للذبائن.

- إن الحكم على جودة الخدمة المصرفية يتم من خلال قبولها من طرف الذبائن في تعاملاتهم.

<sup>1</sup> محسن الخيضرى، التسويق المصرفي: المدخل المتكامل لحل المشكلات البنكية، المكتبة المصرية 1982، ص22

- تختلف درجة التفاعل مع نوع الخدمة وجودتها وكذا مستوى التعامل بين موظف البنك والزبون.

وبناء على هذا يمكن تلخيص الخدمة المصرفية في أربعة خصائص أساسية وهي<sup>1</sup>:

⇐ **اللاملموسية**: تهدف الخدمة المصرفية إلى تلبية الحاجيات العامة للزبائن وليس الخاصة، وهي لا تظهر للعيان وعليه

فإن البنوك تبذل جهودا كبيرة للتعريف بها وكذا المنافع المرجوة منها، والمقصود بصفة اللاملموسية في الخدمة المصرفية،

أنه لا يمكن لمسها أو رؤيتها أو الإحساس بها ويقع على عاتق بائعها جعلها ملموسة بطريقة أو بأخرى.

⇐ **التكاملية**: أي عدم إمكانية فصل الخدمة المصرفية عن مقدمها، وذلك لكونها تنتج وتوزع في آن واحد، وعليه فالبك

مسئول على توفير المنفعة الزمنية والمكانية للخدمة التي يقدمها.

⇐ **خاصية التباين**: ويعني ذلك أن الخدمة المصرفية تعتمد على مهارة وأسلوب وكفاءة مقدمها، وكذا مكان وزمان

تقديمها والظروف النفسية لمقدمها (تؤثر الحالة النفسية لمقدم الخدمة على نوعيتها).

⇐ **سرعة التلف**: وذلك يعني أن الخدمة المصرفية غير قابلة للتخزين.

### ثالثا: أهمية الخدمة المصرفية

- توفير خدمات تساهم في دعم عجلة الاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات

- توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي.

- توفير الحماية لمستعملي الخدمة المصرفية من المخاطر المستقبلية (مثل عمليات في الخيارات والعمليات الآجلة).

<sup>1</sup> أنظر في ذلك: - رعد حسن الصرن، عولة جودة الخدمة المصرفية، دار الوراق للنشر والتوزيع ودار التواصل العربي، عمان، الأردن



## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

⇨ مرحلة التنويع في الخدمات و الأنشطة المصرفية: تعدت العمليات المصرفية مرحلة الإقراض والإيداع، لتشمل عمليات حديثة وفقا لمتطلبات العمل المصرفي الحديث والمتمثل في:

- إنشاء فروع للبنوك موزعة جغرافيا لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة.
- تشمل الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، القروض الشخصية، تنظيم وتخطيط الضرائب الشخصية، دفع الإيجارات ومنح بطاقات الائتمان والقروض المالية.
- تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع الاجتماعية التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.
- منح بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة للفروع المصرف في كل مكان.
- تقديم الأفراد للأشخاص الراغبين في تأسيس شركات خاصة بهم.

⇨ مرحلة التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا: تميزت هذه المرحلة بالتوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمة المصرفية، مما ساهم في توفير الوقت لكل من الزبائن وموظفي البنوك، وبالتالي الزيادة في حجم المعاملات المالية وعليه إمكانية حصول الزبون على الخدمة المطلوبة في أي فرع من فروع البنك.

⇨ مرحلة النمو عن طريق الاندماج : خلال هذه المرحلة ، توجهت البنوك إلى الاندماج مع بعضها البعض بهدف تكوين مجموعات مصرفية قادرة على تقديم سلة من الخدمات المصرفية، وبذلك القدرة على تغطية الاحتياجات المصرفية داخل البلد وخارجه.

⇨ مرحلة تدويل الخدمة المصرفية: عملت البنوك خلال هذه المرحلة على تدويل أنشطتها المصرفية من خلال إيجاد قنوات توزيع خارج حدود البلد، تسعى هذه الأخيرة إلى التقليل من المخاطر عن طريق تنويع الأسواق وكذا تخفيض

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

التكاليف المتعلقة بإنتاج الخدمة المصرفية ( تكاليف العمالة، والأرض وبعض معوقات الإنتاج الأخرى)، مما يسمح بالاستفادة من الحوافز المقدمة في الدول المضيئة أو حتى في الدولة الأم.

← مرحلة التطور التنظيمي والإداري: ساهمت التطورات في مجال تقديم الخدمة المصرفية في إيجاد بناء تنظيمي وإداري قادر على مواكبة التطور الهائل في مجال الصناعة المصرفية وذلك من خلال:

- استخدام نظام إدارة بالأهداف في كل الفروع
- التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط الاستراتيجي
- إنشاء وحدات الخدمة المركزية تعمل على التنسيق بين مختلف إدارات البنك وفروعه
- التعامل مع كل فرع من فروع البنك على حدى، سواء محليا أو خارجيا على أنه مركز ربحية مستقل
- اهتمام البنوك الحديث بالعلاقات الإنسانية للموظفين.

### المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تطوير الخدمة المصرفية

يعتبر النشاط المصرفي والمالي من أكثر الأنشطة تأثرا بما يجري في محيطه، ويتعلق الأمر بتداعيات ظاهرة العولمة المالية، الاندماج البنكي والثورة التكنولوجية.

#### أولاً: العولمة المالية والصناعة المصرفية

تعرف العولمة على أنها ظاهرة تعمل على جعل الأسواق المالية، سوق عالمية بالاعتماد على مبدأ التحرير المالي بفرعيه، إعادة تنظيم اللوائح والتشريعات البنكية و حذف الحواجز الجغرافية أمام النشاط المصرفي. زيادة على ذلك، نجد مبدأ



## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

اللاوساطة ، الذي دعم هذه الظاهرة من خلال الانتقال من مرحلة الوساطة التقليدية المعتمدة على البنوك في التمويل، إلى مبدأ الوساطة الحديثة التي تعتمد على توجه المتعاملين الاقتصاديين مباشرة إلى السوق المالي للحصول على التمويل.

دفعت العولمة المصرفية البنوك للاتجاه إلى ميادين وأنشطة غير مصرفية، مما سمح بتحول البنوك التجارية إلى بنوك شاملة قادرة على تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لتلبي بها رغبات زبائنهم، من جهة ولتواكب مستجدات الساحة المالية والمصرفية، من جهة أخرى. وعليه فإن من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة المالية على القطاع المصرفي نجد:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية محليا وخارجيا
- التنوع في النشاط المصرفي والتوجه نحو التعامل بالمشتقات المالية
- تحول البنوك التجارية إلى البنوك الشاملة
- تقرير اتفاقية بال لمجموعة من المبادئ للاحتياط من المخاطر الناجمة عن العولمة.

### ثانيا: الخدمة المصرفية وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

ساهمت ظاهرة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية المعتمدة في العديد من الدول ( متقدمة أو نامية) في تطوير الخدمة المصرفية، وذلك بناء على زيادة حدة المنافسة بين البنوك الناجمة عن ظاهرة العولمة المالية. شملت ظاهرة التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات بهدف تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وهي:

- تطوير الأسواق المالية،
- إتباع نظام الرقابة النقدية غير المباشرة،
- إيجاد نظام قوي للإشراف والرقابة،

- خصوصية بنوك القطاع العام،
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك،
- السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في السوق المصرفية المحلية،
- تحرير أسعار الصرف والفائدة
- تحرير دخول وخروج رؤوس الأموال.

### ثالثاً: التوجه الحديث للنشاط المصرفي

في ظل الاتجاه المتزايد نحو العولمة، سعت كثير من الأنظمة المصرفية إلى تحديث أنشطتها بما يتوافق مع متغيرات الصناعة المصرفية، فكان الاتجاه نحو خصوصية المصارف بالإضافة إلى تدويل الأنشطة المصرفية والاندماج المصرفي. فيما يخص خصوصية البنوك، فقد عملت كثير من الدول ولا سيما الدول النامية على تحويل قطاعها المصرفي من العام إلى الخاص، وذلك في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق. تعبر الخصوصية البنكية على الرغبة في إيجاد إطار جديد لعمل القطاع المصرفي ومواجهة تحديات التغيرات المالية والمصرفية.

أما ظاهرة التدويل المصرفي، فهي تعني التوسع في العمليات المصرفية الدولية (عمليات المقاصة، العمليات بالعملة الصعبة، التركيز البنكي في خارج حدود البلد). إن من أهم الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة هو البحث عن سبل التقليل من المخاطر (خطر المنافسة وتشبع السوق) وذلك بتنويع الأسواق، زيادة على البحث عن كيفية تخفيض التكاليف والبحث عن تحقيق استثمار جديد. عن لظاهرة التدويل البنكي عدة أشكال من أهمها، تقديم الخدمات البنكية عبر الحدود وكذا فتح الفروع البنكية للمؤسسة المصرفية من خلال الانتشار الجغرافي.

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

ظاهرة الاندماج، هي إحدى النتائج الأساسية للعولة المالية، وهي تهدف إلى خلق كيانات مصرفية قادرة على مواجهة تحديات العولة المالية وتلبية احتياجات العملاء. فبالاندماج المصرفي يمكن للمؤسسة المصرفية الجديدة تنويع خدماتها ومنتجاتها بتطويرها وإدخال التكنولوجيا عليها، وهذا نتيجة لقوة مركزها المالي الناتج عن الاتحاد بين مصرفين أو أكثر.

### رابعاً: التوجه نحو التجارة الإلكترونية

إن من أهم العوامل المؤثرة على تطوير الخدمة المصرفية هو التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي والمصرفي. وعليه فقد ساهمت التجارة الإلكترونية في تحقيق أهم مبادئ العولة المالية، وهو إلغاء الحدود والقيود أمام الدخول إلى الأسواق المالية و المصرفية.

مكنت التجارة الإلكترونية، المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية من الحصول على الخدمات أو المنتجات التي يرغبون فيها في أي مكان وزمان، وذلك بمجرد التواصل مع البنك ضمن شبكة الانترنت بالحاسوب الشخصي. وعليه فقد تطور استخدام الانترنت عبر الزمن لكونه الوسيلة الناجعة في الحصول على المعلومة والخدمة بناء على اختصار عامل الزمان والمكان، ويوضح الجدول التالي، كيفية تطور حجم استخدام الانترنت بالمقارنة مع تطور الكثافة السكانية لمختلف المناطق الجغرافية.

الجدول رقم 25: استخدامات الإنترنت عالمياً لسنة 2013

المنطقة الجغرافية	الكثافة السكانية 2014	استخدامات الانترنت 2000/12/31	استخدامات الانترنت حاليًا	نسبة السكان %	عدل التطور سكاني %	نسبة استخدام الانترنت %
إفريقيا	1.125.727.038	4.514.400	240.146.482	21.3	5.219.6	8.6
آسيا	3.990.408.007	114.304.000	1.265.143.702	231.7	1.0068	45.1
أوروبا	825.802.657	105.096.093	566.261.317	68.6	438.8	20.2

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

3.7	3.0609	44.9	103.829.614	3.284.800	231.062.860	الشرق الأوسط
10.7	177.8	84.9	300.287.577	108.096.800	335.860.227	أمريكا الشمالية
10.8	1.571.4	49.3	302.006.016	18.068.919	621.279.181	أمريكا الجنوبية
0.9	225.5	67.5	24.804.226	7.620.480	36.724.649	أستراليا و دول المحيط
100	676.3	39.0	2.802.478.934	360.985.492	7.181.858.619	إجمالي العالم

المصدر: <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>

### المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية

مرت الصناعة المصرفية بمرحلة التحول الجذري، مما أدى إلى إعادة النظر في هيكلها واستراتيجيتها، خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية والمصرفية واستعمال التكنولوجيا المتطورة في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية. هذا التحول العميق في هيكل الخدمات المصرفية، جعل المتعاملين مع المؤسسات المصرفية أمام حزمة من الخيارات المصرفية سواء من حيث النوع أو طريقة التقديم.

#### أولاً: الخدمات المصرفية الحديثة

بهدف مواكبة التطورات على مستوى الساحة المصرفية والمالية، سعت البنوك إلى تطوير أنشطتها وذلك لمواجهة حدة المنافسة والمحافظة على قاعدة عملائها، وبهذا فقد دخلت البنوك إلى مجالات وأنشطة لم تكن تنشط فيها من قبل.

1- التنوع في الأنشطة والخدمات المصرفية: لم تعد البنوك تقتصر على عمليات الإيداع والإقراض، بل تعدته إلى لتشمل<sup>1</sup>:

- القيام بالتعاملات في المجالات غير المصرفية ( شراء أو إنشاء أو إدارة الشركات الصناعية ، الزراعية والخدماتية)  
- فتح الفروع المصرفية، تعمل على تقديم الخدمات التقليدية للعملاء وذلك بهدف التقرب من أكبر شريحة من الزبائن.

- دخول البنوك في مجال صناعة التأمين وخلق ما يسمى ببنك التأمين، والهدف من ذلك هو توفير شبايك خاصة بتقديم خدمات التأمين على مستوى البنك لتسهيل العمليات على العملاء.

- تنظيم وعدادة كل ما يتعلق بمعاشات الأفراد

- تقديم القروض المالية الخاصة للمتعاملين ( قروض شخصية، دفع الإيجارات، قروض خاصة بعمليات الصيانة.....إلخ)

- تشجيع المتعاملين على عمليات الادخار لتوفير الأموال اللازمة بالمصاريف الخاصة ( مصاريف الزواج، الاصطياف، مصاريف تدريس الأبناء بالجامعة...إلخ)

<sup>1</sup> أنظر في ذلك :- عبد الغفار حنفي & عبد السلام أبو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية : السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2004، ص351

- 2- **البطاقات الائتمانية:** هي نوع من الخدمة المقدمة من طرف البنك لعملائه في شكل بطاقة تسهل الحصول على السلع والخدمات من المتاجر والمحلات عند تقديمها، في المقابل يقوم المتجر بتقديم الفاتورة الموقعة من طرف الزبون للبنك لخصمها من حسابه الجاري . وتنوع البطاقات الائتمانية فنجد البطاقة البلاستيكية والبطاقة الذكية.
- 3- **الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية:** من خلالها تسعى البنوك للإشراف على عمليات الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتسويقها، كم تقدم خدمات السمسرة وإدارة المحافظ المالية والخدمات المرتبطة بتطوير الأدوات المالية الجديدة.
- 4- **خدمات الاستشارة:** وهنا تعمل البنوك على تقديم الاستشارات اللازمة للعملاء فيما يتعلق بتوظيفاتهم المالية ومختلف الاستثمارات، كما يقوم البنك بتزويد عملائه بكشوف الضرائب المستحقة على ثروته.
- 5- **الخدمات المصرفية الدولية:** يقدم البنك مجموعة من الخدمات الدولية وهي عبارة عن خدمات عبر الحدود.
- 6- **التنوع في استخدام الابتكارات المالية:** وذلك بالتعامل في المشتقات المالية ( العقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات وعقود المبادلات) وذلك من خلال بنود خارج الميزانية.
- 7- **الخدمات المصرفية الخاصة (VIP)<sup>1</sup>:** وهي خدمات موجهة إلى عينة خاصة من العملاء ( أصحاب الثروة )، ويعرف الزبون في هذه الحالة حسب حجم الثروة التي تقدر ما بين 500 ألف دولار إلى مليون دولار فما فوق ، وتقدم هذه الخدمات بالاعتماد على التكنولوجيا العالية.

---

<sup>1</sup> VIP : (sigle de l'anglais *very important person*, personne très importante , Selon le contexte, un VIP désigne une **célébrité**, une **personne de grande réputation**, un **personnage public ou politique important**, un **invité de marque**, une personne **très riche**... sur le site :

[http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/V I P\\_/82095](http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/V_I_P_/82095) &  
<http://www.toupie.org/Dictionnaire/Vip.htm>

### ثانيا: الخدمات المصرفية الالكترونية

سعت البنوك إلى التوجه نحو الخدمات المصرفية الالكترونية لتلبية احتياجات العملاء ، وعليه طورت البنوك عملياتها من خلال استخدام شبكة الانترنت، وذلك بإحداث مواقع خاصة تعمل على الإعلان عن المنتجات والخدمات التقليدية ، كما تساهم في توفير خدمات الكترونية على الشبكة مثل:

- مراجعة الحسابات، وإمكانية تحويل الأموال، ودفع الفواتير
- تقديم الخدمات الخاصة من خلال توجيه الزبون للأسواق التي يحتاجها
- فتح الحسابات وشراء شهادات الادخار
- الحصول على قرض ، وطلب البطاقات الائتمانية،
- الاستشارة من خلال خدمات التخطيط المالي،
- تقديم خدمات التأمين، السمسرة، الاستعلام عن قيمة الضرائب ودفعها، والخدمات الفنية،
- خدمات التوكيل الالكتروني من خلال شراء المصرف لفواتير زبائن من البائع بقصد دفع قيمتها، ليتم تحصيلها من المشتري مقابل عمولة، الإيداع المباشر ، وخدمات أوامر الدفع المصرفية لصالح شخص معين
- نظام الفواتير الالكترونية الذي يسمح بإرسال الفاتورة إلى الزبون الكترونيا الذي يسدها بدوره الكترونيا.

### ثالثا: تطور قنوات توزيع الخدمة المصرفية

صاحب تطور الخدمة المصرفية، تطورا في مجال توزيعها في المكان والزمان المناسب للعملاء. فنجد قنوات التوزيع التقليدية

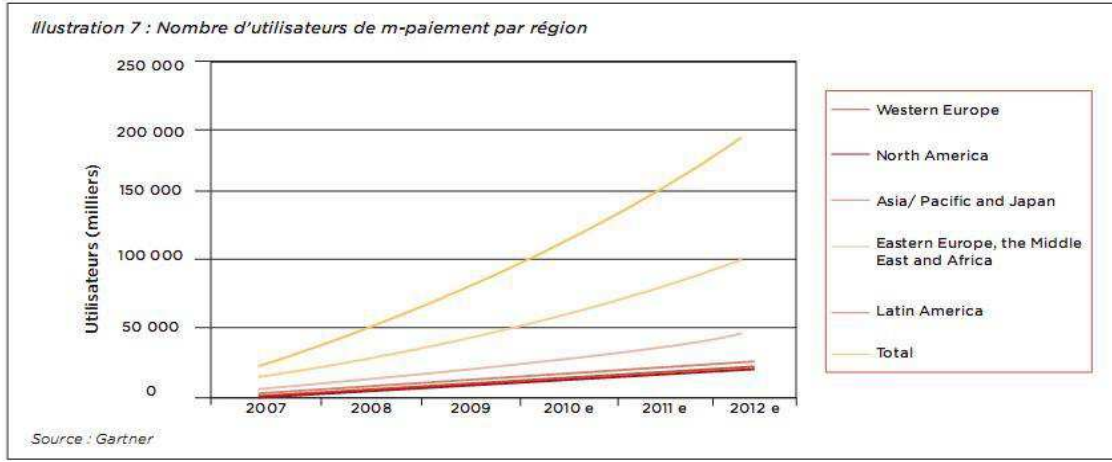
## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

وقنوات التوزيع الالكترونية. فيما يخص قنوات التوزيع التقليدية ، فهي عبارة عن الأشكال والأساليب التي يتم من خلالها توزيع الخدمة المصرفية وهي تضم:

- فروع المصارف التي يتم من خلالها تقديم الخدمة المصرفية حسب متطلبات المنطقة التي يتواجد فيها العملاء.
  - المقاصة، وهي نظام يسمح للبنوك بتسوية مديونيتها بما بينها، وبالتالي تسهيل معاملات الزبائن.
  - السوبر ماركت المالي، هي عبارة عن فرع يعمل على تقديم مختلف أنواع الخدمة المصرفية ( قبول الودائع، صرف الشيكات ، منح القروض، تقديم خدمات السمسرة والخدمات الائتمانية) ، وهو يتميز بانخفاض التكاليف مقارنة مع الفروع التقليدية والعمل لساعات طويلة بهدف تلبية حاجيات أكبر قدر ممكن من الزبائن.
  - الفرع المصرفي الاستراتيجي، وهو عبارة عن فرع يتموقع في أماكن استراتيجية يعمل على تقديم الخدمة المصرفية المتكاملة.
  - الفرع المصرفي على شكل بوتيك، وهو الفرع الذي يعمل مع شريحة معينة من الزبائن.
  - المصارف المتنقلة، وهي نوع من البنوك التي تهدف إلى توصيل الخدمة المصرفية إلى زبائنها في المناطق النائية.
- أما فيما يخص قنوات التوزيع الالكترونية، فهي عبارة عن الخدمات الموزعة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. لإتمام توزيع الخدمة المصرفية الالكترونية يتم استخدام الأجهزة والآلات المتطورة مثل شبكة الانترنت، آلات الصرف الآلي، نقاط البيع الالكترونية، وخدمات الهاتف المحمول والصيرفة المتزلية.



الشكل رقم 17: عدد مستعملي الوسائل الالكترونية في المعاملات المصرفية العالمية 2007-2012



Source : Mobile paiement...une révolution du « Sud » sur le site [www.Kusalmon.com](http://www.Kusalmon.com)

رابعا: مزايا الخدمات المصرفية الحديثة

تهدف البنوك من خلال تقديمها للمنتجات والخدمات المصرفية الحديثة إلى زيادة حجم عملياتها وبالتالي زيادة حجم توظيفاتها، مما يسمح إلى الرفع من مواردها، ويمكن تلخيص هذه المزايا في :

- زيادة القدرة التنافسية للبنك،

- الرفع من حصته السوقية، التشجيع على الابتكار والتنوع،

- توسيع قاعدة المتعاملين، وتحريرهم من قيود الزمان والمكان،

- تخفيض التكاليف من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة،

- زيادة توظيفات البنك ومن ثم زيادة موارده.

### المبحث الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمة المصرفية

إن التطور في الخدمة المصرفية كان نتيجة للتطور التكنولوجي و العولمة المالية ، وزيادة حدة المنافسة العالمية في مجال تقديم الخدمة المصرفية من طرف المجموعات البنكية. فقد أشارت الإحصائيات السنوات الأخيرة إلى تطور حجم استعمال التكنولوجيا الحديثة في جميع القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي.

#### أولاً: تطوير الخدمة المصرفية.

يمكن تعريف التطوير في المجال المالي والمصرفي على أنه حجم النمو أو التطور إما على مستوى المنتجات أو مستوى الإجراءات المتبعة لتقديم الخدمة .يعتمد مستوى تطوير المنتجات على خلق منتجات و خدمات جديدة بينما يسمح التطور على مستوى الإجراءات بتخفيض التكاليف الخاصة بمنتجات وخدمات بنكية موجودة من قبل، وذلك بإدخال الأساليب التكنولوجية في تسييرها. ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطور الأداء المصرفي من حيث:

⇐ **تطور أنظمة الدفع:** حيث تشير الإحصائيات على أن الحجم الإجمالي لعمليات الدفع على المستوى العالمي<sup>1</sup> بلغت 330 مليار دولار سنوياً، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1999-2010 ، و سجلت النسبة الأعلى لهذه الأنظمة في مجال الفع الالكتروني بنسبة 85%.

⇐ **إمكانية الاستجابة لطلبات الزبائن:** أدت التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمصرفي إلى تطور قدرة البنوك على تلبية رغبات زبائنهم المتنوعة و المواكبة لمستجدات المحيط المالي والمصرفي ، وذلك باستخدام التطورات التكنولوجية في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية .

<sup>1</sup> Les TIC dans le secteur des services financiers sur le site [www.ictc-ctic.ca](http://www.ictc-ctic.ca)

⇐ تطور التشريعات والقوانين: سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال المطبقة في المجال المالي والمصرفي بإعادة النظر في النظم والقوانين البنكية، ومن ثم مطابقتها لمستجدات المحيط المالي والمصرفي بما يسمح تسهيل عمل البنوك.

### ثانيا: حجم التعاملات التكنولوجية المصرفية العالمية

بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية على جميع المعاملات المالية والمصرفية ، إلا أن التوجه في استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المجال المالي والمصرفي عرفت تطور ملحوظ مع بداية<sup>1</sup> 2012 بنسبة 2,4% في أمريكا الشمالية حيث استعملت بنوك أمريكا الشمالية ما قيمته 56,3 مليار دولار أمريكي في هذا المجال ، أما المحيط الآسيوي فقد استهلكوا نسبة 6% في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المستوى المالي والمصرفي وهي تمثل النسبة الأهم عالميا (59,4 مليار دولار أمريكي) ،فيما انحصر استعمال أوروبا لهذه التكنولوجيا في نسبة 3 % سنة 2012.

ولتحقيق مستوى عالي في تقديم الخدمة المصرفية عملت المجموعات البنكية على فتح فروع عديدة لها موزعة على المستوى الجغرافي، هذه الأخيرة تعمل على عرض المنتجات البنكية وتقديم الخدمات المصرفية للزبائن باستعمال التكنولوجيا ( الصراف الآلي، البنوك الالكترونية، استعمال شبكة الانترنت للتواصل مع العملاء...إلخ). ويسمح الشكل التالي بتوضيح توزيع الفروع البنكية حسب المناطق الجغرافية بالنسبة لكل مائة ألف نسمة ، حيث بلغت في الدول العالية الدخل 32 فرع، بنما في الدول الأوربية 18 فرع ، في حين بلغ عدد الفروع في الدول العربية 17 فرع وهو رقم لا بأس به مقارنة مع الدول العربية، والسبب في فتح البنوك للفروع هو محاولتها الاستجابة لطلبات زبائنها على الخدمة المصرفية، وعليه، تبقى المنافسة عالية في المجال المالي والمصرفي.

<sup>1</sup> Les TIC dans le secteur des services financiers sur le site [www.ictc-ctic.ca](http://www.ictc-ctic.ca)

الشكل رقم 18: مخطط دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنوع قنوات توزيع الخدمة المصرفية.



source :<http://www.cr2.com/solutions/multichannel-anagement/overview.html?gclid=CL0djoPtpsACFQcHwwodFY4Akw>.

ثالثاً: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الخدمة المصرفية

يمكن تحليل تطور الخدمة المصرفية المقدمة في السوق المصرفية من خلال عدة مؤشرات، مستوى انتشار الفروع البنكية، استعمال البطاقات الائتمانية، حجم العمليات المصرفية الالكترونية، مستوى التعامل بالأدوات المالية الحديثة وغيرها من المؤشرات.

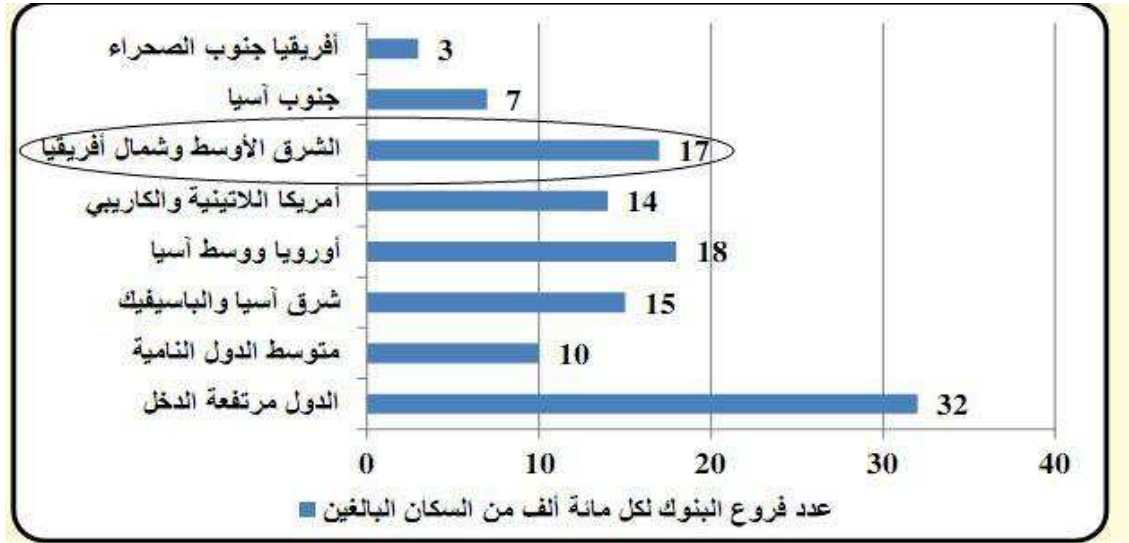
1- تحليل مستوى انتشار الفروع البنكية: عملت الكثير من البنوك على توسيع قاعدة متعاملينها من خلال فتح فروع لها في مناطق مختلفة، بهدف تسهيل حصول الزبون على المنتجات والخدمات المصرفية بحسب موقعه الجغرافي. وبين الشكل التالي مستوى تطور انتشار الفروع البنكية لكل مائة ألف من السكان البالغين، حيث يختلف مستوى التطور باختلاف مستوى ودرجة تطور السوق المصرفية.

بلغ مستوى انتشار الفروع البنكية 18 فرع لكل مائة ألف من السكان في أوروبا، في حين أن عدد الفروع لبعض الدول العربية السائرة في طريق النمو بلغ 10 فروع لكل مائة ألف من السكان، في حين قاربت دول الشرق الأوسط وشمال

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

إفريقيا من مستوى الدول الأوروبية بعدد 17 فرع، وهو مستوى جيد يعكس الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية في تحديث القطاع المصرفي، من خلال إيصال الخدمة للزبون. أما في ما يخص عدد الفروع في الدول المرتفعة الدخل فقد بلغ 28 فرع وهو ما يعكس مستوى التطور الهائل للقطاع المصرفي.

الشكل رقم 19: تطور انتشار الفروع البنكية على المستوى الجغرافي



المصدر: فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمة المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية ، على الموقع: [www.arabfund.org](http://www.arabfund.org)

2- تحليل استخدام قنوات التوزيع الالكترونية: شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال توسعا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية الأمريكية، حيث بلغت نسبة 3.7% ويرجع السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى التأثير المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأدوات المالية. بالرغم من النمو الضعيف للاقتصاد الأمريكي إلا أن الثورة التكنولوجية دفعت بالبنوك الأمريكية إلى تطوير معاملاتها ومنجاتها من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة. لتطوير الصناعة المصرفية الأوروبية، عملت الدول الأوروبية على استهلاك ما قيمته 6<sup>1</sup> مليار أورو سنويا من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الصناعة المصرفية.

<sup>1</sup> Les TIC dans le secteur des services financiers sur le site [www.ictc-ctic.ca](http://www.ictc-ctic.ca)

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

شهد توزيع الخدمة المصرفية من خلال استخدام قنوات التوزيع الالكترونية تطورا كبيرا، وذلك بالنظر إلى مستوى وحجم التكنولوجيا المعتمدة والتي تسعى إلى تحقيق العديد من المنافع سواء بالنسبة للبنك أو العميل ونذكر:

- إمكانية كتابة الأعمال المصرفية من مكان واحد، والقدرة على إصدار أوامر الدفع ( تحويل الأموال من حساب لآخر، القيام بالأعمال الاستثمارية... إلخ)

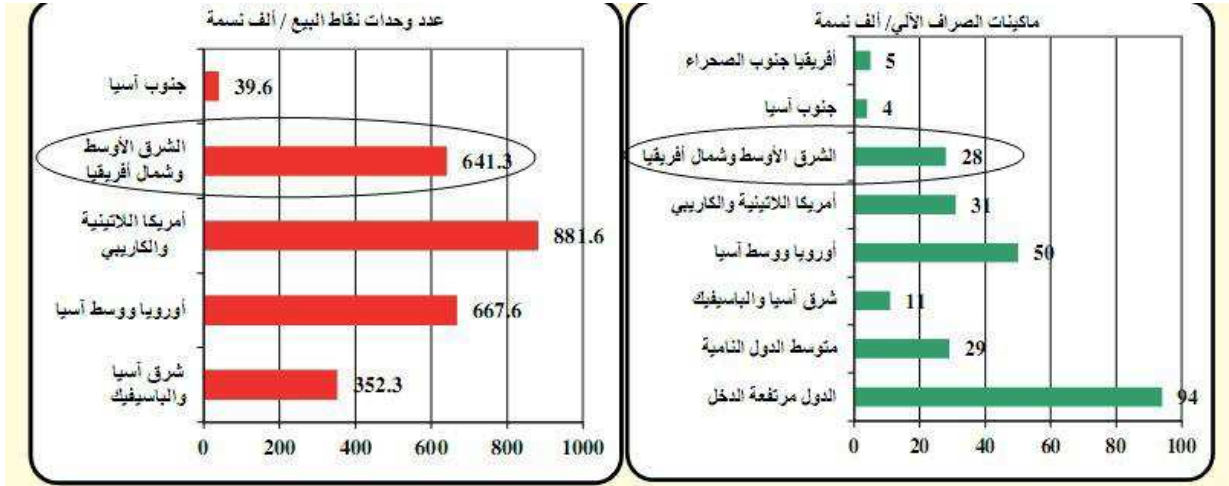
- خفض التكاليف التشغيلية والرفع من الموارد من خلال التنويع قنوات توزيع الخدمة المصرفية

- تقديم الخدمة الذاتية للزبائن في أي وقت وأي زمان (24 x 7)

- تخفيض التكاليف من جانب الزبون وذلك بخلق عدة منتجات من طرف بنك واحد ( خدمات مصرفية، خدمات التأمين، الخدمات المالية وغيرها من الخدمات المطلوبة من طرف الزبون).

إن من أهم قنوات التوزيع نجد ، أجهزة الصرف الآلي والتي عرفت انتشارا كبيرا على مستوى غالبية الدول. فبالنسبة للدول المرتفعة الدخل ، فإن انتشار هذا النوع من الأجهزة أصبح من ضروريات الحياة اليومية للمتعاملين مع البنوك ، نظرا لما يوفره من اختصار في الوقت وتسهيل الخدمة المصرفية و نظرا لذلك فإن عدد الأجهزة بالنسبة لكل مائة ألف نسمة قد بلغ 94 جهاز وهو رقم كبير نظرا لارتفاع مستوى التكنولوجيا في هذه الدول، أما في الدول الأوروبية وآسيا فقد بلغ 50 جهاز لكل مائة ألف نسمة، في حين تبقى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحاول مواكبة عصرنة قنوات توزيع الخدمة المصرفية بعدد 28 جهاز للصرف الآلي.

الشكل رقم 20: توزيع أجهزة الصراف الآلي ووحدات بيع الخدمة المصرفي



المصدر: فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمة المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، مرجع سابق

أما من ناحية توزيع الخدمة المصرفية عن طريق نقاط البيع، فقد تفاوتت مستوياتها أيضا ما بين الدول بحسب مستوى الاعتماد على الوسائل التكنولوجية، فقد بلغت وحدات نقاط البيع في أمريكا اللاتينية وأوروبا ما يقارب 881، 667 وحدة على التوالي، في حين وصلت إلى ما يقارب 641 وحدة نقطة بيع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو مستوى جيد بالمقارنة مع التطورات في هذه الدول.

3- واقع الخدمة المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية: بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في أواخر الثمانينات، إلا أن استكمال تأسيس النظام المصرفي الجزائري كان في 14/04/1990 وهو التاريخ الموافق لصدور قانون النقد والقرض، أين تم تحديد مجموعة من المبادئ التي تسمح بتنشيط الوساطة المالية وتفعيل

دور السياسة النقدية في دعم الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2008،

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

أصبح تطوير الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية ضرورة ملحة، وذلك بالنظر إلى ما تشهده الساحة المالية والمصرفية من تغييرات متسارعة، وعلى الرغم من ذلك، مازالت البنوك الجزائرية تقدم ما مقداره 40 خدمة مقارنة مع البنوك العالمية والتي تقدم أكثر من 360 خدمة<sup>1</sup>.

مازال ما تقدمه البنوك الجزائرية من خدمات مصرفية، بعيدا عما يحصل على مستوى السوق المالي العالمي، وذلك بالرغم من محاولة القائمين على الجهاز المصرفي الجزائري لتحديثه عن طريق تحديث وسائل الدفع. إن التمتع في حجم ومستوى المعاملات البنوك العالمية، يعطي فكرة حول وضعية البنوك الجزائرية في كونها عقبه أمام فرص الاستثمار المالي المحلي و الدولي، هذا بالإضافة إلى طرق وأساليب تسييرها التي تعاني من انتشار البيروقراطية والرشوة.

يرجع السبب الرئيسي في عدم تطور الخدمة المصرفية الجزائرية إلى ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية وضعف السوق المالي، ورغم ذلك فقد اعتمدت البنوك الجزائرية على مجموعة من التقنيات مع بداية 1997، حيث تم استعمال آلات السحب الآلي وبطاقات الدفع الإلكترونية، وما يمكن ذكره:

- بطاقة السحب: تم إنشاء بطاقة سحب خاصة بكل بنك زيادة على بطاقة السحب البريدية.
- إنشاء شركة ما بين المصارف الثمانية ( بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة، الصندوق الوطني للتعاون والفلاحة، البنك الوطني الجزائري) برأسمال قدره 267 مليون دينار جزائري سنة 1995، وذلك بهدف تحديث وسائل الدفع وتطوير التعاملات النقدية ما بين المصارف، زيادة على نشر الموزعات الآلية في المصارف التي تشرف عليها الشركة.

<sup>1</sup> صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودوره في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 1، 2002، ص 60



## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

- الشبكة النقدية ما بين المصارف سنة 1996، والتي تهدف إلى إيجاد حل للسيولة النقدية بين المصارف في الجزائر من خلال إصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي.
- مركز معالجة النقدية ما بين المصارف، يعمل على الربط بين مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، فيربط الموزع بمقدم الخدمة بواسطة الشبكة الوطنية.

### رابعا: نموذج البنك الحديث

دفعت التطورات الحديثة والمتسارعة على مستوى الصناعة المصرفية بالمختصين في هذا المجال إلى البحث عن نموذج للبنك الحديث، والذي يكون قادر على الاستجابة للبيئة التنافسية من خلال التأقلم مع مجمل التطورات. يسعى البنك الحديث أو المتطور إلى تعزيز قدرته التنافسية اعتمادا على إدخال التكنولوجيا المتطورة على الخدمات والمنتجات المطروحة للزبائن وبأساليب وتقنيات عالية. تعتمد الكيانات المصرفية حاليا على التقرب من الزبائن من خلال طرح جملة من الخدمات والمنتجات، تهدف من خلالها إرضاء شرائح مختلفة من الزبائن، وذلك بالتركيز على تقليص عامل الزمان والمكان بفعل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

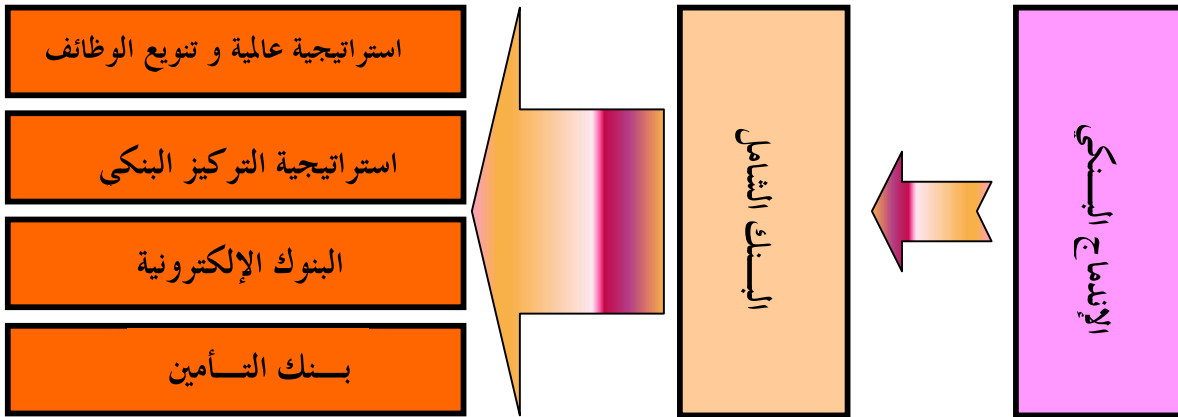
سمحت إعادة الهيكلة البنكية للبنوك بتنويع وظائفها من خلال دخولها مجالات غير مصرفية وكذا ممارسة مهامها خارج حدود البلد الأم، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم البنك الحديث يتمحور حول أربعة محاور أساسية ( التنويع في الوظائف، التركيز البنكي، البنوك الالكترونية وبنك التأمين) تمكنه من:

- قدرة البنك على التنويع في خدماتها ومنتجاتها المصرفية
- قدرة البنك على تلبية احتياجات شرائح مختلفة من الزبائن من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية.
- قدرة البنك على الانتشار الجغرافي ومواجهة حدة المنافسة في القطاع

## الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمات المصرفية

- قدرة البنك على التقرب من الزبائن عن طريق شبكة الانترنت وفتح مواقع خاصة به، تمكن الزبون من الاطلاع على خدماته ومنتجاته والقيام بمختلف العمليات ( الاطلاع على رصيد الحساب الجاري للزبون، تحويل الأموال .... )
- قدرة البنك على تقديم خدمات غير مصرفية من خلال فتح شبائيك خاصة بالتأمين على مستوى البنك وذلك لتسهيل وتقريب العمليات للزبون.
- قدرة البنك على استيعاب تداعيات الأزمات المصرفية وذلك من خلال احترامه لمعايير لجنة المراقبة المصرفية بال.
- قدرة البنك على الدخول في وظائف جديدة مثل فتح شبائيك خاصة لتقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية لإرضاء شرائح معينة من الزبائن التي لا تتعامل مع البنوك التقليدية ( التعامل بالفائدة والمحرمة في الشريعة الإسلامية لأنها ربا).

### الشكل رقم 21: مراحل تطور البنك الحديث.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الدراسة.

### خلاصة الفصل:

لقد جاء تطور الخدمة المصرفية، تلبية لتطور احتياجات العملاء مما دفع البنوك إلى مواكبة متطلبات العصر الحديث. ظهرت الخدمة المصرفية في بادئ الأمر على شكل خدمات تقليدية ( الإيداع والإقراض)، ولكن مع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كان لزاما على البنوك مسايرة مستجدات الساحة المالية والمصرفية، وذلك بإيجاد خدمات ومنحats مصرفية قادرة على إشباع احتياجات المتعاملين معهم.

إن من أبرز نتائج الثورة التكنولوجية على البنوك هو التعامل بالمشتقات المالية وخدمات التجارة المصرفية الالكترونية، بالإضافة إلى توجه البنوك إلى التركيز البنكي الخارجي.

ساهم انعكاس تطور التكنولوجيا على النشاط المصرفي بالتحول الجذري للصناعة المصرفية، قد توجهت البنوك نحو التقارب فيما بينها من خلال الاندماج والشراء لتكوين كيانات قادرة على مواكبة تطورات احتياجات الزبائن. ومن هنا تم تبني نموذج البنك الحديث الذي يعتمد على استراتيجيات مختلفة تسمح له بتحقيق أهدافه، والمتمثلة في إستراتيجية عالمية وتنويع الوظائف، إستراتيجية التركيز البنكي، إستراتيجية البنوك الالكترونية وبنك التأمين.

# خاتمة الباب الثالث

### خاتمة الباب الثالث:

سمح توجه البنوك نحو عمليات الشراء والاندماج بهدف تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تلبية حاجيات الزبائن وفق التطورات والتغيرات التي شملت الصناعة المصرفية، باستخدام البنوك لمستوى عالي من التكنولوجيا المتطورة. وفقا لهذا فقد اتبعت البنوك أساليب حديثة لتقديم الخدمة المصرفية، زيادة على الخدمة التقليدية، فقد توجهت البنوك نحو التجارة الالكترونية وذلك من خلال تقديم الخدمات عن طريق البنوك الالكترونية، واستخدام مختلف وسائل الدفع المتطورة.

إن تطور الصناعة المصرفية، لم يكن بالتوجه نحو التجارة الالكترونية فحسب، وإنما بالتوجه نحو أنشطة غير مصرفية، كالتأمين والسمسرة وغيرها. بناء على هذا ظهرت بنوك التأمين والتي تنشط في مجال الخدمات المصرفية وخدمات التأمين معاً، كما أصبحت البنوك تعمل في مجالات أخرى غير مصرفية مثل المجال الصناعي والعقارات... إلخ.

ظهرت نتائج النمو الخارجي للبنوك من خلال النمو والتطور في عمليات الاندماج والشراء البنكية بنسبة 17% في القطاع المالي مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، وذلك نتيجة للتطور في القوانين البنكية في العديد من الدول، دون أن ننسى الدور البارز لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصرنة و تحديث الخدمة المصرفية بما يتوافق مع متطلبات الزبائن. انعكس تطور القطاع المصرفي على نوع ومستوى الخدمة المصرفية بشكل كبير، حيث أصبحت البنوك قادرة على تقديم الخدمة المصرفية المتكاملة لمتعمليها، وذلك بغض النظر عن عامل الزمان والمكان، بالإضافة إلى ذلك ، فقد أصبحت البنوك قادرة على:

- توفير الخدمات المالية كالاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات و خدمات التأمين،
- خدمات الاستشارة والدخول في مجالات غير مصرفية ( إنشاء، إدارة أو شراء مؤسسات تجارية أو صناعية)
- تقديم الخدمات المصرفية والمالية العابرة للحدود، من خلال انتشار فروعها على المستوى الجغرافي
- تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية والتعامل بأدوات الدفع الحديثة ( بطاقات الائتمان، وحدات نقاط البيع،.. إلخ).

الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

يعد الجهاز المصرفي قطاعا حساسا في كل الاقتصاديات باعتباره يحتل مركزا هاما في تمويل النشاطات الاقتصادية ، وهو بذلك يلعب دورا رئيسيا ويتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي، ولأداء هذا الدور لابد على البنوك مسايرة التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة المصرفية. تتمثل هذه التطورات في مواكبة متطلبات العولمة المالية التي تهدف إلى الربط بين الأسواق المالية عن طريق حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية ، وذلك طبقا للتحويلات المالية العالمية.

سمحت التحويلات المالية للبنوك بإعادة النظر في التشريعات واللوائح القانونية من خلال تنظيمها بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة وبالاعتماد على القاعدة الرباعية (إعادة التنظيم، اللاموساطة، حذف الحواجز والتطور التكنولوجي).

ساهمت التحويلات المالية في التحرير المالي والمصرفي عن طريق تخفيض القيود المفروضة على القطاع المصرفي من جهة، وتطوير الأسواق المالية من جهة أخرى، إذ أن سياسة التحرير المصرفي تقوم على الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية ومن ثم إعطاء لقوى السوق الحرية اللازمة في تحرير معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل السوق. كما أدت التطورات المالية إلى ظهور الابتكارات المالية وذلك بفعل التطورات التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصال التي كان لها الدور الكبير في تحول الصناعة المصرفية.

دفعت التكنولوجيا البنوك بالبحث عن أدوات ووسائل دفع جديدة تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي أقصر وقت ممكن بين المتعاملين، وكان هذا بمساهمة اتفاقية بال في تحرير الأنشطة المصرفية.

لمسايرة ومواكبة التطورات في الساحة المصرفية، قامت البنوك بإعادة هيكلة أنشطتها وهيكلها بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة، فالمقصود بإعادة الهيكلة هو رسم أو وضع إستراتيجية جديدة متطورة لمواجهة تحديات العولمة المالية.

## إعادة الهيكلة والعولة المالية

تعتبر السياسة الهيكلية عن مجموعة من الإجراءات التي تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للتطورات الخارجية وظروف السوق المتغيرة، وبموجب هذا فالسياسة الهيكلية تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية للدولة عن طريق تخصيص الموارد المتاحة واللازمة للتغلب على المشاكل التي تعرقل عملية النمو مثل زيادة التضخم وارتفاع معدل البطالة.

من خلال هذا يمكن التفرقة بين مفهوم السياسة الهيكلية والتغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي، فالمفهوم الأول يشمل مجموع التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة والأجهزة الرقابية التابعة لها سواء على المستوى القصير أو الطويل الأجل، كتعديل هيكل النظام المصرفي بدمج المؤسسات الصغيرة لجعلها أكثر فعالية، وتوسيع مستوى التعامل بالصكوك وشهادات الإيداع من طرف البنوك كبديل للودائع، أو تغيير قوانين عقود العمل (كما حدث في فرنسا الفترة 1983-1987، وألمانيا 1985) أما التعديل الهيكلي فهو يكون نتيجة لعملية النمو نفسها في الأجل الطويل ويحدث نتيجة التغيير النوعي في تركيبة وحجم السكان والتغيير الهيكلي في الطلب على السلع الناجم عن تغير العادات والأذواق بالإضافة إلى التغيير في مستوى التكنولوجيا. على هذا الأساس قامت العديد من الدول بإتباع تدابير مختلفة لتنظيم العمل المصرفي وذلك في إطار عمليات إعادة هيكلة الصناعة المصرفية.

ظهرت إعادة الهيكلة البنكية نتيجة لعدة مبررات من بينها زيادة حدة المنافسة في مجال الصناعة المصرفية وظهور الأزمات المصرفية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية ودورها في ترقية وتطوير العمل المصرفي، كما أنها تقوم على مجموعة من العناصر تتمثل في العمل على إحداث تطور نوعي في الأداء المالي والمصرفي من خلال المستجدات المالية والمصرفية ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى الزبائن، إضافة إلى كون عملية إعادة الهيكلة المصرفية تهدف إلى إحداث تغيير ذو قيمة جوهرية في العمليات المصرفية من أجل معرفة نقاط القوة للمصرف ونقاط الضعف ومحاولة علاجها.

تعتمد عملية إعادة الهيكلة على إعداد مخطط استراتيجي يسمح بمعرفة الرؤيا المستقبلية للمصرف، عن طريق تحديد الثمن المطلوب لهذه العملية والنتائج المرجوة على المدى المتوسط، كما تتضمن دراسة هيكل الموارد البشرية وذلك من



## إعادة الهيكلة والعولة المالية

خلال التعرف على شريحة العمال المحتفظ بهم وكذا الشريحة المتخلى عنها بالتعرف على مقدار التعويضات وطريقة التسريح.

تأخذ عملية إعادة الهيكلة صورتين، تتمثل الأولى في إعادة الهيكلة الداخلية أما الثانية في إعادة الهيكلة الخارجية. فبخصوص الصورة الأولى فهي تعبر عن اختيار استراتيجي يسمح بإعادة تنظيم هيكل المؤسسة وفق معايير وأشكال محددة عن طريق تطوير قدرات المؤسسة في ممارسة نشاطها إما بإدخال التطورات التكنولوجية في عملها بتطوير أساليب تقديم الخدمات للزبائن أو تنمية قدرات المؤسسة من خلال التوسع بفتح فروع نشاط تابعة للمؤسسة الأم كما يمكن لعملية التنمية هذه أن تمس الهيكل البشري للمؤسسة من خلال فتح دورات للتكوين بهدف تنمية وتطوير مؤهلات العنصر البشري بداخلها.

الصورة الثانية لإعادة الهيكلة أو ما تسمى بعمليات النمو الخارجي فهي عبارة عن اختيار استراتيجي أيضا ولكن بأبعاد وأساليب تختلف عن الشكل الأول، فالأمر يتعلق هنا ببحث المؤسسة عن كيفية تحسين أدائها لمواجهة تحديات وتغيرات المحيط الذي تنشط فيه، تتم هذه العملية بالاعتماد على أسلوب شراء ملكية في مؤسسة أخرى لتشكيل هيكل جديد إما بتقارب الوظائف أو اندماج مؤسسة في مؤسسة أخرى.

اتبعت البنوك هذا النوع من الأساليب نظرا لتغير مستجدات المحيط الذي تعمل فيه من جهة و تكرار الأزمات المالية والمصرفية من جهة أخرى، فالأزمة في الأصل تعبر عن مجموع الاضطراب في الأحداث والعادات، الشيء الذي يستدعي التغيير السريع لإعادة التوازن بهدف تكوين عادات جديدة أكثر ملائمة، فهي بذلك تعبر عن حالة اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ويتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. ، مما يقتضي تدخل السلطات لتقديم الدعم وإعادة هيكلة البنوك المتعثرة، وعادة ما يتدخل صندوق النقد الدولي في الدولة محل الأزمة بتطبيق إجراءات للإصلاح مقابل ترتيب مساندة دولية لترتيب الأوضاع.

## إعادة الهيكلة والعملة المالية

تهدف البنوك من خلال عملية إعادة الهيكلة إلى تبني العديد من الاستراتيجيات لمواجهة تحديات العملة المالية وذلك من خلال التقارب الذي حدث بينها في ظل عمليات الشراء والاندماج لأجل تكوين العملاقة في الصناعة المصرفية لمواجهة تحديات المنافسة، بالإضافة إلى تنوع الوظائف ووعولتها من خلال تبني فلسفة البنك الشامل القادر على تقديم حزمة من المنتجات والخدمات التي تلي احتياجات الزبائن .

ظهرت عملية إصلاح المنظومة المصرفية في الدول المتقدمة نتيجة التحرير المالي والمصرفي، وكذا لمسايرة معايير المراقبة الدولية الناتجة عن اتفاقية بال بجميع مراحلها التي تعبر عن رغبة الدول والهيئات المالية والمصرفية في البحث عن استقرار النظام المالي والمصرفي، ومواكبة المستجدات في مجال الابتكار والتطور التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصال.

ما يمكن استخلاصه من تطبيق إعادة الهيكلة في النظام المصرفي العالمي تتمحور في :

- إدخال العديد من الإصلاحات التشريعية البنكية لجعل الأنظمة المصرفية العالمية بما فيها الدول المتقدمة.
- ساهمت عملية إعادة الهيكلة في تطوير الصناعة المصرفية عالميا.
- القدرة على التوسع محليا ودوليا
- إمكانية تكوين كيانات بنكية عملاقة على المستوى الدولي بفعل عمليات الاندماج والشراء
- تطوير عمليات الرقابة المصرفية المطبقة من طرف لجنة بال
- تطوير مستوى المنافسة المالية والمصرفية نتيجة نمو و تطور المؤسسات الممارسة لهذا النشاط
- المساهمة في تحسين تمويل النشاط الاقتصادي نتيجة نمو المنافسة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.
- فتح المجال أمام البنوك الأجنبية والخاصة لتمويل العمليات الاستثمارية مع اعتماد برنامج فعال لمراقبة عمل البنوك.
- تطوير وتحسين أداء السوق المالي من خلال تنمية تقنيات العمل فيه.
- إمكانية الاستفادة من الكتلة النقدية للعائلات نتيجة توظيفها في الأشكال المختلفة للبنوك مثلا بنك التأمين.

## إعادة الهيكلة والعملة المالية

- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة في تسيير وسائل الدفع.
  - المساهمة في تطوير النظم المحاسبية والمالية لضمان إقامة معاملات مالية ومحاسبية موحدة على المستوى العالمي.
  - تطوير الموارد البشرية بما يتوافق مع معطيات الساحة المالية
  - تسمح عملية إعادة الهيكلة بالسهر على تطوير تقنيات العمل المصرفي للبنوك فيما بينها للاستجابة لتحديات المنافسة.
  - يجب أن تكون عملية إعادة الهيكلة وفقا لمخططات استيراثية مدروسة، تعتمد في الأساس على إعادة النظر في المركز المالي للبنك، لرسم الخطة المستقبلية.
  - يجب الاعتماد على تنوع الاستراتيجيات المتاحة في الساحة المصرفية لمواجهة تحديات المنافسة العالمية والعملة المالية.
  - تطوير وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مما يسمح بزيادة الثقة.
- مما لاشك فيه هو بقاء الصناعة المصرفية في تطور مستمر نتيجة التطورات الدائمة والمتواصلة في المجال المالي والمصرفي نظرا لانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض بفعل العولمة الاقتصادية والمالية التي سمحت بتحرر العمليات المالية والتجارية من جهة و مستوى التطور الكبير في مجال المعلومات والاتصال من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يعمل النظام المصرفي والمالي على الاستجابة على هذه التحديات لضمان بقائه واستمراره وكذا المحافظة على ولاء زبائنه الذي يكون نتيجة توفيره للخدمات المتطورة وذات الجودة العالية والسرعة المطلوبة.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01: مستوى تطبيق بال 2

Pays	Bâle III	Prochaines étapes – Plans de mise en œuvre
Afrique du Sud	4	
Allemagne	4	
Arabie saoudite	4	
Argentine	1, 4	1) Travaux en cours pour évaluer le passage de Bâle I à l'approche standard du risque de crédit selon Bâle II. 4) Version finale des règles relatives au risque opérationnel publiées et entrées en vigueur le 30 avril 2012.
Australie	4	
Belgique	4	
Brazil	4	
Canada	4	
Chine	4	Nouvelle réglementation combinant Bâle II, 2.5 être publiée en juin 2012, entrant en vigueur le 1 <sup>er</sup> janvier 2013. Les nouvelles règles de fonds propres à appliqueront à tous les établissements contrôlés par la commission bancaire chinoise.
Corée	4	
Espagne	4	
États-Unis	4	poursuite de l'« application parallèle » – Tous les établissements soumis à Bâle II sont tenus d'appliquer les approches avancées pour le risque de crédit et le risque opérationnel. Les banques ont notablement progressé dans le travail de mise en œuvre. Les banques assujetties à l'« application parallèle » déclarent chaque trimestre, leurs ratios de fonds propres selon Bâle I et Bâle II aux autorités prudentielles. Les restant réglementairement enues d'appliquer les exigences de fonds propres de Bâle I.
France	4	
Hong-Kong RAB	4	
Inde	4	
Indonésie	1, 3, 4	3) Les 2 <sup>e</sup> et 3 <sup>e</sup> piliers seront mis en œuvre à compter de décembre 2012. 4) Premier pilier (ensemble des éléments fondés sur les approches standard) mis en œuvre.
Italie	4	
Japon	4	
Luxembourg	4	
Mexique	4	
Pays-Bas	4	
Royaume-Uni	4	
Russie	1, 4	1) Mise en œuvre du 2 <sup>e</sup> pilier pas attendue avant 2014 et du 3 <sup>e</sup> pilier, précédant 2013. 4) Sont appliquées : l'approche standard simplifiée pour le risque de crédit, l'approche simplifiée pour les risques d'intérêt et l'approche à l'opérateur de base pour le risque opérationnel.
Singapour	4	
Suède	4	
Suisse	4	
Turquie	4	
Union européenne	4	

## الملحق 02: مستوى تطبيق بال 2.5

État d'avancement de l'adoption de Bâle 2,5 (à fin septembre 2012)

Pays	Bâle 2,5	Prochaines étapes – Plans de mise en œuvre
Afrique du Sud	4	
Allemagne	4	
Arabie saoudite	3	Réglementation finale entrant en vigueur au 31 décembre 2012.
Argentine	1	Documents préliminaires en cours d'élaboration.
Australie	4	
Belgique	4	
Brazil	4	
Canada	4	
Chine	4	Nouvelle réglementation combinant Bâle I/2.5 et II publiée en juin 2012, entrant en vigueur le 1 <sup>er</sup> janvier 2013. Les nouvelles règles de fonds propres à appliqueront tous les établissements contrôlés par la commission bancaire chinoise.
Corse	4	
Espagne	4	
États-Unis	2-3	3) Approbation, en juin 2012, des exigences finales (intégrant Bâle 2.5) pour les risques de marché et des restrictions sur le recours aux notations de crédit (dictées par le Dodd-Frank de réforme de la réglementation). Les exigences pour les risques de marché prennent effet au 1 <sup>er</sup> janvier 2013. 2) Approbation, en juin 2012, du projet de réglementation Bâle II intégrant les autres réformes de Bâle 2.5. Les autorités prudentielles se proposent de finaliser ce texte après avoir analysé les résultats de la consultation publique.
France	4	
Hong-Kong RAB	4	
Inde	4	
Indonésie	1	Les discussions sur opérations de dérivation sont encore insignifiantes en Indonésie, et il n'est pas probable que cela change beaucoup. Une réglementation dans ce domaine a pourtant été votée dès 2005. Aucune banque n'adopte l'approche des modèles internes pour les risques de marché, alors que la réglementation correspondante existe depuis 2007.
Italie	4	
Japon	4	
Luxembourg	4	
Mexique	1	Mise en œuvre partielle des dispositions du 2 <sup>e</sup> pilier. Les autres dispositions et le 3 <sup>e</sup> pilier seront appliqués en 2012 et 2013.
Pays-Bas	4	
Royaume-Uni	4	

Russie	1, 2	1) Mise en œuvre du 2 <sup>e</sup> pilier pas attendu avant 2014. 2) Adoption et signature par le gouverneur (en date du 28.8.2012, réf. 387-F) de la réglementation finale (révision de l'approche simplifiée pour les risques de marché), pour publication en octobre et entrée en vigueur au 1 <sup>er</sup> février 2013.
Singapour	4	
Suède	4, 1	4) Réglementation finale en vigueur, y compris dans les domaines de la gestion de la liquidité et des rémunérations. 1) Les recommandations supplémentaires pour le 2 <sup>e</sup> pilier sont, pour l'essentiel, appliquées dans la pratique du contrôle prudentiel. De nouvelles recommandations nationales relatives au processus d'évaluation de l'adéquation du capital interne (CAAI) sont toutefois encore en cours d'élaboration.
Suisse	4	
Turquie	4	
Union européenne	4	Dernier délai pour la transposition intégrée par les États membres de la directive européenne d'application de Bâle 2.5 le 31 décembre 2011.

Signification des codes : 1 = projet de réglementation non publié ; 2 = projet de réglementation publié ; 3 = réglementation finale publiée ; 4 = réglementation finale en vigueur.   = mise en œuvre terminée ;   = mise en œuvre en cours ;   = absence de mise en œuvre.

## الملحق رقم 03: مستوى تطبيق بال 3 في سنة 2012

État d'avancement de l'adoption de Bâle III (à fin septembre 2012)

Pays	Bâle III	Prochaines étapes – Plans de mise en œuvre
Afrique du Sud	2	Projet de modification de la législation publié le 28 septembre 2012 pour consultation finale.
Allemagne	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Arabie saoudite	3	Réglementation finale communiquée aux banques.
Argentine	1	Documents préliminaires en cours d'élaboration.
Australie	3, 2	3) Règles définitives sur les exigences de fonds propres publiées le 28 septembre 2012. Projet de texte d'application sur les exigences de liquidité publié en novembre 2011. 2) Projet de règles sur le risque de contrepartie publié le 10 août 2012.
Belgique	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Brazil	2	Projet de réglementation publié, processus de consultation achevé et ajustements définitifs en cours.
Canada	2	Le 1 <sup>er</sup> février 2011, les banques ont été informées qu'elles seraient assujetties à un ratio de 7 % pour l'exigence minimale relative aux actions ordinaires et assimilées (OET1) à compter de janvier 2013. La réglementation relative i) aux fonds propres conditionnels au point de non-vieillesse et ii) à la période de transition pour les instruments non éligibles a été publiée en août et en octobre 2011, respectivement. La réglementation complète des fonds propres a été publiée pour consultation le 7 août 2012.
China	3	Nouvelle réglementation combinant Bâle II, 2.5 et III publiée en juin 2012, entrant en vigueur le 1 <sup>er</sup> janvier 2013. Les nouvelles règles de fonds propres s'appliqueront sous les établissements contrôlés par la commission bancaire chinoise.
Corée	2	Projet de réglementation publié le 27 septembre 2012.
Espagne	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
États-Unis	2	Projet joint notifié et proposé au Sénat le 1 <sup>er</sup> juin 2012. Les autorités prudentielles se proposent de finaliser le texte après avoir examiné les résultats de la consultation publique. L'application de Bâle 2.5 actualisé doit être coordonnée avec les travaux entrepris pour mettre en œuvre la réforme de la réglementation financière résultant de la loi Dodd-Frank.
France	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Hong-Kong, RAB	2	Projet de texte définissant les niveaux de fonds propres publiés et les exigences d'information financière connexes publié en août et juin 2012, respectivement.
Inde	3	Réglementation finale publiée le 2 mai 2012, entrant en vigueur le 1 <sup>er</sup> janvier 2013.
Indonésie	2	Publication, en juin 2012, d'un document Bâle III (avec un projet de réglementation) pour consultation de la profession.
Italie	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)



Japon	3	Réglementation finale publiée le 30 mars 2012, en vue d'une mise en œuvre à fin mars 2013 (date de clôture de l'exercice budgétaire au Japon). Les règles concernant le volet de conservation des fonds propres et le volet contractuel ne sont pas encore publiées; un projet est prévu pour 2014/2015.
Luxembourg	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Mexique	2	Projet de réglementation publié le 31 mai 2012.
Pays-Bas	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Royaume-Uni	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Russie	2	Projet de réglementation concernant la définition des fonds propres et les ratios d'adéquation des fonds propres publié en septembre 2012 aux fins de consultation. Le projet de réglementation concernant les ratios de levier sera publié en novembre 2012.
Singapour	3	Réglementation finale publiée le 14 septembre 2012.
Suède	(2)	(Suit le processus de l'Union européenne)
Suisse	3	Réglementation finale appliquant Bâle III (y compris sur les EFR) publiée. Des arrangements mineurs sont prévus avant fin 2012 (notamment pour appliquer les mises à jour de Bâle III publiées par le Comité en juillet 2012). Les banques ont commencé, début 2012, des déclarations de ratio de liquidité à court terme (LCR). La consultation concernant le projet de réglementation relatif à la détermination des ratios de liquidité a commencé en août 2012. Le Conseil fédéral prendra une décision sur la réglementation finale au quatrième trimestre 2012 pour une entrée en vigueur début 2013.
Turquie	1	La publication du projet de réglementation est attendue pour le second semestre 2012.
Union européenne	2	Le texte de la 5 <sup>e</sup> proposition de compromis de la Présidence du Conseil a été approuvé le 15 mai 2012. Le projet de résolution législative a été approuvé par le Parlement européen le 14 mai 2012. Le Parlement, le Conseil et la Commission s'emploient à trouver un accord sur le texte final.

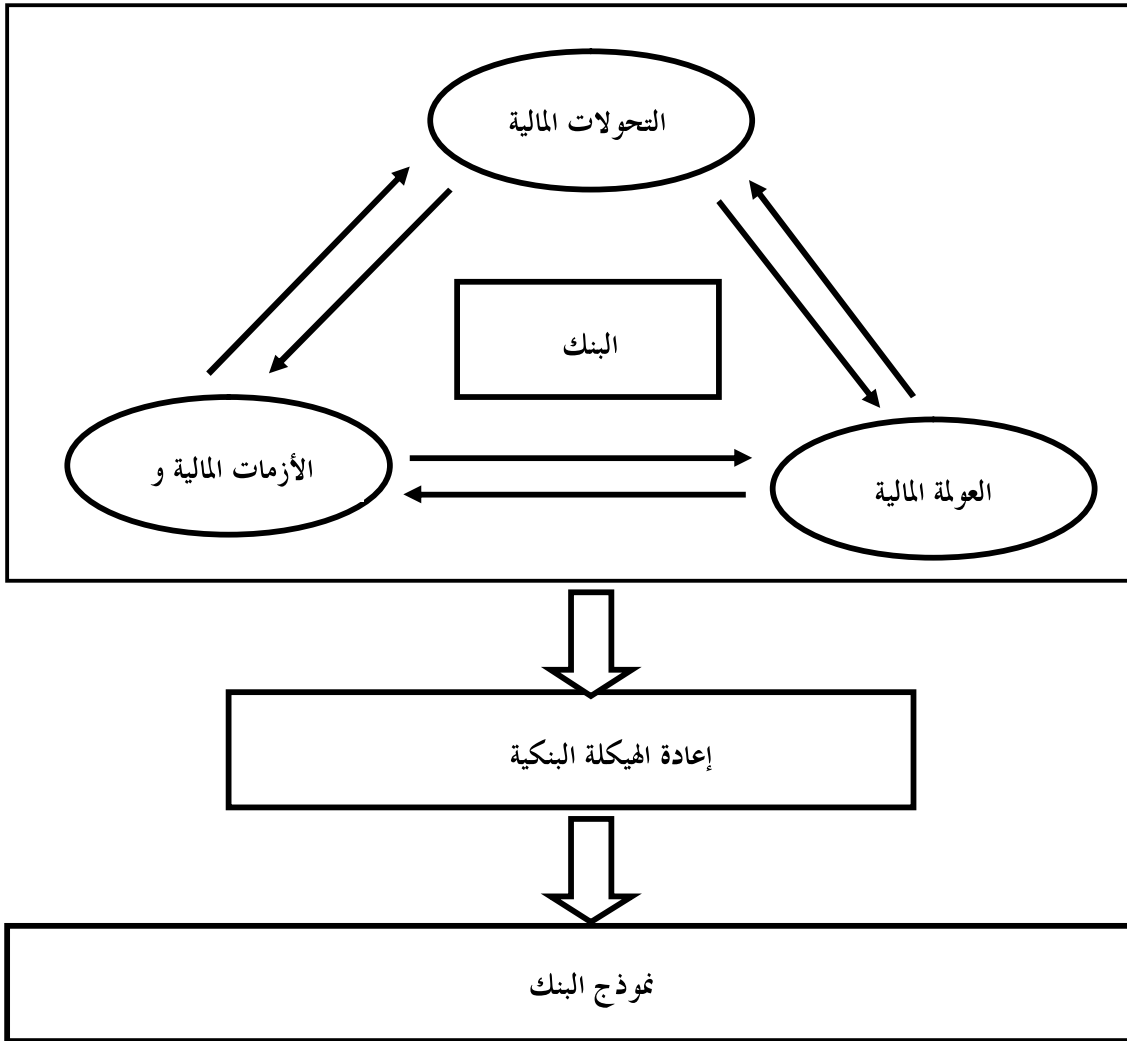
Signification des codes: 1 = projet de réglementation non publié; 2 = projet de réglementation publié; 3 = réglementation finale publiée; 4 = réglementation finale en vigueur.

Comité de Bâle sur le contrôle bancaire: les réformes de Bâle III

Bâle III renforce la réglementation microprudentielle et y ajoute une dimension macroprudentielle, notamment par le biais de volants de fonds propres.

Fonds propres					Liquidité
	1 <sup>er</sup> pilier	2 <sup>e</sup> pilier	3 <sup>e</sup> pilier		
	<p><b>Fonds propres</b></p> <p><b>Couverture des risques</b></p> <p><b>Titrisations</b> Renforcement de la couverture en fonds propres de certaines titrisations complexes. Exigence pour les banques d'analyser plus rigoureusement la qualité de crédit de leurs expositions de titrisation notées par un organisme externe.</p> <p><b>Portefeuille de négociation</b> Renforcement notable des fonds propres au regard des activités de négociation et surdiversité, ainsi que des titrisations complexes dans le portefeuille de négociation. Création d'une exigence sur la valeur en risque en période de tensions, pour aider à atténuer la procydonie. Exigence de fonds propres (immédiatement) au regard des risques associés de défaut et de migration de notation sur les expositions à des produits de crédit non notés, prenant aussi en compte la liquidité.</p> <p><b>Risque de contrepartie</b> Renforcement substantiel du traitement du risque de contrepartie (notamment plus rigoureuse des expositions notées), pour les banques, par le coefficient de fonds propres, à recevoir aux contreparties centrales pour leurs opérations sur dérivés; surpondération des expositions entre institutions financières.</p> <p><b>Expositions envers les contreparties centrales (CCP)</b> Proposition du Comité d'affecter une pondération de 2 % aux expositions envers une CCP agréée et de réduire en fonction du risque (par une estimation simple et uniforme) l'exigence de fonds propres au regard des expositions sur les fonds de garantie des CCP.</p>	<p><b>Endoctrinement de l'effet de levier</b></p> <p><b>Ratio de levier</b> Un ratio de levier indépendant du risque, et incluant le hors-bilan, complète les mesures de fonds propres fondées sur le risque et limite le recours à l'effet de levier au sein du système bancaire.</p>	<p><b>Gestion et surveillance des risques</b></p> <p><b>Exigences supplémentaires</b> Traitement de la gouvernance et de la gestion des risques au niveau de l'établissement; prise en compte du risque lié aux expositions hors bilan et aux titrisations; gestion de la concentration des risques; incitation à une meilleure gestion des risques et rendements sur le long terme; séries pratiques de rémunération; pratiques de valorisation; tests de résistance; normes comptables applicables aux institutions financières; gouvernance d'entreprise; allèges prudentielles.</p>	<p><b>Discipline de marché</b></p> <p><b>Révision des exigences de communication financière</b> Institution d'exigences sur les expositions de titrisation et sur la responsabilité directe des vendeurs hors bilan. Communication financière plus détaillée concernant les composantes des fonds propres réglementaires et leur rapprochement avec les comptes publiés (fournissant une explication complète du mode de calcul des ratios de fonds propres réglementaires).</p>	<p><b>Normes mondiales de liquidité et suivi prudentiel</b></p> <p><b>Ratio de liquidité à court terme</b> Le ratio de liquidité à court terme (Liquidity Coverage Ratio, LCR) impose aux banques de détenir suffisamment d'actifs liquides de haute qualité pour résister à une pénurie de financement de 30 jours, sur la base d'un scénario défini par les responsables prudentiels.</p> <p><b>Ratio de liquidité à long terme</b> Le ratio de liquidité à long terme (Net Stable Funding Ratio, NSFR) est un indicateur structurel conçu pour corriger les asymétries de liquidité. Il couvre la totalité du bilan et incite les banques à recourir à des sources de financement stables.</p> <p><b>Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité</b> En 2008, le Comité a émis les engagements de la crise à publier les Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, ensemble de recommandations élabo- rées à partir d'une réflexion approfondie des saines pratiques de gestion du risque de liquidité dans les organisations bancaires.</p> <p><b>Suivi prudentiel</b> Le dispositif de liquidité comprend un ensemble d'indicateurs universels conçus pour aider les autorités de contrôle à identifier et analyser les tendances affilées par le risque de liquidité tant au niveau des établissements qu'au sein du système tout entier.</p>
Toutes les banques	<p><b>Qualité et niveau des fonds propres</b> L'accent est mis sur les actions ordinaires, dont le niveau minimal est porté à 4,5 % des actifs pondérés des risques (APR), après déductions.</p> <p><b>Absorption des pertes par les fonds propres au point de non-viabilité</b> Dans leurs conditions contractuelles, les instruments de fonds propres comprennent une clause permettant – à la discrétion de l'autorité compétente – de les annuler ou de les convertir en actions ordinaires si la banque est jugée non viable. Ce principe accroit la participation du secteur privé à la résolution des futures crises bancaires, et réduit, de fait, le risque systémique (ou « à la mort »).</p> <p><b>Volant de conservation des fonds propres</b> Constitué d'actions ordinaires à hauteur de 2,5 % des APR, ce volant porte à 7 % le niveau total des fonds propres de cette qualité. Des restrictions s'appliquent aux distributions discrétionnaires; l'exigence de 7 % n'est plus respectée.</p> <p><b>Volant contracyclique</b> Composé dans une fourchette de 0-2,5 % et constitué d'actifs ordinaires, ce volant est imposé par les autorités prudentielles jugant que la distorsion du crédit entraîne une augmentation inacceptable du risque systémique.</p>				
EFIS	<p>Compte tenu du plus haut degré de risque qu'ils présentent pour le système financier, les établissements financiers ayant une importance systémique mondiale (EFIS) doivent se conformer à toutes les exigences de Bâle III et disposer, en outre, d'une plus grande capacité d'absorption des pertes. Le Comité a élaboré une méthodologie fondée sur des indicateurs quantitatifs et qualitatifs afin d'identifier les établissements bancaires concernés (EFIS). Des exigences supplémentaires en actions ordinaires et assimilées de T1 (CET1), dans une fourchette de 1 % à 2,5 %, leur sont appliquées de plus, une exigence additionnelle d'absorption des pertes de 1,5 % peut être appliquée aux banques soumises à la surpondération maximale (2,5 %) afin de les dissuader d'accroître encore leur importance systémique mondiale de manière significative. Ces règles ont été élaborées par le Comité en collaboration avec le Conseil de stabilité financière, lequel coordonne l'ensemble des mesures visant à réduire le risque systémique (ou « à la mort ») encouru du fait des EFIS.</p>				

الملحق رقم 05: دور التحولات المالية العالمية والعولة المالية في بناء نموذج البنك الحديث.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على عناصر الدراسة

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أحمد شعبان محمد علي، الأزمات والتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011
- 2- أحمد سفر، الدمج والتملك في البلدان العربية- منشورات الحلبي- لبنان- الطبعة الأولى 2008
- 3- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965/2005، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2013
- 4- جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف، دراسة تطبيقية، دالا دجلة، 2009
- 5- حاكم محسن الربيعي & محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011
- 6- حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، القاهرة
- 7- حمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى 2008
- 8- حميد الطائي & بشير العلاق، تطوير المنتجات وتسعيورها، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008
- 9- خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2008
- 10- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008
- 11- رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2010

- 12- رعد حسن الصرف، عولة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي للنشر والتوزيع ومؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007
- 13- رمزي زكي، العولة المالية، دار المستقبل، مصر، 1999
- 14- رمزي صبحي مصطفى الجرم، إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2013
- 15- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان، الأردن
- 16- سامر الجلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009
- 17- سلامة عبد العظيم حسن، ثورة إعادة الهندسة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007
- 18- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية 2005
- 19- صفيح الصادق & يقور أحمد، التسويق المصرفي وسلوك المستهلك، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2010
- 20- طارق عبد العال حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية
- 21- عاطف السيد، العولة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001
- 22- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005
- 23- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2011
- 24- عبد الغفار حنفي & عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية : السياسات المصرفية وتحليل القوائم المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2004
- 25- عبد الغني محمد، الأزمة المالية العالمية 2008، دار البحار للنشر والتوزيع الجزائر 2008
- 26- عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصادي، المصارف أمودجا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2007
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بال III، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013

- 28- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية
- 29- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009
- 30- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية 2001
- 31- عصام الدين أحمد أباطة ،العولمة المصرفية ،دار النهضة العربية للنشر ،القاهرة، 2010
- 32- عمر صقر ،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001
- 33- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000
- 34- مائير كوهين، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، النظم المالية والتمويلية: المبادئ والتطبيقات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2007، الطبعة الأولى
- 35- محب نخلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2011، الإسكندرية
- 36- محب نخلة توفيق، الحراك النقدي والمصرفي المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011
- 37- محسن أحمد الخضيري: ادارة الأزمات، مكتبة مدبولي، مصر 2002
- 38- محسن أحمد الخضري ،الاندماج المصرفي ، الدار الجامعية الإسكندرية 2007
- 39- محسن الخضيري، التسويق المصرفي: المدخل المتكامل لحل المشكلات البنكية، المكتبة المصرية 1982
- 40- محسن أحمد الخضري ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية ، مصر 2000،
- 41- محمد عبد الوهاب & عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن 2010، الطبعة الأولى
- 42- محمد محمود المكاوي ، الأزمات الاقتصادية العالمي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر 2012

- 43- محمود محمد أبو فروة ، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت ، دار النشر والتوزيع الاردن 2009
- 44- مصطفى العمواسي، أحمد زهدي. الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها على الشرق الأوسط، مركز الرواد، الأردن 2009.
- 45- معراج محمد & محمد امجدل، التسويق المصرفي مدخل تحليلي استراتيجي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008
- 46- منير الجنبهي ومحمود الجنبهي ، البنوك الالكترونية ، دار الفكر الجامعي 2005
- 47- ناجي معلا، استراتيجيات التسويق في المصاريف و المؤسسات المالية، دار آرام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1995
- 48- ناظم محمد نوري الشمري & عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2008، عمان، الأردن
- 49- هشام جبر ، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2008
- ب- المجالات والجرائد:**
- 1- حساني حسين ، التحالفات الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية أي نموذج للشراكة ، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 3، سنة 2010
- 2- حسين كامل فهمي ، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز م4، سنة 1992
- 3- صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودوره في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 1، 2002
- 4- صالح مفتاح ، مجلة العلوم الإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية ، بسكرة العدد الثاني جوان 2002
- 5- فريد كورتل & كمال رزيق، الأزمة المالية العالمية، مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على الدول العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 2008، 20



6- ماري تشنجرين & مايكل موسى، صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، واشنطن، ديسمبر 1998

7- إبراهيم أبو العلا و آخرون، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، الأزمة المالية العالمية ،أسباب وحلول من منظور إسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز،مركز النشر العلمي للجامعة، جدة 2009/01/18

8- مركز البحوث والدراسات، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، التقرير الاقتصادي ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض -العدد19 يناير2012 على الموقع: <http://www.riyadhchamber.org.sa>

9- مجلة التمويل والتنمية ،العدد45، الرقم4 ،ديسمبر2006

10- وليد طالب محمد الأمين ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد6،2010، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

11- وهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد4، 2008

### ج- المذكرات

1- بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ،أطروحة دكتوراه 2005،2006 ، جامعة شلف

2- محمد الهاشمي حجاج- أثر الأزمة المالية على أداء الأسواق المالية العربية 2007-2009-مذكرة ماجستير - جامعة قاصدي مرباح،ورقلة

3- جمال بوعتروس، دور التسويق الالكتروني في تطوير سياسة التسويق المصرفي- حالة البنك العربي

الأردن،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة منتوري، قسنطينة 2009/2008

4- شايب محمد، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك الجزائرية،مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007

## د-الملتقيات والندوات العلمية:

- 1- بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي،الواقع والتحديات
- 2- رمضان علي الشراح ، الأزمة المالية العالمية: أسبابها، أثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الكويتي ،الملتقى الدولي لأفاق الاستثمار، الدورة الثالثة، معا لمواجهة التحديات، 28،29 أبريل 2009
- 3- زايدي عبد السلام & مقران زيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 6/5 ماي 2009
- 4- زايدي بلقاسم، الملتقى الدولي الأول " الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 23.24 فبراير 2011

ثانيا: باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

- 1- Alain borderie & Michel lafitte ,la bancassurance stratégies et perspectives en France et en europe ,revue banque ,édition mai 2004,Paris
- 2- Catherine KARYOTIS, La crise en40 concepts clés, RB Edition 2013, Paris
- 3- Christien DE BOISSIEU, 2009, Les systèmes financiers ; mutations ;crises et régulation -3eme édition,Economica 2009
- 4- Dhafer Saidane –la nouvelle banque. Métiers et stratégie, édition RB, Paris 2008
- 5- Dhafer sadane ,L’industrie bancaire ,Mondialisation des acteurs et des marches ,revue banque ,novembre 2007
- 6- Dhafer Saidane ,L’industrie bancaire ,RB édition ,2007 , Paris

- 7- Dominique Thiery ,Restructuration et reconversion: Concepts et méthodes, L'Harmattan Février 1995
- 8- Georges Legros, Stratégie financière des groupes ,Ellipses Edition 2006,Paris
- 9- H. Bourguinat, Finance internationale, Thémis économie, Presse universitaire de France, 4<sup>ème</sup> édition1999, Paris,
- 10- Jean Pierre ANGELEIR, Economie Industrielle :Eléments de méthodes, Edition OPU, 1993
- 11- Jean- Pierre Faugère & Golete Voisin, Le système financier et monétaire internationale ,Nathan édition, Paris
- 12- Laurence ABADIE &Chatherine MERCIER-SUISSA, Finance internationale, Edition Armand colin, 2011, Paris
- 13- Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérongère Maiguy , la bancassurance, Analyse de la situation de la bancassurance dans le monde , édition focus octobre2005,Paris
- 14- M.petel & M .Xvereb. la restructuration bancaire dans les pays occidentaux, sous la direction de meme bades – paris 1998-1999
- 15- M .NEKHILI &-C. KARYOTIS, 2008, Stratégies bancaires internationales, Economica, Paris
- 16- Michel Aglietta , Réguler la globalisation financière , Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1998
- 17- Olivier Lacoste, Préface Christien de Boissieu , 2009,Comprendre les crises financières ,Edition EYROLLES ,Paris
- 18- Olivier MEIER& Guillaume SCHIER , 2006,Fusion&Acquisition : stratégie- finance- management, Edition Dunod ,Paris
- 19- Pascal Dumontier & Denis Dupré , Pilotage bancaire : les normes IAS et la réglementations BALE II ,Revue Banque 2005,, Paris

- 20- Patrick Artus, Jean-Paul Betbéze ,Christien de Boissieu et Gunther CAPELLE, La crise des sbprimes, La documentation française –Paris 2008
- 21- Robert BOYER,Mario Dehove et Dominique Plion , Les crises financières, Paris 2004
- 22- Robert Thys, Crise financière et modèles bancaires, Edition du Réseau Financement Alternatif, Belgique 2012 .
- 23- Yves Morvan,Les fondements d'économie industrielle , Edition Economica, , 1991 Paris,

ب- المجلات و الجرائد:

- 1- Carmen M.REINHART, Le retour de la répression financière, Revue de la stabilité financière, n 16 Avril 2012,Banque de France
- 2- Canaux distribution de l'assurance, Bultin hebdomadaire du16/02/2012, chiffre2012
- 3- Christian de Perthuis – Les enjeux multiples de la restructuration bancaires- Revue d'économie financière 2003
- 4- Georges PUJALS, Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe, Revue d'économie financière N 110 , JUIN 2013 , Paris
- 5- Revue, Finance&Développement, Juin2010
- 6- Magdi Iskander&Gerald Meyerman& Dale.f, & Sean Hagn , Restructuration et gouvernement d'entreprise en Asie de l'Est, revue Finance & Développement, Mars 1999
- 7- Luis MIOTTI & DOMINIQUE PLIHON, Libéralisation financière : spéculation et crises bancaires, Economie internationale, revue de CEPII, 1 trimestre 2001, France

## ج- المذكرات:

- 1- Abderrahmane DIAW, Fusions et acquisitions e richesse des actionnaires : le cas des banques européennes, thèse de doctorat, Sciences économiques, Université de Paris 8,France 2012.
- 2- Audrey ASLANOFF, La perception de la performance des fusions acquisitions dans le secteur bancaire, Thèse de doctorat en sciences de gestions, 2013, Université Nice Sophia Antipolis, France.
- 3- BELKADI Saliha, Les enjeux de la bancassurance et les perspectives de son développement en Algérie, Mémoire de magistères en Sciences Economiques, Université de Mouloud MAMEMERI , Tisi Ouzou, Algérie.
- 4- Honorat DAFY, Narijhon& Vivien MOULIN – Fusions acquisitions bancaire :Y-A-IL EU une révolution des objectifs ?- DESS « Finance d’entreprise » 2001-2003 Université ,Paris
- 5- Jennifer Goeytes & Alionne Mobaye ,Les Raisons de la restructuration du secteur bancaire en France, Université Paris 1-Master1 2006-2007, Site web:[www.écoparis1.ifrance.com /tpM/E42.pdf](http://www.écoparis1.ifrance.com/tpM/E42.pdf)
- 6- LARBES Melha , La restructuration bancaire : cas des Fusions &Acquisitions en Europe, Mémoire de Magister, option MFB,Université MOULOUDE MAMERIE de TIZI OUZOU 2010-2011.
- 7- Audrey ASLANOFF, La perception de la performance des fusions acquisitions dans le secteur bancaire, Thèse de doctorat en sciences de gestions, 2013, Université Nice Sophia Antipolis, France.

## د- الملتقيات و الندوات العلمية:

1. Monique BOURVEN &M.Yves ZEHR, La crise bancaire et la régulation financière, Conseil économique, social et envvireromental, Séance des 25.26 Février, Paris 2009

ثالثا: المراجع الالكترونية:

1. مؤشر التحرير المالي بفرنسا على الموقع: [www.lescrises.fr](http://www.lescrises.fr)
2. دور التقليص من التقنين البنكي في زيادة البنوك التجارية الفرنسية، على الموقع:  
<http://www.senat.fr/rap/r96-52/r96-5211.html>
3. وفاء أحمد محمد، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، على الموقع:
4. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=40827>
5. تطور تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي ، على الموقع:
6. <https://itunews.itu.int/Ar/Note.aspx?Note=5064>
7. بريش عبد القادر، جبار عبد الرزاق، تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية <http://iefpedia.com>
8. التحولات المالية العالمية ، على الموقع: [www. Scrbd.com/doc/13225310- chapitre 1 mutation –de la finance internationale](http://www.Scrbd.com/doc/13225310-chapitre%201%20mutation%20de%20la%20finance%20internationale)
9. أستاذ فخري عبد اللطيف، العولمة المصرفية، مجلة الجنود، العدد24، سبتمبر 2005، على الموقع:  
[www : VLUM.nl/jandoomag .-htm](http://www.VLUM.nl/jandoomag)
10. محمد إبراهيم أرمشي ،تحرير الأسواق المالية في إستراتيجية صندوق النقد الدولي ، على الموقع:  
[/www.alittihad.ae/wjahatedails.php?id=510](http://www.alittihad.ae/wjahatedails.php?id=510)
11. ماجد أحمد شلبي ،الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل،  
[www.arablawinfo.com](http://www.arablawinfo.com)
12. هاجر علي محمد بنحيت حبه ، الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي ، على الموقع  
[http :tanweer –sd/ arabic/ modules / Smartsection /item.php](http://tanweer-sd/arabic/modules/Smartsection/item.php)
13. تطور الدين الأمريكي 2000-2010، على الموقع:

[http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt\\_histo](http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/histdebt/histdebt_histo) .14  
5.htm

15. نسبة العجز في ميزانية منطقة الأورو 2010، على الموقع: [www.bis.org](http://www.bis.org)

Information sur la performance des <http://www.banque-france.fr> .16  
grands groupes bancaires2011.pdf

<http://www.banque-/economie-et-statistiques/actualites.html> .17  
france.fr

18. <http://www.banque-france.fr/economie-et-statistiques/conjoncture-et-croissance/les-indicateurs-de-conjoncture-hebdomadaire.html>

19. <http://www.banque-france.fr> La situation des grands groupes bancaires française à la fin 2012 n

20. Rapport trimestriel BRI ,Décembre2008 , sur le site : [www.bis.org](http://www.bis.org)

21. Rapport intérimaire sur la mise en œuvre de Bale III , Octobre 2012, SUR LE SITE <http://www.bis.org>

22. <http://www.lefigaro.fr/sicav/2010/02/05/04006-20100205ARTFIG00546--2010-signera-le-retour-des-fusions-acquisitions-.php> « 2010 signera le retourdes fusions-acquisitions»

23. <http://www.lefigaro.fr/bourse/2010/12/30/04413-2010123ARTFIG00457-fusion-acquisition-entr-15-et-30-de-hausse-en-2011.php>

24. [http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/69/06/34/PDF/ChalenconL\\_La\\_performance\\_des\\_Fusions-acquisitions.pdf](http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/69/06/34/PDF/ChalenconL_La_performance_des_Fusions-acquisitions.pdf)

25. استيراثية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج على الموقع:

26. [://bu.umc.edu.dz/thèses/économie/ADIF1946.pdf](http://bu.umc.edu.dz/thèses/économie/ADIF1946.pdf)

27. يوسف سعداوي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات على الموقع:

[http://ratoulrecherjeeran.com/messadaouiyoucef\\_blida.pdf](http://ratoulrecherjeeran.com/messadaouiyoucef_blida.pdf).

28. كمال رزيق، خالد راغب أحمد الطيب، واقع الصيرفة الالكترونية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، على

الموقع: [www.jps-dir.com](http://www.jps-dir.com)

29. المصارف الالكترونية، خدمات خارج حدود الزمان والمكان، على الموقع:

30. <http://infomag.news/index.php>

31. [www.scor.com](http://www.scor.com)

32. [http://www.memoireonline.com/07/08/1279/m\\_bancassurance-commercialisation-des-produits-assurantiels2.html](http://www.memoireonline.com/07/08/1279/m_bancassurance-commercialisation-des-produits-assurantiels2.html)

33. [www.scor.com](http://www.scor.com) - la bancassurance dans le monde , février 2003

34. الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، على الموقع:

35. [www.kenanonline.com/users/ahmedkourdy/topics75194](http://www.kenanonline.com/users/ahmedkourdy/topics75194)

36. Global financial advisory Mergers & Acquisitions 2012, sur le site <http://about.bloomberg.com/pdf/gfma.pdf>

37. La perception de la performance des fusions et acquisitions dans le secteur bancaire , sur le site , [http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/83/96/11/PDF/fichier\\_-\\_complet.pdf](http://hal.archives-ouvertes.fr/docs/00/83/96/11/PDF/fichier_-_complet.pdf)

38. Isabelles Enos, Le retour des fusions acquisitions : un nouvelle page à écrire sur les places , sur le site : [www.b-capital.com](http://www.b-capital.com)



39. Global financial advisory Mergers & Acquisitions 2012, sur le site: [http:// about.bloomberg.com/pdf/gfma.pdf](http://about.bloomberg.com/pdf/gfma.pdf)

40. Vingt- cinq ans de fusions- acquisitions bancaires en Europe , sur le site : <http://www.bvdinfo.com/getattachment/27248011-40ee-4bb4-9135-fa2ad76493b1/BvD-pres>

41. التقرير الاقتصادي الموحد 2012، على الموقع: [www.arabfund.org](http://www.arabfund.org)

42. <http://www.bvdinfo.com/getattachment/27248011-40ee-4bb4-9135-fa2ad76493b1/BvD-pres> ent-dans-la-Revue-d-Economie-Financiere-de.aspx

43. Bulletin de la banque de France-N191- sur le site :[www.bis.org](http://www.bis.org)

44. <http://www.bsi-economics.org/index.php/eclairages/item/238-%E2%98%86-qu%E2%80%99appelle-t-on-la-financial-depth>

45. Les services bancaires mobiles consultés sur Smartphones affichent une croissance de 40% en Europe , sur le site :

46. [HTTP://WWW.COMSCORE.COM/FRE/ACTUALITES\\_ET\\_EVENEMENTS/PRESS-RELEASES/2011/5/EUROPE-SEES-40-PERCENT-GROWTH-IN-MOBILE-BANKING-THROUGH-SMARTPHONES](http://WWW.COMSCORE.COM/FRE/ACTUALITES_ET_EVENEMENTS/PRESS-RELEASES/2011/5/EUROPE-SEES-40-PERCENT-GROWTH-IN-MOBILE-BANKING-THROUGH-SMARTPHONES)

47. Céline Antonin, les banques européennes : un retour de la confiance à pérenniser. Sur le site :[Hal.inria.fr/docs/00/97/27/51/pdf](http://Hal.inria.fr/docs/00/97/27/51/pdf)

48. بن علي بن عزوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة، على

الموقع :

<http://www.univ-> 49

[chlef.dz/RENAF/Articles\\_Renaf\\_N\\_05/article\\_06.pdf](http://chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_05/article_06.pdf)

50. رفاه عدنان نجم، العوامل المؤثرة في الطلب على الخدمة المصرفية، على الموقع:
51. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45530>
52. تسويق الخدمات المصرفية ، على الموقع:  
[dSPACE.uni.tlemcen.dz/biststream/112/913/7/chapitre.pdf](http://dSPACE.uni.tlemcen.dz/biststream/112/913/7/chapitre.pdf)
53. <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>
54. Mobile paiement....une révolution du « Sud » sur le site  
[www.Kusalmon.com](http://www.Kusalmon.com)
55. Les TIC dans le secteur des services financiers sur le site  
[www.ictc-ctic.ca](http://www.ictc-ctic.ca)
56. <http://www.cr2.com/solutions/multichannel-management/overview.html?gclid=CIodjoPtpsACFQcHwwodFY4Akw>
57. فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمة المصرفية والمالية والتمويل في الدول العربية، على الموقع:  
[www.arabfund.org](http://www.arabfund.org)
58. <http://www.ibisonline.net> مفهوم الكارتل
59. [www.almaany.com](http://www.almaany.com) مفهوم الكارتل
60. [www.nuqudy.com-](http://www.nuqudy.com-) مفهوم الكارتل
61. Vladimir Vodaresvski, L'index de la libéralisation financière, sur le site :
62. <http://www.contrepoints.org/>
63. [http://www.wordsense.eu/global\\_player/](http://www.wordsense.eu/global_player/)
64. [http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/V\\_I\\_P\\_/82095](http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/V_I_P_/82095)
65. <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Vip.htm>

# الفهرس

## الفهرس

شكر و إهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة.....	2-9
<b>الباب الأول: الإطار النظري للتحويلات المالية و العولمة المالية</b>	
مقدمة الباب الأول.....	12
الفصل الأول: التحويلات المالية العالمية.....	14
تمهيد.....	14
المبحث الأول: تحولات المالية و تسارع التجديدات.....	14
أولاً: التحرير المالي.....	15
ثانياً: اللاوساطة.....	24
ثالثاً: عولمة الأسواق.....	27
المبحث الثاني: تسارع التجديدات المالية.....	29
أولاً: الفرق بين التجديدات المالية والتجديدات الصناعية.....	30
ثانياً: النظريات المفسرة للتجديدات المالية.....	31
ثالثاً: التطورات التكنولوجية وآثارها على الصناعة المصرفية.....	33
المبحث الثالث: دور اتفاقية بال في تحرير الخدمات المصرفية.....	36
أولاً: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية.....	36
ثانياً: مراحل اتفاقية بال.....	37

46	.....ثالثا: تأثير بال II على إستراتيجية البنوك
47	.....رابعا: تحليل آثار مقررات بال على نشاط البنوك
49	.....المبحث الرابع: الإصلاح المصرفي و مقررات بال
49	.....أولا: التعريف بمقررات بال3
50	.....ثانيا: نقاط الإصلاح وفق مقررات بال3
51	.....ثالثا: الانتقال على المعايير الجديدة
52	.....خلاصة الفصل
54	.....الفصل الثاني:العولمة المالية
54	.....المبحث الأول: ماهية العولمة المالية
54	.....أولا: مفاهيم العولمة
59	.....ثانيا: خصائص العولمة
62	.....ثالثا: آثار العولمة
64	.....رابعا: مزايا ومخاطر العولمة المالية
66	.....المبحث الثاني: المؤسسات الراعية للعولمة
67	.....أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير
68	.....ثانيا: صندوق النقد الدولي
69	.....ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة
72	.....المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعولمة على الصناعة المصرفية
72	.....أولا: العولمة المصرفية

74	ثانيا: تحرير الأسواق المالية والتقديرة .....
76	ثالثا: آثار العولمة على الجهاز المصرفي .....
81	<b>المبحث الرابع: دور التحرير المصرفي في ظل التحولات المالية العالمية</b> .....
81	أولا: مفهوم التحرير المصرفي .....
84	ثانيا: إجراءات التحرير المصرفي .....
86	ثالثا: شروط نجاح التحرير المصرفي .....
88	رابعا: دور التحرير في زيادة حدة المنافسة و الأزمات المصرفية .....
91	<b>خلاصة الفصل</b> .....
93	<b>الفصل الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الصناعة المصرفية</b> .....
93	<b>المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية و أسبابها</b> .....
93	أولا: تعريف الأزمة .....
95	ثانيا: نبذة تاريخية عن الأزمات المالية .....
98	ثالثا: أنواع الأزمة المالية العالمية .....
100	رابعا: أسباب وعوامل ظهور الأزمات المالية .....
108	خامسا: النظرية المفسرة لحدوث الأزمات المالية .....
112	<b>المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008</b> .....
112	أولا: أسباب ومراحل الأزمة المالية العالمية 2008 .....
119	ثانيا: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية 2008 .....
127	ثالثا: النتائج المترتبة عن الأزمة المالية العالمية وطرق علاجها .....

130.....	المبحث الثالث: التفسيرات الاقتصادية لأزمة الرهن العقاري
131.....	أولاً: وضعية الاقتصاد الكلي غير المستقرة
136.....	ثانياً: إخفاقات الاقتصاد الجزئي
138.....	ثالثاً: العمليات المالية العالية المخاطر
139.....	المبحث الرابع: آثار الأزمة على النظام المصرفي
139.....	أولاً: أثر الأزمة المالية على المجموعات البنكية
144.....	ثانياً: أثر الأزمة على الاتجاهات الرئيسية للنشاط المصرفي والمالي
145.....	ثالثاً: إجراءات تكثيف الرقابة على العمل المصرفي
154.....	رابعاً: دوافع التنظيمات الوقائية
156.....	خلاصة الفصل
158.....	خاتمة الباب الأول

## الباب الثاني: إعادة الهيكلة البنكية و إستراتيجية التحدي

161.....	مقدمة الباب الثاني
163.....	الفصل الأول: إعادة الهيكلة البنكية
163.....	تمهيد
163.....	المبحث الأول: ماهية إعادة الهيكلة و شروط تحقيقها
164.....	أولاً: مفهوم السياسة الهيكلة
165.....	ثانياً: تعريف إعادة الهيكلة
170.....	ثالثاً: مراحل إعادة الهيكلة

174	رابعاً: أنواع إعادة الهيكلة
183	<b>المبحث الثاني: مبررات إعادة الهيكلة</b>
183	أولاً: إعادة التنظيم (التقليص من التقنين البنكي)
185	ثانياً: تزايد المنافسة
186	ثالثاً: الأزمات المصرفية
189	رابعاً: تطورات التكنولوجيا
191	<b>المبحث الثالث: الأساليب الناجمة عن إعادة الهيكلة</b>
192	أولاً: تكوين المجموعات البنكية
194	ثانياً: خلق مؤسسات جديدة و تطوير الشراكة
195	ثالثاً: تجديد المؤسسات
196	رابعاً: تنويع الوظائف
199	<b>المبحث الرابع: نتائج إعادة الهيكلة</b>
199	أولاً: أهداف إعادة الهيكلة
202	ثانياً: منافع عملية إعادة الهيكلة
203	ثالثاً: التحديات الناجمة عن إعادة الهيكلة
206	رابعاً: عراقيل إعادة الهيكلة
207	خلاصة الفصل
209	<b>الفصل الثاني: إستراتيجية الاندماج المصرفي</b>
209	<b>تمهيد</b>



209	المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي
209	أولاً: تعريف الاندماج
210	ثانياً: أهداف الاندماج
211	ثالثاً: أنواع الاندماج المصرفي
214	رابعاً: دوافع الاندماج المصرفي
217	المبحث الثاني: متطلبات الاندماج المصرفي
218	أولاً: شروط الاندماج المصرفي
218	ثانياً: ضوابط الاندماج المصرفي
219	ثالثاً: محددات الاندماج المصرفي
220	رابعاً: مراحل الاندماج المصرفي
221	المبحث الثالث: آثار و انعكاسات الاندماج البنكي
221	أولاً: الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي
223	ثانياً: الآثار السلبية للاندماج المصرفي
224	ثالثاً: انعكاسات الاندماج البنكي
225	المبحث الرابع: تجارب الاندماج المصرفي
226	أولاً: التجربة الأمريكية
231	ثانياً: التجربة في الاتحاد الأوروبي
235	ثالثاً: التجربة العربية في الاندماج المصرفي
239	خلاصة الفصل

241	الفصل الثالث: إستراتيجية البنوك الشاملة
241	تمهيد
241	المبحث الأول: ماهية البنوك الشاملة
241	أولاً: مفهوم البنك الشامل
242	ثانياً: عوامل انتشار البنوك الشاملة
243	ثالثاً: خصائص البنوك الشاملة
244	رابعاً: إيجابيات و سلبيات البنوك الشاملة
245	المبحث الثاني: وظائف البنوك الشاملة
245	أولاً: البنوك الشاملة هي مؤسسات قبول الودائع
245	ثانياً: البنوك الشاملة هي مؤسسات وساطة
245	ثالثاً: أنواع الخدمات و المنتجات البنكية للبنك الشامل
248	رابعاً: مزايا و انتقادات البنوك الشاملة
250	المبحث الثالث: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة
251	أولاً: دوافع ذاتية
251	ثانياً: التطورات في الاقتصاديات المحلية و العالمية
251	ثالثاً: التطور العلمي و التكنولوجي في وسائل الاتصال و المعلومات
252	رابعاً: التصاعد الوزني للاقتصاد الرقمي و حدة المنافسة
252	المبحث الرابع: إستراتيجية البنك الشامل
253	أولاً: مصادر التمويل

253.....	ثانيا: الاستخدامات المصرفية
254.....	ثالثا: العمل في المجالات غير المصرفية
256.....	رابعا: مقومات إستراتيجية البنك الشامل
258.....	خلاصة الفصل
260.....	خاتمة الباب الثاني

### الباب الثالث: واقع و توجهات الصناعة المصرفية الحديثة

263.....	مقدمة الباب الثالث
265.....	الفصل الأول: الاتجاه الحديث للصناعة المصرفية
265.....	تمهيد
265.....	المبحث الأول: البنوك الإلكترونية
266.....	أولا: مفهوم البنوك الإلكترونية
267.....	ثانيا: أهمية البنوك الإلكترونية
267.....	ثالثا: وسائل الدفع الإلكترونية
269.....	رابعا: مزايا و مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني
270.....	خامسا: واقع البنوك الإلكترونية
271.....	المبحث الثاني: بنك التأمين
272.....	أولا: مفهوم بنك التأمين
273.....	ثانيا: تاريخ ظهور بنك التأمين
275.....	ثالثا: نمو و تطور بنك التأمين

279	رابعاً: أسباب ظهور بنك التأمين .....
280	خامساً: مراحل و محاور إستراتيجية بنك التأمين .....
282	سادساً: مزايا و تحديات خلق نموذج بنك التأمين .....
286	<b>المبحث الثالث: إستراتيجية التركيز البنكي</b> .....
286	أولاً: التركيز البنكي .....
287	ثانياً: تجارب التركيز البنكي .....
289	ثالثاً: نمو ظاهرة التركيز البنكي .....
291	رابعاً: دور الابتكارات في ظاهرة التركيز البنكي .....
296	خامساً: سلطة السوق للبنوك .....
298	<b>المبحث الرابع: إستراتيجية و علمية و تنوع الوظائف</b> .....
298	أولاً: إستراتيجية علمية الوظائف .....
299	ثانياً: انتشار البنوك في الخارج .....
301	ثالثاً: إستراتيجية تنوع الوظائف .....
304	خلاصة الفصل .....
306	<b>الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية</b> .....
306	<b>تمهيد</b> .....
306	<b>المبحث الأول: الغاية من عمليات إعادة الهيكلة البنكية</b> .....
307	أولاً: إعادة الهيكلة البنكية كأسلوب لعلاج الأزمات .....
308	ثانياً: إعادة الهيكلة كآلية لبناء إستراتيجية جديدة .....

309	.....	ثالثا: إعادة الهيكلة البنكية كآلية للإصلاح الاقتصادي
309	.....	رابعا: إعادة الهيكلة البنكية كآلية لرفع من كفاءة البنك و زيادة قدرته التنافسية
311	.....	<b>المبحث الثاني: نمو و تطور عملية الاندماج و الشراء البنكي عالميا</b>
311	.....	أولا: تحليل عمليات الاندماج و الشراء عالميا
314	.....	ثانيا: تطور عملية الاندماج و الاستحواذ في السوق الأمريكية
317	.....	ثالثا: تطور عملية الاندماج و الاستحواذ في السوق الأوروبية
323	.....	رابعا: تطور عملية الاندماج و الاستحواذ في السوق العربية
326	.....	<b>المبحث الثالث: أثر التطورات المالية المصرفية على العمل المصرفي</b>
326	.....	أولا: انعكاس التطورات المالية و المصرفية على عمل و حجم البنوك
328	.....	ثانيا: انعكاس التطورات المالية و المصرفية على المؤشرات المالية
333	.....	<b>المبحث الرابع: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي للبنوك على المناخ الاقتصادي</b>
334	.....	أولا: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي لبنوك على الصناعة المصرفية
340	.....	ثانيا: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي لبنوك على الاستقرار المالي
341	.....	ثالثا: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي لبنوك على الاستقرار النقدي
342	.....	رابعا: انعكاسات إستراتيجية النمو الخارجي لبنوك على الموارد البشرية
342	.....	خلاصة الفصل
344	.....	<b>الفصل الثالث: انعكاسات عملية إعادة الهيكلة البنكية على تطور الخدمة المصرفية</b>
344	.....	<b>تمهيد</b>
345	.....	<b>المبحث الأول: ماهية الخدمة المصرفية</b>

- 345.....أولاً: تعريف الخدمة المصرفية .
- 347.....ثانياً: خصائص الخدمة المصرفية .
- 348.....ثالثاً: أهمية الخدمة المصرفية .
- 349.....رابعاً: مراحل تطور الخدمة المصرفية .
- 351.....المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الخدمة المصرفية .
- 351.....أولاً: العولمة المالية و الصناعة المصرفية .
- 352.....ثانياً: الخدمة المصرفية و تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية .
- 353.....ثالثاً: التوجه الحديث للنشاط المصرفي .
- 354.....رابعاً التوجه نحو التجارة الإلكترونية .
- 355.....المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية .
- 355.....أولاً: الخدمات المصرفية الحديثة .
- 358.....ثانياً: الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- 358.....ثالثاً: تطور قنوات توزيع الخدمة المصرفية .
- 360.....رابعاً: مزايا الخدمات المصرفية الحديثة .
- 361.....المبحث الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير الخدمة المصرفية .
- 361.....أولاً: تطوير الخدمة المصرفية .
- 362.....ثانياً: حجم التعاملات التكنولوجية المصرفية العالمية .
- 363.....ثالثاً: أثر استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات على الخدمة المصرفية .
- 398.....رابعاً: نموذج البنك الحديث .

370.....	خلاصة الفصل
372.....	خاتمة الباب الثالث
378-374.....	الخاتمة العامة
386-380 .....	قائمة الملاحق
401-388 .....	قائمة المراجع
414-403 .....	الفهرس

تم بحمد الله

## ملخص:

عرفت الصناعة المصرفية تحولات هامة مع بداية الثمانينات، ذلك من خلال العولمة المالية و التحرير المالي و المصرفي. دفعت هذه التحولات إلى إدخال إصلاحات جذرية على القطاع المالي و المصرفي، تمثلت في تبني عديد البنوك لعملية إعادة الهيكلة البنكية. تتمثل هذه الأخيرة في إستراتيجية النمو الخارجي، و التي تركز على عمليات الاندماج و الشراء في القطاع المصرفي. الهدف من ذلك تكوين مجموعات بنكية كبيرة قادرة على مواجهة المنافسة المتزايدة في هذا القطاع، و مسايرة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## Résumé:

L'industrie bancaire a connu, au début des années quatre vingt, d'importantes mutations dues essentiellement à la mondialisation financière et la libéralisation bancaire et financière. Ces mutations ont contraint le secteur bancaire et financier à opérer des réformes radicales donc le plus important aspect est la restructuration bancaire en tant que stratégie de croissance externe basée sur les opérations de fusion – acquisition dans le secteur bancaire. L'objectif de ces opérations consiste en la création de groupes bancaire de grandes tailles capables de faire face à la concurrence croissante et l'utilisation des nouvelles technologies de l'information et de la communication.

## abstract:

The banking industry has experienced in the early eighties, significant changes mainly due to financial globalization and the banking and financial liberalization. These changes have forced the banking and financial sector to operate radical reforms therefore the most important aspect is the bank restructuring as external growth strategy based on mergers - acquisitions in the banking sector. The purpose of these operations is the creation of large banking groups capable sizes face increasing competition and the use of new information technologies and communication.